بسم الله الرحمن الرحيم

جـــامعة اليرمـــوك
كليـــــــــة الآداب
قسم اللغة العربية

مظاهر التجديد النحوي
لدى مجمع اللّغة العربية في القاهرة

إعداد
ياسين محمد أبو الهيجاء

إشراف
الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب

٢٠٠٢م-١٤٢٣هـ

مظاهر التجديد النحوي
لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة

إعداد

ياسين محمد أبو الهيجاء

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الدكتوراه
في تخصّص اللغة والنحو، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

فوزي حسن الشايب .....رئيساً
أستاذ في النحو والصرف، جامعة اليرموك

حنا جميل حدّاد.....عضواً
أستاذ في النحو والصرف، عميد كلية الآداب، جامعة اليرموك

عفيف عبد الرحمن .....عضواً
أستاذ في الأدب الجاهلي، رئيس قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك

سمير شريف استيتية.....عضواً
أستاذ في اللسانيّات، جامعة اليرموك

محمود حسني مغالسة.....عضواً
أستاذ في النحو والصرف، الجامعة الأردنيّة

تاريخ تقديم الأطروحة ١٨شوّال ١٤٢٣هـ
٢٠٠٢/١٢/٢٣م

الإهـــداء

إلى والـــدي .....

تـــجـــلّة و تقـــديـــراً .....

شكر وتقدير

أزجي وافر الشكر والعرفان لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور فوزي الشايب الذي أشرف على هذه الأطروحة وما ادّخر جهداً في توجيهها، وتقويم أودها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأجلاء الذين قبلوا مناقشتي وتجشّموا عناء قراءة هذه الأطروحة:الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن، والأستاذ الدكتور حنّا حداد والأستاذ الدكتور سمير استيتيّة، والأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة.

وأتقدم بعظيم الشكر إلى أساتذتي الأجلاء الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن و الأستاذ الدكتور سمير استيتية والأستاذ الدكتور علي الحمد، الذين لم يبخلوا عليّ بآرائهم السديدة، وملحوظاتهم الجليلة . ولا أنسى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور حنّا حداد الذي كان أوّل من شجعني وشحذ همّتي على المضيّ في هذا الموضوع.

ولا يسعني إلا أن أشكر زملائي الدكتور حسن عبيدات والدكتور خالد بَسندي والدكتور عثمان طاهات لتجشّمهم عناء توفير المنشورات الصادرة عن المجمع من القاهرة، فلهم منّي كل التقدير . ولا يفوتني أن أتقدم أيضاً بجزيل الشكر إلى الزميل فراس ملكاوي و الأخت عائشة أبو الميجاء لما قاما به من جهد في طباعة هذه الرسالة .

والحمد لله أولاً وآخراً.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
الفصل الاول القضايا النحوية والتركيبية	١١
الاستشهاد بالحديث	١٢
التضمين	١٦
الوقوف بالسكون على الأعلام المركّبة	٢٦
جواز ظهور الكون العام	٣٢
إضافة حيث إلى الاسم المفرد	٣٥
وقوع المصدر حالاً	٣٨
ما يُعدّ من الإضافة اللفظيّة	٤١
الفصل بين المتضايفين بالعطف	٤٥
إضافة المتضايفين	٤٩
الرأي في مثل قولهم "أمين عام الجامعة"	٥٢
أفعل التفضيل:	٥٦
أولاً: شروط صوغه	٥٦
ثانياً: القول في إفراده وتذكيره	٦٠
ثالثاً: القول في عمله	٦٢
النعت بالمصدر	٦٥
تقديم لفظ "النفس" أو"العين" على المؤكَّد	٦٨
جواز حذف "أن" في بعض الأساليب المعاصرة	٧١

إلغاء النصب بـــ"إذن" ٧٤
جواز وقوع الشرط ماضياً في مهما فعل ٨١
موافقة العدد لمعدوده ٨٤
إدخال "ال" على العدد المضاف دون المضاف إليه ٩١
حكم جمع التصحيح في تمييز العدد المضاف ٩٦
إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد ١٠٠
الفصل الثاني: الأساليب ١٠٣
مقدمة ١٠٤
"ها أنا أفعل وشبهه" ١٠٨
"ما هي الأسباب؟ ما هو رأيك؟" ١١٢
"فلان أحسن من ذي قبل" ١١٦
"حضر ما يقرب من عشرين وتخلّف ما يزيد على أربعين" ١١٩
"ما دام في بعض التعبيرات العصريّة" ١٢٢
"لم يكد الضيف يدخل حتّى عانقه صاحب الدار" ١٢٦
"مدحه مدحاً لا يفيه حقّه" ١٣٢
"أقدّر الجندي ولا سيّما وهو في الميدان" ١٣٤
"فعلت كذا رغماً عنه" ١٣٨
"استعمال خاصّة وخصوصاً" ١٤١
"سارت المفاوضات خطوة خطوة" أو خطوة بخطوة ١٤٤
"دخل خالد بينما كان علي يتكلّم" ١٤٧
"حضر حوالي عشرين طالباً" ١٤٩
"أنا كباحث أقرّر هذا الرأي" ١٥٤
"أكرم الضيف بوصفي عربيّاً أو بصفتي عربيّاً" ١٥٩
"صاروخ أرض جو" ١٦١
"حبذا لو رضيت" ١٦٤
"سواء كذا أو كذا" ١٦٩

"حتّى أنت يا رفيق الجهاد" ١٧٤
"حتّى في بعض التعبيرات العصريّة" ١٧٨
"دخول "قد" على المضارع المنفي بـــ"لا"" ١٨١
"الجمع بين "لم ولن" و"لا ولن"" ١٨٩
"وإلاّ لكان كذا أو لتمنّى كذا" ١٩٣
"كلّ عام وأنتم بخير" ١٩٨
"اقتران اسمين في تعبيرات محدثة" ٢٠١
"هل هذا الأمر يُعجبك؟" ٢٠٥
"نِكْر " ذا " بعد كم" ٢٠٩
""لا" في محدث الاستعمال" ٢١٢
"عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالباً" ٢١٦
"لا أعرف ما إذا كان قد حدث هذا" ٢١٨
الفصل الثالث: تيسير النحو ٢٢٢
توطئة ٢٢٣
تقرير لجنة وزارة المعارف المصريّة ٢٢٨
قرار المجمع في تيسير قواعد النحو ٢٣٠
مشروع الدكتور شوقي ضيف في تيسير قواعد النحو ٢٣٩
الأساس الأوّل: إعادة تنسيق أبواب النحو ٢٤١
الإبقاء على باب كان وأخواتها ٢٤١
الإبقاء على باب كاد وأخواتها ٢٤٥
وضع باب "ظنّ" و"أعلم" و"أرى" في باب الفعل المتعدّي ٢٤٨
"ما"و"لا" و"لات" العاملات عمل "ليس" ٢٥١
التنازع ٢٥٦
الاشتغال ٢٥٩
التكملات لتنسيق أبواب النحو ٢٦١
التمييز ٢٦١

حذف خمسة أبواب من النحو
التحذير، الإغراء، الترخيم، الاستغاثة، الندبة ٢٦٦
الأساس الثاني إلغاء الإعراب التقديري والمحلّي ٢٦٩
ألقاب الإعراب والبناء ٢٧٣
علامات الإعراب الفرعيّة والأصليّة ٢٧٥
الأساس الثالث: أنْ لا تُعرب كلمة مادام
إعرابها لا يفيد في صحّة النطق ٢٧٦
الاستثناء ٢٨٢
أدوات الشرط ٢٨٥
لاسيّما ٢٨١
"كم" الاستفهاميّة و"كم" الخبريّة ٢٨٣
الأساس الرابع وضع تعريفات وضوابط لبعض أبواب النحو
المفعول المطلق ٢٨٥
المفعول معه ٢٨٧
الحال ٢٩٠
الخاتمة ٢٩٨
المراجع ٣٠١
الفهارس ٣١٤
فهرس الآيـــات ٣١٥
فهرس الأحاديـــث ٣١٦
فهرس الأمثـــال ٣١٧
فهرس الأعـــلام ٣١٨
فهرس الشـــعر ٣٢٦
الملخص باللغة الإنجليزية ٣٢٩

المُلَخّص

مظاهر التجديد النحوي
لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة

ياسين أبو الهيجاء
المشرف: أ.د.فوزي الشايب

تتوخّى هذه الأطروحة البحث في مظاهر التجديد النحوي، لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة منذ نشأته. وتنقسم إلى ثلاثة فصول؛ الأوّل ويتناول القضايا النحوية والتركيبية التي تناولها المجمع تحت هذا الباب، والثاني يتناول الأساليب النحويّة، والثالث يتناول مسألة تيسير النحو على الناشئة كما طرحها المجمع. أمّا منهج دراسة هذه القضايا فيسير في ثلاثة اتجاهات؛ أوّلها دراسة الأبحاث التي قدمها أعضاء المجمع بين يديّ القرارات، وما أعقبها من المناقشات، وثانيها دراسة القرارات نفسها واتجاهاتها، وثالثها قيمة هذه القرارات من الناحية الدلالية، وحقيقة استخدامها، ومدى تمثّلها للظاهرة المدروسة. ومفهوم التجديد الذي تطرحه الأطروحة يقوم على ركنين؛ الركن الأوّل ما قدّمه أعضاء المجمع من آراء جديدة لم يُسبَقوا إليها في بحوثهم ومناقشاتهم، ومن ثَمّ في قراراتهم، والركن الثاني من التجديد الآراء التي غلّبها الأعضاء، ونَفَوا عنها صفة الشذوذ أو القلّة، ورَأوا أنها صالحة لتفسير الظواهر النحوية المطروحة للمناقشة. أمّا في ما يتعلّق بمسألة تيسير النحو فقد كان منطلق المناقشة فيها من قيمة التيسير الحقيقية التي طرحها المجمع، وأثرها في تيسير النحو على الناشئة. وتبيّن لي إخفاق المجمع في هذا الجانب .وقد نوّهت بأهميّة المهمّة الريادية التي نذر المجمع نفسه لها، وهي مواكبة التطورات اللغوية في القرن العشرين، على الرغم من الهَنات التي اعترتْ بعض القرارات .

الكلمات المفتاحيّة: قرار المجمع، القاهرة، التجديد، التراكيب النحويّة، الأساليب، تيسير النحو، الدلالة، البحوث، محاضر الجلسات .

مـــقدّمـــة:

أولاً: التعريف بالموضوع:

مـــنذ أنْ عَرفـــتُ الحياةَ الجامعيّةَ وَجُهودُ المَجامعِ اللغويّةِ ، ومَجمعُ القاهَرةِ علَـــى الأخَصّ، مَحَطّ اهتمَامي، ومَفْزَعي في الكثيرِ من القَضايا النّحويّةِ واللّغَويةِ، وزادَ هذا الاهتمَامُ حينمَا رأيتُ جُلّ الأساتذةِ وَالدارسينَ لا يَعلمونَ عَنها شَيئاً. وقَد سَـــنَحت الفُرصـــةُ، فَوجَدْتُ الوُلُوجَ إلى جُهودِ المَجامعِ مطلباً لا بدّ منه، وَعَزمْتُ علَـــى الكـــتابةِ فـــي تلك الجُهودِ؛ للإفَادةِ منها والتّعريفِ بها. وقد خَطّطتُ أنْ أسِمَ رِســـالَتي بـــ"مَظاهِرِ التجديدِ النّحويّ لَدى المَجامعِ اللّغويةِ العَربيّةِ"، أمَلاً في أنْ تكـــونَ لهـــذه المجامعِ جُهودٌ ومَنشوراتٌ، تُعنى بالقَضَايا النّحويةِ، لم أطّلِعْ عليها، تُعينُنـــي على النّهوضِ بِمَا عَزَمتُ عَليه. ومَا أنْ شَرَعتُ بِجمعِ مَادّتي حتّى وَقَعتُ عَلَى حَقيقةٍ لم تكُنْ في الحُسبانِ، فقد قَابلتُ رَئيسَ المَجمَعِ اللّغوي الأردنيّ الدكتور عـــبد الكريم خليفة وسألتُه عن الجُهودِ النّحويّة للمَجمَعِ؛ ، فَكَان الرّدُّ بِأنْ لا جهودَ نحويـــةً للمَجمَعِ، ذلك أنّه يُسخّر جُلّ اهتمامه، وَجُهدِه للترجمةِ والتعريبِ، وأمّا ما يَتَعلّقُ بالنحوِ فيُنشَرُ على شَكلِ أبحاثٍ في المَجلة التابعةِ للمَجمَعِ.

أمّـــا المَجمـــعُ السّوريُّ فليسَ له أيضاً جهودٌ تُذكرُ في هذا المجالِ، فالمجمعُ يَعقـــدُ دورتَه في كلِّ عَامٍ مَرّةً لِمُدّةِ شَهْرٍ، يَعقدُ فيها عِشرينَ جَلسةً على أقلِّ تقديرٍ، وَتنقســـمُ الجَلســـاتُ خَاصّةً وعامّةً، وفي الثانيةِ تَجتمعُ مُختلفُ اللّجانِ وَتلتقي هَيئةُ المَجمـــعِ العِلمـــيّةُ كَاملـــةً وَيلحَـــقُ بِهَا الأعيانُ وَالأدباءُ، وتَدورُ في هذهِ الجَلساتِ المُـــداولاتُ المُـــتعلّقةُ بجـــدولِ الأعمالِ الذي يَتضمّنُ قَضايا مُختلفة، وتنتهي هذه المُـــداولاتُ بالقَـــراراتِ. ولَـــيس ثَمـــةَ مَحاضرُ جَلساتٍ أو مَنشوراتٌ تَخصُّ تلك المُداولاتِ. ويُصدِرِ المُؤتمرُ بِأعمالِ اللّجانِ بَياناً مُقتضباً وَمنها لَجنةُ الأصُولِ؛ التي يَتضمّنُ تَقريرُها كَلاماً مُختصَراً عَلى بَعضِ القَضايا التي ناقَشَتْها اللّجنةُ، أو بَعضِ الاستفسَاراتِ التي وَصلتْ إليها في تَصويبِ تَعبيرٍ شَائعٍ، أو غَيرَ ذلك[1] .

([1]) ينظر: مجمع اللغة العربيّة بدمشق والنهوض بالعربيّة . كما ينظر: أعمال المجمع في دوراته السنويّة، في المجلاّت الصادرة عنه .

ولَمْ أجدْ المَجمعَ العِراقيّ أحسنَ حَالاً من المجمعَيْن بهذا الخصوص، وعلى الرَّغمِ من تَخصيصِه لَجنةً للأُصُولِ[1] فإنّنا لا نجدُ لها كَبيرَ الأثَرِ ، ولم يَصدرْ عن لجـنةِ الأصُـولِ إلا قَـراراتٌ مُقتضبةٌ مَرتينِ، تحتَ عُنوانِ" خُلاصةُ أعمالِ لجنةِ الأصُولِ" في المُجلّدِ"٣٠" ١٩٧٩م [2]، والمُجلّد"٣٦" ١٩٨٥[3].

لكـلّ هذا لم أجدْ بُدّاً مِن تَخصيصِ هذه الأطرُوحةِ بمظاهرِ التّجديدِ النّحويّ لدى مَجمعِ اللغةِ العربيةِ في القاهرَةِ منذُ تَأسيسِه، غيرَ أنّ عَقَبَةً ظهرتْ حَالتْ دُونَ دَرْسِ جمـيعِ الجُهـودِ الـنّحويةِ لهذا المَجمعِ فليسَ لديهِ مَنشوراتٌ تُذكرُ بعدَ عَامِ ١٩٨٤م، كما ذكر رئيسُ المجمعِ د. شَوقي ضَيْف، إلا مجلةَ المَجمعِ ممّا حَالَ دونَ تتبّعِ هذه الجهودِ إلى نِهايتِها .

أمّـا مَـيدانُ العمـلِ فليس فيه ما يُعينُ الدارسَ على شيءٍ؛ فالموجودُ في مكتـباتِ الجَامعاتِ جميعاً إضافةً إلى مكتبةِ مَجمعِ اللّغةِ العربيةِ الأردنيّ ليس إلا الـنزْرَ اليسـيرَ من إنتاجِ المجمعِ، فإذا استثنينَا بعضَ أعدادِ المجلةِ الصادرةِ عن مجمـعِ القاهـرةِ، لـم نجدْ ما يَشفي الغَليلَ. فثمةَ قطيعةٌ بينَه وبينَ هذه المراكزِ العلميّةِ. ولا نُعفي مجمعَ القاهرةِ من هذا التّقصيرِ، فهو لا يُروّجُ لقراراتِه ولا يَعمدُ إلى بَعْثِ نُسخٍ ممّا يَصدُرُ عنه إلى الجَامعاتِ والمَراكزِ العلميةِ، بل إنّنا لا نَقعُ على مَنشوراتِه حتّى في المكتباتِ التّجاريّةِ .

وإذا انتقلْـنَا إلى المَجمعِ في القاهرةِ لا نجدُ المادّةَ مُيسرةً وسهلةَ المُتناولِ، فـبعضُ مَحاضرِ الجَلساتِ مَفقودٌ، والتصويرُ غيرُ مَسموحٍ به إلا في حُدودٍ ضيّقةٍ. وليسـت هناك نسخٌ حديثةٌ عن محاضرِ الجَلساتِ، وأعمالِ المؤتمراتِ، بل ما زادَ من الطبعةِ الأولى، وبعضُ هذه المحاضرِ في حالةٍ رثّةٍ .

علـى أنّنـي بعدَ أكثرَ من عَامٍ على تسجيلِ الأطروحةِ أتممتُ جمعَ المادةِ اللازمـةِ للدراسةِ. وقد بَدا لي أنّ مظاهرَ التجديدِ النحويّ في مجمعِ القاهرةِ على

([1]) ينظر: المجمع العلمي في خمسين عاماً: ١١٨.وقد تسمّى لجنة الآداب، وغدت في القانون الجديد الصادر سنة ١٩٩٧ ضمن دائرة علوم اللغة العربية(ينظر المرجع نفسه:٣٤٤).

([2]) مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد(٣٠): ٢٤٤ .

([3]) نفسه: المجلد(٣٦)، الجزء الثالث: ٣٠١ .

ثلاثةِ وُجوهٍ، الأوّلِ في الموضوعاتِ التي تَناولَها في بابِ التراكيبِ النحويّة، والثاني الموضوعاتُ النحويّةُ التي تناولَها من خلالِ دَرْسِ الأساليبِ، أما الثالثُ فيتمثّلُ في مشروعَيْ تيسيرِ النحوِ؛ المشروعِ الذي أقرّه المجمعُ بناءً على ما قُدّم إليه من لجنةِ وَزارةِ المعارفِ، والمشروعِ الثاني الذي تقدّم به الدكتور شوقي ضَيف وأقرّه المجمع مع بعضِ التعديلاتِ .

إن هذه الأطروحةَ لا تنحصرُ في دراسةِ القراراتِ التي أقرّها المجمعُ، لتفصلَ فيها، وتُظهر غثّها من سمينِها فَحسبُ، بل هي تَسيرُ في ثلاثةِ اتجاهاتٍ؛ أولّها دراسةُ آليّةِ اتخاذِ القرارِ النحويّ في هذا المجمعِ، ويتمثّلُ ذلك في الأبحاثِ المقدّمةِ بينَ يديْ القرارِ، والمناقشاتِ التي تَعقُبُها. وثانيها طبيعةُ القرارِ المتّخذِ ولتجاهُه. وثالثُها قيمةُ هذا القرارِ من الناحيةِ الدلاليةِ، ومدى تمثّلِه للتراكيبِ والأساليبِ المطروحَةِ، والحُكم عليهِ مِنْ ثَمّ على هذا الأساسِ .

إنّ التجديدَ الذي أعنيهِ في هذه الأطروحةِ إنّما يتمثّل في الآراء التي رآها أعضاء المجمع، سواء في أبحاثِهم أو في مناقشاتِهم، أو في القرارِ الصادرِ عن المجمعِ بعدَ ذلك. وإذا استثنينَا الفصلَ الثالثَ – وهو الفصلُ المخصّصُ لدراسة جهودِ المجمعِ في تيسيرِ النحوِ – فهو ينقسمُ عموماً قسمين؛ قِسماً جَديداً لم يُسبقْ إليه، وقِسماً سُبِقَ إليه، وقال به بعضُ النّحويين من قبلُ، غير أنّه كان ضَعيفاً أو مَرجوحاً، ولكنّه غلّبه على غيرِه، فصارَ غالباً بعدما كان مغلّباً، وأحياه المجمعُ بعدما كان مهجوراً. وينبغي التّنبيهُ ههنا على أنّ النظرةَ الكوفيّة هي السائدةُ في هذه القراراتِ، حتى لَيبدو جُلُّ أعضاءِ المجمعِ من أتباعِ الكسائيّ والفرّاء .

أما الدراساتُ السابقةُ فلم أقعْ على دراسةٍ لمجمعِ القاهرةِ اللّغويّ في أيّ جانبٍ من جَوانبِه على كثرةِ البَحثِ والتّنقيبِ، باستثناءِ دراسةِ الدكتور رشاد الحمزاوي وهي في الأصلِ الأطروحةُ التي نالَ بها الدكتوراه من جامعةِ السوربون في باريس، ثم تَرجمَها إلى العربيّة، والمَوسومَةُ بـ"أعمالِ مجمعِ اللّغة العربيةِ في القاهرةِ" وهو عملٌ موسوعيٌّ، إذ يقولُ في مستهلّ رسالتِه: "إنّ هذا العملَ الذي نقدّمه مُخصّص لتاريخِ مجمعِ اللغةِ العربيةِ بالقاهرةِ، ولأعمالِه المُنجَزةِ في سبيلِ تحقيقِ أهدافِه التي من أجلِها أُنشِئ ... إنّ عَملَنا يُؤرخُ لمجمَعِ اللّغةِ

العربـيّةِ ويُقـيّمُ أعمالَه، لأننا نَعتقدُ أنّه يُمثّلُ أحسنَ صُورةٍ وأكملَها عن اهتماماتِ العربِ اللغويةِ واللّسانيةِ في القَرنِ العشرينَ، وعمّا أحاطَ بها من مُلابَساتٍ ومَشاكلَ وإنجازاتٍ مُعتبرةٍ تستحقّ أنْ يُنظرَ إليها نَظرةً لُغويّةً لِسانيّةً اجتماعيّة"[1] .

وقـد امتدتْ دراسةُ الدكتور الحمزاوي من تأسيسِ المجمعِ ١٩٣٢م وحتى سنة ١٩٧٠م، وقد تناولَ فيها أعمالَ المجمعِ بشكلٍ عامّ ورَسمَ فيه صورةً واضحةً عـن إسـهام المجمعِ في تَحديثِ اللّغةِ العربيّةِ. وهو يُقرّ في نهايةِ حَديثِه بأنّ كلّ قضـيّةٍ مـن القضايا المطروحةِ تستحقّ أنْ تكونَ رسالةَ دكتوراه مستقلّةً، ويردفُ قـائلاً: "وعلى هذا الأساسِ يمكنُ أن نعتبرَ أنّ عملَنا هذا مجموعةٌ من الأطروحاتِ التـي تسـتحقّ أن تُدرسَ كلُّ واحدةٍ منها على حِدَة"[2]. وعملُ الدكتور الحمزاوي عملٌ فريدٌ يستحقّ الثناءَ والإكبارَ على ما بذلَ فيه من الجُهد .

ويجـدر بـي ههنا أنْ أُثبت شيئاً لابدّ من إثباتِه، وهو أنّ اشتغالَ المجامعِ بالتعريـبِ، وقضايا المصطلحِ، وغيرِها من القضايا قد طغى على كلّ اهتمام لها غيرَ ذلك. وقد ضاعَ في خِضمّ ذلك مناقشةُ القضايا اللّغوية والنحويّة، وتُرِك الأمر فـيها على الغَاربِ، إلاّ ما يَطلعُ علينا بين الفَيْنةِ والفينةِ من كُتُبِ التصحيح اللّغويّ وهـي لا تمثّل الكثيرَ في هذا الجُهدِ؛ ذلك أنها جُهودٌ فرديّة، لاتملك قيمةَ القراراتِ المجمعيّةِ المؤسسيّة.

ولئن كانت قضايا التعريبِ والمصطلحِ تهم فئةً من الناسِ على سَعتها، فإنّ القضـايا اللغويـةَ، وتتبّعَ الألفاظِ والتراكيبِ المستحدثَة تهم كلّ ناطقٍ بلغةِ الضّاد. والحـقّ أنّ المجامعَ أولى بمناقشةِ هذه القضايا وأخْذِ زِمامِ المبادرَةِ فيها، ولا نُقيلُه عَـثرتَه هـذه. ولعـلّ مايدعو إلى الأسفِ أنْ نَرى هذا النشاطَ الحثيثَ في مجمعِ القاهـرةِ فـي بداياتِـه، فيما نراه خَافتاً وحَيِيّاً ونحن في القرنِ الحادي والعشرين. وحاجتُنا اللغويةُ أشدّ إلحاحاً وأكثرُ ضرورةً . وستبقى هذه الثغرةُ مُشرَعةً ما بقيت المجامعُ تُهملُها وتَصرفُ النظرَ عنها .

---

(١) أعمال مجمع اللغة العربيّة في القاهرة: ١ .

(٢) نفسه: ١٩ .

ثانياً: التعريف بالمجمع اللغوي وأعماله:

أُنشـــئَ مجمـــعُ اللغةِ العربيّةِ في القاهرةِ بعد محاولاتٍ سَابقَةٍ لم يُكتَبْ لَها النجاحُ بَدأهَا الشيخُ محمد عبده(ت١٩٠٥م) والعالِمُ اللغويّ الشّنقيطِيّ سنة ١٨٩٢م، وقد صدرَ مرسومُ إنشائهِ في ديسمبر سنةَ ١٩٣٢م، وجَعَلَه تابعاً لوزارةِ المعارفِ العموميّةِ (التربية والتعليم الآن) .

وحـــدّد أهدافَه في المادّة الثانيةِ منه ببَذْلِ الجهودِ للحفاظِ على اللّغةِ العربيّة، وجعلِها وافيةً بحاجاتِ العلومِ والفنونِ وشؤونِ الحياةِ في العَصرِ الحاضرِ.

وجـــاءَ في المادّةِ الثالثةِ: أنّ المجمعَ يُصدرُ مجلةً تضمُ بحوثَ أعضائِه وما يريدُ التنبيهَ على استعمالِه، أو تجنّبِه من الألفاظِ، مع العنايةِ بتحقيقِ نفائسِ التراثِ التي يراها ضَروريةً لأعمالِه ودراستِه اللّغويةِ .

وجـــاءَ في المادةِ الرابعةِ: أنّ المجمعَ يتكونُ من عشرينَ عضواً عاملاً من العلمـــاءِ المعروفينَ بتعمّقهم في اللغةِ العربيةِ أو ببحوثِهم في فِقهِها ولَهجاتِها، دونَ التقيّدِ بالجنسيّة .

وجـــاءَ في المادّة الخامسةِ وتَخصّ رئيسَ المجمعِ: أنّه يُختارُ من بين ثلاثةِ أعضـــاءٍ تزكّيهم الأغلبيةُ من أصواتِ الأعضاءِ الحاضرين، ويعيّن بمرسومٍ لمدةِ ثـــلاثِ ســـنواتٍ، ولا مـــانعَ من إعادةِ تعيينِه، وتظلّ للعضوِ العاملِ عضويتُه في المجمعِ طوالَ حياتِه، ولذلك سُمّي مَجمعَ الخالدينَ.

وجـــاءَ في المادةِ السادسةِ: ما يُحدد فصلَ العضوِ إذا صَدر عليه حكمٌ مُزرٍ بالشرفِ أو قررت الأغلبيةُ بقرارٍ مُسبَّبٍ، أو أقعدَه المرضُ عن العملِ .

وجـــاءَ في المادةِ السابعةِ: إجازةُ المجمعِ منحَ عضويتِه الفخريّةِ دونَ التقيّدِ بجنسيةٍ، لأشخاصٍ أدّوا خدماتٍ جَليلة للعربيةِ، ولا يزيدُ عددُهم على عشرين .

وجـــاءَ فـــي المـــادّة الثامنة: أنّ للمجمعِ أنْ يمنحَ لقبَ مُراسلٍ لكلّ شخصٍ مصريّ أو أجنبيّ يرى فيه نفعاً كبيراً لِعونِه في مهمتِه دونَ تحديدِ العَددِ .

وجـــاء فـــي المادةِ التاسعةِ: يُدعى المجمعُ للانعقادِ مرةً كلّ سنةٍ لمدةَ شهرٍ على الأقلّ لينظرَ في الموضوعاتِ المنوطةِ به، ويتخذ فيها القراراتِ، واختيارِ

رئيسه وأعضائه . ويعقدُ هذا المؤتمرُ عشرينَ جلسةً يتدارسُ فيها المسائلَ المعروضةَ عليه، وينبغي إبلاغَها إلى الأعضاءِ العاملينَ قبل المؤتمرِ بمدّةٍ كافيةٍ .

وقد أوضحت لائحةُ المجمعِ أهدافَه المشارَ إليها في المرسومِ، وأضافت أنّ للمجمعِ الحقَّ في دراسةِ قواعدِ اللغةِ العربيّة، وأن يتخيّرَ إذا دعت الضرورةُ من آراءِ أئمّتها ما يُوسّع القياس فيها؛ لتفي بالأغراضِ العلميّةِ وغيرِ العلميّة، كما نصّت اللائحةُ على تكوينِ لجنةٍ برئاسةِ كاتبِ السرِّ؛ لإصدارِ مجلّة لنشرِ البحوثِ اللغويةِ والنصوصِ القديمةِ والدراساتِ المتعلّقة بفقه اللّغة، وما ينبغي أنْ يستخدمَ من الألفاظِ والصياغاتِ. ولم يَجتمعْ المجمعُ إلاّ في يناير سنة ١٩٣٤م .

وقد حالت الحربُ العالميّة الثانية علم ١٩٣٩م دونَ إشراكِ الأعضاءِ العاملينَ من الأجانبِ في مؤتمراتِ المجمعِ، فأعيدَ النظرُ سنة ١٩٤٠م في بعضِ أحكامِ المرسومِ الصادرِ بإنشائِه، بحيثُ يؤلّفُ المجمعُ من أعضاءٍ عاملينَ لا يقلّ عددهم عن أربعةٍ وعشرينَ، ولا يزيدُ على ثلاثينَ عضواً عاملاً، يُختارون من بينِ العلماءِ المعروفينَ بتحرّيهم في اللّغةِ وآدابِها وعلومِها، ويجوزُ أن يكونَ عددٌ منهم لا يزيدُ على ثُلثهم من العلماءِ غيرِ المصريينَ، وكانَ المجمعُ يُعقدُ مرةً في كلّ سنة، فرُئي قسمته هيئتين: مُؤتمراً يتكوّن من جميعِ الأعضاءِ؛ مصريين وغيرَ مصريينَ، ومجلساً يتكونُ من أعضاءٍ يُقيمونَ في القُطْرِ المصريّ. ويجتمعُ المجلسُ في فتراتٍ دوريّةٍ تبدأ بأولِ تشرين الأوّل وتنتهي في آخرِ أيّار، ولا يَصحّ انعقادُه إلا إذا حضرَ أغلبيّةُ الأعضاءِ .

أما المؤتمرُ فيجتمعُ سنوياً مُدّةَ أربعةِ أسابيعَ متواليةٍ، ويجوزُ إطالتُها بقرارٍ من وزيرِ المعارفِ بناءً على اقتراحِ رئيسِ المجمعِ، ولا يصحّ انعقادُ المؤتمرِ إلا إذا حضرَ الجلسةَ ثلاثةُ أخماسِ أعضائِه على الأقلّ، وإذا خلا مَحلّ أحدِ الأعضاءِ اقترحَ مجلسُ المجمعِ اسمَ العضوِ الجديدِ بأغلبيةِ ثُلثيْ أعضائِه العاملينَ .

وتعطلت دورةُ المجمعِ سنةَ ١٩٣٩-١٩٤٠م بسببِ إعلانِ الحربِ العالميّة الثانيةِ. وانعقدَ في الدوراتِ الثلاثِ التاليةِ، دونَ أنْ يشتركَ فيه الأعضاءُ الأجانبُ، وعادُوا سنةَ ١٩٤١م. وفي سنةِ ١٩٤٦م صدرَ مرسومٌ جديدٌ قضى بأنْ يُؤلّفَ المجمعُ من أعضاءٍ عاملينَ، ولا يقلّ عددُهم عن ثلاثينَ عضواً ولا يزيدُ عن

أربعيـــنَ، يخـــتارونَ من الصفوةِ المتبحّرةِ في اللغةِ العربيةِ وآدابِها، أو في العلومِ والفـــنونِ، يجـــوزُ أن يكونَ فيهم عددٌ من العلماءِ غيرِ المصريينَ ولا يتجاوزون العشـــرةَ. وفي عام ١٩٥٥م صدرَ قانونٌ قضى بزيادةِ عددِ الأعضاءِ العاملينَ من غيرِ المصريينَ إلى اثنيْ عشرَ عضواً بدلاً من عشرةٍ مع بقاءِ العددِ الكافي للمجمعِ ثابتاً وهو أربعونَ عضواً .

بعـــدَ الوَحـــدةِ مـــع سوريا ١٩٦٠م صدرَ قرارٌ بإنشاءِ مجمعٍ لغويّ موحّد ليندمجَ فيه المجمعانِ في القاهرةِ ودمشقَ مع البقاءِ على أعضاءِ المَجمعيْنِ؛ ليكونوا أعضاءً في المجمعِ الموحّد، ويُعَدُّ كلّ من المجمعيْن مَجمعاً فَرعياً، وجُعلت القاهرةُ مقـــرّه الدائـــمَ، وصِـــيغت لهذا المجمعِ الموحّد قوانينَ جديدةً تتعلقُ بطبيعةِ عملهِ وأعضائِه، وما لبثَ أنْ انفضتْ الوَحدة سنة ١٩٦١م فعادَ الأمرُ إلى ما كان عليه .

وفـــي عامِ ١٩٨٢م صدرَ قانونٌ بإعادةِ تنظيمِ مجمعِ اللغةِ العربيةِ نُصّ فيه على "أن مجمعَ اللغةِ العربيةِ هيئةٌ مستقلةٌ ذاتُ شخصيةٍ اعتباريّة لها استقلالٌ ماليّ وإداريّ، وتتبعُ وزيرَ التعليمِ العالي، ومقرّها مدينةُ القاهرة"، وجاءت فيه أغراضُ المجمـــعِ المذكـــورةِ في مرسومِ إنشائِهِ نفسها. ونصّ على أنّ له مجلساً ومؤتمراً ومكتـــباً، وأن المجلـــسَ يتألفُ من أربعين عضواً على الأكثرِ من المصريينَ بينما يـــتألفُ مؤتمـــرُه مـــن أعضـــاءِ المجلـــسِ، وعددُه لا يتجاوزُ العشرينَ من غيرِ المصـــريينَ. ولا يعـــدّ المؤتمـــرُ صحيحاً إلا إذا حضرَ أكثرُ من نصفِ أعضائه، ولرئـــيسِ المجمـــعِ بعـــدَ أخْذِ رأيِ المكتبِ دعوةُ من يرى دعوتَهم من الأعضاءِ الفخريـــنَ والمراســـلينَ وغـــيرهم ويشاركون في أعمالِ المؤتمرِ دونَ تصويت، ويـــتألفُ مكتبُ المجمعِ من الرئيسِ ونائبِهِ والأمينِ العامّ وأربعةٍ يختارُهم المجلسُ بأغلبيّة الحاضرينَ لمدّة أربعِ سنوات[١].

---

(١) يـــنظر مجمع اللغة العربيّة في خمسين عاماً: ١٩ وما بعدها . ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً:١٧ وما بعدها .

أعمـــالُ المجمـــعِ وإنتاجُـــه :

أولاً: المحاضـــر :

وهـــي سِـــجِلّاتُ المجمـــعِ التاريخيّة، ويُسجّلُ فيها بدقّةٍ ما يدور في مجلسِ المجمـــعِ ومؤتمـــرِه من بُحوثٍ ودراساتٍ ومناقشاتٍ علميّة وقراراتٍ لغويّة تيسّر العربـــيةَ وتتسعُ بطاقاتِها في حَمْل العلومِ ومصطلحاتِها الحديثةِ، كما تؤصّلُ الكثيرَ مـــن الألفاظِ المتداولةِ التي يُظنُّ أنها ليستْ عربيّة، بينما هي عربيّة أو ترجعُ إلى أصـــلٍ عربـــيّ، فيعملُ المجمعُ على توجيهِها وبيانِ صحّة الآراءِ فيها، كما تشتملُ علـــى مـــا أقـــرّه المجمعُ من المصطلحاتِ العلميّة والفنيّة، وكلّ ما أقرّه من ألفاظِ الحضارةِ والحياةِ العامّة .

فالمحاضـــرُ توفّرُ معلوماتٍ مفصّلةً عن قراراتِ المجمعِ المنشورةِ بمجلّته، كما تقدمُ صورةً واضحةً عن الموضوعاتِ المطروحةِ في جلساته، وقد صدرَ أولُ مُجلّدٍ من مطبعةِ بُولاق سنة ١٩٣٦م،وتوالى صدورُ المحاضرِ في سنواتِ ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٤٠م. ولم يصدرْ المجلدُ الخامسُ إلا في سنةِ ١٩٤٨م ؛ لنشوبِ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ، وهو آخرُ محاضرِ الجلساتِ الذي صدرَ مطبوعاً نظراً للصّعوباتِ المالـــيةِ التي كان المجمعُ يعاني منها، وفقدانِ الموظفينَ الأكفياءِ الذين يَرقَوْن إلى مســـتوى التسجيلِ المطلوبِ للمناقشاتِ الدقيقةِ والمُداولاتِ المُعقّدةِ، وما تفضي إليه من مصطلحاتٍ، فرأى المجمعُ عدمَ مواصلةِ طبعِها، والاقتصارَ على المجلّة .

ثانياً: بحوثُ المؤتمرِ السنويِّ ومُحاضَراتِه :

نصّ مرسومُ المجمعِ سنةَ ١٩٤٠م على أنّ للمجمعِ مجلساً تنعقدُ جلساتُه في فـــتراتٍ دوريّـــةٍ من السنةِ، ومؤتمراً تنعقدُ جلساتُه سنوياً لمدةِ أربعةِ أسابيعَ، وقد عاقـــت الحربُ انتظامَ هذا المؤتمرِ، وأوّلُ لجتماعٍ له كان في الدورةِ العاشرةِ سنةَ ١٩٤٤م، ورُئـــيَ فـــي الدورةِ الخامسةِ والعشرينَ أنْ يُكتفَى بطبعِ بحوثِ المؤتمرِ السنويّ، واستمرّ ذلك حتى الدورةِ السادسةِ والثلاثين، ثم رُئي أنْ تُطبعَ الدورةُ في مجلّـــةٍ مستقلّةٍ، وكذلك بحوثُ المؤتمرِ وجلساتُه، وأعمالُه، فعادت بحوثُ المؤتمرِ تطـــبعُ معَ الدورةِ. كما رُئِيَ في مؤتمرِ الدورةِ الرابعةِ والأربعينَ أنْ تطبعَ بحوثُ

المؤتمـــرِ في عددٍ خاصٍّ من المجلّةِ، ثم تقرّرَ نشرُها في محاضرِ الجلساتِ ابتداءً من الدورةِ الثامنةِ والأربعينَ، بالإضافةِ إلى نَشرِها في المَجلّة .

ثالثاً: المَجـلّة :

اتخـذَ المجمـعُ لنفسهِ مجلةً علميةً منذ إنشائه، صدرَ عددُها الأولُ ١٩٣٤م وتوالَى صدورُها حتى عامِ ١٩٣٧م وما لبثت أنْ توقفت أحدَ عشرَ عاماً، أي حتى عـام ١٩٤٨م، إذ صـدرَ عددُها الخامسُ، ثم تَباطأ صدورُها فلم يصدرْ منها في ثمانـيةِ أعـوامٍ سوى أربعةِ أعدادٍ، ثم أخذَ صدورُها ينتظمُ بعد ذلك. وتتشكّلُ من أربعـةِ أبـوابٍ رئيسيةٍ أولّها للمصطلحاتِ المتنوّعةِ التي يُقرّها المجمعُ أو يُقدّمُها أعضـاؤه في شؤونِ الحياةِ المختلفةِ والمُصطلحاتِ العلميةِ والفنّيةِ، والبابُ الثاني مخصّـصٌ للقـراراتِ اللّغويةِ التي يُصدرُها المجمعُ بقصدِ التوسّعِ في اللّغة حتى تسـتطيعَ الوفاءَ بأداءِ لُغةِ العلومِ والفنونِ وألفاظِ الحضارةِ وشُؤونِ الحياةِ. والبابُ الثالـثُ للـبحوثِ والدراساتِ اللّغويةِ المستفيضةِ وما يتبعُها من دراساتٍ وبحوثٍ أدبيّةٍ، والبابُ الرابعُ تراجمُ مفصّلةٌ لأعضاءِ المجمعِ منذُ نشأتِه إلى اليومِ، إذ استنّ المجمـعُ سـنتينِ حميدتينِ: الأولى أنْ يقومَ أحدُ أعضائِه بتقديمِ العضوِ الجديدِ إلى زملائِـه، فـي حفلِ استقبالٍ يُقامُ بمناسبةِ انتظامِه بينَ شُيوخِ المجمعِ، ويُصوّرُ فيه سـيرتَه ونشـاطَه العلميّ تصويراً تاماً، حتى إذا لَبّى نداءَ ربّه أقيمَ له حفلُ تأبينٍ يتحدثُ فيه زملاؤه عمّا قدّمه من جهودٍ علميّة في مجالِ اللغةِ والآدابِ.

وابتداءً من الجزءِ (٢٤) من المجلةِ عملَ الأستاذُ إبراهيم الترزي الذي تولّى رئاسةَ تحريرِها، على تطويرِها شكلاً ومَضموناً، فصارت المجلّةُ خالصةً للبحوثِ والمقـالاتِ والشخصـيّات المجمعـيةِ وأخـذت تصدرُ مرتينِ في العام، وأصدر مجموعةَ المصطلحاتِ العلميّة والفنيةِ مستقلةً[1] .

وبعد، فإذا عُدنا إلى النشاطِ الأولِ للمجمعِ وهو الجلساتُ وما يتصلُ بها من محاضـرَ ومناقشـاتٍ فإن الإفادةَ منها يتطلّبُ جُهداً كبيراً بل مُضنياً أحياناً، فهي

---

(١) مجمـع اللغة العربية في خمسين عاماً: ٥٧ ، وما بعدها ، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً:٣٣ وما بعدها .

سجلاتٌ ضخمةٌ طُبِعَت كما جاءت في الجلساتِ، وتحملُ فهارسَ تشيرُ إلى أعمالِ اللّجانِ وقد يَنضوي تحتَ العنوانِ الواحدِ عشراتِ الصفحاتِ ويَحتاجُ الطالبُ لقضيةٍ ما أنْ يجوب هذا الكمّ الكبيرَ من الصحفاتِ ليقعَ على ما يريد .

أمـــا فـــيما يتعلقُ بالمناقشاتِ والأبحاثِ الواردةِ في مَحاضرِ الجلساتِ فإنّ الارتجـــالَ فيها بيّن في الكثيرِ من المناقشاتِ التي تثبتُها المحاضرُ، وإذا ما استثنينا القضـــايا الكـــبرى في البداياتِ كالاستشهادِ بالحديثِ والتضمينِ، فإنّ القراراتِ قد بُنيـــت على بحوثٍ قليلةٍ لا تَكفي لِدراسةِ الظاهرةِ المَنْوي دراستُها، ويبدو ذلك بيّناً عند دراسةِ الأساليبِ، فضلاً عن غيابِ الدراساتِ الإحصائيةِ للظواهرِ المدروسةِ. ولعـــلّ ســـعيَ المجمعِ في نَفي تُهمةِ الجُمود عنه، ومَواكبة الحياةِ اللغويةِ العصريةِ أفضـــى إلـــى قَبولِ الكثيرِ من الظواهرِ النحويةِ على الأخصّ في الأساليبِ، ولما كانـــت القراراتُ تتخذُ بالأغلبيّة فقد جاءت التخريجاتُ في الغالبِ تحملُ آراءَ جلّ الأعضـــاءِ، فكان منها المتنافرُ والغريبُ أحياناً دونَ الالتفاتِ إلى بُعدِ الوجهِ الذي خُرّجت عليه هذه الظواهرُ من حيثُ دلالاتُه .

علـــى أن هذه الهَنَات لا تغضُ من الأعمالِ الرائدةِ لمجمعِ الخالدينَ، وعملِه على تنميَةِ العَربيّةِ، والسعيِ إلى إيجادِ حياةٍ لُغويةٍ عَصريّةٍ تُواكبُ مُتطلباتِ العصرِ ومُستَجّداتِه .

الفصل الأول

القضايا النحويّة والتركيبيّة

الاستشهادُ بالحديث:

جاء في قرار المجمع:

"اختلفَ علماءُ العربيّةِ في الاحتجاجِ بالأحاديثِ النّبويّة، لجوازِ روايتِها بالمعنى، ولكثرةِ الأعاجمِ في رُواتِها، وقد رأى المَجْمَعُ الاحتجاجَ ببعضِها في أحوالٍ خاصّة مُبيّنة فيما يأتي:

١. لا يُحتجُّ في العربيّة بحديثٍ لا يُوجدُ في الكتُبِ المُدوّنةِ في الصّدرِ الأوّل، ككُتُبِ الصّحاحِ السّتّ فما قبلَها.

٢. يُحتجُّ بالحديثِ المُدوّنِ في هذهِ الكُتُبِ الآنفةِ الذكرِ، على الوَجْهِ الآتي[1]:

أ. الأحاديثِ المُتواترةِ المَشهورةِ.

ب. الأحاديثِ التي تُستعملُ ألفاظُها في العِبادات.

جـ. الأحاديثِ التي تُعَدُّ منْ جَوامعِ الكَلِمِ.

د. كُتُبِ النبيِّ (صلّى اللهُ عليه وسلّم).

هـ. الأحاديثِ المَرويّةِ لبيانِ أنّهُ كانَ (صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ) يُخاطبُ كُلَّ قومٍ بلُغتِهم.

و. الأحاديثِ التي دوّنَها مَنْ نشأَ بينَ العَربِ الفُصحاءِ.

ز. الأحاديثِ التي عُرفَ منْ حالِ رُواتِها أنّهم لا يُجيزونَ روايةَ الحديثِ بالمعنى، مثلَ: القاسمِ بنِ محمد، ورَجاءِ بنِ حَيْوَةَ، وابنِ سيرينَ.

حـ. الأحاديثِ المرويّةِ منْ طُرُقٍ مُتعدّدةٍ، وألفاظُها واحدةٌ."

وكان المجمعُ قد عَهِدَ إلى الشيخِ الخضرِ حسين(ت١٩٥٨م)، بدراسة الموضوعِ وتقديم الرأيِ المناسبِ فيه، لأهميّته البالغةِ في عمل المجمعِ، ولترسيخِ أساسٍ متين يعتمد عليه المجمع في اتخاذ القرارات اللغويةِ. ويُعدّ الشيخ الخضر من أوائلِ اللغويين المحدثين الذين عُنُوا بقضية الاستشهادِ بالحديث النبوي الشريف، وقد قدّم بحثاً نشره في مجلة المجمع بعنوان "الاستشهاد بالحديث في اللغة" وقد رفعَ فيه رايةَ الباحث المحايد، واستقصى المسألةَ في الكتب الكثيرة،

---

[1] مجموع القرارات: ٥، صدر في الدورة(٤) في الجلسة(٣٥).

ليرى في أي جانب يقعُ الحق، إذ يقول: "وهذا ما دعاني إلى أن أبحثَ هذه المسألةَ وبذلت جهداً في استقصاءِ ما كتبه فيها أهل العلم، ثم استخلصت من اختلافِهم رأياً"[1].

وبعد عرض الشيخ الخضر أدلّةَ المجيزين والمانعين ومناقشتها انتهى إلى موقفٍ وسطٍ، تمثّل في إجازة ستة أنواعٍ من الحديث يُستَشهدُ فيها باللغة، كما بيّن أنّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدْر الأول، وإنما تُروى في كتب بعض المتأخّرين، وأردف قائلاً:"ولا يُحتَجّ بهذا النوع من الأحاديث سواءٌ أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً [2].

وإذا ما عدنا إلى بحث الشيخِ الخضر حسين، وجدنا أنّ المجمع قد تبنّى ما أوردَه من الأحاديثِ التي يُحتجّ بها، وزاد عليها نوعين من الأحاديث وهي: الأحاديثُ المتواترةُ المشهورة، وكتبُ النبي "صلى الله عليه وسلم" .

وإذا ما استعرضنا ما جاء به الخضر حسين، وما زاده عليه قرار المجمع من الشروطِ، وجدنا هذه القراراتِ لم تتحلّلْ من كلّ القيود، بل كانت وَفْق شروط ذَكَرَ جُلّها المتأخرون كالشاطبي(ت٥٩١هـ)[3] والبدر الدماميني(ت٨٢٧هـ)[4]، وابن الطيب المغربي(ت١١٧٠هـ)[5]. إلا أنّ قرار المجمع رتّبها وصنّفها وزاد عليها.

غير أن ما يُؤخذ على بحثِ الشيخ الخضر أنّه لم يَستقرىء ما كتب أبو حيّان الأندلسيّ، فأبو حيان لم يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً كما ذكر، بل هو يَحتجّ به وينقل آراء المحتجّين، ويوافقهم على القواعد التي بَنَوْها مستندين إليه[6]. وإن منَعَ للتوسُّع فيه، وقد احتجّ به في الارتشاف .

---

[1] مجلة المجمع: ١٩٧/٣.

[2] نفسه: ٢٠٩/٣.

[3] ينظر خزانة الادب: ١٢/١ .

[4] نفسه: ١٤/١ .

[5] ينظر شرحه على كتاب الاقتراح للسيوطي، نقلاً عن مقال للدكتور محمود حسني مغالسة " احتجاج النحويين بالحديث، عدد ٣-٤ / ١٩٧٩ الصفحة ٤٤.

[6] ينظر كتاب " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف " الصفحة ٣١٧ وما بعدها .

وإذا مـــا عدنـــا إلـــى موضوعِ الاستشهادِ بالحديثِ نجدُ أهمّ وأقوى حججِ المانعيـــن إنما هي روايةُ الحديث بالمعنى، والحقّ أن للإمام النووي قولاً غاية في الأهمـــية ينبغي ألا يغيبَ عند مناقشة هذه المسألة، إذ يرسّخ في أول شرحه على صـــحيحِ مُســـلم في فـــصل :" في رواية الحديث بالمعنى " شرطَ راوي الحديث بالمعـــنى الـــذي يُستشهد بروايته، إذ يقول :"فإنْ لم يكنْ خَبيراً بالألفاظِ ومقاصدِها عالمـــاً بمـــا يُحيل معانيها لم يجزْ له الروايةُ بالمعنى بلا خلافٍ بينَ أهلِ العلمِ، بل يتعيّـــنُ اللفـــظُ وإن كـــانَ عالمـــاً بذلك، فقالت طائفةٌ من أصحابِ الحديثِ والفقهِ والأصـــولِ: "لا يجوز مطلقاً وجوّزه بعضُهم في غيرِ حديثِ النبيّ (صلى الله عليه وســـلم) ولم يُجوّزه فيه"[1]. وحقيقٌ بمن يَتّصفُ بما وصفه النَّووي أن يُستَشهد بما يروي .

وممـــا تجـــدر الإشارة إليه أن باحثاً في شؤونِ المجمع وهو الدكتور رشاد الحمـــزاوي علّـــق على قرار المجمع بقوله: " إن هذا القرارَ مهمّ بالطبعِ، إلا أنّه يستندُ إلى رأيِ محافظٍ لا يأمن اللّبس، فهو يُقرُّ معايير فيها نظر؛ "من ذلك اعتماده على الجنس العربي الخالص، وإقراره فساد اللغة في فترة معينة، والطعن في رواة الحديث لأنهم أعاجم، دون التنبّه إلى أن الإمامَ البخاريّ ليس عربياً، وتلك عراقيلُ ومتناقضاتٌ من شأنها أن تثيرَ قضايا ومشاكلَ عند تطبيقِ هذا القرار"[2].

وهـــذه فقرة حافلةٌ بالمتناقضات، فلا ندري من أين أتى الدكتور الحمزاوي بمســـألة "الاعتمادِ على الجنس العربيّ الخالصِ"،وهي لم تَرِدْ في أي بند من بنود القـــرار بـــل إننا نجد عكسها، فنجد في البند "و" الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاءِ، وهذا توسّع يدخل العربي وغيره، وهذا فضلاً عن ورود اسم ابن سيرينَ ممن يؤخذ عنه في قرار المجمع وهو عربي بالولاء[3].

أمـــا إقرار المجمع فسادَ اللغةِ في فترة معينة، فلم يكن من وَحيه، فإذا كان ثمـــة فـــترةٌ للاستشهادِ بالشعر، فإن الاستشهادَ بالحديثِ أحوطُ، كما أنّنا لم نرَ في

---

[1] شرح النووي على صحيح مسلم ١٦٢/١.

[2] أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١٩٢ .

[3] كان مولى أنس بن مالك، من أهل جَرجَرَايا توفي ١١٠هـ ينظر تاريخ بغداد: ٤١٥/٢.

قــرارات المجمــع ما يَطعنُ في رواةِ الأحاديثِ لأنهم أعاجمُ، والكتبُ المدوّنة في الصدر الأول والتي أجاز المجمع الاستشهادَ بها حافلةٌ بالرواة الأعاجم، أمّا الإمام الــبخاري الــذي اتخــذه الدكــتور الحمزاوي مثلاً فهو استشهاد في غير محلّه، فالبخاري(ت٢٥٦هــ) جامعٌ للحديثِ يرويه كما سمعه .

وقــد استدرك الدكتور أمين السيّد على المجمع نوعين من الأحاديث إذ قال: "ولكنني أرى أنه كان يجب أن يزيد فيما يحتج به[١]:

١. الأحاديثَ التي رواها من العربِ من يُوثق بفصاحتهم.

٢. الأحاديثَ التي يطمئن فيها إلى عَدالة رواتها، والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستشهاد فيها، وإن اختلاف الصيغةِ يرجع إلى تكرار الإجابة.

وهو استدراك كان الشيخ الخضر قد أشار إليه في بحثه وإن لم يذكره ضمن الشروط[٢]، وهو حسن يوسع دائرة الأحاديث المستشهد بها.

وهكــذا نرى أهمية التفات المجمع إلى هذه القضية مبكراً، فالحديث الشريف مصــدرٌ ثــرّ مــن مصادر العربية، وركنٌ من أركان نهضتها ونمائِها، وقد وعى أعضــاء المجمــع هــذه المســألة فلم يكن قرارهم بالمتشدّد الذي يرد الاستشهاد بالحديث، ولا بالمتحلّلِ الذي ترك الأمر مطلقاً دون قيدٍ أو شرط، بل توخّى الإفادة من هذا المصدرِ قدرَ المُستطاع .

---

[١] مدرسة البصرة النحوية ٢٦٠ .

[٢] مجموعة القرارات: ٦، صدر في الدورة (١) في الجلسة(١٧)، مجلة المجمع ٣/٢٠٩- ٢١٠ .

التّضمـــينُ:

جاء في قرار المجمع:

"التّضمينُ أنْ يُؤدّيَ فِعلٌ أوْ مَا في مَعْنَاهُ في التّعبيرِ مُؤدّى فِعلٍ آخرَ أوْ مَا فـــي مَعْـنَاهُ، فَيُعطَى حُكْمَهُ في التّعْدِيَةِ واللُّزومِ. وَمَجمعُ اللّغةِ العَربيّةِ يَرى أنّه قِياسيٌّ لا سَمَاعيٌّ بِشُروطٍ ثَلاثَةٍ:

الأوّلُ: تَحَقُّقُ المُنَاسَبَةِ بَيْنَ الفِعْلَيْنِ.

الثّاني: وُجودُ قَرِينَةٍ تَدُلُّ على مُلاحَظَةِ الفِعْلِ الآخَرِ، وَيُؤْمَنُ مَعَها اللّبْسُ.

الثّالثُ: مُلاءَمَةُ التّضمينِ لِلذّوقِ العَرَبيّ.

وَيُوصِي المَجمعُ ألاّ يُلْجَأَ إلى التّضمينِ إلاّ لِغَرَضٍ بَلاغيٍّ[1].

لعـــلّ قضيّةَ التضمينِ من أكثر القضايا اللغوية إشكالاً، ومن أبيَن مسالكِ البحـــثِ العقلـــيّ الدقـــيق لـــدى القدماء والمحدثين. وقد تنازعَ أطرافها النحويّون والبلاغـــيّون، كـــلٌّ يدفـــعُ برأي قويّ[2]. وقد استشعرَ أعضاء المجمع خطرَ هذه المســـألة، والإشـــكالاتِ التي قد تَنتَصبُ أمامهم إذا تجاوزوا عنها. وعلى وقْع هذا الإلحاحِ أوكَلَ المجمع دراسة مسألة التضمينِ إلى لجنةِ الأصولِ في الدورةِ الأولى، وقد قُدّمت في موضوعه سبعة بحوث [3].

وقـــد تولّى الشيخ أحمد الإسكندري(ت١٩٣٨م)، عضو المجمع، الاحتجاجَ لهذا القرار، فقدّم بحثاً بعنوان "الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها"، ونُشِر في الجزءِ الأوّل من مجلّة المجمع. وبحث فيه مسألة التّضمينِ بحثاً مستقصياً. وقد انتقد في مستهلّه المتشدّدين من اللُّغويين، ونَعتُهم بِعُبّـــاد المُعجمات.

وأفرد عنواناً بَحَث فيه الخلاف بين البصريّين والكوفيين والبلاغيين في هذه المســـألة[4]، وذكـــر أنّ الكوفيّين يذهبون إلى القول بنيابةِ بعضِ حروفِ الجر عن

---

[1] مجموع القرارات :٦، صدر في الدورة(١) في الجلسة (١٧) .

[2] ينظر عرض عباس حسن لهذه الآراء في "النحو الوافي": ٥٥٣/٢ .

[3] قدمت هذه البحوث في " التضمين " و "نيابةبعض الحروف عن بعض " على النحو الآتي:

اثـــنان للشـــيخ حسين والي، واثنان للشيخ محمد الخضر حسين، وواحد للشيخ أحمد الإسكندري، وواحد للشيخ إبراهيم حمروش، والسابع للشيخ عبد القادر المغربي.

[4] مجلة المجمع ١ :١٨٣.

بعــض بطريق الوَضْع، وهم بهذا يسقطون مقولةَ التضمين، فيما يقول البصريّون بالتضــمينِ فــي الأفعال، ويردّون نيابة بعض الحروفِ عن بعضٍ "فكما لا تنوب بعضُ حروف الجزمِ عن حروف النصب لا تنوبُ بعض حروف الجرّ عن بعض قياســياً"، وهــذا قياس شكليٌّ، المنطقُ أوّلُه وأخرُه، وقد استقاه الإسكندري من ابن هشام(ت٧٦١هـ)[1].

وقد جاء المبرّد(ت٢٨٥هـ) وهو من شيوخِ البصريّين بعد سيبويه(ت١٨٠ هـ) بما يخالفه، فهو يقول في "الكامل": "وحروفُ الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقــع الحــرفانِ فــي معنى في بعض المواقعِ" ثم يأتي بالأمثلة، ويردفُ قائلاً: "وهذا كثيرٌ جداً" [2]، وقد أشارَ إلى ذلك في المقتضب أيضاً[3].

ويعرضُ الشيخُ الإسكندري لِما جاء به الشيخ يــس(ت١٠٦١هـ) فيما كتبه علــى التصــريح من استيعابِهِ لما قيل في تخريج التضمين، وقد لخّص ما جاء به النحويون والبيانيّون في ثمانية أقوال[4]. ويشير إلى مشاركة البيانيين للنحويين في بحــثِ التضمين من حيث جعله استعارة في الحرف والفعل جارٍ على حقيقته، أو مجــازاً في الفعل والحرف باقٍ على حقيقته، ويَذكُر أنّهم عَوّلوا على أن الفعل باقٍ على حقيقتِهِ، وأن الجارّ والمجرورَ متعلقانِ بمحذوفٍ خاصّ دلّ عليه دليلٌ، يُعرَب حــالاً، وعلــى هــذا يُجمِــعُ البيانيّون على قياسيّته. وينتهي إلى أنه لا فرقَ بين التضمينِ البيانيّ والنحويّ في حقيقةِ الاستعمال، وإنما الاختلافُ في وجهة التأويل بيــن الفريقيــن. وينبغــي ههنا أن نتوقّفَ لنعرضَ بعض الاختلافات في تعريف التضمينِ، وما تفضي إليه من الاضطراب.

يعــرضُ الإسكندري بعض تعريفاتِ التضمين فيقول:"إن أشهر التعريفات إنمــا هو إشرابُ لفظٍ معنى لفظٍ آخرَ، وإعطاؤه حُكمَه لتصيرَ الكلمةُ تؤدي مُؤدّى

---

(1) المغني: ١٥٠-١٥١.

(2) الكامل في اللغة والأدب: ٢/ ١٠٠٠-١٠٠١.

(3) المقتضب: ٢/٣١٩-٣٢٠.

(4) التصريح: ٢/٥-٧.

الكلمتين" ويُعقّب على هذا التعريفِ قائلاً: "ولكن لفظ الإشرابِ يفضي إلى مشكلاتٍ أقلّها الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ في كلمةٍ، وهذا لم يَقُلْ به علماء العربيّة[1].

غير أنّ التعريفاتِ المشهورة تخالف ما ذكره الشيخ، فابن هشام يقول فيه: "إنهم قد يُشربونَ لفظاً معنى لفظٍ آخر فَيُعطونه حكمه، ويَسمّونَ ذلك تضميناً[2]. وقد عقّبَ الشيخ يس على قولِ ابن هشامٍ هذا بقوله: "واعلمْ أن كلامَ المصنّف في "المُغني" في تقريره التضمينَ في مواضع يقتضي أنّ أحدَ اللفظينِ مستعملٌ في معنى الآخر...فمعنى قولِه أنه إشرابُ لفظ معنى آخرَ أنّ اللفظَ مستعمل في معنى الآخر فقط"[3].

وفي الكلّيات لأبي البقاء(ت١٠٩٤هـ) "هو إشرابُ معنى فعل لفعل ليعاملَ معاملتَه، وبعبارةٍ أخرى هو أنْ يُحمّلَ اللفظُ معنى غيرَ الذي يستحقّه بغير آلةٍ ظاهرة"[4]، بل إن ابنَ جنّي(ت٣٩٢هـ) يقولُ في الخصائص: "إن الفعلَ إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدُهما يتعدّى بحرفٍ والآخرُ بآخرَ فإن العربَ قد تتسع فتوقعُ أحد الحرفينِ موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعلَ في معنى ذلك الآخر"[5]، ويردفُ قائلاً:" ووَجدْتُ في اللّغة من هذا الفنِّ شيئاً كثيراً لا يُكاد يُحاط به، ولَعلّه لو جُمِعَ أكثرُه لجاءَ كتاباً ضَخْماً"[6]. وعلى هذه التعريفاتِ فلا إشكالَ، فليس ثمة جمعٌ بين الحقيقة والمجاز، والفعلُ، يَحمِل معنى واحداً هو المعنى المضمَّن .

على أن هناك مَنْ ذهب إلى المعنى الذي انتحاه الإسكندري في تعريفه، يقولُ الزمخشري(ت٥٨٣هـ): "ومن شأنهم أن يضمّنوا الفعلَ معنى فعلٍ آخر فيُجرُونه مجراه، ويَستعملونه استعمالَه، مع إرادةِ معنى المتضمّنِ"، وأردفَ قائلاً: "والغرضُ في التضمينِ إعطاءُ مجموعِ مَعنَيَيْن، وذلك أقوى من إعطاءِ معنىً، ألاَ

---

[1] مجلة المجمع:١/١٨٢.

[2] المغني: ٨٩٧.

[3] التصريح: ٢/٤.

[4] الكليات: ٢/٢٤.

[5] الخصائص: ٢/٣٠٨.

[6] الخصائص: ٢/٣١٠.

تـــرى كـــيف رجعَ معنى "ولا تعدُ عيناك عنهم"[1] إلى قولك: "ولا تقتحمُهم عيناك مجاوزتَيْنِ إلى غيرِهم"[2].

وعلى الرغم من أنّ كلامَ الزمخشري يُمكن حملُه على استعمالِ اللفظِ بمعنى الآخـــرِ فقط، إلا أنّ حملَه على معناه والمعنى الآخرِ أقوى، ويُعلّق الدكتور إبراهيم الســـامرائي(ت٢٠٠١م) علـــى قولِ الزمخشري: "وأنت ترى حقيقة التضمينِ عند الزمخشـــري قائمةً على أساسٍ ضعيف، إذ كيف يَجوز أنْ يتضمّن الفعل في جملة واحـــدةٍ معنيَيْـــن"[3]. وصلاحُ الدين الزّعْبَلاويّ ممّن يحمل قول ابن هشام على ما ذهب إليه الزّمَخْشَريّ، ويستندُ إلى تعقيبه "وفائدته أن تؤديَ كلمة مُؤدّى كلمتين"[4]، وأرى أنّ هذا التعقيب يُفضي إلى فائدة التضمين وهي الإيجاز لا إلى حقيقته.

وإذا ما توقفنا ههنا عند فائدة التضمينِ، وجدنا أنّ القدماءَ والمُحدثين متّفقون علـــى أنّ فـــائدةَ التضـــمينِ هي الإيجاز، فابن هشام يرى أن الكلمة تُؤدّي مؤدّى كلمتيـــن، وأبو البقاء يقول:"فالكلمتانِ معقودتانِ معاً قَصْداً وتَبَعاً"[5] ومن المُحدثين نجد غير الإسكندريّ الخضرَ حسين يقول:"وللتضمين غرضٌ هو الإيجاز"[6].وكذا السامرائي[7]، وإذا أنعمنا النظرَ فيما جاء من هذا الباب وأقرّه أهل هذه الصناعة، وجدنا أنّ الإيجاز بيّن لا يُدافَع في بعض الألفاظ، وخَفيّ لا يَلمَح له أثرٌ في الكثير منها إلا ما تأوّله المتأوّل، وأقحمه على النصّ ثم قيّده بهذا التأويل.

أما فيما يتعلقُ بالشروطِ التي اشترطَها المجمعُ فيرى الإسكندري أن المجمع استخلصَـــها من كلامِ علماءِ النحوِ والبلاغة، وهي شروطُ المجاز نفسه، فهي -كما

---

(1) الكهف، ٢٨.

(2) الكشاف: ٤٨١/٢ .

(3) النحو العربي:١٨١.

(4) مسالك القول في النقد اللغوي: ٢٠٥.

(5) الكليات: ٢٦/٢.

(6) دراسات في العربية وتاريخها :٢٠٥.

(7) النحو العربي: ١٧٠.

يـــرى- "ضَـــمانٌ كـــافٍ لاســـتعمالهِ على مثالِ ما استعمله العرب، وكفالةٌ ببقاء فائدته"[1].

وهو يحتجّ لتلك الشروطِ مُوَضّحاً جوانبَها، فيعلّق على الشرطِ الأول " تحقّق المناسبةِ بينَ الفعليْنِ " بأنه حاجزٌ من تَحميلِ الفعل معنىً بعيداً عن معناه الوضعيّ، إذ تقتضي-كما يرى- تعديتُه بحرفِ ذلك الفعل البعيد إلى فسادِ الكلام، وعدم ضبطِ لمعاني الأفعال، فلا يجوز "أكلتُ إلى الفاكهة" على أنّ "أكلَ" مُتضمّنٌ معنى مَالَ"[2].

وهـــذا الشرط على ما ذهب إليه الإسكندري قد يبدو عزيزاً، فهو يُفَسِّر هذه المناسبةَ بقوله: "ولا بدّ أنّ كلا المَعْنَيَيْنِ يَنطويانِ تحت جنس يَشملهما، بل قد زَعم بعضـــهم أنهمـــا قـــد يتســـاويان"[3]، وهذا تَضْيِيق تَأباه طبيعةُ اللغة، فالمستعرضُ للتضـــمينِ علـــيه أن يســـتبعدَ الكثير مما حُمِلَ عليه تحت وطأة هذا الشرط، وقد أصـــاب الشيخُ الخضر حسين حين قال: "فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المُعْتَبَرة في صِحّة المَجاز كان التضمين باطلاً"[4]. وهذا يختلف عن مسألة الانضواءِ تحت جـــنسٍ واحـــد، وقـــد فصّل البلاغيون في كتبهم وشروحاتِهم طبيعةَ هذه العلاقةِ، وذكروا العشراتِ منها.

أمـــا الشـــرطُ الثانـــي "وجود قرينةٍ تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر"، فيعدّه الركـــن الأقوى في التضمين، إذ لولا القرينةُ ما عُرِفَ أن الفعل تَوسَّعَ في معناه. ومسألة القرينة مَسألة بديهية وفقدانها يُسقِط القضية برمّتها، ويَحجُب أيّ انزياح في اللفـــظ. غـــيرَ أنّ القريـــنة أوسعُ مما ذهب إليه الخضر حسين من تعدية الفعل، فالقرائن تتشكل بأوجه كثيرة أدناها السياق .

ولـــم يعلّـــق على الشرط الثالث "ملاءَمة التضمينِ للذوق العربيّ" على أنّه واضحٌ. والحقُّ أنه ليس واضحاً ولا محدداً، ومسألة الذوق مسألة شائكة، وليس من اليســـيرِ الخُلوص فيها إلى نتيجة، وليس ثمةَ ذوقٌ عربيّ واحد يمكن الاحتكام إليه،

---

[1] مجلة المجمع : ١/١٩٥.

[2] مجلة المجمع:١/١٩٦.

[3] مجلة المجمع:١/ ١٩٦.

[4] دراسات في العربية وتاريخها: ٢٠٥.

اليسيرِ الخُلوص فيها إلى نتيجة، وليس ثمةَ ذوقٌ عربيّ واحد يمكن الاحتكام إليه، وعرض هذه الألفاظ عليه. وربما لا نكون مُغالين لو قلنا إن هذا الشرطَ يمكن حذفه والاستغناءُ عنه دونَ أن يحدث خللاً.

أما حاشية القرار "ويُوصي المجمعُ ألا يُلْجَأ إلى التضمينِ إلاّ لغرضٍ بلاغيّ" فنجده يمثل لها، فهي - كما يرى - تنبيه للكاتبِ أو الشاعرِ أو الخطيبِ ألاّ يستعملَ التضمينَ إلا إذا قَصَدَ إلى فائدتِه البلاغيّة، وهي الإيجاز[1].

وهذه الحاشية مُبْتَسَرَة؛ لأنّ أيّ انزياح لغويٌ لا يمكن أنْ يكون جُزافاً، ولا يمكن أن يَغُمّ على مستخدمه هذا الانزياح، إلاّ إنْ كان لا يدري ما يقول. يقول الخضر حسين:"فإن صَدَرَ مثل هذا عن عامّي أو شبيه بعاميّ، أي ممّن يَدُلّك حالُه على أنه لم يَبْنِ كلامَه على مُراعاة فعلٍ آخرَ مناسبٍ للفعل المَلحوظ، كان عليك أنْ تَحكُم عليه بالخطأ، فلا جُناحَ عليك أن تحكمَ على قولِ العامّة مثلاً "أرجو الله قضاءَ حاجتي" باللّحْنِ والخروجِ عن الفصحى؛ لأنّ فعلَ الرجاءِ لا يتعدّى إلى مفعولين، وليس لك أنْ تُخْرِجَه على باب التضمينِ"[2]، ومُغالاةُ الشيخِ ههنا واضحةٌ، فعلاقةُ أرجو بـ "أسأل" ظاهرة ممّا يجعلُ التعدّي سليماً، والسياق يفرض هذا المعنى. وعلّق صلاح الدين الزعبلاوي على هذا بقوله: "وهو قولٌ غريب، وإلا فهل يَصِحُّ أنْ يكونَ الكَلامُ صواباً وخطأً مَعاً، وأنْ يختلفَ الحكم باختلاف قائله"[3]. وثمة إشكالٌ ههنا أيضاً في كلامِ الخضر حسين، فهل يَنْطِقُ العاميّ بمثل هذه العبارة؟

إنّ شيوعَ مثلِ هذه التراكيبِ وسيرورتَها لا يُدفَع بما نَفَعه به الشيخ الخضر، فالمسألةُ أبْعَد من مسألةِ الخطأ والصواب، وليس على المستخدم للغة أن يُفْصِحَ عن غرضِه البلاغيّ بعد استخدام هذه الألفاظ التي يُلْمَحُ فيها التضمين إن شاعت وغدت متداولة. وعلى نهجِ حاشيةِ القرارِ سارَ أيضاً أحمد العوامري(ت١٩٥٦م)، عضو المجمع. ففي تحقيقاتِه اللغويّة عرضَ لكلمةِ "الفَشَل"، وذكر أنّ معانيها تَدورُ

---

[1] مجلة المجمع ١٩٦/١.

[2] دراسات في العربية وتاريخها ٢٠٦.

[3] مسالك القول :٢٢٧.

علـــى ضـــعفِ القلبِ والفزعِ والكسل وما يتفرّع منه، وأردف قائلاً: "إلا أنّ هذه المعاني للفشل، قد تُنُوسِيَتْ الآن. فلا نجدُ في كلامِ الناسِ، وأقلام الكتّاب، إذا أطلقوا لفظ "الفشل"، إلا أنهم يَنْوُونَ به الخيبةَ والإخفاقَ فحسب. فإن قيل: وما يمنع من أنْ يُطلــقَ "الفشلُ" ويُراد به الإخفاق، من إطلاقِ السببِ وإرادةِ المُسبّب، على طريق المجــازِ المرســل ... قلــنا يَسُوغ ذلك لمن يَعرفُ معاني الألفاظ، ويَفهم حقيقتَها ومجازَهــا، ويَختمُ تَحقيقَه قائلاً: "هذا رُوحُ ما أقرّه مجمع اللغة العربية الملكيّ في مبحثِ التضمين"[1].

وهذا كلامٌ غاية في التَّشدّد، بل يَصلُ إلى حَدّ التناقضِ، فهو يذكر كما رأينا أن "الفشــلَ" بالمعنى الجديد يجري على ألسنةِ الكتّاب، فهل على أولئك الكتاب أنْ يُصدروا بياناً بالغرض البلاغيّ لهذه الكلمة حتى تُجاز ؟ وهانحن بعد ثلاثةِ أرباع القــرنِ من هذا المقال نرى أنّ هذه الكلمةَ مستخدمةٌ بالمعنى الجديدِ، وهي سائغة وذائعةٌ على ألسنةِ الكتاب والأدباءِ، ولم يَحفل أحدٌ بما قاله الشيخ .

إنّ وعيَ المجمع المُبكّر لمسألة التضمينِ يدلّ على أهمية هذه المسألةِ، وما تشكّله من عقبات للناطقين بالعربية. وتعريفُ المجمع للتضمين يُعدّ فيما أرى أشمل وأمْرَنَ تعريفٍ له على مدى معالجة هذه القضية، فقد تَرفّع عن كثير من الخلافات فضــلاً عــن تصريحه بقياسية التضمين، غير أنّ ثمّة هَنَات تَحدّ من مرونته هذه، وخدمــته المتوَخّاة للعربية، كما رأينا عند مناقشة بعض شروطه. ولعلّ من أبرز تلــك الهَنات – فيما أرى – إظهار أنّ قضيّة التضمينِ تنحصرُ في مسألةِ التعدّي واللّــزوم، ونيابَة حروف الجرّ، وهي أشملُ من ذلك وأوسعُ. ويرى الدكتور رشاد الحمزاوي أنّ قرارَ المجمعِ سلاحٌ ذو حَدّين؛ إذ يتيسر للمحافظين اعتماده بقدر ما يعــتمده المُحدثُون، سواء لدَحضِ التراكيبِ الحديثة أو لتبريرِها"[2]، وهذا كلام لا يخلو من الصواب. كما يرى الدكتور السامرائي(ت٢٠٠١م) أن قرارَ المجمع جاء

---

[1] بحوث وتحقيقات لغوية مجلة المجمع:١/١٥٥ .

[2] أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٣٦٢.

تلبيةً للحاجة إليه، ولأنّ مُتطلّبات العصر تستدعي أنْ تُسعَفَ العربيّة بمادّة ضخمة، حتى تُسايرَ الحياةَ الحاضرةَ ومتطلّباتِ العصر المعقّدة[1].

ويـرى الأسـتاذ عباس حسن أنّ أدلّة التضمينِ واهيةٌ، كما يرى أنّ الرأي الأقوى في جانبِ الذين يمنعونه. ويردف قائلاً[2]:"وما الدليل على أنّ الفعل وشبهه مـتعدٍّ أو غـيرُ مُتعدٍّ إلاّ من طريق التضمينِ، ونحن نراه متعدياً بواسطة أو غيرِ واسطة، ولا دليلَ معنا على أسبقيّة الفعلين في الوجود، والتعدّي وعدمه؟ الحقّ أنّ إثـبات التضمينِ لا تطمئنّ له نفس المتحرّي المتحرِّر". وهو يرى أنّ التضمينَ لا يخرجُ عن إحدى حالتين:

الأولى: أنّ الألفاظَ التي وُصفت بالتضمين إنْ كانت قديمة في استعمالها من عصورِ الاستشهادِ فإنّ استعمالها دليلٌ على أصالةِ معناها الحقيقي.

والثانـية: أنّ العصـورَ المتأخرةَ عن عصور الاستشهاد غير محتاجة إلى التضـمينِ لاسـتغنائها عـنه بالمجـاز، وأنواعـه المختلفة التي تتسعُ للكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة .

وأُعلّـق على كلام الأستاذ عبّاس حسن، ما أَخَذْتُه على تعريفِ المجمع، في اخـتزال مسـألة التضمينِ في باب التعدّي واللزوم. والقضيّة بعدُ، أكبر من ذلك وأشمل.

إنّ مسـألةَ التضمين بالمفهوم النحويّ، لا يمكنُ التسليمُ بها، وإلاّ غدا معولاً لهـدم اللغة، وبَعْثِ الفوضى في مفرداتها وتراكيبِها، والعربيّة في ذلك ليست بِدعاً من اللغات. أمّا مسألةُ التعدّي واللزوم، ونيابة أحرف الجرّ بعضها عن بعض، فإنّ كانـت من عصرِ الاستشهاد، فالاستقراء، والإحصاء كفيل بحلّها، إذ ما يثبت منها أصـالته في الاستخدام، وشيوعه على هذا النحو عند الكتّابِ والشعراءِ والخطباءِ، سلّمنا به، وما لمحنا فيه ملمحاً بلاغياً، كان من حظيرةِ البلاغةِ، وأمره من بعدُ إلى الكـتّابِ، ويجـب ألاّ نغفـلَ ههنا عن أنّ هذا الجانبَ البلاغيَّ الذي صنعَه المُبدع

---

(1) النحو العربي نقد وبناء:١٨٤.

(2) النحو الوافي: ٥٥٣/٢ .

الأوّل، قـد يَخبو عند المتأخرين من الكتّابِ وغيرهم، فيُستخدَم استخدامه الحقيقي، كمـا فـي التشـبيهات الميّتة التي يستخدمها العامّة، وهذا أيضاً يظهره الاستقراء الإحصائي .

أمّـا الاسـتخداماتُ التي تتلو عصرَ الاحتجاجِ فإنّ استندت إلى ما جاء من تلـك الاسـتخداماتِ في عصورِ الاحتجاجِ، على الشرطِ المذكورِ وهو الاستقراء الإحصائيّ، سلّمنا به أيضاً، وإلاّ فهو من البلاغةِ والمجازِ.

ونحن في العصرِ الحاضرِ لا نخرج عن هذا المنهج، فقضيةُ التضمين هي قضية "انزياح دلاليّ" بالدرجة الأولى، قبل أنْ تكونَ مفهوماً نحوياً أو بلاغياً، وإذا أردنا لهذه القضيّة أنْ تأخذَ مداها اللغويَ بعيداً عن الإشكالاتِ المنطقيّةِ، والمسالكِ المعقّـدة، فيجب أن تُدرسَ تحت هذا الباب. وممّا لاشكَّ فيه أنَّ المجاز القائم على الإبـداع والابـتكار البياني هو الرائدُ الأوّل، وراء تلك الانزياحات، وإنْ لم يكُن الوحيد .

وعلـى هـذا فإنّ مسألةَ التضمين تتطلبُ معالجةً أكثر مما جاء في القرار المجمع على أهميته، ولعلّ من سُبُل معالجة هذه القضيةِ معالجة شاملةً ما أشار إليه الدكـتور السامرّائي من صياغة معجم تاريخيّ للألفاظِ العربية ودلالاتها[1]، وهو كفـيل بتتبّع هذه الظاهرة الأسلوبية، التي تنبثقُ من التطورِ اللغوي، ويوفّر للكاتب والباحـثِ والشـاعرِ وغـيرهم مـادةً غزيـرة يمكـن تَتَـبُّعها والحكم عليها، بدل أن نعالجَ أمثلةً جزئية مُنفصلة تتنازعُها علوم مختلفة وآراءٌ متشعبة. فالتضمين عملـيةُ إلحـاقٍ دلالـيّةٍ، مقـابلُ عملـيةِ الإلحـاقِ الصـرفيّة، وعملـية الإلحاقِ النحويّة.

---

[1] النحو العربي نقد وبناء: ١٨٥.

ويمكــن الاتجــاه مــن جهة أخرى إلى علمِ الدلالة الحديثِ، كما أشار عبد الجــبّار توامــة[1]، فــإن في نظرية الحقل الدلاليّ منهجاً لاحِباً، يتمّم عمل المنهج التاريخيّ، ومن أهم مبادئ هذه النظرية: أنه لا يَصحّ إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة، واستحالة دراسة المفرداتِ مستقلّةً عن تركيبها النحوي، وليس هذا فحسب وإنمــا يمكننَا أن نتلمّسَ الأثر الثقافي والاجتماعيّ والنفسيّ لكثير من هذه الألفاظِ، فالألفاظُ تتأثرُ بكلّ ذلك دونَ شكّ .

---

[1] التعدية والتضمين في الأفعال العربية ١١٨، وينظر نظرية " الحقول الدلالية " عند أحمد مختار عمر في "علم الدلالة ":٧٩.

الوقـوفُ بالسكـونِ على الأعـلامِ المُركَّبـةِ :

جاء في قرار المجمع :

"يُجـيزُ المَجمـعُ مَـا يَجـري عَلى الألسنةِ مِنْ حَذْفِ "ابن" مِنَ الأعلامِ المتَّـتَابِعةِ فـي مـثْلِ: "سافرَ مُحمدٌ عليْ حسَنٌ"، وتُضبطُ هذهِ الأعلامُ على أحَدِ الوَجهيْنِ التَّاليينِ:

١. يُعرَبُ العلَمُ الأولُ بِحسَبِ موقعِهِ ويُجرُّ مَا يليهِ بالإضافةِ.

٢. تُسكَّنُ الأعلامُ كلُّها إجراءً للوصلِ مَجرَى الوقْفِ[١].

أصلُ هذه المسألةِ اقتراحٌ كان تقدّم به الأستاذ أحمد حسن الزيات(ت١٩٧٢ م) عضـو المجمـع، إذ أجـازَ تسكين هذه الأعلامِ المركبةِ مع إسقاط كلمة "ابن" للتخفـيف [٢]. ثم قدم الأستاذ الزيّات بحثاً في الموضوع بعنوان: "رأي في قولهم: سافر محمد علي حسن، ويقول في بحثه:"وأمّا العبارة التي لا حيلةَ فيها ولا مَعدَى عـنها فهي قول العرب اليوم في أكثر أقطار العروبة "سافر محمد علي حسن" كما يقول الفرنج ... فهم يسقطون كلمة ابن من بين علم الابن وعلم أبيه،و ينطقون بهذه الأعـلام سـاكنة علـى اختلاف العوامل، لأنهم في حقيقة الأمْرِ لا يعرفون كيف يُعربونها، ولا لأيّ قاعدة من قواعد النحو يخضعونها"[٣].

ويلـتمس الأستاذ الزيات لها وجهاً من وجوه الإعراب يُذهِب عنها الشذوذَ والعامية، إذ يقول: "وقد وجدت لتصويبِها قياساً من القرآن الكريم يُحقق هذا الوجه الملـتَمَس...افـتـتح - اللهُ جـلّ وعَـلا - تسعاً وعشرين سورة ببعض أسماء الحروف، وقد تواترت قراءتُها بالسكون، وهي مَعمولة للقسم أو لعوامل أخرى"[٤]، وممـا يَستَشـهِد به قول الزَّمَخْشَرِيّ في تفسيره: "وهكذا كلُّ اسمٍ عَمَدتَ إلى تَأدِية ذلتِه فحسب، قبل أن يَحدُثَ فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها، فحقّك أن تلفظ بـه موقوفـاً، ألا ترى أنّك إذا أردت أن تُلقي على الحاسبِ أجناساً مختلفة، ليرفعَ

---

[١] مجموعة القرارات العلمية: ٣٦، صدر في الدورة(٤٤) في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[٢] نفسـه: ٣٦ .

[٣] مجلة المجمع:١٢/٦٢ .

[٤] نفسـه : ٦٣.

حُسبانَها، فإنك تُلقيها أَغْفَالاً من سِمَة الإعراب، فتقول: دارٌ، غلامٌ، جاريةٌ ثوبٌ، ولو أَعْرَبتَ لركِبتَ شَطَطاً"[1].

ثم أعدّت لجنةُ الأصول تقريراً في بحث الزيّات، وردت ما استشهد به من قياسٍ على أسماء حروف التهجّي في أوائل السور؛ لأنّ العلماء نصّوا على أنّ أسماء الحروف الهجائية كَثُر استعمالها معدودةً ساكنةَ الأعجاز لأسماء الأعداد، حتى صارت هذه الحالة كالأصل فيها. وانخرطت اللجنة في جَدَلٍ اشترك فيه العقّاد(ت١٩٦٤م) وطه حسين(ت١٩٧٥م) وإبراهيم مصطفى(ت١٩٦٤م) وغيرهم، ولم ينتهوا إلى شيء، ووافق على التأجيل أغلبُ الحاضرين[2].

وقد تَنَاولت بحوث كثيرة في هذه المسألةِ، نعرضُ لأربعة منها بشكل مختصَر؛ بحثين يؤيّدان المسألة، وآخرين يَردّانها، ونستعرض باختصار حُجَجَ كلٍّ منها، ومسالك باحثيها.

ونستهلّ بالمؤيّدين فنجد إبراهيم أنيس(ت١٩٧٧م) يحاولُ إثباتَ هذه المسألة من طريقِ إثباتِ ظاهرةِ الإسكانِ في أواخر الكلمات في حالة الوصل، فهو يرى أن الحركة الإعرابية لا تدلّ على معنى أصلاً، وأن هدفها وصل الكلام[3].

ويستشهد بقراءةِ أبي عمرو(ت٧٠هـ) وكلامِ ابن جنّي في "المُحتَسَب"، ويردفُ قائلاً: فإذا كان هذا قد جازَ في قراءةِ أبي عمرو التميميّ العربيّ نسباً ومولداً ... كما جاز في قراءة غيره، فهل بعد هذا نستكثر أن نُجَوّز الإسكان عند سرد بعض الأعلام في مثل: سافر محمد علي حسن[4].

أما البحث الآخر فهو للأستاذ أمين الخولي(ت١٩٦٩م) بعنوان "الأسماء الثلاث"، وهو بحث طويل نسبياً، وقد قسمه إلى عناوينَ تناول فيه جوانب المسألة، واستعرض فيه أقوالَ بعض العلماء من أعضاء المجمع، وانتهى إلى ما سمّاه "الحلّ المُيَسّر" .

---

(١) نفسه ٦٣.

(٢) المجلة مجمعالقاهرة :١٢/٦٥.

(٣) كتاب في أصول اللغة ١٦٤، وينظر رأيه مفصلاً في مسألة الإعراب في كتابه أسرار العربية ١٩٨.

(٤) نفسه ١٦٥.

ومفاده تسكينُ الأعلامِ الثلاثةِ إجراءً للوَصلِ مَجرى الوقف، ويردف قائلاً: وإن سُئلتَ عن إعرابها وهو ما لا أهمية له، أُجيبَ عنه ببيانِ موقعِها مجتمعةً في الجملة؛ رفعاً أو نصباً أو جراً، على أنّ للأولِ منها موقَعَه من الجملة، يضاف لما بعده، وما بعده للثالث [1] "مستشهداً على ذلك بما جاء من التسكين في الوصل في القرآن الكريم، واللغة العربية .

أما البحثانِ الآخرانِ اللّذان عارضَا المسألة، فأوّلهما لمحمد عليّ النجّار(ت ١٩٦٨م)، وهو من شيوخِ الأزهر، وعضوٌ في المجمع، وعرض فيه للآراء التي تُسوّغ هذا التركيب عند بعض العلماء، نحو معاملته معاملة التركيب المزجيّ، أو تخريجِ الإسكان على الحكاية، أو إجرَاء الوصلِ مجرى الوقف، الذي وسَمَه بالقلّة وقال: "هذا قليل في النثر"[2]. ويفضي إلى القول: "وأيّاً كان الأمر فإن الكاتب ينبغي أن يَرْبَأ بنفسه عن مجاراة العامة في هَجْر الإعراب، والذي أَراه أنّ يُتَسَامَح في تَرْك "ابن" إذ أَصبحَ معروفاً أنه مراد، ولا يُتسامح في ترك الإعراب"[3].

والبحث الآخر للشيخ الدكتور عبد الرحمن تَاج(ت١٩٧٧م)، وهو بحث طويل عرض فيه لتفاصيلِ المسألة، وقد عَدّ قبول هذا التركيب يُفضي إلى اللَّبس أو الإبهام، إذ يقول:" فإذا قلت:"الذي علّم محمدٌ خالدٌ " بإسكان "محمد" و"خالد"، فما هو المعنَى المحدّد الذي يمكنُ أن يُستخلصَ من هذه الجملة؟ وهل يُفهَم منها أنّ الأستاذ الذي علّم صاحبَه هو خالدٌ، وأنّ محمداً هو تلميذ...؟ أو يُفهم منها أنّ الأستاذَ هو محمدٌ وأنّ التلميذَ هو خالد[4].

وقد رَدّ أيضاً إعرابَ العلَم الأوّل على حَسَب ما تقتضيه العَوامِل، وجرّ ما يليه بالإضافة.

---

(1) نفسه: ١٧٨.

(2) نفسه: ١٦٨.

(3) نفسه: ١٦٨.

(4) نفسه: ١٨٢.

وقـــال:" هذا الجوابُ غير سديدٍ أيضاً، فإنّ حَذْفَ المضافِ وإبقاءَ المضافِ إليه مجروراً لا يكونُ إلاّ إذا كان هناك دليلٌ يُعَيِّن ذلك المحذوف"[1].

ويعـــرض لفكرة " الحلّ الميسّر " التي طرحها الخُولي ويَحْمِلُ عليها حَمْلةً شديدة، ويَرُدّ ما دَعتْ إليه من الإعراب؛ ذلك أنّ الإعرابَ بالجملة لا يكون إلاّ في التراكيـــب التـــي يقصد لفظها، وينتهي إلى أنّ ما عَرَضته اللجنة من تسكين هذه الأعـــلام، وعدم ذكر كلمة "ابن" بينَ اسمِ الشخصِ واسم أبيه، لا تجد لها الفُصْحَى وجهاً صحيحاً تدخل به تحت قاعدة من قواعدها، ثم لا يَشفعُ لها أيُّ لَوْن من ألوان الشفاعات ليلحقها بأساليب العربية[2].

وإذا تعرضـــنا للأبحـــاثِ المذكـــورة، التـــي لـــخّصـــت آراء المساندين والمعارضين لهذا القرار، وجدنا أنّ الكثير من جوانب هذه الأبحاث جهادٌ في غير مَيْدان كما يقال، فإثبات الإسكان في أواخر الكلمات إجراء للوصل مجرى الوقف، لا يحـــتاج إلـــى كثـــيرِ جَدَل، ولا يَمْلِكُ أن يَرُدّه أحد، وإنْ كان غيرَ مُسَلَّمٍ به عند الكثيرين، وقد ركّزت على هذه المسألة جُلّ البُحوث[3].

وإذا استعرضـــنا حُجَـــجَ المانعيـــن لهذا التركيب الجديد وجدناها تشدّداً لا موجب له، فالتسامح بتَرْك "ابن" من هذه الأسماء، وعدم التسامح بترك الإعراب - كمـــا يقول الشيخ محمد علي النجار - لن يُغيِّر في المسألة شيئاً، ولن يُسهِمَ في حلّ مُعْضِلَتِها.

ولَمّـــا ردّ الدكتورِ عبد الرحمن تاج لجرّ ما يلي الاسم الأول بالإضافة على تقديـــر "ابن" لفقدان الدليلِ على هذا الحذفِ فمردودٌ، فالسياق ههنا سيّد الأدلة، وأمّا مـــا قـــال به من الغموض واللّبس فهو تنظير بعيد عن واقع هذا التركيب وسياقه، وبالتالي فإنّ التخريجات التي طَرحها لن تَحدثَ إلا إذا غَيَّبنَا السياق تَغييباً تاماً.

---

(1) كتاب في أصول اللغة: ١٨٥.

(2) نفســـه: ١٩٨.

(3) ينظر على سبيل المثال :

- ظاهرة الإسكان في الفصحى، محمد شوقي أمين، في أصول اللغة:١٧٢/٣.
- تسكين أواخر الأعلام في درج الكلام، شوقي ضيف نفســـه: ١٧٦/٣.
- الإسكان، عبد الصبور شاهين، نفســـه : ١٨٠/٣.

علـــى أنّنا مع هذا لا نستطيع الأخْذَ ببعض حُجج المدافعين عن هذا القرار؛ لأن فـــيها مغـــالاة لا تَقِلّ عن مغالاة المانعين، فَعدّ هذا التركيب من قبيل التركيب المَزجِيّ كما يرى عباس حسن(ت١٩٨١م)[١]، لايستوي ودلالتها، ولا ينطبق على الـــتعريف المتّفَق عليه للتركيب المزجي عند النحاة، فالتركيب المذكور تركيبٌ من أصلين، يصير كالكلمة الواحدة،وهذه الأسماء الثلاثة لا يمكن أن تكون شيئاً واحداً [٢]، عِلاوَةً على مخالفتهِ لقراراتِ المجمعِ نفسهِ، الذي عَرّفَ التركيبَ المزجيّ على أنه ضَمُّ كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلها اسماً واحداً[٣].

على أنّ المسألة برمّتها ربما أخذت وجهاً آخر مغايراً تماماً للمنحى الذي تمّ وضعها فيه، ونوقشت من قِبَله، فالسؤال الغائب الشاهد، الذي كان ينبغي طرحه مـــنذ الـــبداية من أين أتى هذا التركيب، ومن الذي يستخدمه؟ وربما كانت الإجابة حـــلاً لكثـــير من الإشكالات، فالواقع يُرجّح أنّ هذا التركيب نابعٌ من المعاملات الشخصـــيّة والأحوالِ المتعلقة بها، وهدفه التيسير والاختصار. فهو ليس وليدَ لغة أدبيّة عالية، ولا نجده مستخدماً فيها إلا في حالاتٍ خاصة. أمّا ما ذكره الزيّات آنفاً مـــن أنّ تسكينَهم هذه الأعلامَ؛ لأنهم لا يَعرفون كيف يُعربونها ولا لأيّ قاعدة من قواعـــد النحو يخضعونها[٤]، فإنه لا يمكن أن يُمثّل واقع هذ التركيب؛ ذلك أنّ من يســـتخدمه لا يحفل بإعرابه، أو لأيّ قاعدة ينتمي، ولو قال: أنّ اللغويينَ هم الذين عنّوا بأمرهم لَكان أصَاب.

وهـــذه مـــن المسائلِ القليلة التي تَعرّض لها المجمع العلمي العراقي، وبعد استعراض الدراسات التي قدمها الدكتور أحمد ناجي القيسي(ت١٩٨٧م)، والدكتور جمـــيل الملائكة انتهت اللجنة إلى أنها لم تَجد ما يُصحّح التسكين في الجمل، وإنما يُعـــرَب الاســـمُ الأوّل حَسَب مَوقعه من الإعراب، مُضافا إلى الثاني و الثاني إلى الثالث، إذا لم يكُنْ هناك مانعٌ من الإضافة.

---

[١] كتاب في أصول اللغة: ١٦٦

[٢] ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٣ ،وأوضح المسالك: ١٣٢/١

[٣] مجموعة القرارات العلمية: ٢٣.

[٤] مجلة المجمع :٦٢/١٢

جَـوازُ ظُهـورِ الكَـوْنِ العـامِّ:

جاء في قرار المجمع:

"يَـرَى جَمْهَـرَةُ النُّحاةِ أنَّ حَذْفَ الكَوْنِ العَامِّ وَاجِبٌ، وَنُقِلَ عَن ابنِ جِنِّيْ جَوازُ إظْهارِهِ، كَمَا نُقِلَ عَن ابنِ مَالِكٍ أنَّ حَذْفَهُ أغْلَبِيّ ... وَتَرى اللَّجنةُ أنَّ مَا وَرَدَ مِـنْ تَعبـيراتٍ عِلْمـيّةٍ مِـثْل "هذا حَمْضٌ يُوجَدُ فِي عَسَلِ الشَّمْعِ" و"هذه الكَلِمةُ مَوجودةٌ فِي المُعجَمِ الوَسِيطِ" - صحيحٌ وهو مِنْ بابِ الكَوْنِ الخَاصِّ" [1].

وقـد قُـدِّم فـي هـذه المسـألة بحـثان أحدهما للشيخ عطية الصوالحي (ت١٩٧٤م)،وذكـر فـيه حَصْرَ أكثر النحاة مواضعَ حذف الخبر إذا كان المتعلّق ظـرفاً، ودلّ على الكون العام، والوجود المطلَق غير المقيّد، كما عرض للخلاف بيـن النحاة في المحذوف هل هو فِعْلٌ، نحو استقرَّ، أم اسمٌ مشتَقٌّ نحوَ مستقرٌّ؟ ثم تـناول آراء العلماء في جواز ذكر الكون العام في المواضع التي نصّ الأكثرون علـى حذفها. وقصارى القول أنّ الأكثريّة الكاثرة من النحويين لا يُجوِّزونَ ذكرَ الكَوْنِ العام، وعند ابن مالك(ت٦٧٢هـ)[2]. حذفُه أغلبيّ، ويُجوّز ذكرَه استناداً إلى قوله تعالى: "فلما رآه مستقراً عنده"[3]، وقول الشاعر[4]:

لكَ العِزّ إنْ مَولاكَ عَزّ وإن يَهُنْ فأنتَ لَدى بُحبوحةِ الهَوْنِ كائنُ

ونَقَـل ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) عن ابن جنّي(ت٣٩٢هـ) جوازَ إظهارِه[5]. وينتهي الشيخ عطية الصوالحي إلى قوله:"فأقوالُ هؤلاءِ العلماءِ تدلّ قطعاً على أنّ حَذْفَ الكونِ العامِّ في ثلاثةِ المواضعِ غيرُ مُجمَعٍ عليه...واعتماداً على هذه الأقوال يجوزُ ذكرُ الكونِ العامّ وبخاصةٍ في مصطلحاتِ العلوم"[6].

---

[1] مجموعة القرارت: ٤٤، صدر في الدورة(٣٦) في الجلسة(٨)

[2] ينظر همع الهوامع: ١ / ٣٣٧.

[3] سورة النمل: ٤٠.

[4] مجهول القائل، وينظر: الارتشاف ٢ / ٥٥، والهمع: ١ / ٣٢١، والعيني: ١ / ٥٤٤.

[5] شرح المفصل: ١ / ٩٠.

[6] "الكون العام بين الحذف و الذكر" محاضر الجلسات، دورة (٣٦): ١٣٣ و كتاب في أصول اللغة:١٢٣/٢.

والبحث الآخرُ لعبّاس حسن(ت١٩٨١م)، يُكَرِّرُ فيه ما ذكره الصوالحي من سردٍ لآراء العلماء، ويُردِفُ قائلاً:"نتيجةُ ما يُفهَم من النّصوصِ السابقةِ كلِّها أمرانِ: أولُهمـــا أنّ الكوْنَ العامّ يَجبُ حذفُه، وثانيها أنّ ابنَ جنّي وابنَ مالكٍ أجازا إظهاره أخْـــذاً بظاهـــرِ آيةٍ وبيتٍ من الشعر، ولم يَتبيَّنا المُرادَ منهما على الوَجْه الصحيح، الـــذي كشـــفَ عنه المحقّقون ودَفَعُوا رأيَهما دَفْعاً قَوِيّاً[١]، وهو يَذهَبُ بهذا إلى أنّ الخـــبرَ فـــي الآيةِ وبيتِ الشعرِ من الكَوْنِ الخاصّ. ويَختِمُ حديثه قائلاً:"وبعدُ فهل تيســـيرٌ مَـــرجُوٌّ، أو فائدةٌ مطلوبة وراءَ مخالفةِ آراءِ العلماءِ المحقّقينَ ممّن نَشرنا رأيهـــم، وتَمَالَـــئوا على الأخذِ به، وفيهم اللغويّونَ والنحويّونَ والمُفسِّرونَ؟ "رادّاً إجازةَ ذكرِ الكونِ العامّ، ومخالفةَ آراءِ العلماء.

وإذا مـــا تَناولنا الشاهدين السّالفين اللّذينِ ظهرَ فيهما الكونُ العامّ، وجدنا أنّ تَخريجَ النحويين لم يَتَنكّبْ طُرُقَ الصّواب، فهما أدنى إلى الكوْن الخاص كما يبدو من السياق .أمّا الأمثلة التي دفَعَت المجمع إلى مناقشةِ القضيّة، وهي "حَمْضٌ يوجد فـــي عَسَـــلِ الشَّـــمْعِ"، و"هذه الكلمةُ موجودةٌ في المُعجَم الوَسِيط"، أو "هذه المادّة موجـــودةٌ فـــي استراليا[٢]. فلا يمكن أنْ تكونَ من الكَونِ الخاصّ ولا باباً منه كما جاء في قرار المجمع. لأنها لا تقدم معنى يختلف أو يزيد عن الكون العام .

والمحقّقونَ من العلماء لم يُجاوِزُوا سَليقةَ العَربيّ عندما أوجَبُوا حذفَ الكَوْنِ العـــامّ؛ لأنّ في ذِكْرِه لَغْواً، وَعِيّاً يتنافى مع فَصَاحَةِ الكَلام وإيجازِه، فهو مَعروفٌ بداهةً، وذِكْرُه يُفضي إلى ضَعْفِ التَّماسُكِ النَّصّيّ ودِلالته؛ لأنّه سيصبح نصّاً فوق التّمام، فالنصّ المنسجم هو الناقص دون تفريط. غيرَ أنّ أمثلةَ المجمعِ ومثلُها كثيرٌ ممّا نَقرأ اليوم خَرجَتْ بالمسألةِ إلى بابٍ آخر. ففي اللغةِ العلميّة يُمكنُ حَمْلُ ظهورِ هـــذا الكونِ على تَوخّي الدّقةِ في التعبير، وفي غيرها على التأكيد والمبالغة، فهو بابٌ جديدٌ من الكَوْنِ العامّ.

---

[١] "الكون العام، معناه وحكمه من ناحية ذكره وحذفه إذا وقع خبراً" كتاب في أصول اللغة": ٢/ ١٢٩.

[٢] ينظر تفصيل المسألة، الدورة (٣٦): ١٢٢.

وينبغـــي الإشارة ههنا إلى ملمح دلاليّ آخر في هذه المسألة؛ ذلك أنّ الكون العام يظهر إذا كان إجابة عن سؤال، نحو:أين توجد هذه الكلمة ؟ و"أين يوجد هذا الحَمـــض؟ فســـتكون الإجابـــة "توجد هذه الكلمة في المعجم الوسيط"، و"يوجد هذا الحَمْضُ في كذا وكذا" ، فإنّ الجواب يتضمّنُ ما في السؤال، وعلى هذا يظهر فيه الكـــون العام، وقد تكون بعض هذه الأساليب من هذا الباب، وكلّ ما كان من هذا النمط من الأسئلة والإجابات يختلف عمّا نحن فيه .

وبهذا نرى أنّ رأيَ الشيخ الصّوالحي أقربُ إلى الصواب وأنّ قرار المجمع صـــائب فـــي إقـــراره هذا التركيب، غيرَ أنّه بابٌ من الكونِ العامّ، لا من الكونِ الخاصّ. أمّا رأيُ عباس حسن فإننا لو أخذنا به فَسيبقى الاستعمالُ يَرَدُّه ويَرفُضُه.

إضافـــةُ "حَيـــثُ" إلى الاسمِ المُفـــرَدِ:

جاء في قرار المجمع:

"يُأنَسُ بَعضُ المُتحدثينَ بمثلِ قولِهِم: "الكتَابُ رَخيصٌ منْ حَيْثُ ثمنِه" بجرّ الثّمَـــنِ ، والمُعتَمدُ منَ القَواعدِ إضَافةُ "حيث" إلى الجُمَلِ اسميّةً وَفعليّةً، والّلجنةُ تَـــرى إجازَةَ إضَافتِها إلى الاسمِ المُفردِ، وَجرّدِ بَعدَها قياساً في ذلك على أخواتِها منَ الظُروفِ المكانيّةِ، وأخذاً برأي الكسائيّ، ومَا احتَجَّ به من الشّعر، فَيجوزُ أنْ يُقـــالَ: بَـــادرْ إلـــى حيثُ العملِ الجادّ، ولائمارِ الحُكْمِ منْ حيثُ العَدْلِ، وعلى ذلكَ فإضافةُ "حيثُ" إلى الاسمِ المُفردِ بَعدَها سَائغةٌ قياساً واستعمَالاً" [1].

وقـــدّم الدكـــتور شوقي ضيف مذكرة إلى الّلجنة بعنوان "إضافة حيث إلى الاســـم المفرد" جوّز فيها إضافتَها إلى الجملة الاسمية والفعلية، والى الاسم المفرد أخذاً برأي الكسائي(ت١٨٩هـــ)، وما جاء في الشعر[2] كقول الشاعر[3]:

أمـــا تـــرى حـــيثُ ســـهيلٍ طـــالـــعا نَجـــماً يُضـــيء كالشـــّهاب لامـــعا.

ومذهـــبُ البصـــريّين أنّه لا يَجوز إضافتُها إلى المفرد وما سُمِعَ من ذلك نادر[4]، وأجاز الكسائي القياس عليه[5]. ومن شواهدهم المشهورة في هذا الباب أيضاً[6]:

ونَطعنُهم تَحتَ الحُبى بعد ضَرْبِهِمْ بِبيضِ المَواضي حَيثُ ليَّ العَمائمِ

---

[1] مجموعـــة القـــرارات ١٦١، عـــرض علـــى المجلس في الدورة (٤٩) الجلسة (٢٣) ، وعلى المؤتمر في الجلسة: (٧) من الدورة نفسها.

[2] أبحاث الدورة (٤٩).

[3] وهـــو بلا نسبة وذكر في: شرح المفصل ٩٢/٤، وشرح ابن عقيل ٥٦/٣، والمغني: ١٧٨، الخزانة ٣/٧، الهمع ١٥٣/٢.

[4] يـــنظر: شـــرح الكافية الشافية :٤٢١/١، المغني :١٧٧ ، المساعد علىتسهيل الفوائد :٥٢٩/١، الخزانة: ٤/٧، الهمع:/١٥٣ .

[5] ينظر:المساعد:٥٣٠/١، المغني :١٧٧، الخزانة:٥/٧، حاشية الصبّان :١٥٣/٢ .

[6] للفـــرزدق فـــي شرح شواهد المغني :٣٨٩/١ ، وليس في ديوانه .وينظر:شرح الكافية الشافية:٤٢١/١ ، والارتشـــاف:٢٦٢/٢، وأوضـــح المسالك: ١٠٥/٣ ، والخزانة:/٧ ٤، والهمع:١٥٢/٢، وشرح الأشموني ٣٨٤/٢.

كما يمكن أن يُحمَل على ذلك قول الشاعر[1]:

وإنني حيثُ ما يُدني الهَوى بَصَرِي من حيثُ ما سَلَكوا أدنو فَأَنْظُورُ

وقولُ أبي حَيّة النميريّ(ت١٨٣هـ)[2]:

إذا رَيْدَةٌ من حيثُ ما نَفَحَتْ لَه أَتاهُ بِرِيّاها حَبيبٌ يُواصلُه

على اعتبار أنّ " ما " فيهما موصولة .

وإذا استقرينا الأساليبَ التي تُصاغُ فيها "حيث" وجدناها ثلاثة: أولُها أن يليها اسمٌ كما مَرّ في الشواهد، وثانيها أن يَليها جُملة فعلية نحو: اجلس حيثُ يَجلسُ أخوكَ، وثالثُها أنْ يَليها جملةٌ اسميّة نحوَ"اجلسْ حيثُ أخوكَ جالسٌ، والأُسلوبان الثاني والثالث لا خِلافَ فيهما وأمرُهما هَيّنٌ، أمّا الأولُ فهو مَحلُّ الخلاف .

وممّا لا شكّ فيه أن إضافة "حيث" إلى الاسم المفرد قليلة، وقد رُويت في الشعر على الرغم من إجازة الكسائي القياس عليها، وذكر الأَلُوسِي(ت١٩٢٤م) أنّ هذه الإضافة من الضرائر.

وقد قال البغدادي :" لا ينبغي أنْ يُبنى إلاّ على الأكثرِ والأعرفِ والأصحِّ علّة"[3] وهو كلام لم يتَنكّب جادّة الصواب. وقد أحصى الشيخُ محمد عبد الخالق عُضَيمة في كتابِه القَيّم "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" مواضعَ "حيث" في القرآن الكريم فكانت واحداً وثلاثين، أضيفت فيها جميعاً إلى الجملة الفعلية[4]. غير أننا – مع هذا– نَجدُ جُلّ الكتاب والقرّاء في العصر الحاضر يبعثون إضافة "حيث " إلى الاسم المفرد من جديد، ولم تَعُدْ إضافتها إليه مرفوعاً على تقديرِ خبرٍ مُستَساغَةً عندَ جُلّهم، مُلحِقِينَ "حيث" بالظروف التي تضاف إلى المفرد، وليَسَعْنا ما وَسِعَ الكسائي.

---

[1] وينسب إلى ابن هَرمَة،وهو في الخصائص:٣١٦/٢،والإنصاف:٢٤/١، وشرح المفصل:١٠٦/١٠ والارتشاف:٢٦١/٢،المغني:٤٨٢

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية:٤٢١/١، المغني:١٧٧والهمع:١٥٣/٢. والريدة : الريح اللينة .

[3] الخزانة:١١/٧.

[4] دراسات للأسلوب القرآن الكريم،القسم الثالث :٧٤٠/٢ .

وقـد أحصـيتُ ما جاء من استخدام "حيث" عندَ شيخينِ من شيوخ الراوية العربـية، أولُهما "نجيب محفوظ" في روايته الضخمة المشهورة "أولاد حارتنا" إذ استخدمها اثنتينِ وثلاثينَ مَرّة ،تَلاها المفرد مرّة واحدة، ولم يَضبِطْه[1]، فيما تلاها فـي الباقـي الفعل؛ إمّا مضارعاً وإمّا ماضياً[2]، والثاني "عبد الرحمن منيف" في كـتابٍ له صدَر مؤخراً هو"لوعة الغياب"، ويكاد يقتصر على إيلائها المفرد ولكنّه غـيرُ مضبوط، وقد بلغ تسع عشرة مرة[3]، ولو كلّفنَا مجموعةً من القرّاء قراءتها لقرؤوها بجرّ ما بعد "حيث"، إلاّ من عرف حقيقة استعمالها القديم، وليسوا بالكثير، ومن يمارس مهنة التدريس لا يَسعه ردّ هذه الحقيقة .

وثمـة ملمحٌ دلاليٌّ في إضافةِ "حيث" إلى المفرد. فالظاهر أنّ إضافتها إلى الاسم المفرد غيرُ مفيدة؛ ذلك أنّ "حيثُ" ظرف مكان، وإضافتها إلى اسمٍ مفرد خالٍ من نسبة الحدث إليه يخالف أصل وضعها؛ ولهذا ردّ النحويون هذه الإضافة. غير أنـنا نقول إنّ "حيث" حينما تضاف إلى المفرد تُشحن بدلالة معيّنة، فقولنا : "اجلس حيث زيدٍ"؛ أيْ عند زيدٍ، وقول المُحدثين:" أعجبتني الحفلة من حيث تنظيمها"؛ أي مـن جانـبِ أو جهـة تنظيمها، والذي يؤكّد هذه الدلالة، أنّ هذه الكلمات مرادفة لـ"حيـث" ههنا"، بل غلبت هذه المرادفات حتى أصبح استخدام "حيث" استخداماً قلـيلاً جداً . فهي تُظهر اكتفاء المتحدث بالمضاف إليه "الاسم المفرد" فيما نجد من رفـع الاسم الواقع بعدها يشير إلى جملة، وعلى هذا، فتحوّل استعمال "حيث" عند المحدثين تحوّلٌ دلالي أيضاً .

---

(1) "أولاد حارتنا" :٢٦٨ .

(2) نفسـه(الصفحات) :٢٥، ٥٣، ٦١، ٦٢، ٧٧، ٨٣، ٨٧، ١٠٠، ١٩٢، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٧٩، ٢٨٨، ٣١١، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٨٥، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٣٧، ٤٣٩، ٥٠٧، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣٤، ٥٥١ .

(3) "لوعـة الغـياب" : الصفحات :٢٤، ٢٦، ٣١، ٣٣، ٤١، ٦١، ٧٩، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٤، ١٤٥(مرتين)، ١٤٩، ١٥٤، ١٦٨، ١٧٧، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٦١.

وُقــوعُ المَصــدَرِ حــالاً:

جاء في قرار المجمع:

"وَرَدَ عَــن العَرَبِ جُملةٌ منَ التَّراكيبِ وَقَعَ المَصْدَرُ المُنَكَّرُ فيها حَالاً، منْ مثْلِ قَولِهم: قَتَلْتُهُ صَبْراً، ولَقيتُهُ بَغْتَةً، وفَجاءَةً وكَلَّمْتُه مُشافَهةً... إلخ.

وَقَــد أجــازَ النُّحاةُ أنْ يَكونَ المَصدرُ في هذه المُثُلِ ونَحْوِها حَالاً، ولَكنَّهُم اخــتَلَفوا في جَوازِ القِياسِ على ذلكَ: فَبعضُهم أجازَ مُطلقاً، وبَعضُهم مَنعَ مُطلَقاً، وبَعضُــهم أجــازَ فــيمَا إذا كــانَ المُصدرُ نَوعاً منْ عَامِلِه، وبَعضُهُم حَصَرَهُ في مَواضِعَ مُحدَّدَةٍ وَرَدَ السَّمَاعُ بها.

وتَرى اللَّجنةُ جَوازَ وُقوعِ المَصدَرِ حَالاً وَجَوَازُ القِياسِ عَلى ما سُمِعَ منهُ مُطلَقاً، اتِّباعاً لِمَنْ رَأى ذَلك منْ العُلَمَاءِ القُدامَى" [1].

وقد عرضَ هذه المسألةُ فتحي محمد جمعة محرّرُ لجنة الأصول، في مذكرة استخلصها من تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد(ت١٩٧٤م) على شرح ابن هشام(ت٧٦١هـ)لألفية ابنِ مالك(ت٦٧٢هـ).واستعرض أقوالَ العلماء، وقال: "للعلماء خلافان"[2]:

الأول: في إعراب المصدر في مثل هذا الأسلوب.

الثاني: في قياسيّته.

أمــا الإعراب فالحاصل في إعرابه ثلاثة أقوال: أنّ المصدرَ المذكورَ هو الحال وهو قول سيبويه(ت١٨٠هـ)، وجمهور البصريين، يقول سيبويه[3]: "وذلك قَولُــك قتلتُه صبرا ولَقيتُه فُجَاءة ومُفاجَأةً ...وأتيتُه ركْضاً وعَدْواً ومَشياً، ويُردِفُ قــائلاً: وليس كلّ مَصدرٍ وإنْ كانَ في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يُوضعُ هذا المَوضعُ؛ لأنّ المَصدر ههنا في موضعِ فاعل إذا كان حَالاً". والثاني أنّ العامل المحــذوفَ -جُملــةً أو وَصفاً- هو الحال، والجملة قال بها الأخفش(ت٢١٥هـ)

---

[1] مجموع القرارت العلمية: ١٠٩، صدر في الدورة(٣٧) في الجلسة العاشرة، والثالثة والعشرين للمؤتمر.

[2] محاضــر جلســات الدورة (٣٧): ٤١٥ و ينظر: أوضح المسالك بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١/ ٣٠٥.

[3] الكتاب: ١/ ٣٧٠.

والمُـبرّد(ت٢٨٥ه)[١]، والوصـفُ قـال به أبوعليّ الفارسيّ(ت٣٧٧ه)، والقولُ الأخـيرُ: أنّ المصـدرَ مفعـولٌ مطلقٌ مُبيّنٌ لنوعِ العامل، ولا حَذْفَ عندهم؛ لأن العـاملَ هـو مـا تَقدّم من فعلٍ أو وصفٍ، وهو قولُ الكُوفيينَ، وقد ذكر هذا أبو حـيّان(ت٧٤٥هـ)[٢] والسّيوطي(ت٩١١هـ)[٣] والأشْمُونيّ(ت٩٢٩هـ)[٤]. أما الذي ذَكَرَ الكنغراويُّ(١٣٤٩هـ) في "المُوفي في النّحو الكُوفي" فمُختلف، فقد قال: جاءني زيدٌ رَكْضاً، يُقَدّرُ يَركُضُ[٥]، وعلى هذا فمذهبُهم مَذهَبُ الأخْفَش والمُبَرّد.

أمّـا قياسـيّته فالحاصلُ فيها أربَعةُ أقوالٍ: قولٌ لا يُجيزُ القياسَ بل يَقتصِر علـى المَسـموع، وهو لسيبويه[٦]، وقَولٌ يجيز مطلقاً وهو للمبَرّد[٧] وقولٌ يجيز القياسَ فيما إذا كان المصدرُ نوعاً لعاملِه، نحو "جاء زيدٌ سرعة"؛ إذ السرعةُ نوعٌ مـن المجـيء ويمـنعه إذا لـم يكُـن، ويُسـنَدُ إلى المبرّد أيضاً، وهو الذي في المقتضـب[٨]. والقـولُ الرابع يَحصُرُ الجوازَ في ثلاثة مواضع وَرَدَ السماعُ بها. الأول:أنْ يكـونَ المصـدرُ المنصـوبُ واقعاً بعدَ خبرٍ مقترن بـ" أل" الدالّةِ على الكَمَـال، نَحـوَ"أنت الرجل عِلْماً"، والثاني أنْ يكونَ المَصدرُ واقِعاً بعد خبرٍ شُبِّه مُبتدؤه به نحوَ:"هو زُهيرٌ شِعْراً"، والثالثُ أنْ يقع المصدر بعد أما الشرطية، نحو: "أمّا عِلماً فعالم". ولعلّ من المفارقة ههنا أنّ دَلالة المصدر في هذه المواضعِ على الحـال بعـيدة، ففي الموضعين الأول والثاني ظاهرُ المصدر على التمييز، وفي الثالث مفعوليّته بادِيَة.

وإذا ما استعرضنا ما أُثِرَ عن النّحويينَ في هذه المسألةِ ونَقَلَهُ "فتحي جمعة" وجدنـا أنّ الخِـلافَ في الإعرابِ لا يُمثّل شيئاً ذا بالٍ، فالتراكيبُ الواردة في هذا

---

[١] المقتضب: ٣ / ٢٣٤ و ٤/ ٣١٢، وينظر شرح الكافية: ١ / ٢١٠.

[٢] الارتشاف: ٢/ ٣٤٢ .

[٣] الهمع :٢/٢٢٨

[٤] حاشية الصبان: ١ / ٢٤٥.

[٥] الموفي: ٣٨ .

[٦] الكتاب: ١ / ٣٧٠ .

[٧] ينظر الارتشاف ٢ / ٣٤٢ و الهمع: ٢ / ٢٢٨ و الأشموني: ١ / ٢٤٥.

[٨] المقتضب: ٣ / ٢٣٤ و ٣٢٤.

الشـــأن مُعـــتَرفٌ بها، ولا أحدَ يَدحَضُها، أمّا التأويلات التي ذكرها النحويّون فهي ظاهـــرةُ التكلُّف، ولا تأخذ السياق بعين الاعتبار، والأمرُ فيها كما قال الرضيّ(ت ٦٨٨هـــ)[1]: " وكـــلُّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يُتَكَلَّفُ تأويلُه بالمُشتَقّ".

والجديـــد الذي أقرّه المجمع في هذه المسألة إنما هو إجازة القياس على ما سُـــمِعَ مِـــن وُقوعِ المَصدَرِ حالاً، والتَرفّع عن الخلافات المشار إليها، لأنها تَفصل هذه التراكيب عن سياقاتها، فإذا كان مجيءُ المصدر نعتاً وحالاً هو من قبيل وضعِ الشـــيءِ موضـــعَ غـــيرِه، فقـــد غدا انزياحاً مقبولا، وإن لم يكُن شائعا، كذا يؤكّد الاســـتقراءُ، وبالتالي فإن وقوع المصدر حالاً لا يدفع، ويمكن القياس عليه، ولكنّ الاستخدامَ والذُيوعَ مناطُ هذه المسألة.

علـــى أنّ مـــا يُلحَظ ههنا أنّ مناقشة المجمع لم تأتِ تلبيةً لحاجة مُلِحّة، ولم يُستشـــهَد بمثالٍ واحدٍ شاعَ على ألسنةِ الكتّابِ المُحدَثين أو أقلامهم. وعلى الرغم مـــن قـــرار المجمع المذكور فإن استخدام المصدر حالاً لن يكون مُرحَّباً به ما لم يَفرض وُجودَه واستخدامه على ألسنة الكتّاب وأقلامهم.

([1]) شرح للكافية: ٢٠٧/١ .

مَا يُعَدُّ مِنَ الإضافَةِ اللَّفْظِيَّةِ :

جاء في قرار المجمع:

"يَشِيعُ فِي العَرَبِيَّةِ المُعَاصِرَةِ مِثْلُ قَولِهِم:"إنَّكَ الرَّجُلُ بَعِيدُ النَّظَرِ صَادِقُ الفِرَاسَةِ مَحمُودُ السِّيرَةِ"، فَتَجِيءُ "بَعِيد" و"صادق" و"محمود" صِفات لِمُعَرَّفٍ بِالأَلِفِ واللَّامِ، وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلى مُعَرَّفٍ بِالأَلِفِ واللَّامِ، وَلَكِنَّ إِضَافَتَها إِلَيهِ إِضَافَةٌ لَفظِيَّةٌ لا تُفِيدُ تَعرِيفاً؛ ولِهَذا اعتُرِضَ عَلى وُقُوعِها صِفات لِلمَعرِفَةِ.

وتَرى اللَّجنَةُ قَبولَ هَذا الأُسلوبِ مِنَ الإضَافَةِ بِأَحَدِ تَوجِيهَيْنِ:

١. أنَّ الخَلِيلَ ويُونُسَ وسِيبَوَيْهِ يُجِيزونَ الصِّفَاتِ المُضَافَةَ إِلى مَعرِفَةٍ أَنْ تَعُدَّهَا مَعرِفَةً وأَنْ تَعُدَّها نَكِرَةً، باستِثناءِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وتَرى اللَّجنَةُ أَنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ أَقرَبُ إِلى أَنْ تَكونَ إِضَافَتُها مَعنَوِيَّةً، لِمَا فِيها مِنْ مَعنَى الدَّوامِ وذلك مِمَّا يُسوِّغُ مَجِيئَها صِفَةً لِمعرِفَةٍ.

٢. أنَّ الوصفَ فِي اسمِ الفَاعِلِ فِي المِثَالِ يُقصَدُ بِهِ الاستِمرَارُ، وَمِنْ ثَمَّ تَكونُ إِضَافَتُهُ مَعنَوِيَّةً فَتَفِيدُهُ التَّعرِيفَ إِذا لُوحِظَ فِيها مَعنَى الحَالِ والاستِقبَالِ"[1].

وقد قدمَ الأستاذ علي النجديّ ناصف بحثاً إلى لجنة الأصُول بعنوان "إنك الرجلُ بعيدُ النظرِ، صادقُ الفِراسَة، محمودُ السيرة "درس فيه ثلاثة أساليب شائعة في العربيّة هي الأساليب الآنفة. وفي هذه الأساليبِ موصوفٌ مُعرَّف باللام وصفةٌ مضافة إلى مُعرّفٍ بالألف واللام، غير أنها لم تستفد من إضافتها تعريفاً أو تخصيصاً؛ لأن إضافتها في هذه الحالة لفظية لا معنوية. ويرى الأستاذ علي النجدي أنّ هذه الأساليب مَدخُولةٌ، فقد وُصِفَ في كلٍّ منها المعرفةُ "الرجل" بالنكرة وهي الصفاتُ التالية، ويقترح في تَسويغها أنْ تُجعَل هذه الصفات بَدلاً من الرّجل قبلها، ولا يُشترط في البدل أنْ يُطابق المُبدَلَ منه في التَّعريف والتَّنكير[2].

وقدم الدكتور محمد رفعت فتح الله(ت١٩٧٥م) بحثاً في الموضوع بعنوان "بحثٌ في الإضافةِ اللفظيّة" ذكر فيه ما قرَّره النحاة من أنَّ الإضافةَ اللفظيةَ تَجيء في الاستعمالِ ولها حُكمُ النَّكرةِ، لكنّ هذا جائزٌ لا واجبٌ، فَيجوز في الوصْفِ

---

[1] مجموعة القرارات: ١٥٩، عرض في الدورة: ٤٩ / الجلسة: ٢٣، وعلى المؤتمر في الجلسة: ٧.

[2] أبحاث الدورة (٤٩).

المضـــافِ إلـــى معـــرفة أنْ نَعدّه معرفةً كما نَعدّه نَكرة، وقد قَرّر قُدامى النحويّين الجـــوازَ، إذ نَقَلَه سيبويه عن أُستَاذَيْه يُونُسَ(ت١٨٢هـــ) والخَليل(١٧٠هـــ)، ونَقَلَ أبـــو حيّان(ت٧٤٥هـــ) عن الخليلِ الجوازَ، وإنْ استثني منه الصفةُ المشبهةُ، وهو اســـتثناءٌ غيرُ مقبولٍ كما يراه؛ لأنها أقربُ من غيرها -لما فيها من معنى الدوام- إلى أنْ تكونَ إضافةً محضةً غيرَ لفظيّة، وهي الإضافة التي يتعرف فيها المضاف بإضافته[1].

كمـــا قدّم عبد السلام هارون بحثاً بعنوان "فيما ظاهرُه أنّه إضافةٌ لفظيةٌ في أمـــثالِ قولِهم: "أشتريْ مِنْ محمدٍ بائعِ الفاكِهَةِ"، ورأى أنّ اسم الفاعل المضاف في مـــثل ذلك من قبيل الوصف المقصود به الاستمرار، ومن ثَمّ تكون إضافته معنوية تكسبه التعريف ممّا بعده[2].

والخـــلاف فـــي هذه المسألةِ يكادُ يكونُ مَحصوراً في جواز إضافةِ الصفةِ المشبَّهة إضافةً معنويّةً، أمّا اسم الفاعل واسم المفعول فالجمهورُ على أنّ إضافتهما تكـــونُ محضـــةً إذا دَلاّ على الماضي، قال سيبويه :"وزَعَم يونسُ والخليلُ أنّ هذه الصـــفاتِ المضافةَ إلى المَعرفةِ التي صَارت صَفةً للنَّكرة، قد يَجوز فيهنّ كُلِّهن أنْ يكُـــنّ معـــرفةً، وذلـــك معروفٌ في كلامِ العربِ، يَدُلُّك على ذلك أنّه يَجوزُ لك أنْ تقولَ: "مررتُ بعبد الله ضَاربِكَ"، فجعلتَ ضَارِبَك بمنزلةِ صَاحِبِك"[3].

وقـــد استثنى يونسُ الصفةَ المشبَّهة من ذلك، إذ قال: "إلاّ حَسَنَ الوجهِ فإنّه بمـــنزلةِ رَجُـــلٍ لا يكـــونُ مَعرفةً، وذَلكَ أنّه يجوز لك أنْ تقولَ هذا الحسنُ الوجهِ فيصـــيرُ معـــرفةً بـــالألفِ والـــلامِ ولا يكـــونُ معرفةً إلا بهما"[4]. وقال الرضيّ (ت٦٨٨هـــ): "كونُ إضافةِ الصفةِ إضافةً لفظيةً مبنيٌّ على كَونِها عاملةً في مَحلّ المضـــافِ إلـــيه إمّا رفعاً أو نصباً؛ وذلك لأنّه إذا كان كذا فالذي هو مَجرورٌ في الظاهر ليس مَجروراً في الحقيقةِ، والتنوينُ المحذوفُ في اللّفظِ مقدّرٌ مَنْويّ، فتكونُ

---

[1] نفســـــه.

[2] ابحاث الندوة (٤٩) .

[3] الكتاب ٤٢٨/١.

[4] نفســـه ٤٢٩/١.

الظاهر ليس مَجروراً في الحقيقةِ، والتنوينُ المحذوفُ في اللَّفظِ مقدّرٌ مَنْويّ، فتكونُ الإضافةُ كَلاَ إضافة وهو المُراد بالإضافة اللفظية"[1].

وإذا مـــا عدنا إلى البحوثِ الآنفةِ الذكرِ كان علينا أن نُسَجّل النقاط التالية، أولهـــا: أنّ الإشكال الذي ذكره الأستاذ علي النّجدي وهو وَصفُ المعرفة "الرجل" بالنكرةِ نحوَ: "إنك الرجل بعيد النظر" ونحوه -وتبنّاه المجمع- لا مَحلّ له؛ ذلك أنّ الـــرجل وإن كان معرّفاً لفظاً فهو نكرة معنى؛ لأنّ المقصود به هو الجنس ههنا، وعلى هذا فلا إشكال، وإضافة الصفة ههنا غير مَحضَة. غير أنّ الإشكال إنما هو فـــيما ذكره عبد السلام هارون من قولهم: "أشتري من محمد بائع الفاكهة" وأمثاله؛ لأنّه رهنٌ للدلالة.

والـــذي يمكـــن أن يقـــالَ ههنا أنّ العربَ لا تعرفُ الصفاتِ ذاتَ الإضافة المحضـــةِ مـــن غيرِ المحضةِ، وأنّما المسألة رَهْنٌ للدلالة والمقام، فلا شكّ أنّ اسمَ الفـــاعلِ الدالّ على الماضي، أو الدالّ على الاستمرارية والدوام معنويّ الإضافة؛ ذلك أنّه مُطلقُ القيدِ من الحال والاستقبال، وبالتالي يكون على نيّة الانفصال.

أمّا الصفةُ المشبّهة فدلالتها غالباً على الاستمرارية والدوام، غير أنّ وجودَ قريـــنةٍ تُقوّي جانب الماضي على غيره تَجعلُ إضافتَها معنويةً، وتكتسبُ التعريفَ من المضافِ إليه، وخيرُ ما يُمثّل ذلك قوله تعالى: "الحمدُ لله ربّ العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين" فكلمةُ "مالك" ههنا تدلّ على الاستمراريّة والدوام، غيرَ أنّ ثمّـــةَ قريـــنةً تُغلّب زمنَ الماضي، وهي أنّ "مالك" نعتٌ للفظ الجلالة، وهو أعرف المعارف، ولا يمكن أن يكون نعته نكرة، وقد يجوز أن تكونَ "مالك" بدلاً أو عطفَ بـــيانٍ، غيرَ أنّ المعروفَ أنّ المشتقّ يكونُ نَعتاً، في حينِ يَغلُبُ على البدلِ وعطفِ البيانِ الجمودُ[2].

ونَخلص إلى القولِ إنّ المثالَ الذي مثّل له قرار المجمع ليس خِلافيّاً، ذلك أنّ "الـــرجل" معرّفٌ لفظاً لا معنى؛ لأنه دالّ على الجنس، غير أنّ ما طرحه الأستاذ عـــبد الســـلام هـــارون صالحٌ لأن يُتمثّل به وهو" أشتري من محمد بائع الفاكهة"،

---

[1] شرح الكافية: ٢٧٨ .

[2] ينظر النحو الوافي :٣٧/٣ وقد فصّل هذه المسألة .

عـبد الســلام هــارون صالحٌ لأن يُتمثّل به وهو" أشتري من محمد بائع الفاكهة"، وقــرارُ المجمــعِ الذي خَرّج هذه الأمثلةَ الآنفة على أحدِ توجيهين كان باستطاعته الخلــوص إلى قرار بوجه واحد، مفاده "أنّ اسمَيْ الفاعلِ والمَفعولِ إذا أُضيفَا إلى المعــرفةِ، وقُصدَ بهما المضيّ أو الاستمراريّةُ غيرُ المقترنةِ بزمنٍ كانت إضافتُهما معــنويةً أو محضــةً، أمّــا الصفةُ المشبّهةُ فهي دالّةٌ على الدوامِ والثبوتِ، وتكونُ إضــافتُها معــنويّةً إذا غلــبَ عليها الماضي، والقرينةُ لها المقام الأول. ولعلّ هذا أجدى من الغموضِ والخَلط، الذي جاء به القرار كما أقَرّه المجمع.

الفَصلُ بَينَ المُتَضايِفَيْنِ بِالعَطْفِ:

جاء في قرار اللجنة:

"يَجْرِي فِي الاستِعمَالِ الحَدِيثِ قَولُهُم: "مَكانُ ومَوعِدُ الحَفْلِ، وَمُدِيرُ وَمحَرِّرُ المَجمَعِ"، وَغيرُ ذلكَ مِمَّا يَجِيءُ فِيهِ الفَصلُ بَينَ المُتَضَايِفَيْنِ بِالعَطفِ، وَقد وَرَدَ مِنْ ذلكَ شَواهِدُ كَثِيرَةٌ، فِي فَصِيحِ الكَلامِ العَرَبِيِّ، وَتَرى اللَّجنَةُ أَلاَّ حَرَجَ مِنْ هَذا الاستِعمَالِ" (١).

قدّم الأستاذ محمد شوقي أمين إلى اللّجنةِ بحثاً في الفَصلِ بينَ المُتَضايفينِ بالعطفِ في نحوِ قولنا:"مديرُ ومحرّرُ المجمعِ ومكانُ وموعدُ الحفلِ"، وغيرُ ذلك ممّا يشيع على الألسنةِ والأقلامِ، وذكر فيه أنّ فقهاءَ العربيّة درَسوا هذه المسألةَ ومثّلوا لها بشواهدَ من فَصيحِ العربيّةِ شِعرِها ونثرِها، وإن اختلفوا في التّأويلِ، كما يرى أنّ إضافةَ مُفردينِ مُتعاطفين إلى اسمٍ ليس بِدْعاً في العربية، ومن ثَمّ يقترح تسويغه دفعاً للحرج، وتخفيفا عن المتكلمين والكتّاب(٢).

كما قدّم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكّرة في الموضوع، ذكر فيها أنّ سيبويه وجمهوراً من النّحاةِ يَستقبِحونَ الفَصلَ بينَ المتضايفينِ في الشعرِ وغيرِه، مع ورود ذلك في العربية وأن آخرينَ من النّحاة يجيزون الفصل ويَستسيغونه، وبعضهم يقيّد ذلك الجواز، فقد نصّ ابن عُصفور على أنّه لا يُقاس، وقال الفرّاء: لا يَجوزُ إلاّ في مُصطحبيْنِ، ورَجّح الدكتور محمد حسن أنّ عُزوفَ القدماء عن استخدام هذا التركيب يرجعُ إلى ما نقل عن هؤلاء الأئمةِ من المنْع(٣).

وإذا استعرَضنا آراءَ القدماء في هذه المسألةِ، وجدنا سيبويه يعرض لهذا التركيب الآنف النكر، وهو يَذهب إلى جَرّ الأخير بما قبل العاطف، وجعل المعطوف مفصولاً به بين المضاف والمضاف إليه، ويردف قائلاً :"وهذا قبيح"(٤)

---

(١) مجموعة القرارات ١٥٦، عرض على المجلس بالدورة: ٤٩ الجلسة / ٢٣، وعلى المؤتمر بالجلسة السابعة من الدورة نفسها.

(٢) الدورة (٤٩).

(٣) الدورة نفسها.

(٤) الكتاب: ١/١٨٠، ٢/٢٨٠.

ويجعلُه مناطَ الضرورة. أما المبرّد فالمشهور جعلُه الأولَ مضافاً إلى محذوف والمعطوفَ مُضافاً إلى الموجودِ، وقد اقتُصرَ على نِسبَةِ هذا الرأيِ له جُلّ النحويين[1]. غير أنه يقول أيضاً بمذهب سيبويه كما هو بادٍ في "المقتضب"، إذ يقول[2]: "والوجهُ الآخرُ أنْ تقولَ: يا تَيْمَ تيمَ عديٍّ، و يا زيدَ زيدَ عمروٍ، وذلك لأنكَ أردت بالأول: يا زيدَ عمروٍ، فإمّا أقحمتَ الثاني تأكيداً للأول، وإما حذفتَ من الأوّل المضافَ استغناءً بإضافةِ الثاني". وكَرّرَ ذلك في "الكَامِل" غيرَ مرّة[3].

وعلّق ابنُ مالكٍ على مذهبِ سيبويه بأنّه خلاف مذهبِهِ في تنازعِ العاملين؛ لأنّه والبصريين يجعلونَ العملَ لأقربِ العاملَيْن من المعمولِ، ويُهملون أبعدهما وإنْ أفضَى إلى الإضمارِ. وصَحّحَ مَذهبَ المبرّدِ المنسوبَ إليه[4]، كما صحّحه الرضيُّ أيضاً[5] وجعلَه ابنُ عُصفور(ت٦٦٣هـ) من الضرائر[6].

ويرى الفرّاء أنّ الاسمين مضافان إلى المضاف إليه ولا حذف في الكلام[7]. بناءً على مذهبه من جوازِ عمل عاملين في معمول واحد ،كما في باب التنازع[8]. ويقول في معاني القرآن: "وسمعت أبا ثَرْوَان العُكْلِيّ يقول: "قطع الله الغداةَ يدَ ورِجْلَ من قَالَه"، وإنّما يَجوزُ هذا في الشيئينِ يَصطحبانِ، مثلِ "اليدِ والرجلِ"، ومثل قوله: "عندي نِصفُ أو ربعُ دِرْهَمٍ"، و"جئتُك قبلَ أو بعدَ العصرِ"، ولا يجوزُ في الشيئينِ يتباعدانِ مثل الدارِ والغلامِ"[9]، وهذا ملمَح دلاليّ بالغ الأهمية، غير أنّ ما يتحكّم به إنّما هو السياقُ وليس المُعجَم.

---

(1) ينظر: شرح المفصل: ٢ /٢١، شرح الجمل:٢ /١٩٥، وشرح الكافية: ١ / ٢٩٣، وشرح الأشموني: ٢ / ٤١٥.

(2) المقتضب ٢٢٧/٤. وينظر تعليق الشيخ عضيمة في الحاشية.

(3) الكامل: ٢ / ٦٦٨، ٦٦٩، ٣/ ١١٤٠.

(4) عمدة الحافظ: ٥٠٣.

(5) شرح الكافية ١/ ٢٩٣.

(6) الضرائر ١٩٤، شرح الجمل ١٩٥/٢، ٢٣٨.

(7) شرح الأشموني: ٢/ ٤١٦.

(8) ينظر الهمع :٩٥/٣، وحاشية الصبّان:١٤٣/٢.

(9) معاني القرآن: ٣٢٢/٢.

وضَـعّف الدكـتور إبراهـيم السامرائي(ت٢٠٠١م) هذا التركيب، ورمَى النحويّيـن بالوضْع وقال: "لا نَعرفُ من قال: "قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالَها"، وأكبرُ الظنّ أنّهم صنعوه كما صنعوا غيرَه من الأمثلة حين أعوزهم الشاهد"[١]. وهو قول غايةٌ في الغَرَابة، فالشواهد كثيرةٌ، والمثالُ الذي ردّه ذكرَه الفرّاء(ت٢٠٧هـ) كما رأينا آنفاً ونَسَبَه إلى أبي ثَرْوانَ، والفراءُ ثِقة ولا يجوز ردُّ رواية الثّقة. وقد حكاه أيضاً ابن جنّي في الخصائص[٢] وسرّ الصناعة[٣].

والحقّ أنّه من الخطأ دَرْجُ هذا الأسلوب تحتَ باب الفصلِ بين المتضايفين، لأنـه يختلف تماماً عنه، والفصل لا يكون غالباً إلا في الضرورة، لِما يفضي إليه من اللّبس والبلبلة في التركيب، فيما نجد أنّ ميدانَ هذا الأسلوبِ في النثر بالدرجة الأولى. وقد رَصَدَ الدكتور نهاد الموسى في بحثه القيّم " اللغةُ بينَ الثباتِ والتّحوّل، مَـثَلٌ من ظاهرةِ الإضافة" الكثيرَ من الشواهد والأمثلة على هذه الظاهرة، وأردفَ قائلاً:"أما المُحدثون فقد نَفَخُوا في هذه الصورة، ومَنّوا في أبعادها، وغدتْ عندهم ظاهـرةً ضرورية تَستدرك وجودها من حاجات التعبير، لعلّ الصورةَ الفصحى لا تُطيقها[٤].

وقصارى القول أنّ هذا التركيب كان معروفاً في الشعر والنثرِ وإنْ لم يكنْ شائعاً، وظاهرُه كما قالَ الفرّاء أنّ الاسمينِ مضافانِ إلى الظاهرِ، وليس من باب الفَصْـلِ بيـن المتضايفينِ، ولو أردنا أنْ نترجمَ هذا المعنى خطيّاً لكانَ على النّحوِ الآتي:

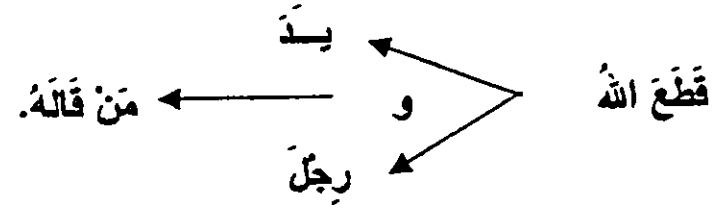

---

[١] النحو العربي: ١١١.

[٢] الخصائص: ٤٠٧/٢.

[٣] سر الصناعة:٢٩٨/١.

[٤] اللغة بين الثبات والتحول: الحوليات التونسية العدد ١٣/١٩٧٦: ٤٨.

وعلى هذا فهو تركيب سائغٌ بِناءً على مذهب الفراء، وبناءً على التلازُم بين المتعاطفيــنِ بحيث يُعدّ المعطوفُ والمعطوفُ عليه بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ لِما بينهما مــن الــتلازم والتصاحب، ومن ثَمّ فليس هناك "ظاهرةُ إقْحامٍ" ههنا كَمَا ذهب إليه "هانز فير"[1]، كما أنه لا مجالَ لردّه أو تخريجه على غير ظاهره.

[1] العربية الفصحى الحديثة :٢٠٠.

إضافةُ المتضايفين:

جاء في قرار المجمع:

"يَجْري في الاستعمالِ العَصْريِّ قَولُهم: "مَحكَمةُ استئنافِ طَنْطا" وَ "كُلِّيَّةُ آدابِ الزَّقازيقِ"، وَغَيرُ ذلكَ ممّا يَجري فيه اسمانِ مُتَكَرّانِ مُتَضايِفانِ إلى مُضافٍ إليه مَعرفةٍ بُغْيَةَ التَّعريفِ والتَّحديدِ. وتَرَى اللّجنةُ إجازةَ مِثْلِ هذه الإضافةِ على أنّها مِنْ إضافةِ الأوّلِ إلى الثّاني والثّاني إلى الأخيرِ على مَعْنى في أوْ اللّامِ وذلكَ ممّا لَهُ في العَرَبيّةِ نظائرُ، والإضافةُ بهذا المَعْنى لُغةٌ مَقْبولةٌ ولا حَرَجَ في استعمالِها" [1].

وقد قدّم الأستاذُ محمد شوقي أمين بحثاً إلى لجنةِ الأصولِ ذكرَ فيه أنّ تتابعَ الإضافاتِ لا تَأْبَاه العربيّة، إذ يقالُ: "كتابُ نحوِ البصرةِ، وكتابُ أحكامِ الفقه "غير أنّ بعضَ أمثلةِ المعاصرينَ ما يأبَى التأويلَ والتخريجَ نحوَ قولهم: "محكمةُ استئنافِ طنطا، وكلّية آدابِ الزقازيق"، إذ المقصودُ بالإضافةِ هو إضافةُ مَحكمةِ الاستئنافِ إلى "طنطا" وكليةِ الآدابِ إلى "الزقازيق" فكأنّ الاسمينِ المتضايفينِ اسمٌ واحد. وقد رأى في توجيه ذلك أنّ الإضافةَ في المضافِ الثاني على معنى "في" أو معنى "اللام" فيكونُ التقديرُ "محكمة استئناف في طنطا أو لِطَنطَا" وكلية آداب الزقازيق أو لِلزقازيق"[2]. ورأى بعضُ أعضاءِ اللجنة أنّ التعبيرَ مقبولٌ لا شُبهةَ فيه[3].

وجوهرُ المسألةِ ههنا في طبيعةِ الإضافةِ في الأمثلةِ السالفةِ، فإنْ كانت من الناحيةِ الشكليّةِ جديدةً فممّا لا شك فيه أنّ القدماءَ عرفوها وأجازوها ، فالإضافة في الاصطلاحِ نسبةٌ تقييديّة بين اسمين تُوجِب لثانيهما الجرّ، وتَصحّ بأدنى مُلابَسة[4]، والمُلابسة بين المضافِ والمضاف إليه بيّنة في الأمثلة الآنفة الذكر، وهي نمطٌ من أنماط الإضافة وتحوّل من تحوّلاتها.

---

[1] مجموع القرارات: ١٥٥، عرض على المجلس في الدورة: ٤٩ / الجلسة: ٢٣، وعلى المؤتمر في الجلسة (٧) من الدورة نفسها.

[2] أبحاث الدورة (٤٩).

[3] الدورة نفسها.

[4] الهمع: ١١/٢.

وتبقى الإشارةُ إلى أنّ الإضافةَ عندَ النحويّين تكون بمعنى "اللام" ومعنى "مِن" وزادَ بعضُ المتأخرينَ معنَى "في" كالجُرجاني(ت٤٧١هـ) وابن الحَاجبِ(ت٦٤٦هـ) وابنِ مالكٍ[١]. قال ابنُ مالك:" وأغفل أكثرُ النحويين التي بمعنى "في" وهي ثابتةٌ بالكلام الفصيح بالنقل الصحيح"[٢]. وقال الجُرجاني: "وزاد الكوفيّون الإضافة بمعنى "عند"، قال :"تقول هذه ناقةٌ رقودُ الحَلَبِ" معناه رقود عند الحَلَب"[٣]، ولعلّ الأجدى أنّ الإضافةَ نسبةٌ لمَا ذكرناه آنفاً، والحديثُ عن الحرفِ المقدّر لا يَتعدّى بيانَ أنّ الأصلَ في الجرّ أنْ يكونَ لحرفٍ لا لاسمٍ ، وهذا أقرب إلى المنطق منه إلى طبيعة اللغة، ومسألةُ تقديرِ حروف الجرّ في الإضافة غير مسلَّم بها، وليس ثمةَ دليلٌ عليها، على الرغم من كلّ ما ذكره النحاة.

وممّا جاء على غِرار الأمثلة المعروضة قوله تعالى: "كأنهم لم يَلبثوا إلاّ عَشيّةً أو ضُحَاها"[٤]، فأضافَ الضّحى إلى العشيّة، وقال الحُطَيْئَة(ت٤٥هـ) أيضاً[٥]:

حتى أُنختُ قَلوصِي في دِيَارِكُمُ بخيرِ مَنْ يَحتذِي نَعْلاً وحافِيها

فأضاف الحافي إلى النّعل. والذي أحكمَ العلاقةَ بين هذه المتضايفات إنما هو ظهور المعنى ووضوحه؛ فالعشيّة لا ضحى لها وإنما هو لليوم، والتقدير أو ضُحى يومِها، وكذا بيتُ الحطيئة. فسياق المُلابسة خليق ببيان هذا النوع من الإضافة.

وقد بلغَ بالفرّاء أن أجازَ إضافةَ الاسمِ إلى اسمٍ آخرَ بمعناه إذا اختلف لفظهما، على الرغم من استحالةِ ذلك عندَ البصريّين، وقد روى في ذلك قراءةَ ابن مسعود(ت٣٢هـ)"ولقد نجّينا بني إسرائيلَ مِن عذابِ المُهين"[٦]، وأردف قائلاً: "هذا

---

(١) ينظر الخصائص: ٢٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٧٤/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤٠٧/١، والهمع: ٤١٣/٢.

(٢) الارتشاف :٥٠٢/٢.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح:٧٢٩/٢.

(٤) النازعات :٣٦.

(٥) ديوانه:٢٠٣.

(٦) الدخان :٣٠

ممـــا أُضـــيفَ إلى نفسهِ لاختلاف الاسمين"[1]، وذكر ابن خالَويْه(ت٣٧٠هـــ) هذه القـــراءةَ فـــي مُختصـــره[2]. وقد تُخرّج هذه القراءة على أنّ "المُهين" اسمٌ للذات الإلهـــيّة، ولـــيس هـــو العذاب. غير أنّ الذي يعنينا من كلام الفرّاء حيويةُ ظاهرة الإضافة عند العلماء وسَعةُ تخريجهم لها.

وقـــرار المجمـــع موفّق، وإن كنّا لا نزعم أنّ هذا الأسلوب هو الأمثل في الإضـــافة، بـــل الأصـــوبُ أن يُقـــال :"محكمة الاستئناف بطنطا" و"كلية الآداب بالزقازيق"، ولكنه شاع وذاع، وليس من الحِكمَةِ ردّه وتَخطئتُه.

---

[1] معاني القرآن: ٣/٤١.

[2] مختصر في شواذ القرآن : ١٣٨.

الرَّأيُ في مِثْلِ قَولِهِمْ أمينُ عَامِّ الجَامِعَةِ :

جاء في قرار المجمع:

" شَاعَ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ المُعَاصِرَةِ مِثْلُ قَولِهِم: "أمينُ عَامِّ الجَامِعَةِ"، و"مَجْلِسُ محلِّيِّ بَلْدِهَا"، والوَجْهُ الفَصِيحُ أنْ يُقَالَ: "الأمينُ العَامُّ لِلجَامِعَةِ" و"المَجْلِسُ المَحَلِّيُّ لِبَلْدِهَا"، وتَرَى اللَّجْنَةُ إجازَةَ هَذا التَّعبيرِ المُعَاصِرِ بِأحَدِ وَجْهَيْنِ:-

١. أنْ يَكُونَ مِنْ قَبيلِ إضَافَةِ المَوصُوفِ إلى صِفَتِهِ، وَفي العَرَبِيَّةِ أشْبَاهٌ لَهُ مِنْ نَحْوِ قَولِهِم "مَسجِدُ الجَامِعِ" - "وَصَلاةُ الأولَى"، وَمعَ أنَّ البَصريِّينَ يَمنَعُونَ ذلِكَ، وَيؤَوِّلُونَ مَا جَاءَ مِنهُ عَلى أنَّهُ صِفَةٌ لِمَوصوفٍ مَحذوفٍ أيْ "مَسجِدُ الوَقْتِ الجَامِعِ"، فإنَّ مِنَ الكُوفِيِّينَ وَعَلى رَأسِهِم الفَرَّاءُ، وابنُ الطَّرَاوَةِ، والسُّهَيْلِيُّ مَنْ يُجيزُ الإضَافَةَ بِلا تَأويلٍ، وَوَافَقَهُم ابنُ مَالِكٍ.

٢. أنْ يَكونَ مِنْ قَبيلِ الفَصلِ بَينَ المُضَافِ والمُضَافِ إلَيهِ بِالنَّعْتِ، وَلَهُ شَواهِدُ فِي قَدِيمِ العَرَبِيَّةِ، وَيَتْبَعُ النَّعتُ مَنعُوتَهُ فِي الإعرابِ وَفِي الجِنْسِ وَفِي العَدَدِ، وَيُحذَفُ مِنهُ التَّنوينُ تَخفِيفًا"[1].

قَدَّمَ الأستاذ محمد شوقي أمين بحثاً إلى اللّجنة بعنوانِ "في إضافةِ الموصوفِ إلى صفته "ذكر فيه ما يَشيعُ على الألسنةِ من هذه التعبيراتِ، مّما يأتي فيه الموصوفُ مضافاً إلى صِفتِه، وأوردَ أمثلةَ النّحاةِ على معرفةِ العرب بهذا الأسلوبِ كقولهم: "مَسجد الجامعِ" و"حبّة الحمقاءِ". وذكر أنّ الكوفيين يجيزون ذلك دونَ تأويل، وأيّدهم في ذلك السّهيلي(ت٥٨٣هـ) وابن الطَّرَاوة(ت٥٢٨هـ)، فيما يمنعه البصريون ويتأولون الأمثلة السابقة على أنها صفةٌ لموصوف محذوف، واقترح في نهاية البحث إجازة هذه التعبيرات العصرية تَخفيفاً عن المتكلمين، ورفعاً للحَرَج الذي يَجدونه عند استخدامها[2].

كما قدم الدكتور شوقي ضيف بحثاً بعنوان "الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف "تناول فيه هذه التعبيرات ووَجَّهَها تَوجيهاً مختلفاً عن التّوجيه

---

(١) مجموعة القرارات : ١٥٧ ، عرض في الدورة (٤٩) في الجلسة (٢٣) وعلى المؤتمر في الجلسة (٧) من الدورة نفسها .

(٢) أبحاث الدورة : ٤٩ .

السابقِ، فجعلها من قبيلِ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه بنعت المضاف، ونقل مـــا أُثِـــر عن العرب من الفصل بالجارّ والمَجرورِ والظرفِ والمفعول به والنداء والمعطوف والجملة. كما نَقَل عنهم الفصلَ بالنعتِ، مُستشهداً ببعضِ الشعرِ وبعضِ الآياتِ القرآنيّةِ، وانتهى إلى قوله: "أقترحُ تسويغَ الأمثلةِ المعروضة، ونظائرها في اللغة العصرية، دونَ أنْ نجعل من ذلك قاعدةً عامة"[1].

وإذا ما عُدنا إلى التخريجين الآنفين اللّذين ذكرهما قرار المجمع، ووَجّه بهما هذه التراكيبَ الإضافيةَ المحدثةَ، وجدناهما لا يمثلانها إلا بعد تَعسّفات كثيرة.

فحملُهـــا علـــى إضـــافة الموصوف إلى صفته كما مثّل القدماء بـــ"المسجد الجـــامع" و"حَـــبّةِ الحَمقَاء" مستبعدٌ تماماً قال[2]: "السيوطي(ت٩١١هـــ) والجمهور على أنه لا يُضاف اسمٌ لمرادِفِه ونَعتِه ومَنعوتِه ومُؤكِّدِه؛ لأنّ المضاف يتعرّف أو يتخصّـــص بالمضـــاف إليه، والشيءُ لا يتعرف ولا يتخصص إلاّ بغيره، والنعت عين المنعوت". وقال الرضي(ت٦٨٨هـــ)[3]: "ويجوز عندي أنْ يكون أمثلة إضافة الموصـــوف إلـــى صـــفته من باب طُور سِيناء، وذلك بأنْ يُجعَل الجامعُ مسجداً مخصوصاً والغربيّ جانباً مخصوصاً".

وهـــذا موقف يوافق النظام اللغويّ ويضع الدلالة نصب عينيه، وإنْ لم يكُن لـــه سَـــنَدٌ قويّ؛ ذلك أن إضافة الموصوف إلى صفته بالأسلوب الذي ذكره بعض الـــنحاة، لا يُمـــثّل شيئاً من الناحية الدلالية، وبالتالي فلا موجب لاستعماله. فظاهر هـــذه التراكيـــب لا يخرج عن شيئين: إما حذف "ال التعريف" للتخفيف والأصل" المسجد الجامع، والحبة الحمقاء"، أو ثمّةَ مَحذوفٌ مقدرٌ نحوَ "مسجد المكان الجامع ونحـــوه"، وليست التراكيبُ التي نحن في صدَدِها بشيء من هذا، ولا يمكن تأويلها على هذين الوجهين.

وأمـــا مـــا ذهـــب إليه الدكتور شوقي ضيف من أنّها من باب الفصلِ بين المضـــافِ والمضافِ إليه بالنعتِ، فبعيد أيضاً، قال الرضيّ: "ولا شك أنّ الفَصلَ

---

[1] نفســـه .

[2] الهمع : ٤١٨/٢.

[3] شرح الكافية : ٢٨٨/١.

بيـنَهما فـي الضّرورةِ بالظّرف ثابتٌ مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشـعرِ أقـبحُ مـنه بالظرفِ، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبحُ منه في الشـعر"[1]، وقـال عـبّاس حسـن(ت١٩٨١م): "فممّا لا شك فيه أن الفصل بين المتضـايفين لا يخلـو من إسدال ستارٍ ما على معنى لا يرتفع ولا يزول، إلا بعد عناء فكريّ يقصرُ أو يطول"[2]. وهذا كلامٌ غاية في الصواب. والأمر ههنا واضح فمـناطُ المسألةِ هو الدلالة، والفصل يُخِلّ بها ويصرفها عن وجهها، ومن هنا جاء القبح.

أما قول الفرزدق(ت١١٤هـ)[3]:-

ولئن حلفتُ على يديك لأحلفنْ بيمينِ أصدقَ من يمينكَ مُقسِمِ

وقول معاويـة(ت٦٠هـ)[4]:-

نجـوتُ وقد بَلّ المـراديُّ سـيفَه من ابنِ أبي شَـيْخِ الأباطحِ طالبِ

فمـن الجليّ أنّ طبيعةَ الوزنِ والقافية كانتَا وراء هذا التفكيك الإضافي، وهو ليس سـائغاً ولا مقـبولاً فـي الكلام. ومن الجدير الوقوفُ عند اقتراح الدكتور شوقي تسـويغ الأمثلة المعروضة، من دون أنْ يَجعلَ من ذلك قاعدةً عامّة، فتناقضُ هذا الكـلامِ بيّن؛ ذلك أنّ هذه التراكيبَ وغيرَها ليست رَهْن القاعدة، بل هي تحت ظلّ الألسـنةِ والأقـلام، وبالتالـي حَجْـبُها أنْ تصبحَ قاعدةً عامّة، مع تسويغِ الأمثلة المعروضةِ لا يستويان .

علـى أن هذه التراكيبَ الإضافيّةَ المُحدثةَ كما يبدو إنما هي من باب إضافة الموصـوف إلـى صفته، ولكن ليس كما قال القدماء -كما رأينا آنفاً- بل إنما هو بـاب خـاص، يضاف فيه الموصوف إلى صفته، ولكن بشرط أن يُضافا إلى ما يوضّـحهما ويُجلّـي دلالـتهما، فالصـفة ههنا تعمل على التحديد الدلالي الدقيق للموصوف، ثم يأتي المضاف إليه بعدَها؛ لينظِمَهُما -الصفة والموصوف- في نَسَقٍ

---

[1] نفسـه : ٢٩٣/١.

[2] النحو الوافي : ٣/ ٥٨.

[3] الديوان : ٥٥٠.

[4] شرح ابن عقيل: ٣/ ٨٤ ، الهمع: ٤٣٣/٢، شرح الأشموني ٤٢٠/٢.

دلالـــي واحـــد، فثمةَ أمينٌ عامٌ وأمينٌ مساعدٌ، وثمةَ مَجلسٌ محليٌ ومَجلسٌ قرويٌ ومجلـــسٌ قضائيٌ، وغيرها مما يلزم معه تحديد المقصود وتخصيصه. وعلى هذا فـــثمة فرقٌ كبيرٌ بين إضافة الموصوف إلى صفته في هذا الباب، وما قاله القدماء فـــي هـــذه المســـألة، وممّا يعزّز هذا التحليل أنّهم لا يقولونَ : " أمينُ عامٌ " ولا " مجلـــسُ محلـــيٌ " بـــل هو: "أمينٌ عامٌ" "ومجلسٌ محليٌ"، فإذا أظهروا المقصود وأرادوا التخصيصَ أو التعريفَ، أجازوا إضافة الموصوف إلى صفته، ولا عيبَ ولا غموضَ فيه، كما رأينا في "المسجد الجامع" وغيره عند من عدّ هذه الأمثلة من باب إضافة الموصوف إلى صفته.

وهـــذه التراكيـــب المحدثة تؤدّى على أحدِ وجهين: أمينُ عامِ الجامعةِ، أو الأمينُ العامُ للجامعة، وكلاهما يُؤدّي الغرضَ الدلاليّ نفسَه.

أفعَلُ التَّفضِيلِ:

سَأعرضُ في هذا البابِ أفعل التّفضيلِ من ثلاثةِ أوجه؛ أولها شروطُ صوغِه، وثانيها الكلام على إفراده وتثنيته، وآخرُها الكلام على عملِه، وعلى الرّغم من أنّ القضيتَينِ الأوليين أقربُ إلى الصّرفِ، إلا أنّ مُعالجةَ المجمعِ لهذا البابِ معالجةً متكاملةً من قِبَلِ النظرِ، ومن قِبَلِ البُحوثِ، فضلاً عن كتب النحو التي تتناوله موضوعاً متكاملاً، دفعتني إلى مناقشة آراءِ المجمعِ في أفعل التفضيل من هذه الجوانب مجتمعة. ولا يفوتُ المتتبّع لآراءِ المجمعِ أنْ يلحَظ أنّ معالجة هذه المسألة من الجوانب المذكورة لا يأتي لحاجة مُلحّة، تتمثّل في تركيبٍ أو مجموعةٍ من التراكيب المستخدمة حديثاً، كما نرى في جُلّ القضايا التي طرحها المجمع. غيرَ أنّ هذا لا يقلّل من أهمية المسألةِ، كَمسألَةٍ حَيَويّةٍ مَفتوحةٍ عَلَى كلّ الاجتهاداتِ.

أولاً: شُرُوطُ صَوْغِه:

قدّم الأستاذ محمد الفَاضِلُ بنُ عاشُور(ت١٩٧١م) بحثاً وَسَمَه بـ "تحرير أفعل التفضيل من رِبقَةِ قياسٍ نحويٍّ فاسد" فأُحيل إلى لجنة الأصول، فدرستْ القسم الأوّلَ من البحث وهو المتعلّق بشروطِ صَوْغِه، فأقرّتْ التّحقّق من بعضِ الشروطِ التي أوجبَها القدماء، وانتهت إلى القرار التالي[1]:-

يُصَاغُ أفْعَلُ التَّفضيلِ مِنَ الشُّرُوطِ التي اتَّفَقَ عَليها النُّحاةُ، وَهِيَ:

أ. أنْ يَكونَ فِعْلاً ثُلاثيَّ الأُصُولِ مُجرّداً أو مَزيداً، سواءٌ أكانَ هذا الفعلُ مَسمُوعاً، أم صِيغَ بِمُقْتَضَى قَرَارِ المَجمَعِ فِي تَكْمِلَةِ مادةٍ لُغويةٍ، وَفي الاشتقاقِ مِنْ أسماءِ الأعْيانِ .

ب. أنْ يَقْبَلَ التَّفَاضُلَ.

جـ. أنْ يَكُونَ مُثْبَتاً.

د. أنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفاً.

---

[1] مجموعة القرارات: ٦٢، صدر في الدورة (٣٢) في الجلسة الثانية للمؤتمر .

وقــد قدّم الأستاذ أمين الخُولي(ت١٩٦٩م) تعقيباً له على بحث الفاضل بن عاشُــور. أمّا بحثُ ابنِ عاشور الذي انبنى عليه القرار فهو بحث موسّع تناول فيه اسم التفضيل من شتّى جوانبه، أقتصرُ هنا على شروط الصوغ منها[١].

وقــد أشــار فــي مســتهلّ بحثه، إلى بناء الزّمخشريّ(ت٥٨٣هــ) في المفصّــل[٢]، وتَــبِعَه ابن الحاجب(ت٦٤٦هــ)[٣] في الكافية، وابنُ مالك في كتبه كلهــا[٤] -أفعل التفضيل على أصلٍ قياسيٍّ وهو حَمْل كلٍّ من بابَيْ التعجّب وأفعل التفضــيل على الآخَر، وكلّ ما صحّ أنْ يُبنى منه أفعلُ التفضيلِ صحّ أنْ يُبنى منه فِعْــلاَ التعجّــب، وإلا فَــلا، وجَعَل الزمخشريُّ وابنُ الحاجبِ التفضيلَ أصلاً لهذا القــياسِ، وجَعَــلَ ابــنُ مالكٍ التعجّبَ أصلاً. وقد انبنى على تحاملِ البابينِ عشرةُ شروط لصوغ أفعل التفضيل، وهي: أن يكون فعلاً ثلاثياً، تاماً، مُجرّداً، متصرفاً، مبنيّاً للفاعل، مثبتاً، قابلاً للتفاضُل، ليس على وزنِ أفعل فَعلاء ولا فَعلان فَعلى[٥]، غير مُستَغنَىً عنه بِمَصُوغٍ مِنْ مُرادِفِه.

وتَحامُلُ البابينِ عنده ليس قياساً بالمعنى المعهود للقياس في أصول العربية، فهو ليسَ من أنواعِ القياسِ التي أطْنَبَ فيها أبو الفتحِ بنُ جنّي في "الخَصائص"، بل هــو وَهْمٌ حَمَلَهُم عليه تَقريبُ المسائلِ للمتعلّمين، ويُرجِعُ هذا الوَهْم إلى ما اعتقده الكوفيّون -غير الكسائي(ت١٨٩هــ) من اسميّة فعل التعجب .

وهــو يَنقُضُ شروطَ النحاةِ في صِياغةِ أفعلِ التفضيلِ شَرْطاً شَرْطاً وعلى الأخصّ ابنُ مالك، ويدلّل على ذلك بالأمثلة، ويُجيز صوغَه من الأوصاف التي لا أفعــالَ لهــا، أو الأفعــالِ غيرِ المتصرّفة، متذرّعاً بقرارِ المجمعِ في تَكمِلَةِ الموادّ اللغويــة[٦]. غــير أنه يَتمسّك بثلاثة شروط، وهي: كَوْنُ الفعلِ تاماً؛ لأنّ الأفعالَ

---

[١] محاضر جلسات الدورة (٣٠): ٥٧.

[٢] شرح المفصل :٦/٩١ .

[٣] شرح الكافية: ٢ / ٣٠٧.

[٤] شرح ابن على سبيل المثال: ٣ / ١٧٤.

[٥] هذا يصدق على الأوصاف الظاهرة لا الباطنة، نحو:أحمق، وأخرق وأهوج.

[٦] مجموعة القرارات: ١٤.

الناقصةَ لا يَتمّ بها معنى يَقبلُ التفاضلَ، وكونُه مثبتاً، وقابلاً للتفاضلِ؛ لأنّ الخروجَ عنها يَهدِم دلالةَ الصيغةِ على التفضيل[1].

أمّا أمينُ الخُولي فيتعقّبُ في بحثِهِ المسائلَ التي طَرحَها ابنُ عاشورٍ[2]، ويرى أنّ الصِلةَ بينَ التعجّب والتفضيل تبدأ قبل الزّمخشري بمئات السنين، وبالتحديد بسيبويه، وهو مُحقٌ بهذا، إذ يقول سيبويه[3]: "وما لم يكُن فيه ما أفعلُه لم يكن فيه أفعل به رجلاً، ولا هو أفعل منه". ويَردّ الخولي تَحامُلَ بابيْ التعجب والتفضيل، ولا يرى مَجالاً لقياسِ أحدِها على الآخرِ، بل هي وحدة بينها – كما أشار سيبويه آنفاً[4].

وقد جَعَل الخُولي تَحريرَ "أفعل التفضيل" بِعمَل النُحاة أنفسهم؛ وذلك بعَرْض شروطِهِم واختلافهم عليها، ويقول:"فيسَعُنا أنْ نأخذ بقَوْل من لا يشترط، ونتخفّفُ بذلك من أكثرِ الشروط"[5]. كما يَحملُ على إجازةِ ابنِ عاشور أفعلَ التفضيل من الأوصاف التي لا أفعال لها، اعتماداً على قرار المجمع في تكلمةِ مادة لُغوية لم تُذكر بقيّتها. ويرى أنّ تكمِلَة المادة اللغويّة عَمَلٌ مجمعيٌ لا يمكنّ أنْ تُطلَق فيه يدُ العامّة، كما لا تُطلقُ في صَوغِ أفعلِ التفضيل من الأوصافِ التي لا أفعال لها. ويَردّ أخيراً إجازةَ ابنِ عاشور صوغَه مِنْ أسماءِ الأعْيَان، ويذكّر باشتراطِ المجمعِ ذلك للضرورةِ في لغة العلوم[6].

وزُبْدَةُ الخلافِ بين هذينِ العالمينِ الجليليْنِ، رَدُّ الخولي صوغَ أفعل التفضيل من الأوصافِ التي لا أفعالَ لها، اعتماداً على قرار المجمع في تكملة مادّة لغوية، وردّ ابن عاشور صوغه من أسماء الأعيان؛ لأنّ ذلك مشروط بالضرورة العلمية كما يرى المجمع .

---

(1) تحرير أفعل التفضيل: ٦٧.

(2) كتاب في أصول اللغة : ١٢٣.

(3) الكتاب: ٤ /٩٧.

(4) التعقيب على تحرير أفعل التفضيل: ١٢٤.

(5) نفسه: ١٣١.

(6) نفسه: ١٣٣.

ثانياً: القولُ في إفرادِه وتَذْكيرِه:

وقد تناولَ الطاهر بن عاشور هذين البابيْن في الكلامِ على المسألةِ الثانيةِ والثالثةِ من بحثِه آنفِ الذِّكْر. وجاء قرار المجمع في إفراده وتذكيره على النحو الآتي[1]: *يَرَى الأُسْتَاذُ البَاحِثُ "أَنْ يَكونَ أَفعلُ التَّفْضيلِ مُلتزِمًا حَالَةَ الإفْرادِ والتَّذكيرِ كُلَّمَا ذُكِرَ المُفَضَّلُ عَلَيْهِ مَجروراً بالحَرفِ أو مُضافًا إليه" واللَّجنةُ فيما يَتَعَلَّقُ بإفرادِ أَفعَلِ التَّفضيلِ وتَذكيرِهِ مُطْلَقًا لا تَرَى مَنْدُوحَةً عَمَّا قَرَّرَهُ النُّحَاةُ مِنْ قَبْلُ .*

وكان ابنَ عاشور قد عرضَ لهذه المسألةِ، واقترحَ النظرَ إلى أفعلِ التفضيلِ باعتبارِ حالتيْن فقط؛ حالةِ ذكرِ المفضّلِ عليه بأيّ طريقٍ كان، طريق الإضافة أو طريق حرف الجرّ وهو "مِن"، وحالةُ قطعِه منْ ذكرِ المفضّلِ عليه بَتاتاً[2].

وهو يؤيّد جمهور النحويين التزامَ الإفرادِ والتذكير عندَ عدمِ الإضافة أو الإضافةِ إلى نكرةٍ، ويُخالفهم عند الإضافة إلى المعرفةِ في إجازتهم الإفرادَ والتذكيرَ والمطابقةَ، ويقرّرُ وجوبَ الإفرادِ والتذكيرِ استناداً إلى ما نُقِلَ عن ابنِ السرّاج(ت٣١٦هـ). أما الحالةُ الثانيةُ وهي القطعُ عن ذِكرِ المفضّل عليه فهي التي تَبقى محلّ المطابقةِ؛ لأنّ أفعلَ التفضيلِ يستعملُ فيها استعمالَ الوصفِ في مطابقةِ الموصوفِ.

أما حكمُ المضافِ إليه الذي اشترطَ فيه أن يكونَ مطابقاً للموصوفِ بـ"أفعلِ التفضيل" فإنّ اشتراطَ ذلك إنما وردَ في بعضِ كتبِ النحوِ محتاجاً إلى مزيدِ تَحريرٍ، وعلى هذا اختار القول:"القرنان الأول والثاني أفضلُ قَرْنٍ" مُوازاة لقوله تعالى:"ولا تكُونُوا أوّل كَافرٍ به"لا أفضلُ قَرنيْنِ كما يرى ابن هشام(ت٧٦١هـ)[3].

وقد تعقّبَ محمد علي النجار(ت١٩٦٨م) اقترلحاتِ ابن عاشور بالتفنيد[4]؛ فرأى اقتراحَه التزامَ الإفرادِ والتذكيرِ عندَ الإضافةِ إلى المعرفةِ مَردوداً بما نُقِلَ من

---

[1] مجموعة القرارات: ٦٤، صدر في الدورة(٣٢) في الجلسة(١٠) .

[2] تحرير أفعل التفضيل: ٦٩.

[3] ينظر أوضح المسالك: ٣ / ٢٦٥.

[4] بحث أفعل التفضيل، كتاب "في أصول اللغة": ١٣٦.

القرآنِ الكريمِ في قولــهِ تَعالى[1]: "وكذلكَ جَعلْنَا في كُلّ قَريةٍ أكابرَ مُجرميها"، وقد جــاءت فــيها المطابقةُ، كما نُقِلَ عن الحديثِ الشريفِ المطابقةُ وعدمُها. ويَفصل الــنجار حالة تَرْكِ المفضّل عليه التي أجْمَلَها ابن عاشور، وهو يوافقه في إجازته المطابقــة إذا كان مقروناً بــ"أل"، ويخالفه في المجرّد من "أل" والإضافة، إذ يلزم فــي هذه الحالة الأفراد والتذكير، ومن أمثلتها قوله تعالى[2]: "إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم".

كمــا تَعقّب كلامَه على المضافِ إليه، وأنّ المطابقةَ أمرٌ لا يشهد له قياس. ويــرى النجار أنّ قضية المطابقة ليست من صَنيعِ ابن مالك(ت٦٧٢هــ) كما ذكر ابــن عاشور، بل النظر فيها قديمٌ عند البصريين والكوفيين، ويستشهد بما جاء في التصريح من قول المبرّد(ت٢٨٥هــ)[3]، في قوله تعالى[4]: "ولا تكونوا أولَ كافرٍ به" التقدير: "أولَ فريقٍ كافرٍ به" مُعقّباً بقوله[5]: وهذا التأويل لا يحتاج إليه المبرّد البصريّ إلا إذا استقرّ عنده وجوبُ المطابقة. كما يَستشهد بتعليقِ الفَرّاء(ت٢٠٧ه) علــى الآية المذكورة[6] "فوحّــدَ الكافرَ وقبلَه جَمعٌ، وذلك من كلامِ العربِ فَصيحٌ جيِّد في الاسم إذا كان مُشتقّاً من فِعْلٍ مِثلَ الفاعلِ والمفعولِ، واستشهد على قوله، بقول الشاعر:

وإذا هُم طَعِموا فألأمُ طَاعمٍ وإذا هُم جَاعوا فَشرُّ جِياعِ

فجمــعَ بينَ المطابقةِ وعدمِها؛ لأنّ المضافَ إليه مُشتَق، وتعليقِهِ على قوله تعالى[7]: "ثم رَدَدْناه أسفلَ سافلين" إذ قال[8]:"ولو كانَ أسفلَ سافلٍ لكان صواباً؛ لأنّ لفــظَ الإنســانِ واحدٌ، فقيلَ: "سافلين" على الجَمْعِ؛ لأنّ الإنسان في معنى الجمع".

---

[1] سورة الأنعام: ١٢٣.

[2] سورة الإسـراء: ١٧.

[3] التصريح: ١٠٥/٢ .

[4] ســورة البقرة: ٤١.

[5] بحث أفعل للتفضيل: ١٣٨.

[6] معاني القرآن: ٣٢/١.

[7] ســورة التين: ٥.

[8] معاني القرآن: ٢٧٧/٣.

وينتهـــي إلى قولِهِ[1]: وعلى هذا يقال:"القرنُ الأولُ والثاني أفضلُ قَرنينِ لا أفضلُ قَـــرنٍ". وقـــد ردّ الشـــيخ محمـــد محيي الدين عبد الحميد(ت١٩٧٤م) أيضاً على اقتراحاتِ ابنِ عاشور، فأيّـــد النجار تأييداً تاماً[2].

وقولُهمـــا حَقّ يشهد به الاستعمال وما وردَ عن العرب، والأخذُ باقتراحاتِ ابن عاشور فيه من الاعتباط والهدم أكثر مما فيه من الإصلاح والتيسير، لمخالفتِهِ لمـــنطق اللّغة، وسينتهي به الأمر إلى ما لم يسمع ولا يُستساغ، وقرارُ المجمع في هذا الصدد صائب، ولا تعليق عليه .

ثالثاً:القَـــولُ في عَمَلِـــهِ :

وهـــو مـــدارُ المســـألةِ الثالثةِ في بحثِ ابن عاشور، وهي كما يقولُ مسألةٌ ضـــعيفةٌ، لأنهـــا قلـــيلةُ الدورانِ وينتهي إلى نتيجة تتبنّاها لجنة الأصول، ويَصدر القرار على النحو الآتي[3]:

(أ) يَعمـــلُ اسمُ التَّفضيلِ فِي الظَّرْفِ وَالجَارِّ والمَجرُورِ والحَالِ والتَّمْيِيزِ باطِّرادٍ، اتِّفاقاً مَعَ جَمْهَرَةِ النُّحَاةِ.

(ب) يَرفَعُ الضَّميرَ المُسْـــتَتِرَ، اتِّفاقاً مَعَ جَمهَرَتِهِم أيضاً.

(ج) يَرفَعُ الضَّميرَ البارِزَ والاسمَ الظَّاهِرَ، جَرْيَاً مَعَ مَا حَكَاهُ ســـيبَوَيْهِ مِنْ قَولِهِمْ "مَرَرتُ بِرجُلٍ أفضَلَ منه أبوه".

ويـــتحفّظ النجارُ على طَرْدِ ابنِ عاشور عَمَلَ اسمِ التفضيلِ الرفعَ في الضميرِ الـــبارزِ والاسمِ الظاهر مُخالفةً لجمهور النحاة، غيرَ أنّه يُقِرّ أنّ له سنداً في مذهبِ يُونُس(١٨٢هـــ)[4]. وقد أيّدَه أيضاً الشيخ محيي الدين عبد الحميد[5].

ينبغـــي الإشارة هنا إلى مسألةِ معمول اسم التفضيل، فاسمُ التفضيل ضعيفُ الشـــبهِ بـــالفعل غاية الضعف، فليس من وظيفته الدِلالة على معنى الفعل الذي هو

---

[1] بحث في أفعل التفضيل: ١٣٩ .

[2] في أفعل التفضيل كتاب في أصول اللغة: ١٤٠.

[3] مجموعة القرارات: ٦٤، صدر في الدورة: ٣٢ / الجلسة: ١٠.

[4] بحث في أفعل التفضيل: ١٣٩

[5] في أفعل التفضيل: ١٤٠

حـــدوثُ الحـــدثِ، بل يدلّ على الثبات والدوام، كالصفة المشبّهة تماماً؛ وهو بهذا يُفـارقُ اســمَ الفاعل واسم المفعول ، وغيرها من المشتقات التي تدلّ على التجدد والحدوث. لذلك قيّد جمهورُ النحاةِ عملَه الرفعَ في الضميرِ البارزِ والاسمِ الظاهرِ، وأجازوا ذلك في مسألةٍ واحدةٍ سميت بـــ"مسألة الكحل"؛ وذلك إذا حلّ اسمُ التفضيلِ مَحـــلّ الفعلِ، وسبقَه نفيٌ -وقاسَ ابنُ مالكٍ على النفيِ النهيَ والاستفهامَ، وقال أبو حـــيّان:"هـــو ظاهـــر في القياس" وأوجب اتباع السماع[1]- وكان مرفوعه أجنبيّاً مفضّـــلاً علـــى نفسه باعتبارين، وضَربوا لذلك القولَ المشهور: "ما رأيتُ رَجُلاً أحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عَينِ زَيدٍ" .

وذكرَ الأشمُوني(ت٩٢٩هـــ) أنّ ســـيبويه حكى[2]: "مررت برجل أكرمَ منه أبـــوه" والـــذي عند سيبويه "مررت بخيرٍ منه أبوه" وذكرَ أنها لغةٌ رديئة، وأنّه لا يؤخذ بها في السّعة، قال[3]:"ألا تَرى أنكَ لا تقولُ مَررتُ بخيرٍ منه أبوه"، ثم أردفَ يقولُ: "ولو قلتَ:"خيرٌ منه أبوه" جازَ". ثم قال: "ولو قلتَ: "مررتُ بخيرٍ منه أبوه" كان قبيحاً". غير أنه نَسبَ إلى يُونسَ سَماعَها، إذ قال[4]: "وزَعم يُونس أنّ أُناســاً من العرب يُجرُون هذا كما يُجرُون "مررت برجلٍ خَزٍ صفّـــتُه".

ولا مراء في أنّ عَمَلَ أفعل التفضيل ثابتٌ في رفع الاسم الظاهر ، كما جاء في مسألة الكُحّل، وما جاء في الحديث" ما مِن أيّام أحبُّ إلى الله فيها العملُ منه في عشر ذي الحجّة"[5]. وقول الشاعر[6]:

ما علمتُ امرأً أحبَّ إليه البـــ ذلُ منهُ إليك يابنَ سِنانِ

وقد استخلص النّحاة من هذه الشواهد صنعة نحويّة فأوجبوا فيها الفاعليّة، إذ لو لم يُجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ، فيلزم الفصل بين أفعل ومن

---

[1] ينظر الهمع: ٣/٧٤

[2] حاشية الصبان: ٣/ ٧٦

[3] الكتاب: ٢/ ٣١- ٣٢.

[4] نفسه: ٢/٢٧.

[5] الهمع٣/٧٣.

[6] البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب:٤١٦، وشرح قطر الندى:٣٩٨، والهمع:٣/٧٤.

بأجنبي[1]. ونقول ههنا هذا لا يلزم الكتّاب، فقد خرّج النحاة والمفسّرون الكثير من الآيـــات التـــي فُصلوا فيها بالأجنبي، ولم يعتدّوا بهذا المنع، ويكفي من ذلك مثلاً ماخـــرّج به الزمخشري(ت٥٨٣هـــ) والعُكبُري(ت٦١٦هـــ) قوله تعالى[2]:"وَوَيْلٌ للكافرين من عذابٍ شديد* الذين يَستحبّونَ الحياة الدّنيا على الآخرة" فقد جوّزا في إعـــراب "الذين" أنْ تكون صفةً للكافرين[3]، والفصل ههنا واضحٌ بالأجنبيّ منهما، وهو قوله تعالى:"من عذابٍ شديد".

وقد ذكر الشيخ محمد عُضيمة في كتابه القيّم غيرَ آية خرّجها النحاة على هذا المـــنوال[4]. وهذا الإصرار على عدم الفصل هو الذي دفع النّحاة إلى تعسّفهم في تخـــريج كلمـــة "شكّ" في قوله تعالى:"أفي الله شكّ فاطر السموات" على أنّها فاعل فِـــراراً من الفصل بالأجنبيّ بين الصفة والموصوف فيما لو عدّوها مبتدأ مؤخّراً. ولا يُعجـــز الباحـــثَ التماسُ جواز جعلِ المرفوع في مسألة الكحّل وأمثالها مبتدأً مؤخّراً عند القدماء، فقد ذكر أبو حيّان إجازة الأعلم ذلك[5].

على الرغم من هذا كلّه فإنّ قرار المجمع لا مسوّغ له، فالأولى ألاّ يَرفعَ اسمُ التفضيلِ الاسمَ الظاهرَ، وهذه الشواهد النادرة على عمله في الاسم الظاهر لم تعدْ موضع استخدام، والأولى بالمجمع أنْ يلتفت إلى الأساليب والتراكيب المستخدمة، لا أنْ يوقـــظ أســـاليب نـــادرة لم تعد موضع الاستعمال، فيقرّر قياسيّتها؛ ليبعث الخلاف فيها من جديد. ولهذا أرى أنّ قرار المجمع في هذه المسألة لم يكن موفّقاً؛ لأنّ لا مسوّغ له.

---

[1] ينظر شرح الأشموني، وتعليق الصبّان في حاشيته/ حاشية الصبّان:٣/٧٨.

[2] إبراهيم:٢-٣.

[3] الكشّاف:٢/٣٦٦، التبيان:٢/٧٦٣.

[4] دراسات لأسلوب القرآن الكريم:القسم الثالث/ الجزء الثالث:٣٨٥، ٥٣٠،القسم الثالث/ الجزء الرابع:١٦٧.

[5] الارتشاف:٣/٢٣٥.

النَّعْتُ بالمَصْدَرِ:

جاء في قرار المجمع:

"جَاءَ النَّعْتُ بالمَصدرِ كَثيراً في مِثْلِ: رَجُلٌ صَوْمٌ وَعَدْلٌ وَرِضًا، وَمَعَ هَذا يَذهبُ النُّحَاةُ إلى أنَّهُ مَقصورٌ عَلى السَّماعِ.

وتَرَى اللَّجنةُ -استِناداً إلى ما ذَهبَ إليه بَعضُ المُحقِّقينَ- أنَّ النَّعتَ بالمَصدَرِ مَقيسٌ قِياساً مُطَّرداً، بالشُّروطِ التي ضُبِطَ بِها مَا سُمِعَ، وَهيَ:-

١. أنْ يَكونَ مُفرَداً مُنَكَّراً.

٢. أنْ يَكونَ مَصْدَرَ ثُلاثيٍّ، أوْ بِوَزْنِهِ.

٣. ألَّا يَكونَ مِيمِيّاً"[١] .

وقدّم الشيخُ عطيّة الصَّوالحي(ت١٩٧٤م) بين يديْ هذا القرار بحثاً تناول النعتَ بالمصدرِ، وتتبّعَ أقوالَ بعضِ النحويينَ في هذه المسألةِ، وتتلخّصُ هذه الأقوال فيما يأتي [٢]:

١. المحققّون-ومنهم ابنُ الحَاجبِ(ت٦٤٦هـ)[٣]- لا يشترطون في النعت الاشتقاقَ، ويكتفونَ بدِلالتِهِ على معنىً في متبوعه، وفي النعت بالمصدرِ هذه الدلالة.

٢. الجمهور -ومعهم سيبويه- يُؤَوِّلُون المصدرَ المنعوتَ به بالمشتقّ أو بتقديرِ "ذو"، أو بِجَعْلِ المنعوتِ نَفْسَ المعنى مجازاً[٤].

٣. الرضيّ، وصاحبُ التصريح، والأشموني: نَصّوا على أنْ النعتَ بالمصدر كثيرٌ، ولكنهم يَقصرونَه على السَّماع[٥].

ويؤكّد الصوالحي قياسيّة النعتِ بالمصدر، ويتكىءُ في ذلك على ما جاء في علم المعاني، قائلاً[٦]: "إذا كان كلٌّ من المبالغة والمَجازِ بالحذف، والمجازِ

---

[١] مجموعة القرارات: ١٠٨، صدر في الدورة: ٣٧ / الجلسة: ١٠ و ٣٧.

[٢] في أصول اللغة٢: ١٦٤.

[٣] شرح الكافية: ١/ ٣٠٣.

[٤] ينظر: الأصول: ٢ / ٣١، الارتشاف: ٢/ ٥٨٧، و التصريح: ٢/ ١١٣.

[٥] ينظر: شرح الكافية: ١/ ٣٠٦ و التصريح: ٢ / ١١٣ و شرح الأشموني: ٣ / ٩٤.

[٦] النعت بالمصدر، كتاب في أصول اللغة: ٢/ ١٦٤و ينظر حاشية الصبان ٣/ ٩٤.

المُرسَل، من عوامِلِ الاتّساع في اللغة العربية، وهي مُطّرِدَة عند علماء المعاني، إذا كـــان كذلـــك تَعَيّـــن الأخذُ بها ورفضُ ما يُدَّعَى من التفرقة بين النحاة وعلماء المعانـــي". وكذلك رَفْضُ التفرقةِ بين النعتِ والحالِ والخبرِ؛ لأنّ الثلاثةَ داخلةٌ في تعلـــيقٍ واحـــدٍ، هـــو الوصفُ. "ويَستنبِطُ من كلّ ما سَبَقَ اطّرادَ النعتِ بالمصدرِ بالشروطِ التي ضُبِطَ بها ما سُمِعَ، على ما جاء في قرار المجمع .

وذكـــر ابن عُصفور(ت٦٦٣هـــ) أنّ الوصفَ بالمصدرِ في حُكم المشتقّ، وله في الوصفِ طريقانِ، أحدُهما: أنْ تريد المبالغة، والثاني: ألا تريدها، وأردف قـــائلاً[1]: فإن لم تُرد المبالغةَ فهو عندنا على حذف مضاف، نحو: "مررتُ برجلٍ عَـــدلٍ" تـــريد: ذيْ عَدلٍ. فإنْ أردتَ المبالغةَ فعلى جَعْل الموصوفِ هو المصدرُ مجـــازاً لكـــثرة وقوعه منه، نحو:"مررتُ برجلٍ ضَرْبٍ". وهذا التفصيل تأويل لا سبيل إلى مجارلته والتحقّقِ منه.

وإذا نظـــرنا في التّراكيبِ التي جاءَ فيها النعتُ مصدراً، نجدُ أنّ السياق يُقرّ مَجيئَه كذلك أمّا التأويلُ بالمشتقّ وغيرِه كما رأينا عند ابنِ عُصفورٍ ونظرائه فتلك صناعةٌ نحويّة ، والهدف من مجيءِ المصدرِ كذلك بيّنٌ وهو المبالغةُ في الوصف. أمّـــا الشـــروط التي انتهى إليها الصوالحي تَبَعاً لبعضِ النحويينَ، وأقرّها المجمع، ففيها نظر، فشرطُ الإفراد والتذكير مبنيٌّ على رأيِ البصريّين إذ يُقدّرون مضافاً؛ أيْ "ذو كذا" والتَزموا الإفرادَ والتذكيرَ كما يُلْتَزَمَانِ فيما لو صُرِّحَ بـــ ذو"[2].

والحقّ أنّ المَصدرَ بوصفِهِ جِنْساً للحَدَثِ لا يكونُ إلا مُفرداً ومُذكّراً، وهذا هـــو الغالب فيه، أمّا الذي يقول به البصريّون فهو وَهْـــمٌ، ردّه القدماء، ولا يَسعُنا فَرضُـــه علـــى المُحدثين، وقد خَصّص ابنُ دُرَيْدٍ في "الجَمْهَرَة" باباً أوْرَدَ فيه أمثلةً على مجيءِ النعتِ مصدراً وممّا ذَكرَ منها قَولَهم "قَومٌ مَقَانِعُ"[3]، وذكر ابن عُصفور لأميّة بن أبي الصلْت(ت٥هـــ)[4]:- ٦٠٦٦٦٩٩

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٦.

[2] ينظر أوضح المسالك: ٣ / ٢٨٠.

[3] جمهرة اللغة: ٣ / ٤٢٧.

[4] ينظر: ديوانه: ٢٨١، و شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٧.

والحيــةُ الحَتْفــةُ الرَّقْشاءُ أخْرَجَها من جُحْرِها آمناتُ اللهِ والكَلِمِ

فأنّــثَ "الحَــتف" وهو الهلاك. كما ذكرَ حكايةَ: أضياف، وضُيوف، وضِيفانٍ في ضَيْف، وهو في الاصل مصدر"أضافَهُ يُضيفه ضيْفاً"، وأردف قائلاً :وهو موقوف على السماعِ[1].

فالشــرط الأوّل بــه تشدّد وحَجْر لا مُسوّغ له. أما الشرط الثاني وهو أنْ يكونَ مصدرَ ثلاثيٍّ أو بِوَزْنِه، فليس ثمةَ مُسوّغٌ لفرضِه أيضاً وهو قابل للاستخدام مــن الناحية النظرية، وإن اكتفى العرب بالمصادر الثلاثية، والشرط الثالث، وهو ألا يكــونَ ميميّاً لا يختلف عن الثاني فقد اجتَزأ العرب بالمصدرِ الثلاثي لمباشرتِه وعــدم لَبســهِ، فيما نجدُ المصدرَ الميميَّ مصدراً ثانوياً قد يَلتبِس بغيره، فهو مناطُ صِــيَغٍ كثــيرة ممّــا يفوتُ معه غرضُ البلاغةِ، مَناط النعتِ بالمصدر، ولم يُؤثَر اســتخدامه، غير أنّ الأمرَ لا يَصلُ إلى حَظْرِه والحَجْر عليه في عصر نسعى فيه إلــى سَــعة التعبير وتيسيرِ سُبُلِه، وما على الشاعر أو الناثر لو قال:"رجل مأكَلٌ" يريد: أكولاً؟ وتتكّب "أكولاً" و" أكّالاً"، ثم ساغَ بعده هذا التعبير وأصبح مستخدما.

وعلــى هــذا، فــبالرغمِ من أهميّة قرارِ المجمع في إقرارِهِ قياسيّة النعت بالمصــدر وتجاوزِهِ لكثيرٍ من خلافات القدماء فلو جاء هذا القرار بإجازةِ مجيءِ النعت مصدراً وجَعَلَ صيغَةُ مَناطَ الاستعمَالِ، دون قيْد، لكان أجدى، وأرحبَ أُفُقاً.

---

[1] شرح الجمل: ١ / ١٤٧.

تقديمُ لفظِ "النَّفسِ" أو "العَينِ" على المؤكَّد:

جاء في قرار المجمع:

يُجازُ تقديمُ لفظِ "النَّفسِ" أو "العَينِ" على المؤكَّدِ في معنى التَّوكيدِ، ولكنَّهما لا يُعرَبانِ توكيداً، بل بحسبِ الموقعِ في الجملة، وذلكَ لورودِ مثلِ ذلكَ في المأثورِ عن خاصَّةِ العُلَماءِ والكُتَّاب، ولإجازةِ "الزَّمخشريِّ" و"ابنِ يَعيشَ" لهُ، ولتعقيبِ "الصَّبَّانِ" في حاشيتِهِ الأشْمُونيَّ على مانعيهِ" [1].

وقد عرضَ الأستاذُ محمد شوقي أمين على اللجنةِ أنّ ممّا يَشيعُ في الاستعمالِ العَصريِّ قولُهم:"حَضرَ نفسُ محمدٍ"، و"هذا عينُ ما قلتَ"، و"حدثَ كذا في نفسِ الوقتِ"، وأنّ بعضَ النقادِ يُعيبونَ مثلَ ذلكَ بحجّة أنّ لفظَ "النفسِ" ولفظ "العين" إذا أُريدَ التوكيدُ بهما، وجبَ تأخيرُهما على المؤكَّد[2].

أما عباس حسن فقد رأى صحةَ هذا التعبيرِ، على أنْ يُعتبر ذلك في معنى التوكيدِ، وإن لم يكنْ من قبيلِ التوكيدِ النحويِّ المعقودِ له بابُه بشروطِهِ، بما يترتب عليه[3].

وممّن عرضَ له أنستَاس ماري الكَرْمِليّ(ت١٩٤٧م)، في مجلّة المجمعِ العلميّ العربيّ بدمشقَ، وتصدّى لرافضيهِ مُستشهداً بقول سيبويه:"في نفس الحرف"[4].

أما القدماءُ فنجدُ الزمخشريّ(ت٥٨٣هـ) يعرضُ له، إذ يقول: "والذي أبَوْه من إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه أنْ نأخذَ الاسمينِ المعلّقين على عينٍ أو معنىً واحدٍ... فأمّا قولُك "جميعُ القومِ و"كلّ الدراهمِ" و"عينُ الشيءِ ونفسُه " فليس من ذلك"[5].

وعلّقَ ابنُ يعيش(ت٦٤٣هـ) قائلاً: "إنه من بابِ تنزيلِ المضاف منزلةَ الأجنبيّ من المضاف إليه"[6]، وقال ابنُ مالك:"وأما قولُهم نفسُ الشيءِ وكلّ القومِ

---

[1] مجموعة القرارات: ١٤٩، صدر في الدورة: ٤٠ / الجلسة: ٩، ٣٠.

[2] حاشية القرار: ١٤٩.

[3] نفسه: ١٤٩.

[4] نفسه: ١٤٩.

[5] شرح المفصل ": ٩/٣.

[6] شرح المفصل :٣ / ٩.

فـإنّ المغايَـرَةَ فـيه بيْن الأولِ والثاني بيّنة، لأنّ "نفساً" وكُلاًّ -قبلَ أنْ يُضافَا- صـالحانِ لأشياءَ مختلفةِ الحقائقِ، والذي يُضافُ إليه أحدُهما دالّ على معينٍ، فإذا طرأت الإضافةُ اتّحدا معنى"[1].

وردّه الأشموني(ت٩٢٩هـ)، وقال: "ولا يلي العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد وهو على حالِه في التوكيدِ إلا جميعاً وعامّة مطلقاً"، فأجابَه الصبّان(ت١٢٠٦هـ) في حاشيتِه: "ويُرَدُّ عليه نحو "جاءني نَفْسُ زيد وعين عمرو"، أيْ ذاتهما"[2].

وإذا ما تركنا التنظيرَ وطُفنا في كلام البلغاءِ تقصّياً لهذا الأسلوبِ وجدنا أنه مستخدمٌ استخداماً واسعاً، فقد جاء في "البيان والتبيين"، إذ قال الجاحظ(ت٢٥٥هـ) :"فأمّـا نَفسُ البيانِ فكيف يُنهى عنه"، وقال: "فأمّا نفسُ حُسْنِ البيانِ فليس يَنُمّه إلاّ مـن عَجِزَ عنه"، وقال:"وفي نفس المجادلَةِ والمُحاولةِ"، وقال:" وكان أوّل من خَشّ الإبـل فـي نفـسِ العظم"[3]. وقال ابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) في "أدب الكاتب": "فإن جـاءت ألـفٌ ولامٌ مـن نفـسِ الحَرفِ"، وقال: "لأنّ الواوَ من نفسِ الفعل"، وقد أحصـيت له خمـس مـرات استخدم فيها هذا الأسلوب[4].كما جاء عن ابنِ جنّي (ت٣٩٢هـ) في "الخصائص" إذ قال:"لم تباشر نفسَ الفعلِ"، وقال: "عَوّضُوا منها الهـاء فـي نفـس المـثال"، وقد أحصيتُ له اثنتي عشرة مرة استخدم فيها هذا الأسلوب[5]. كما أحصيت ستٌ مرات في "سرّ الصناعة"[6].

لمّـا الجُرجَانـيّ(ت٤٧١ه) فقـد أحصـيتُ له ثماني مرات[7]، والأنباري (ت٥٧٧هـ) أربعَ عشرةَ مرة؛ ثماني في الإنصاف[8]، وستاً في أسرار العربية[9].

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٤١٦/١.

(٢) حاشية الصبّان: ١٢٣/٣ .

(٣) البـيان والتبيين:١٧٣/١، ٣١٥، ٣٩٥، ٦/٣ . وخَشّ: أي جعلَ في أنفه الخِشاش، والخِشاش: عُود يُجعل في أنف البعير، يُشدّ به الزّمام .

(٤) أدب الكاتب:١٨٥/١، ١٩٠، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٥.

(٥) الخصائص:١٠١/١، ١١٤، ١٥٣، ٢١١، ٣٣٥، ٣٤١، ١٧/٢، ١٨، ٦١، ١١٧، ١٧٦، ١٩٨.

(٦) سر الصناعة :٢٤٤/٢، ٦٣٤، ٦٨٢، ٦٨٥، ٧١٣، ٨٨٣ .

(٧) دلائل الإعجاز:١٩٦، ٢٣٤، ٢٨٠، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٥٤ .

(٨) الإنصاف :٧٩/١، ٨٠، ١٣، ٢١، ٣٣٩، ٣٤٠، ٥٥٧/٢، ٧٨٢ .

(٩) أسرار العربية:٣٥، ٧٤، ٢١١، ٣٨٤، ٣١٢، ٣٢٣ .

أمّـا ابـن هشـام فقد استخدمه اثنتي عشرة مرة في المغني[1]،وأربعاً في أوضح المسـالك[2]. وقـد استخدمه القَزويني(ت٧٥٦هـ) في الإيضاح في علوم البلاغة عشـر مرات[3]. ومن المتأخرين نجد القَلقَشَنديّ(ت٨٢١هـ) في "صُبْح الأعشى" يستخدمه كثيراً[4]،واستخدمه السيوطي(٩١١هـ) في المزهر أربع مرات[5] .وهذا يؤكد استخدام هذا الأسلوب من قبل البلغاء، والكلام على ردّه ضرب من العَنَتِ لا مُسوّغَ له.

والحـق أنّ هـذا التعبـيرَ نمطٌ من أنماط التوكيد، وإن لم يخضعْ لشروط التوكـيد الـنحوي المـبوّب، إذ لا تكون "النفس" و"العين" للتوكيد النحوي إلاّ مع الضـمير. وثمةَ ملمحٌ دلالي في هذا النمط يميزه عن النمط المشهور، فقول القائل "رأيـت محمـداً نفسه أو عينه" يكون غالباً تقوية وتأكيداً لهذه الواقعة، فيما "رأيت عيـنَ محمدٍ، ونفسَ محمدٍ"، تكون دفعاً لشكٍّ أو توهّم قد يُجابَهُ به القائل، أو جُوبِه به.

وينبغـي الإشـارة ههـنا إلى الفقرةِ الأخيرةِ من القرارِ التي أعقبتْ إجازة المجمـعِ لهذا التعبيرِ وهي بناءُ إجازةِ المجمعِ على إجازةِ الزمخشريّ وابن يعيشَ وتعلـيق الصـبّان في حاشيته، فمع إجلالنا لهؤلاء العلماء ولجهودِهم فإنّ قرارات المجمـع تتبع من طبيعة اللغة –وقد رأينا أنّ هذا التعبيرَ كان مستخدماً قديماً، ولا يـزال، وليست صدى لإجازة هذا النحويّ أو ذلك، ممّا يتوافق مع المهمة الريادية التـي يضـطلع بها المجمع. ولذا فأرى أنّ هذه الفقرة لو سقطت من القرار لكان أفضل، وأجدى .

---

(1) المغني: ٨٣، ١٣٧، ١٧٧، ٢٠٣، ٥٠٨، ٥٥٣، ٥٣٩، ٦٤٩، ٦٥٢، ٦٥٨،٧٢٠، ٨٦٨ .

(2) أوضح المسالك: ١٩/١، ١٩٧، ٣٠٥/٢، ٣٥٧/٤ .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٠، ٣٠، ٣١، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥٦، ٧٩، ٨٧، ٩٨ .

(4) صـبح الأعشـى ،(علـى سـبيل المثال): ٤٠/١، ١٤٦، ١٦٥، ٣١٤/٢، ٣٤٦، ٧٧/٣، ١٧٧، ١٨١، ٤٠٣/٥، ١٠٥/٦، ٢٨٨ .

(5) المزهر: ٦١/١، ٢٩٥، ٣٥٣، ٣٥٥ .

جَوَازُ حَذْفِ "أنْ" فِي بَعْضِ الأَسَالِيبِ المُعَاصِرَةِ:

جاء في قرار المجمع:

"يَشِيعُ فِي الاسْتِعمَالاتِ المُعَاصِرَةِ، مِثْلُ قَوْلِهِم: "يُحِبُّ يَأكُلُ" و"يُرِيدُ يَضحَكُ"، مِمَّا يَتوارَدُ فِيهِ فِعْلانِ مُضَارِعَانِ ثَانِيهِمَا مُتَّصِلٌ بِالأوَّلِ مِمَّا عُهِدَ فِيهِ نَكْرُ "أنْ"، وَتَرَى اللَّجنَةُ أنَّ حَذْفَ "أنْ" بَابٌ مِنْ أبوابِ العَرَبِيَّةِ وَاسِعٌ، وَأنَّ هَذا الاستِعمَالَ لَهُ نَظائِرُ فِي مَسمُوعِ العَرَبِيَّةِ، وَذلكَ فِي مِثْلِ قَولِ اللهِ تَعَالَى "أفَغَيْرَ اللهِ تَأمُرُونِّي أعْبُدُ ..."[1]. وَفِي الحَدِيثِ النَّبوِيِّ "لا يَحِلُّ لامرَأةٍ تَسأَلُ طَلاقَ أُختِهَا"، وفِي الشِّعْرِ العَبَاسِيِّ لابنِ الرُّومِيِّ: "كُلُّ حُرٍّ يُرِيدُ يُظهِرُ حَالَهُ". وَفِي القَرْنِ الثَّالِثِ الهِجْرِيِّ أمْثِلَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي كِتَابِ "أخبارِ القُضَاةِ" لِوَكِيعٍ وَمِنْهَا "تُحْسِنُ تَتَوَضَّأُ" و"أُحِبُّ تَقْطُنُ عِندِي" و" تَتَجَرَّأُ تَشْهَدُ عِنْدِي"، وَمِنْ ثَمَّ لا تَرَى اللَّجْنَةُ مَانِعاً مِنْ قَبُولِ ذَلِكَ الاستِعمَالِ، إذا شَاعَ وَقَبِلَهُ الذَّوقُ". فَوَافَقَ المَجْلِسُ عَلَيْهِ[2].

وقد قُدِّم في ذلك عدّةُ مذكراتٍ لم أتمكنْ من الحصولِ على أيّ منها[3]. أمّا مِنْ حيثُ المسألةُ فقد عرضَ لها سيبويه،وذكر فيها وجهينِ، إذ قالَ في قوله تعالى:"أفغير الله تأمرونّي أعبد ...": "تأمروني كقولك: هو يقولُ ذاك بلغني، فبلغني لغوٌ، فكذلك تأمروني"، وأردف قائلاً:" وإن شئتَ كان بمَنزلة:

"ألا أيُّهذا الزاجِرِيْ أحْضرُ الوَغَى"[4]

وهو يشير بهذا إلى حذف الناصبِ ،إلاّ أنه يقدّم الرأيَ الأولَ القائل باللّغو في"تأمروني"؛ لأنه لا يجوز لصلةِ الحرف المصدريّ المحذوفِ العملُ فيما قبلَها، ولهذا ذهبَ الأخفشُ إلى أنّ العاملَ في "غيرِ" هو "تأمروني" لا "أعبد"، إذ قال: "يريد أفغير الله أعبدُ تأمروني كأنّه أرادَ الإلغاءَ، والله أعلمُ كما تقول:هل ذهب

---

[1] الزمر (٦٤).

[2] مجموعة القرارات: ١٤٧، صدر في الدورة: ٥٠ / الجلسة: ٥.

[3] مذكرة لمحمد شوقي أمين، ومذكرة لعبد العليم السيد فودة، ومذكرة لتمام حسان، ومذكرة لمحمود محمد شاكر.

[4] الكتاب: ٣/١٠٠، وصدر البيت لطرفة في معلقته ، وعجزه:" ولَنْ أشهدَ اللذّاتِ هل أنت مُخلدي".

فـلان تـدري"[1]. وعدّ ابن جنّي هذا من ضرورة الشعر، إذ قال في بيت جميل (ت٨٢هـ):-

جَزِعتُ حِذارَ البَيْنِ يومَ تَحَمّلوا وحَقٌّ لِمثلي يا بُثَينةُ يَجزَعُ

أي وحَق لمثلي أن يجزعَ، وأجاز هشام(ت٢٠٩هـ) "يَسرّني تقوم"، وينبغي أنْ يكـون ذلـك جائزاً عنده في الشعر لا في النثر، هذا أولى عندي من أن يكون يرتكبه من غير ضرورة"[2]، وتبعه ابن عصفور(ت٦٦٣هـ) .

وإذا بدأنا بتحليلِ سيبويه والأخفشِ(ت ٢١٥هـ)، فإننا نجدُ أنّ مثالَ سيبويه لا يسـاوي التركيـبَ الذي نبّهت عليه الآية الكريمة، وإنْ كان في مثالِه لغوٌ، فإن الآيـةَ لا تحمـلُ هـذا اللغـوَ، فأعبد لا تسدّ مسدّ تأمروني، فيما تسد "يقول" مسد "بَلَغَنـي"، ومـع هـذا فقد يَفرضُ السياقُ وجودَ "بلَغني" في مثال سيبويه، إذا أراد المتحدثُ التنبيهَ على أنّ ذلك القولَ بلغه ليس من طريقِ سماعه. وليس فيها إلغاء كما ذكر الأخفشُ على المعنى نفسه. خلاصةُ القولِ لا يمكن أنْ ينطبقَ الوجهُ الذي قاله سيبويه وهو "اللغو" أو ما ذكرهُ الأخفشُ وهو الإلغاءُ على الأمثلةِ التي ذكرَها المجمعُ ، نحو "يريد يضحك" و"يريد يأكل"، فهذه جمل لا لغوَ فيها.

وإذا نظرنا من قِبَل الدلالةِ وجدنا أنّ هذا التركيبَ قائمٌ بذاته، وكان أجدى لو أنّ المجمع عامله كذلك، دون إدراجهِ تحت التراكيب التي حُذفتْ منها "أنّ"، فليس ثمة دليلٌ مقاميٌ ولا مقاليٌ على وجودِها ، فالجملةُ الفعليةُ ههنا بأسرِها مفعولٌ به، كقولـه تعـالى:"وما نراك اتّبعكَ إلاّ الذين هم أراذِلُنا"[3]، فيما يكون المفعولُ على تقدير "أنّ" مفرداً.

ولعلّ المدقّقَ يرى أن هذا التركيبَ؛ مما يتوالى فيه فعلان مضارعان أكثر شيوعاً عند القدماء –والشعر على وجه الخصوص– منه عند المحدثين، قال أعشى باهلة(ت٦ق.هـ) [4]:

---

[1] معاني القرآن: ٤٥٧/٢ .

[2] الخصائص: ٢/ ٤٣٥، وينظر سرّ الصناعة: ٢٨٨/١.

[3] هود: ٢٧.

[4] الأصمعيات: ٩٢ .

لا يُصْعِبُ الأمرَ إلاّ رَيْثَ يَركَبُهُ وكُلُّ أمرٍ سِوى الفَحشاءِ يأتَمِرُ

وجاء في الحاشية قال ابن الأثير(ت٦٣٧هـ) وقد تستعمل "ريثَ" بغير "ما" و "أن"... وهـي لغة فاشية في الحجاز، يقولون: يريد يفعل، أي أن يفعل، وما أكثر ما رأيتها واردة في كلام الشافعي(٢٠٤هـ). ومثله قول الحطيئة[1]:

لا يُصعِبُ الأمرَ إلاّ ريْثَ يركبُه ولا يَبيتُ على مالٍ له قَسَمُ

وثمـة ملْحـظٌ مهم وهو الجانب الدلالي في هذا التركيب فإسقاط "أن" فيه لـيس على تقديرها، لأنه يُخلِصُ المضارعَ للحاضر لا للمستقبل كما تخلصه "أن"، ولعلّ هذا ملمحٌ وارد في الأمثلة المتداولة من هذا التركيب .

---

[1] طبقات فحول الشعراء:١/١١١ .

إلغاءُ النَّصْبِ بـ"إذَنْ":

جاء في قرار المجمع:

"وَرَدَ النَّصبُ بـ"إذَنْ" في كَلامِ العَرب، وَوُرُودُها في القُرآنِ بالفَصلِ بـ"لا" لَيسَ يَمنَعُ عَملَها، وكَونُ وُرودِها في القُرآنِ قِراءَةً لا يَمنعُ الاحتِجاجَ بِهِ، فَالقِراءاتُ المَشهُورَةُ كُلُّها مَناطُ احتِجاجٍ، ولَكنَّ مِنَ المَغزُوِّ إلى بَعضِ قَبائلِ العَربِ إلغاءَ عَمَلِ "إذَنْ" مَعَ استِيفاءِ شُروطِ الإعمالِ، وقد نُسِبَ إلى البَصريّينَ قَبُولُ الإلغاءِ، إلاّ أنّ ذلكَ مَوصوفٌ بالقِلّةِ.

واستِناداً إلى هذا يجوزُ الإلغاءُ مَعَ استِيفاءِ الشُّروطِ، وإنْ كَانَ الإعمالُ هو الأكثرُ في استِعمالِ العَرَبِ" [1].

وقد قدّم الأستاذ عبد الستار الجواري(ت١٩٨٨م)، عضوُ المجمعِ العلميّ العراقي إلى مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والثلاثين اقتراحاً ذكر فيه أنّ الشروطَ التي اشترطها النحاة لنصبِ المضارعِ بإذنْ لم تتحققْ في صورة من كلام العرب، وأنّ ورودها في القرآن الكريم في إحدى القراءات" وإذن لا يلبثوا خلافك..."[2] غير مستكملِ الشروط للفصلِ بلا، وأنّ "إذن" في الكثير حرفُ جواب، وعلى هذا ينبغي أنْ تُحذف من مقرّراتِ الدراسةِ النحويّة في التعليمِ الابتدائيّ والثانويّ، باعتبارِها من نَواصبِ المضارع[3].

كما قدم الشيخ عطية الصوالحي(١٩٧٤م) مذكرة بعنوان "إذن الداخلة على الفعل المضارع بين الإعمال والإهمال" تناولَ فيها" إذن" من حيث مادتُها ومعناها، وأحكامها. وناقش شروطَ إعمالِها كما أصّلها النحاة، وانتهى إلى قول السيوطي[4]: "وإلغاء إذن مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعضِ العربِ حكاها عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، وتلقّاها البصريّون بالقَبول، ووافقهم ثعلب(ت٢٩١هـ)، وخالف سائر الكوفيين، فلم يُجز أحد الرفعَ بعدَها". وأردف قائلاً: "وبعد فالحُكم العدل جواز

---

[1] مجموعة القرارات العلمية: ١٤٦، صدر في الدورة: ٣٥ / الجلسة: ٩.

[2] الإسراء، آية: ٧٦، والذي قرأ هذه القراءة أُبيّ بن كعب، ذكرها ابن خالويه في مختصره: ٧٧ .

[3] حاشية القرار: ١٤٦.

[4] كتاب في أصول اللغة ٢: ١٣٤، وينظر الهمع: ٢ / ٢٩٦.

إعمـــال "إذن" وإلغائهـــا عـــند اجـــتماع شـــروط العمل، والإعمال أرجح، لورود النّصوص به".

وإذا مـــا عدنا إلى بحث الأستاذ الجواري وجدناه يتنكّب جادّة الصواب في كل ما قال. فقد ورد عن العرب ما يَشهد بعمل "إذن" وتُحقّق تلك الشروطِ، جاء في الحديـــث القُدسي: "سألْـــتُ ربي عزّ وجلّ، فوعَدني أنْ يُدخل مِن أُمّتي سبعين ألفاً علـــى صورةِ القمرِ... فقلت أيْ ربّي إنْ لم يكُن هؤلاء مُهاجريْ أمّتي، قال: إذنْ أُكملَهـــم لـــك مـــن الأعـــراب"[1]، وجاء في حديث قدسيّ آخر قولُه عليه الصلاة والسلام: "إذن يَتْلَغُوا رأسي"[2].

وفـــي حديث جرّ الثوب قول أمّ سَلَمَةَ(ت٦٢هـــ) رضي الله عنها" إذن تَبدوَ أقدامُـــنا[3]"، وحديـــث عائشة رضي الله عنها" إذنْ تبدوَ سُوقُهنّ"[4]، وحديث عمر (٢٣هـــ) رضـــي الله عـــنه، "إذن أصنعَ كما صنع رسول الله[5]" صلّى الله عليه وســـلّم، وحديثه" إذن أستكثِرَ[6]" وحديث أبي هريرة(ت٥٩هـــ) رضي الله عنه"إذن أقولَ على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ما لم يَقُل[7]" فضلاً عمّا جاء في الشعر، قال ابن عَنَمة الضبّيّ(ت١٥هـــ)[8]:

ازجرْ حمارَكَ لا تُنزَعْ سَوِيّتُه إذنْ يُرَدّ وقَيدُ العَيْرِ مكرُوبُ

وقول حسّان(ت٥٤هـــ) [9]:

---

(١) مسند أحمد(cd)(برقم): ٨٣٥٢.

(٢) نفسه (برقم) :١٦٨٣٧ .

(٣) نفسه (برقم) :٤٢٥٩، ٤٥٤٣، ٤٩٢٦.

(٤) نفسه (برقم) :٢٣٣٢٩، ٢٣٧٧١.

(٥) نفسه (برقم) :٦١٠٢ .

(٦) نفسه (برقم) :١٥٠٥٧ .

(٧) نفسه (برقم) :٧٥٤٤ .

(٨) وهـــو لعـــبد الله كمـــا في المفضليات:٣٨٣، والأصمعيات:٢٢٨، وهو من شواهد الكتاب:٣/١٤، و شرح المفصل:٧/١٦ ، ورصف المباني:٦٣.

(٩) فـــي ديوانه: وينظر: الارتشاف:٢/٣٩٧ ،والمغني:٩١٠، وقطر الندى:٨٢ ،والهمع:٢/٢٩٥ ، والأشموني: ٣/٤٢٣

إذنْ والله نَرميَهم بحَربٍ يُشيبُ الطفلَ من قَبلِ المَشيبِ

وأمّا في ما يتعلّق بتعليقهِ على قراءةِ "وإذنْ لا يلبثوا خلافَك" أنّها غيرُ مستكملةِ الشروط للفصل بلا، فهذا كلام غاية في الغرابة، فلم يقل به أحدٌ قبله ولا بعده؛ ذلك أنّ القراءة المذكورة ليست مستوفية للشروط لوجود "لا"، فالفصلُ بـ "لا" كلاَ فَصْل، ولكنْ لوجودِ العاطفِ، فكانَ حُكمُها حكمَ العاملِ المتوسطِ، نحو حسِبَ وظنّ.

قال سيبويه: "واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفاء والواو، وبين الفعل فإنك فيها بالخَيار، إن شئتَ أعملتَها كإعمالِك أرى وحسبتَ إذا كانت واحدةً منهما بين اسمين، وذلك قولك: زيداً حسبت أخاك، وإن شئت ألغيت إذاً كإلغائك حسبت إذا قلت زيدٌ حسبت أخوك"[1]. وقال أبو حيّان:" ولا يجوزُ الفصلُ بين "إذن" ومنصوبِها إلاّ إذا كان القسم محذوفَ الجوابِ، وبلا النافية"[2].

وممّا جاء على هذا في الحديث الصحيح" أُخبر عليه الصلاة والسلام أنّ رجلاً قتل نفسَه، فقال: إذنْ لا أصليَ عليه"[3]، وممّا جاء العمل فيه مع الفصل بالقسم قول أبي هريرة رضي الله عنه للنبي صلّى الله عليه وسلّم: "إذن والذي بعثَك بالحق أضعَ سيفي على عاتقي ثم أضربَ به حتّى ألقاك"[4]. وعلى هذا فالمسألة ليست كما ذهب إليه الأستاذ الجواري.

وقد فصّل ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) أحوال عملِ "إذن" فجعلها ثلاثةً؛ الأولَ أنْ تدخل في الفعل في ابتداء الجواب، وهذه يجب إعمالها لا غير. والثاني أن يكونَ ما قبلها واواً أو فاء، فيجوز إعمالها وإلغاؤها ، باعتبارين مختلفين، وذلك قولك: "زيد يقوم وإذن يذهب"، فإن عطفتَ الفعلَ بعدَها على الفعلِ قبلَها ألغيتَها؛ لأنّ ما بعدها صار بمنزلة الخبر، وإنْ عطفت الجملة على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة ، فكانت "إذن كالمبتدئة فجاز الإعمال. أمّا الثالث فوقوعها متوسطةً

---

(١) الكتاب:٣/١٣.

(٢) ارتشاف الضرب:٢/٣٩٧.

(٣) مسند أحمد(cd) (رقم) :١٩٩٣٢، ١٩٩٤٥، ١٩٩٧٧ .

(٤) نفسه(رقم) : ٢٠٥٧٨ .

معـتمداً مـا بعدها على ما قبلَها، أو كانَ الفعلُ فعلَ حال غيرَ مستقبل، وذلك في جواب من قال: "أنا أزورك، أنا إذن أكرمُك"؛ لأن الفعل معتمد على المبتدأ "أنا"[1].

وممّا يجدر قولُه أنّ استخدام "إذن" ليس بالكثير على الألسنة والأقلام قديماً وحديثاً، وأقلّ من ذلك استخدامها عاملةً؛ أي مَتلوّةً بالمضارع الدال على المستقبل. فقـد طُفتُ في مسند الإمام أحمد فأحصيت منها ستة وأربعين موضعاً، وقد وردت عاملـة مستوفية للشروط ثمانياً وعشرين مرّة[2]، وحرف جواب غير عامل ثماني عشـرة مرّة[3]، منها مرّتان تلاها المضارع،ولكنها دلّت على الحال[4].وعلى كثرةِ البحـث فقـد أحصيتُ منها في صحيح مسلم ثماني مرّات، مرّتين استوفت فيهما الشـروط ولـم تعمل[5]، وعملت على الشروط مرّة واحدة[6]، وست مرّات كانت حرف جواب غير عامل[7].

وقد وجدتها استوفت الشروط أيضاً ولكنها لم تُعمل، وذلك في حديث المخنّث فـي"سنن أبي داود"، إذ حَجَبَه الرسول صلّى عليه وسلّم عن نسائه، وكنّ يُطعمنه، فقيل: يا رسولَ الله إذن يموتُ من الجوع، فأَذِنَ له"[8]، والدلالة فيها واضحة على المسـتقبل، ومـع هـذا لـم تعمـل.وهـذا مـا يقـوّي ما قاله عيسى ابن عمر (ت١٤٩هـ) من الإلغاء، أضافة إلى ما جاء في صحيح مسلم.

---

(١) شرح المفصل:١٥/٧.

(٢) مسند أحمد (رقم الحديث) :٣٤١٦، ٣٨٤٤، ٨٣٥٢، ٤٢٥٩، ٤٥٤٣، ٤٩٢٦، ٦١٠٢، ٧٥٤٤، ١٥٠٧٥، ١٦٨٧٣، ١٨٧٧٢، ١٨٨٥٨، ٩٩٧٨ (مرتيـــــن)، ٢٠٢٩٠، ٢٠٣٢٩، ٢٠٥٠٢، ٢٠٣٦٢، ١٩٩٣٢، ١٩٩٤٥، ١٩٩٧٧، ٢٠٥٧٨، ٢٠٨٣٥، ٢٠٨٤٠، ٢٣٣٢٩، ٢٣٧٧١، ٢٥٣٠٣، ٢٥٣٢٢، ٢٥٤٥٩، ٢٥٤١٨.

(٣) نفسـه(رقـم الحديث) ٢٧٣(مرتين)، ١٤١٦، ١٤٦٢، ١٤٧٠، ١٤٨٣، ١٥٣٢، ١٦٤٩، ٢٤٧٨، ٣٣٧٢، ٣٨٦٦، ٤١٨٩، ١٦٩٨٣، ٢٠٥٧١، ٢٣٥٤٠، ٢٦٣٠٦.

(٤) نفسه:٦٢٧٥، ٨٤٣١.

(٥) صحيح مسلم(cd) (رقم الحديث):١٩٧، ٢٠٠ .

(٦) نفسه رقم الحديث):٢١٦٦ .

(٧) نفسه(رقم الحديث): ٦٧١، ٩٩١، ١٩٥١، ٢٣٥٤، ٢٦٦٢ .

(٨) سنن أبي داوود(cd) (رقم) :٣٥٨٣.

وإذا مـــا طفنا في بعض الكتب الأدبية لبعض شيوخ الكتابة العربية وجدنا "إذن" لـــم تَـــردْ عـــند الجاحظ(ت٢٥٥هـــ) في "البيان والتبيين"، على سَعةِ الكتاب وكثرة فنونه، كما لم ترد في "دلائل الإعجاز" للجرجاني(ت٤٧١هـــ). وقد وردت عند الجُمَحِيّ(ت٢٣٢هـــ) في "طبقات فحول الشعراء" خمس مرات فقط؛ منها أربع غـــيرُ عاملـــة[١]، والخامسة فُصِل بينها وبين الفعل بالقسم[٢]، وهي غير مضبوطة بالشكْل.

أمّـــا جمهرة خطب العرب فقد وردت فيها ستاً وعشرين مرّة[٣]، على سَعة الكـــتاب وكـــثرة مـــا أورد فـــيه مؤلفه من الخطب؛ منها ثلاثٌ عملت فيها، وهي مســـتوفية الشروط[٤]، -ومنها أربعٌ مفصولاً بينها وبين الفعل بالقسم أو"لا" النافية، منها ثلاث غير مضبوطة بالشكل[٥]، والرابعة إلغاؤها ظاهر،وهي من خطبة ليزيد بـــن إياس "إذن والله لا يَدَعُونَ منكم عَيناً تَطرُف[٦]" .أمّا الأغاني فلم ترد فيه على ضـــخامته-فـــيما أحصيته- إلاّ ثلاثين مرّة[٧]، أربعاً لم يفصلها عن الفعل فاصل، ولكـــن المحقق لم يضبط الفعل[٨]، واثنتين فُصِل بينها وبين الفعل بالقسم من غير ضبط[٩].

أمّـــا المحدثونَ فقد اخترتُ نصوصاً أدبيةً وغيرَ أدبيّة؛ فمن الأدَبِ اخترتُ روايتين لنجيب محفوظ من مؤلفاتهِ الكاملةِ، الأولى "ليالي ألفِ ليلة" والثانية "حديث

---

[١] طبقات فحول الشعراء : ٢٩٣/١، ٣٣٨/٢، ٣٩٥، ٤٦٧، ٤٦٨.

[٢] نفسه :٤٦٨/٢.

[٣] جمهرة خطب العرب(cd):١٧٧/١، ٢٦٩، ٢٧٤، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٥٥، ٤٠٥، ٤١٣، ٢/ ٢٧، ٨٢ ، ١٠٥، ١٦٥، ٢٥٨،٢١٣، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٩، ٣٧٧، ٤٤٦، ١٣/٣، ٣٢، ٩٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٢.

[٤] نفسه: ١٧٧/١، ٢٥٨، ٣٥٧/٢ .

[٥] نفسه: ٣١٥/١، ٨٢/٢، ١٠٥، ١٦٥ .

[٦] نفسه: ٨٢/٢ .

[٧] الأغانـــي(cd) : ٣٦٦/١٣ ،٢٨/١٤، ٦٧، ١٢٨، ١٦/ ٢٩، ٧٨، ٨٤، ٩٩، ١٢١، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٦٣، ٢٩٢، ٣٠٨، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٧٧، ١٤٤/١٧، ٣٥٠/١٨، ١٣/٢٠، ٤٠٥، ٣٥٤/٢٢، ١٣٥/٢٣، ٢٠٦، ٣٧/٢٤، ٤٤، ٦٣، ٩٥، ٩٩، ١٣٠ .

[٨] نفسه:١٢١/١٦، ١٩٨، ٣٠٨، ٩٩/٢٣ .

[٩] نفسه: ١٢٨/١٤، ٤٠٥/١٧ .

الصـــباح والمساء" أمّا الأولى فقد استخدم فيها "إذن" ثماني مرات فقط ، منها ستٌ كانـــت حـــرفَ جواب غير عاملة تتلوها جملةٌ غير مصدّرة بالمضارع[١]، ومنها مـــرتان تلاهـــا المضارع، فُصل في إحداها بينها وبينه بلا النافية[٢]. وأمّا الرواية الثانية ، فلم يستخدمها غير مرة واحدة، حرفَ جواب متلواً باسم استفهام[٣].

وبعـــيداً مـــن الأدب تناولت الكتاب الأخير من سلسلة الكتب الصادرة عن مجلـــة العربي، وهي فصلية. وعنوان الكتاب "دمار البيئة .. دمار الإنسان" ، حتى يكـــون استخدام "إذن" استخداماً غير متكلَّف.والكتاب من القطع المتوسط، ويقع في (١٩٤) صـــفحة. وكانـــت النتيجة أن وردت "إذن" مرتين حرف جواب خالصاً لا عمـــل له[٤]. كما تتبّعت استخدامها في صحيفة يوميّة محلية واسعة الانتشار، وهي صحيفة الدستور وعلى الرغم من أنها بلغت ستاً وخمسين صفحة على ثلاثة أجزاء فلـــم ترد فيها "إذن" غير مرّة واحدة، وكانت حرف جواب لا عمل لها، على النحو الآتي" فالوظيفة لا قيمة لها إذن"[٥].

وأودُ الإشارةَ ههنا إلى ملمحٍ مهم، ذلك أن مسألة إعمال "إذن" وإلغائها عند مـــن يعملهـــا مناطه الدلالة، فهي تعمل إذا دلّت على الاستقبال، وتصديرها علامة بيّـــنة على هذا المعنى، قال سيبويه[٦]: "اعلم أنّ إذنْ إذا كانتْ جوابا وكانتْ مبتدأةً عملـــتْ فـــي الفعلِ عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة". فإذا فقدت هذا التصديرَ فقدت تلك الدلالة، فكان الرفع.

وعلـــى هـــذا فالخـــيار هنا شكليّ؛ أيْ خارج السياق؛ لأن القائل إنْ قصد الاســـتقبال أعمل –إن كان ممّن يعملُها– وإن قصد الحال أو الإهمال ألغى، وليس غـــير ذلـــك، وقصارى القول أن "إذن" إذا صُرفت دلالتها عن الاستقبال فخلَصت

---

(١) "ليالي ألف ليلة" الصفحات : ٣٧٥، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤١٤، ٤٥٤ .

(٢) نفسه :٣٨٣، ٤١٤ .

(٣) "حديث الصباح والمساء" :٨٦٦.

(٤) "دمار البيئة.. دمار الإنسان" :٦٦، ١٧٣.

(٥) جريدة الدستور(رقم) ١٢٦٣٧، تاريخ: ٢٠٠٢/١٠/٢، القسم الثاني،الصفحة:٢٦، العمود الثالث، السطر العاشر .

(٦) الكتاب:١٢/٣.

للحال؛ أو للتوكيد كأنْ تقعُ بين شيئينِ متلازمينِ، فإنها تَغدو عندئذٍ ملغاةً، ولا عملَ لها، وإلا فهي عاملةٌ عندَ من يعملها.

إن إلغاء "إذن" هو بلا شكٍ قياسٌ على النادر، وإثبات بعث هذا القياس ينبغي أن يعتمد على الاستخدام، ولم يثبت المجمع – كعادته – أيّ استخدام لـ "إذن" ملغاة مع استيفاء الشروط. والسؤال المطروح ههنا ما مسوّغات هذا القرار مادام المجمع لم يقع على هذا التركيب؟. أمّا اقتراح عبد الستار الجواري فهو خليقٌ بأن يردّ، فلو حُذفت "إذن" من مقررات الدراسة كما أشار، لعثر عليها الطلاب في مطالعاتهم، والأولى أنْ تُذكرَ ويُوضّحَ حالها.

جَـوَازُ وُقُوعِ الشَّرْطِ مَاضِيَاً فِي مِثْلِ "مَهْمَـا فَعَـلَ":

جاء في قرار المجمع:

"يَجـرِي عَلى أَقْلامِ الكُتّابِ مِثْلُ قَولِهِم: "مَهمَا تَحَدَّثْتَ فَأَنتَ مُجيدٌ"، وَ"مَهْمَا فَعلْتَ فَأَنتَ مُوَفَّقٌ"، بِدخُولِ مَهمَا عَلى فِعْلِ شَرْطٍ مَاضٍ، وَيَتحرّجُ بَعضُ نُقّادِ اللُّغَةِ فِي ذَلِكَ لِشُهْرَةِ دُخولِ "مَهمَا" عَلى الفَعلِ المُضَارِعِ، وَظَنّاً مِنهُم أَنّها لا تَدخُلُ عَلى الماضِي، وَلكِنّ نُصُوصَاً فَصِيحَةً مُتَعَدِّدَةً تَشهدُ بِجَوازِ هذا الاستِعمالِ، وَمِثْلُها فِي ذلكَ أَخَواتُها مِنْ أَدواتِ الشَّرطِ" (١).

وكـان الأسـتاذ محمد شوقي أمين قد قدم مذكرة إلى اللجنة بعنوان "جواز وقـوع الشـرط ماضياً في مثل" مهما فعل"(٢)، عرض فيها إنكار بعض نقاد اللغة وقـوع الشـرط ماضياً في مثل قولهم: "مهما فعل" غير أنه في المأثورِ من الشعر والنـثرِ والمـنقول عن الفصحاء من مرسلِ الكلام ورد دخول "مهما" على الفعل الماضي، ومن ذلك قول الأسود بن يُعفر النَّهشَليّ(ت٦٠٠م)(٣):

ألا هل لهذا الدهرِ من مُتَعَلَّلِ عـن الناسِ مهما شاءَ بالناسِ يَفعلِ

وقول البحتري(ت٢٨٤هـ)(٤):

فمهما رَأَوا من غِبطَةٍ في اصطلاحهم فمنك بها النُعمَى جَرتْ ولك الفَضلُ

ومـن المنـثور قـولُ الجـاحظِ في "رسالة القيامة": فمهما أَطْنَبْنا فللشرحِ والإفهامِ، ومهما أَدمَجنا وطَوينا فَلْيَخِفَّ حَمله".

وقـدم الدكتور شوقي ضيف مذكرة بعنوان "مهما يكن مهما كان" رأى فيها أن مـا يـدورُ على ألسنةِ الأدباءِ في عصرنا من قولهم: "مهما كان" صحيحٌ لغوياً صحّة مهما يكن استناداً إلى ما ورد في الشعر القديم(٥).

---

(١) مجموعـة القرارات العلمية: ١٥٤، عرض على المجلس في الدورة (٤٩) الجلسة (٢٣)، وعلى المؤتمر في الجلسة (٧).

(٢) أبحاث الدورة (٤٩) .

(٣) ينظر الجمل :١٧٤.

(٤) الديوان ٢/٢١٩.

(٥) الدورة (٤٩).

لعل هذه المسألة مثلٌ على المعارك اللغوية "الدونكيشوتية"، ومن عجبٍ أنّ هـذا الـذي أثاره بعض نقادِ اللّغة المحدثين، لا نكاد نجد له أثراً عند القدماء ممن نطّلع على مؤلفاتهم بَدءاً بسيبويه وانتهاءً بالصبّان، قال المبرّد:" فأصل الجزاء أن تكـون أفعاله مضارعة؛ لأنه يُعربها، ولا يُعرِب إلا المضارع"[1]، وأردف قائلاً: "وقد يجوزُ أن تقعَ الأفعالُ الماضيةَ في الجزاء على معنى المستقبلة؛ لأن الشرط لا يقـع إلا علـى فعـل لـم يقـع . فـتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبينْ فيها الإعراب"[2]. وهذا كلام بيّن غنيّ عن التعليق.

وقد ورد الفعل الماضي بعد"مهما" في الكثير من النصوصِ الفصيحةِ، منها مـا جـاء في مسند الإمام أحمد" إنك مهما أنفقتَ على أهلك من نفقةٍ فإنك تؤجر عليها"[3]، وجاء فيه أيضاً" مهما كان من العين والقلب فمن الله عزّ وجلّ"[4] و"مهما كـان مـن الـيدِ واللّسانِ فمن الشيطان"[5] و"مهما نسيت من شيء فاحفظ عني ثلاثـاً"[6]. وجـاء في خطبة زياد(ت٥٣هـ) المسمّاة بالبتراءِ، وهو علَم من أعلام الفصاحة: "واعلموا أنني مهما قَصّرت فلن أُقَصِّر عن ثلاث"[7]. وجاء في الأغاني قول مطيع بن إياس(ت١٦٦هـ)[8]:

يا لائمي في هواها احفظْ لسانكَ تَسلمْ
واعلم بأنّك مهما أكرمتَ نفسك تُكرمْ

---

(١) المقتضب:٢/٤٩

(٢) نفسه:٢/٥٠

(٣) مسند أحمد(cd)، حديث رقم (١٣٩٩).

(٤) نفسه،رقم الحديث (٢٠٢٠).

(٥) نفسه،رقم الحديث (٢٩٣٨).

(٦) نفسه، رقم الحديث (١٦٠٩٧).

(٧) جمهرة خطب العرب :٢/٢٧٣. وانظر "البيان والتبيين" :٢/٦٥

(٨) الأغاني:١٣/٣٣٨.

وقال ابن هشام في "قطر الندى": "مهما أمكنَ أن يُؤتى بالمتصل، فلا يجوز العـــدولُ عنه إلى المتّصل"[1]. وهذه جولة يسيرة، ولو كانت أوسعَ لعُدنَا بالكثيرِ. وعلـــى هـــذا فـــنقدُ بعضِ اللّغويينَ لهذا الأسلوبِ في غيرِ محلّه ، هو حَجْرٌ لواقع وتضييق لواسع، وقرارُ المجمع وإنْ لم يكن مُجدِّداً فإنه يستحق التنويه.

[1] شرح قطر الندى:٩٥.

مُوَافَقَةُ العَدَدِ لِمَعْدُودِهِ:

جاء في قرار المجمع:

"مَنْ أَرَادَ فِي الكِتَابَةِ العِلْمِيَّةِ أَنْ يَتَلافَى الصُّعُوبَةَ فِي مُرَاعَاةِ قَوَاعِدِ العَدَدِ، مِنْ نَاحِيَةِ مُخَالَفَةِ العَدَدِ لِمَعْدُودِهِ تَنكِيراً وَتَأنِيثاً، جَازَ لَهُ استِعمَالُ كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ، إِذَا قُدِّمَ المَعدُودُ عَلَى العَدَدِ، وَكَانَ اسمُ العَدَدِ صِفَةً"[1].

وقد درست لجنةُ الأصولِ الموضوعَ بعد أن أُحيلت إليها مذكرة محمد كامل حسين(ت١٩٧٩م) "رأي في جنس العدد"، وقد انطلق الدكتور كامل من قوله: "وإنما يعيب قواعد جنس العدد في اللغة العربية أنها تعوق تفكير المتكلم أو القارئ إذا أراد أن ينطقَ بالأعداد صحيحة"[2]، ويبدي رأيه على النحو الآتي: "والاقتراحُ الذي أعرضه بسيطٌ غاية البساطة، ذلك أنّ العددَ يجب أنْ تكون له حالة تتعلق به وحده دون النظر إلى تمييزه، فيجب أنْ يكونَ هناك عددُ خمسة دون أن يتعلق بخمسة رجال أو خمس نساء، والاتفاق تام على أن حالة العدد مستقلاً عن تمييزه هي "خمسة" بالتأنيث، إمّا على أنّ ذلك أصلٌ، أو على أن تمييزَه كلمة "عدد" مضمرة، ويردف قائلاً:" والرأي عندي أنْ يبقى على هذه الصورة دائماً وأن نتحاشى ما نقعُ فيه من خطأ حين نقول: "خمسة نساء" بأن نفصل بين العدد والتمييز بكلمة "من" فيقال :"خمسةٌ من الرجالِ وخمسةٌ من النساء" ويستأنف اقتراحه:"ولا يستدعي ذلك الاقتراح إلا تصويبَ قولنا "ثلاثة من النساء" و"ثلاثة عشر من النساء" ولا أرى في ذلك صعوبة على تأويل وجود كلمة "عدد" مضمرة كأننا نقول: أحد عشر عدداً من النساء".

وقدم الدكتور إبراهيم مصطفى(ت١٩٦٤م) مذكرة أيّد فيها ما ذهب إليه الدكتور محمد كامل من فكّ الارتباط بين العدد والمعدود إذا فُصِل بينهما بـ "مِن" إذ يقول: "فالقاعدة في الارتباط بين اسم العدد والمعدود في الجنس منصبّة على ما إذا ذُكِرَ المعدود بعد اسم العدد تمييزاً، فإذا ذكر مقروناً بمِن فلا ارتباط في

---

[1] مجموع القرارات : ١٦٣، صدر في الدورة (٢٨) في الجلسة التاسعة .

[2] بحوث الدورة (٢٨): ٣١٠.

الجـنس"[1]، ويستشـهد على فكّ هذا الارتباط بما جاء في قوله تعالى: "ولبثوا في كهفهـم ثلاثمئة سنينَ"[2] إذ تكلّفَ ابن الحاجب والرضيّ ألا يَجعلوا المعدود تمييزاً فِراراً من الشذوذ[3] وقوله تعالى: "وقَطّعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أُمَماً"[4] ويردف قائلاً: "وإذا كان تقدير مُميَّز محذوف مستساغاً في كلام الله تعالى، فإن تقديرَ مميّزٍ محـذوف في كلامِنا أيسرُ وأقربُ"[5]، وينتهي بعد تلخيص آراءِ النحاةِ إلى قولِهِ: "فقد تبيّن أنّ قاعدةَ الارتباطِ بينَ اسمِ العددِ والمعدود تكون واجبةً إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد تمييزاً له، ولا إلزام لمراعاتها:

أ- إذا لم يُذكر المعدود.

ب- أو ذُكر متقدماً على اسمِ العدد.

ج- أو ذُكر متأخراً ولم يكن تمييزاً.

وردّ الأسـتاذ محمـد علي النجار بمذكّرتين على ما جاء به الدكتور محمد كامل، وإبراهيم مصطفى، فردّ اقتراح محمد كامل إضمار "عدد" وقال: "أمّا مراعاة معـدود مضـمر هـو "عـدد" فهذا لا دليلَ عليه"[6]، كما ردّ الفصل بين التمييز والمعـدود إذا سُبق التمييز بـ"مِنْ"، وقال: فيه نظر، فلا فَرقَ في التمييز في باب العـدد بيـن أنْ يُنصـبَ أو يجرّ بـ"مِنْ" أو بالإضافة"[7]، وردّ ما ذهب إليه من استثناء حالة مخالفة العدد للمعدود إن قُصد ولم يذكر قائلاً: "لا ترى إلاّ في بعض كتب المتأخرين، وقد ذكرها من ذكر تصحيحاً لما جاء في الحديث: "ثم أتبعه بستٍ من شوّال"[8].

---

[1] نفسـه: ٣١٨.

[2] الكهف، (٢٥).

[3] بحوث الدورة (٢٨) : ٣١٨، وينظر شرح الكافية : ٢ / ١٥٤.

[4] الأعراف، (١٦٠).

[5] بحوث الدورة (٢٨): ٣١٩.

[6] بحوث الدورة (٢٨): ٣٢٢.

[7] نفسـه: ٣٢١.

[8] نفسـه: ٣١٥.

وإذا مـــا استعرضنا الأبحاثَ المشار إليها نجد بداية أنّه من الصعب موافقة الدكـــتور كامل حسين على إضمار "عدد" أو إثباته كما ذكر هو وإبراهيم مصطفى والخُولـــي، أمّـــا الإضـــمار فضعيف وغير مستساغ، وسيفضي حتماً إلى فوضى عارمة في استخدام الأعداد، وأما إثبات لفظ "عدد" فسيكلّف الكاتب و المتحدث عنتاً وركَاكَةً هو بغنىً عنها، فضلاً عن الصعوبة التي سيواجهها من اعتاد هذا الأسلوب فـــي قراءة الأعداد في كتب التراث؛ لأنّه لن يفهم المقصود بها وعلى الأخصّ إذا حذف المعدود، وقد أحسن المجمع إذ لم يأخذ به.

أمـــا مـــا ذكره كامل حسين وتبعه إبراهيم مصطفى والخولي وأخيراً محمد شـــوقي أمين من إثبات العدد مؤنثاً وجرّ المعدود بمِن على أنّه ليس تمييزاً ومن ثَمّ يجوز فيه التأنيث والتذكير، فلي معه وقفة.

فأنا لم أطلعْ فيما قرأتُ من كتب النحو ما يُخرِج المعدودَ المجرور بمن عن التمييز، بل إن تمييز اسمِ الجنسِ واسم الجنسِ الجمعيّ يجرّ بمن وبالإضافة، وكلام سـيبويه بهـذا الصدد جلّيّ إذ يقول: "وقد يجيء خمسةُ كلابٍ يُرادُ به خَمسةٌ من الكلاب"[1]. وقال المبرّد: "فإن قلتَ ثلاثةُ حميرٍ وخمسةُ كلابٍ جاز ذلك، على أنك أردتَ: ثلاثةً من الكلابِ وخمسةً من الحمير"[2]، وقال الرضيّ: "وإذا لم تَجرِ على الموصـــوف أُتـــي بما كان موصوفاً بعدها إمّا مضافاً إليه نحو "ثلاثةُ رجالٍ ومِائةُ رجـــلٍ" وإمّـــا بمِـــنْ نحو ثلاثةٌ من الرجال"[3] فالإضافة أو الجر بـِ "مِن" ههنا تتســـاويان دِلالياً وإن لم تتساويا نحوياً، وإجازة تأنيث العدد وتذكيره مناطُها حذفُ المعدود أو تقديمه والمعدود هنا موجود .

---

[1] الكتاب ٥٦٩/٣.

[2] المقتضب ١٥٨/٢.

[3] شرح الكافية ١٤٧/٢-١٤٨.

ولمّا ما استشهد به شوقي أمين من قوله تعالى: "لستُنَّ كأحَدٍ مِنَ النساءِ"[1]، وقولـه تعالى: "ولقد آتيناك سَبْعاً من المثاني"[2] فإنه استشهاد في غير مَحلّه، فأحَدٌ في الآية الأولى وُضعت في النفي العام مستوياً فيه المذكر والمؤنث، والواحدُ وما وراءَه كما ذكرَ الزمخشري[3] وغيرُه. وقال الرضيّ: "يلزمه الإفراد والتذكير"[4]، وأمـا الآية الثانية فإمّا أن يكونَ المقصود بالمثاني الآيات كما ذكرَ الفراء[5]، وإما السـور الطوال كما قال أبو حيّان[6]، وأياً كان الأمر فالمعدود محذوف، مما يتيح تذكـير العـدد وإنْ كان المعدود مذكراً. وخلاصة المسألة أنّ ما ذهب إليه هؤلاء العلمـاء الأفاضل من استبعادِ المعدود المجرور بـ"مِن" مِن أنْ يكون تمييزاً، ومن ثَمّ جَوّزوا تأنيث العدد في كل حالاته – ليس بالرأي السديد ولا بالمنهج القويم، وقد جاء في قوله تعالى: "فخذ أربعة من الطير"[7] ولم يُعتدّ بالفصل المزعوم.

وممـا يجدر التوقف عنده أيضاً ما ذهب إليه الأستاذ محمد علي النجار، إذ قـال: "وقـاعدة العددِ المبنيّة على التفريق بين المعدودِ المذكر والمعدود المؤنث مُحكَمَـة لا اسـتثناء فيها، لولا ما جاء في كُتُبِ بعض المتأخّرين أنّه إذا لم يُذكر المعدودُ لا يَلزم التفريق، ويُردف قائلاً: "والذي حملَ المتأخرينَ على هذا الاستثناء هـو الحديـث الـذي ذكر بعضَه الأشمُوني "مَنْ صَامَ رمضانَ وأتْبَعَه بستٍ مِنْ شوّال"[8]، ولم يَرُدَّ أحدٌ عليه.

والحقّ أنّ في هذا تجنّياً كبيراً، فتذكير العدد في حالة حذف المعدود المذكر ظاهـرة مطّـردة وإن لم يُذكر بهذا الصدد إلا الحديث السالف، ولو اطلعَ الأستاذُ الـنجّار على الأحاديثِ الصحيحةِ لَوَجَدَ فيها من هذا القبيلِ ظاهرةً جديرة بالدرْسِ

---

(1) الأحزاب : ٣٢ .

(2) الحجر: ٨٧.

(3) الكشاف، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٣١٢/٣.

(4) شرح الكافية ١٤٦/٢.

(5) معاني القرآن ٩١/٢.

(6) البحر المحيط : ٥ / ٤٥٢.

(7) البقرة آية (٢٦٠).

(8) حاشية الصبان ٨٧/٤.

والـــتأمّل، وهـــي أبعد مِنْ أنْ تُقيّد بلفظ "أيام" كما ذهب إليه السُبكيّ(ت١٠٣٢ه)[١] أيضاً، وتكفي الإشارة إلى ما جاء في حَجّة الوداع من قوله صلى الله عليه وسلم: "الســنةُ اثنا عشرَ شهراً، منها أربَعةٌ حُرُمٌ ثلاثةٌ متواليات" فقد جاء الحديث برواية "ثلاثــة" في البخاري مرتين[٢] ، وبرواية "ثلاث" ثلاث مرات[٣] ، وكذا رواه مسلم وأبو داود وأحمد.

وقــد طُفــتُ متتبّعاً هذه الظاهرة في كُتُب الصّحاح مع التركيز على كتابيْ البخاري ومسلم، كما طُفتُ في بعض النصوصِ القديمة؛ كــالذي جاء في "جَمْهَرة خُطَبِ العَرَب" و"مجمع الأمثال"، و"البيان والتبيّين"، وخَلصت إلى ما يأتي:

- ظاهرةُ تنكيرِ العددِ مع المعدودِ المذكّر إذا حُذِفَ المعدودُ كبيرةٌ جداً، ولكنّها تَنحصرُ في غيرِ العاقل.
- تَنحصرُ هذه الظاهرةِ في كَوْنِ العددِ مُفرداً وليس مُركّباً
- لم أعثرْ على عَدَدٍ مؤنث مَحذوفُه مَعدودٌ مؤنّث .
- لــم أعثر على عددٍ فُصِلَ بينه وبين تمييزه بـِ "مِن"، وتبعه في التنكير أو التأنيث.

وبعــدُ، فالمجمع أحسن وأصاب عند إصدارِه رأيَه الأوّل في جواز موافقةِ العــددِ المعدودَ إذا قدّم المُعدودُ، وتَنكّبَ طريقَ الصّواب – فيما أرى – في الرأي الثانــي. فليس هذا من التيسير بل ربّما أفضى إلى فوضى في استخدامِ العدد، ولا يمكن إجازته بحُجّة التيسير في الكتب العلمية، وربما لا نعدم – إن سِرنا في هذا الاتجــاه – مــن يطرح التيسير في تمييز العدد أيضاً فإن له وجوهاً متعددة. ولمّا قضــيّة تعويق تفكير المتكلّم إذا التزَمَ قواعدَ العددِ فمسألةٌ مُضلِّلة، وإحكامُ استخدامِ العــدد يكونُ بالممارسة وليس بالتخلّي عن الأصول، فالعالِم الذي يُنفق عمرَه في دراسة نظرياتٍ تَحارُ فيها العقول يمكنه أنْ يُخصّص جزءاً لا يُنكر في إحكام هذه الأصول، إن كان يَقدّر هذه اللغةَ العظيمة ويُجلُّها.

---

[١] نفســـــه.

[٢] صحيح البخاري(cd) (حديث رقم):٢٩٥٨، ٤٠٥٤ .

[٣] نفســـــه: ٤٢٩٤، ٥١٢٤، ٦٨٩٣ .

على أنّ المجمع -مع كل ذلك- كان بإمكانه إصدار قرارٍ أوسعَ من القرار الثاني وأشمل وأسلم - لمن وَقَرَ في نفسه صعوبةُ هذه الأصول، وأراد أنْ يَتخفّف منها- يضاف إلى القرار الأول، وهو إجازة استخدام العددِ مذكّراً أو مؤنثاً إذا حُذِفَ المعدود، على الرغم مما ذكرته من انحصار ذلك في تذكيرِ العددِ إذا كان المحذوفُ "مذكّراً، غيرَ عاقلٍ، مُفرداً غيرَ مُركّبٍ"، ويكون ذلك باشتراط عدم اللَّبس وهذا أقصى ما يمكن التيسير به في باب العدد .

إدْخَـالُ "ال" عَلَى العَدَدِ المُضَافِ دُونَ المُضَـافِ إِلَيْهِ:

جاء في قرار المجمع:

"يَجُـوزُ إِدْخَـالُ "ال" عَلَى العَدَدِ المُضَافِ دُونَ المُضَافِ إِلَيْهِ مِثْلُ:"الخَمْسَةِ كُتُـب"، وَ"المِائَةِ صَفْحَةٍ" و"الثَّلاثمِائَةِ دِينَارٍ" و"الأَلْفِ كِتَابٍ"، اسْتِئْنَاسًا بِوُرُودِ مِثْلِهِ فِي الحَدِيثِ، كَمَا فِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ، وبِإِجَازَةِ بَعْضِ النُّحَاةِ لِذَلِكَ كَابْنِ عُصْفُورٍ، وَلَوْ عَدَّهُ الشِّهَابُ الخَفَاجِيُّ قَبِيحًا"[1].

وقـد قـدّم الأستاذ شوقي أمين مذكرة إلى لجنة الأصول بعنوان: "تعريف العـدد المضـاف نحـو "الخمسة أقلام" و"المائة كلمة" و"الثلاثمئة ورقة"، و"الألف كـتاب""[2]، وعـرض فـي مذكرته أقوالَ بعض العلماء، والنقّادِ واللّغويينَ قديماً وحديثاً، كما أكّد ورود ذلك في الحديث الصحيح .

فهذا الأسلوبُ من إضافةِ العدد مستخدمٌ كما ذكر شوقي أمين، مستنداً إلى ما جـاء فـي الحديث الصحيح، على ما أخرجه البخاري في باب الكَفَالة في القَرْضِ والديـونِ إذ جاء فيه"ثم قَدِم الذي كانَ أسلَفَه فأُتِيَ بالألفِ دينارٍ"، وكذلك ما أخرجه في كتاب العَمَل في الصلاة: "ثم قام فقرأ العشرَ آياتٍ".

واسـتجادَ ابن مالك في شواهد التوضيح أنْ يكون هذا على الإبدال، وخرّج حديث "الألف دينار" على إبدال "ألف" المضاف من المُعَرّف بالألف واللام قبله، ثم حذف المضاف، وهو البدل لدلالة المُبدل عليه، وأُبقيَ المضاف إليه على ما كان عليه من الجَرّ. فأصلُ هذا التعبير عنده فأُتِي "بالألف ألف دينار". كما أجاز وجهين آخرينِ أوّلُهما على زيادةِ الألفِ واللام في العدد، وأجاز الفارسيّ أيضاً هذا الوجه كما ذكر، والآخر مقصورٌ على لفظ "الدينار"، فأصلُ قول الألف دينار الألف الدنانير، ثم أوقعَ المفرد موقع الجمع ثم حذف اللام من الخط، لصيرورتها بالإدغام دالاً، فكُتب على اللفظ[3].

---

[1] المجموعة: ١٦٩، صدر في الدورة: ٣٩ / الجلسة (٩) و (٢٥) .

[2] أبحاث الدورة (٣٩)، كتاب في أصول اللغة ٢: ١٨٣.

[3] شواهد التوضيح: ٥٩.

أما ابن عصفور فيرُدّ هذا الأسلوبِ في تعريفِ العدد، إذ يقول: "والمفرد هو من واحد إلى عشرة، فنتصوّرُ في تعريفه ثلاثةَ أوجه، فتقول "الثلاثةُ الرجالِ" و"الثلاثةُ رجالٍ"، و"ثلاثةُ الرجالِ" ، ويردف قائلاً: أمّا الوَجهُ الأوّل فأهل البصرة لا يجيزون ذلك، وأهل الكوفة يجيزونه قياساً على "الحسن الوجه"، وأما الوجه الثاني "الثلاثة رجال" فلا يجوز بإجماعٍ من أهل البصرة والكوفة؛ لأنه على غير طريق الإضافة، وهو إضافة المعرفة إلى نكرة، وأما الوجه الثالث فجائز بإجماع البصرة والكوفة"[1].

وإذا ما فصّلنا الكلام في ما أجمله ابن عصفور وجدنا أنّ البصريين يَرتون نحو "الألف الدينار"؛ لأنّ إدخال "ال" في كل من المتضايفين إنما يكون إذا كان الأول وصفاً نحو "الضارب الرجل"؛ ولأنّ فائدةَ "ال" التعريفُ، وتعريفُ المضافِ حاصلٌ بتعريفِ المضافِ إليه، فلا وجهَ لدخولها ههنا. وقال الزمخشري :"وذلك بمَعْزِلٍ عند أصحابنا- يَعني البصريين- عن القياسِ واستعمالِ الفُصحاء"[2]، وقال الصبّان: "المسموعُ والمشهور دخول "ال" على المضاف إليه دون المضاف"[3].

غير أنّ النصوص تخالف ذلك. أماّ دخول "ال" على المضاف إليه دون المضاف فلم أقع عليه بعد جولة واسعة إلاّ مرة واحدة في "الأغاني" وهو قول الأصفهاني:" الغناء في ثلاثةِ الأبيات" فضلاً عن الشاهدين المتداولَيْن" خمسة الأشبار" وثلاث الأثافي"[4]. ومن عجبٍ أنّ الكثرة الكاثرة في تعرف العدد هو ما يردّه البصريون. قال عليه الصلاة والسلام:"فإنّي لا أُخطِئ هذه الثلاثةَ المَواطِن[5]"، وجاء في صحيح مسلم(٢٦١ه): " السبعة الأحرف"و"قَبِلتُ الثلاثة الأيام" و"في الأربع الدُور""[6] وفي موطّأ مالك(ت١٧٩ه):" الثلاثة الأشهر"

---

[1] شرح الجمل: ١٣٢/٢ ، وينظر الهمع: ٤١٨/٢ و ٢٢٣/٣.

[2] شرح الأشموني :٢٧٢/١ .

[3] حاشية الصبان:٢٧٣/١ .

[4] شرح الأشموني: ٢٧٢/١ .

[5] مسند أحمد (الرقم) :١٢٣٦٠(باقي مسند المكثرين) .

[6] صحيح مسلم(cd) (أرقام) : ١٩٦٢، ١٣٥٥، ٤٥٦٩ .

و"الخمسة الأوْسُق""[1] وفي سُنَن التِّرمذي "الخمسة الأيام"[2]. وفي سُنن أبي داوود"الأربع الركعات" و"الأربعة الأشهر"[3]. وفي البيان والتبيين" الخمسة الأخبار" و"الثلاثة الشعراء"[4]. وقد وردت في الأغاني: كثيراً[5]، وكذا عند المتأخرين، في "نَفْح الطِّيب"[6]، و"صبح الأعشى"[7].

أمّا نحو"الثلاثة دراهم"-موضوع الخلاف-فقد جاءت في الحديث كثيراً، قال عليه الصلاة والسلام:"فلا تصلّوا هذه الثلاثَ ساعات"[8]، وقال: "يا ابن آدم لا تَعجَز عن الأربعِ ركعاتٍ من أوّلِ نهارِك أكفِكَ آخرَه"[9]. وجاء في صحيح مسلم "ما بين الستين إلى المئة آية"،و "الثلاث درجاتٍ"و"الثلاث مئةٍ" و"رَمَلَ الثلاثةَ أطوافٍ من الحَجَر إلى الحَجَر"[10]، وقد تكرّر ذلك في غير موضع من كتب الأحاديث المشهورة[11]. كما جاء في غيرها كثيراً؛ فقد جاء في "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر(ت ١٨٠) "باب تفسير الستةِ أوجهٍ التي ترفع"[12]، وذكر الميداني "ابن العشرِ سِنينَ لَعّاب"[13]، وجاء في الأغاني: "العشرين سوطاً مع الخمسِ مئةٍ"

---

[1] موطأ مالك(cd)(أرقام) :١٢٦(الطلاق) ، كتاب الزكاة .

[2] سنن الترمذي(cd)(برقم) :٦٩٨ (الصوم) .

[3] سنن أبي داوود(cd)(أرقام): ١١٠٥ ، ١٩٦٣ .

[4] البيان والتبين :٥٩/١ ،٥٧٦ .

[5] الأغاني(cd) (ينظر على سبيل المثال) :٩/١، ١٠، ٦٧، ٢٢٠، ٢٨/٢، ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٦٣، ١٠/٥، ٧٣، ١٧٧، ٢٠٩، ٢٣،٣٢٦/٦ ٤١٩/٨، ٧٦/٩، ٢٥٧، ٣٥٧، ١٩٧/١٢، ٢١٣، ١٣/١٣ ، ١٥/ ١٢، ١٦٧، ٣٣/١٦، ١٧١، ٢٧٧، ٣٧٦/١٨، ٨٢/١٩، ١٣١/٢٢، ٢١٨، ٢٣١.

[6] نفح الطيب(cd)(على سبيل المثال):٤٦٥/١، ٤٣٠، ٢٢٧/٢، ٤٧٥/٤، ٥٤٤،٥٢٣، ٣٩٣/٧ .

[7] صبح الأعشى(على سبيل المثال):١٧٤/٢ ٧١/٣، ١٤٠، ٤٠٢/٤، ٢٥٠/٦، ٣٢٧/١٢ .

[8] مسند أحمد(رقم) :١٢٢٨٤(مسند الكوفيين) .

[9] نفسه(رقم) : ٢٦٢٠٨ (مسند القبائل) .

[10] صحيح مسلم (أرقام) :٧٠٣(الصلاة)، ٨٤٧ (المساجد)، ١٦٧٥(الزكاة)، ٢٢١٦ .

[11] ينظر مثلاً : سنن أبي داوود(رقم) : ١١٤٥(الصلاة) ، ٣٠٤٣ (البيوع)، سنن الترمذي (رقم) :٢٣٥٧ (صفة القيامة)، ٢٩٨٥(تفسير القرآن)، مسند أحمد(رقم):٦٣٠٥(مسند المكثرين من الصحابة)، ١٢٢٣٦ (باقي مسند المكثرين)، ١٨٤٦٨، ١٩٤١٩(مسند البصريين)، ٢١٨٣٦، سنن ابن ماجة(رقم) :١٨٠٨ (الزكاة)، ٢٦٢٠(الديات) ، ٣١١٨سنن النسائي (رقم):٢٩٠٩ (مناسك الحج) ، ٤٠٧٨(قسم الفيء) .

[12] مقدمة في النحو :٥٤ .

[13] مجمع الأمثال : ١٨٩/٢.

و"العشرة آلافِ درهمٍ"[1]، كما جاء هذا النمط من تعريف العدد في المُستطرَف[2]، ونفح الطيب[3]، وصبح الأعشى[4]، والمُزهِر[5].

ويحتج الحريري(ت٥١٥هـ) في مَعرِض ردّه هذا الأسلوب في "دُرّةِ الغَوّاص" قائلاً[6]: "ولو أنهم عرّفوا الاسمَ الأول وحده لتناقض الكلام؛ لأنّ إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرّفه، وإضافته إلى النكرة تنكّره".

وممّا مضى نلحظ التكلّف والتمحّل؛ لإخراج هذا التعبير عن وجهه، فتكلف ابن مالك في توجيهه ظاهر، وإجماع الكوفيين والبصريّين على ردّه لا يمنع وروده عن العرب الفصحاء، وردّ الحريريّ ظاهر المنطق، فإضافة الاسم إلى النكرة تخصصّه ولا تنكره كما جاء في ردّ الشهاب الخفاجيّ(ت١٠٦٩هـ) عليه[7]، ومن المهمّ أنْ نلحظ أنهم يُقِرُّون باستخدام هذا التعبير قبلوه أم ردّوه. وقد ذكر أبو حيان ذلك، إذ يقول:"فأمّا "الثلاثة أثواب" بإضافة ذي اللام إلى نكرة" فبعض الكتّاب يجيز ذلك"[8]. وهو لا يرتضيه، إذ يقول:" وإن كان سُمع فيؤوّل على تقدير"الخمسة خمسة أثواب"فحُذف "خمسة" وبقي أثواب على إعرابه، كحاله لو كان "خمسة".

ومما يجدر ذكره أنّ أحمد حسن الزيات(ت١٩٧٢م) قدم اقتراحاً في الدورة الحادية والعشرين بإجازة تعبير "المائة جنيه" ولكن مجلس المجمع ردّ هذا الاقتراح بالأغلبية آنذاك؛ لأنه يخالفُ قواعد العدد، ويبدو أنّ مجلسَ المجمع استشعرَ أهمية المسألة، بعد أن اضطرب في التعامل مع إضافة الأعداد، في الدورة (٣٧)، ففي الجلسة الثالثة من هذه الدورة ورد مصطلح "ذات الخمس الأصابع" فأنكرها بعضُ

---

(١) الأغاني :١٦/٢٣٥ ، ٢٤/١٨٤ .

(٢) المستطرف(cd) : ١/٢٧، ٣٠٠، ٤١٣، ٢/١٦٢ .

(٣) نفح الطيب: ٧/ ٣٥، ٢٧٩ ٤/٥١٤ .

(٤) صبح الأعشى :١/ ٣٧٣، ٣/١٥٢، ٣٩٤،٣٩٦،٣٩٣ ، ٢/٣٧٣، ١٣/١٤٩، ٢٥٨، ٢٦١، ٦/١٦٣، ١٤/٩.

(٥) المزهر: ٢/٦١.

(٦) درة الغواص: ١٢٦.

(٧) تعريف العدد المضاف: ١٨٤.

(٨) الارتشاف:١/٣٦٦.

المســألة، بعد أن اضطرب في التعامل مع إضافة الأعداد، في الدورة (٣٧)، ففي الجلسة الثالثة من هذه الدورة ورد مصطلح "ذات الخمس الأصابع" فأنكرها بعضُ الأعضـــاء، واحتجّ لها بعضُهم بقول المتنبي – كما ذكر-: "الخمسة الأشبار"، فقيل هذا غير الأفصح، وغُيّر إلى "ذات الأصابع الخمسة"، وفي الجلسة السادسة عشرة ورد مصــطلح "نو الــثلاث شُطب" فأنكرها بعضهم، وطالب بتغيرها إلى "الثلاث الشــطب"، وهــو ما يجيزه الكوفيون، فأجيزت وغيرّت، والاضطراب بيّن ههنا. ومن الجدير بالذكر أنّ "خمسة الأشبار" ليست للمتنبّي(ت٣٥٤هـ) بل للفرزدق في ديوانه[1].

وقــد أحسن المجمع بالعدول عن رأيه وإجازة هذا التعبير، الذي يمكن أنْ يــندرج تحت "التطوّر اللغوي"، ولَئِنْ استخدمه القدماء مع غيره من أنماط تعريف العدد، وعلى الأخص نحو"الخمسة الكتب"، فقد استخدمه المحدثون استخداماً واسعاً، حتى طغى على كل ما سواه ، وإن بدا حَيِيّا ومستهجناً.

على أنّ الإشكال الذي ضَرب المجمع عنه صَفْحَاً ، ولم يتعرّض له، لا يزال قائمــاً؛ ذلك هو مسألة دخول "ال" على المضاف فيما يتجرّد منها المضاف إليه ، ممّــا يفضي إلى إضافة المعرفة للنكرة، وهذا ما تأباه العربية . ولعلّ الخروج من هذا الإشكال يتمثّل في معاملة العدد في هذا التركيب- من حيث التعريف- معاملة العدد المركّب، إذ دخول "ال" التعريف ههنا واضحة الدلالة على تعريف الجزأين عــند من يستخدمه؛ قدماء أو مُحدثين، ولا تناقض كما قال الحريري آنفاً، والدلالة تُقصــي مــا ذهب إليه الفارسيّ وتبعه ابن مالك. وأغلب الظن أن هذا النمط من الــتعريف مقيسٌ على تعريف العدد المركّب، وهذا أسلم من التأويلات التي تخرج هذا التركيب عن دلالته .

---

[1] ديوانه: ٢٦٧ ،وينظر : حاشية الصبّان: ٢٧٢/١ .

حُكْمُ جَمْعِ التَّصْحيحِ فِي تَمييزِ العَدَدِ المُضَافِ:

جاء في قرار المجمع:

"يَرَى المَجمَعُ جَوَازَ إِضَافَةِ أَدنَى العَدَدِ إِلَى جَمْعِ التَّصحيحِ "مُذَكَّرًا" أَوْ "مُؤَنَّثًا" أَوْ إِلَى جَمْعِ تَكسيرٍ وَصفًا أَوْ غَيْرَ وَصفٍ استِنادًا إِلَى إِطْلاقِ القَولِ بِذَلِكَ عَنِ ابنِ يَعيشَ وابنِ مالِكٍ" [1].

وقد قدّم الأستاذ شوقي أمين إلى اللجنة بحثاً بعنوان "حكم جمع التصحيح في تمييز العدد المضاف"[2] عرضَ فيه لأقوال النحاة في الموضوع، وخلَص إلى أنّ ما ذكروه في ذلك يفضي إلى تخطئة من يقول: "ثلاثةُ مُمتحنين" و"عَشرُ مُتسابقات" والمَخرج من هذا الحَرج أن يُجاء بالتمييز على الإتباع، لا على الإضافة، فيقال: "ثلاثةٌ مُمتحنون"، و"عشرٌ متسابقات"، واقترحَ على اللّجنة أنْ تجيزَ تمييز العدد المضاف إلى جمعيْ التصحيح استناداً إلى إطلاق القول بذلك، فيما نُقل عن ابن يعيش وابن مالك، أو توسّعاً في قَبول ما شاع استعماله، قياساً على ما كان من قبل نادراً أو قليلاً".

كما قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز بحثاً بعنوان "إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمعَ تصحيحٍ أو جمعَ تكسير"[3]. وقد استدرك فيه على شوقي أمين ما لم يناقِشْه، إذ اقتصر بحثُه على تناول أدنى العدد إلى جمع التصحيح".

واستخلص من أقوال النحاة ما يأتي:

- إضافةُ أدنى العددِ إلى الوصفِ حين يكونُ جمعَ تصحيح أو جمع تكسير قبيحة.
- إضافةُ أدنى العددِ إلى الوصفِ قبيحةٌ؛ لأن المطلوب من تمييز العدد بالإضافة تمييز الجنس.
- يَحسُن أنْ يقال "ثلاثةٌ ممتحنون"، و"ثلاثٌ مسلمات"، و"ثلاثةٌ ظرفاء" على الاتباع.

---

[1] مجموعة القرارات: ١٦٤، صدر في الدورة: ٤٥ ، الجلسة السابعة .

[2] أبحاث الدورة (٤٥) و في أصول اللغة: ٣ / ١٠٤.

[3] أبحاث الدورة (٤٥) و في أصول اللغة : ٣ /١٠٦.

واقترح في نهاية بحثه إجازة إضافة أدنى العدد إلى الوصفِ جمعَ تصحيح أو جمع تكسير، على تقدير موصوفٍ محذوف يشير إلى الجنس".

وهـذه القضية بعيدة الجذور، فسيبويه يفرد لها باباً ، إذ يقول: "هذا باب ما لا يَحسُـن أنْ نضـيفَ إلـيه الأسماءَ التي تبيّن بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشـرةِ، وذلـك الوصـفُ، تقـولُ "ثلاثـةٌ قرشيونَ"، و"ثلاثةٌ مسلمونَ" و"ثلاثةٌ صـالحونَ"، فهـذا وجـهُ الكلامِ كَراهية أنْ تجعلَ الاسم كالصفة، إلا أن يُضطَر شاعر"[1]. وتبعه على هذا المبرّد[2]، وقال الرضيّ "لا يقع إلا نادراً"[3]، وقال ابن عصـفور: "الأحسن الإتباع نحو: ثلاثةٌ قرشيون، ثم يليه النصب على الحال نحو: "ثلاثـةٌ قرشيين"، ثم الإضافة نحو: "ثلاثةُ قرشيين" وهو أضعفها "ثم أردف قائلاً: "ضَعّفه أنه يجيء مستعملا استعمال الأسماء؛ أعني أنّه يلي العامل"[4].

وقال ابن يعيش "فما كان لأدنى العدد أضيف إلى ما بُني لجمع أدنى العدد، وأدنى الجموع والجمع السالم المذكر والمؤنث، فتقول:"عندي ثلاثة أحمال وأربعـة أفرخ وخمسة أرغفة وتسعة غِلْمة وعشرة أحمدين وستُّ مسلمات"[5] ولم يَصِـفْ ذلـك بضـعف ولا قلّـة. وقـال الأشـموني:"الإضـافة إلـى الصفة ضـعيفة..والأحسن الاتباع على النعت، ثم النصب على الحال"[6].ونقل ابن سيده عن أبي علي الفارسي قوله:" إنّ العدد حقّه أنْ يبيّن بالأنواع لا بالصفات"[7].

أمّـا إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح، فقد نقل الصبّان أنّ حكمَها حكمُ جمعِ القلّة إلاّ في هذا الموضع فلا يميّز بهما العدد[8]. وذكر الأشموني أنّه يضاف إلـى جمـع التصحيح في ثلاث مسائل: أحدها أنْ يهمل تكسير الكلمة، نحو "سبع

---

(1) الكتاب: ٥٦٦/٣.

(2) المقتضب: ١٨٥/٢.

(3) شرح الكافية: ١٤٩/٢.

(4) شرح الجمل ١٢٦/٢.

(5) شرح المفصل ١٩/٦.

(6) شرح الأشموني/حاشية الصبّان:٩٣/٤.

(7) كتاب العدد في اللغة:٦٧.

(8) حاشية الصبّان:٩٢/٤.

سماوات"، و"خمس صلوات"، و"سبع بقرات"، والثانية أنْ يجاور ما أُهمِلَ تكسيره، نحو"سنبلات" فإنّه في التنزيل مجاورٌ لـ"سبع بقرات"، والثالثة أنْ يقلّ استعمال غيره، نحو"ثلاث سعادات" فيجوز لقلّة سعائد. كما ذكر أنّه يضاف لبناء الكثرة في مسألتين: إحداهما أنْ يُهمَلَ بناءُ القلّةِ نحو "ثلاث جوار"، و"أربعة رجال"، و"خمسة دراهم". والثانية أنْ يكون له بناء قلّة ولكنّه شذّ قياساً أوسماعاً، فالأوّل نحو"ثلاثة قُروء[1]"؛ لأنّ جمع "قُرْء" أقراء شاذّ، والثاني ثلاثة شسوع، فإنّ أشساعاً قليل الاستعمال[2].

وما يهمّنا من كلّ ذلك أنّ أدنى العدد استُخدم مضافاً إلى جمع التصحيح، وجمع التكسير الدالّ على الكثرة، وكذا الإضافة إلى الوصف، وكونه ضعيفاً لا يغيّر من الأمر شيئاً. فهذا قَيْدٌ لا يلزم الكتّاب في عصرنا فقد توسّعوا فيها توسعاً كبيراً، على الرغم من ظهوره عند القدماء على قلّة .

وأمّا الخيارات البديلة التي يطرحها النحويون في الإضافة إلى الوصف كالإتباع والبدل، فلا مجال لتسويغها؛ ذلك أنّ مناطَ المسألةِ الدلالة لا استحسان النحاة، ومن قَصَدَ الإضافة لم يَلْتَفِت إلى غيرها.

ولمّا مسألة الإضافة إلى جمع القلة فكلام النحاة فيها نظري، يقوم على افتراض إضافة أدنى العدد إلى جمع يشاكله وهو جمع القلة، ولكنّ اللغةَ نفسها لم تتقيد بهذا القيْد، وكثيراً ما يقع جمع الكثرة موقع جمع القلة؛ لأنه داخل فيه، وسيبويه نفسه يقول:"وقد يجيء خمسةُ كلاب يراد به خمسةٌ من الكلاب"[3] وقد وأجاز المبرّد ذلك أيضاً"[4]، ونصّ الرضيّ على أنّ المبرد عدّ ذلك قياساً[5] وقال ابن سِيدَه: "وقد يضاف إلى الجمع الكثير كقولهم ثلاثةُ كلابٍ وثلاثةُ قروءٍ؛ لأن القليل والكثير قد يضاف إلى جنسه[6].

---

(1) البقرة:٢٢٨.

(2) شرح الأشموني/حاشية الصبّان:٤/٩٣-٩٤.

(3) الكتاب ٣/٥٦٩.

(4) المقتضب ٢/١٥٨.

(5) شرح الكافية : ٢/١٥٣.

(6) كتاب العدد: ٢٤.

وتجـــدر الإشـــارة ههنا إلى القرار الذي أصدره المجمع من قبلُ، ونصّ على أنّ "صِيَغَ جَمْعِ القلّة والكثرةِ تتبادلان، فتأتي إحداهما موضع الأخرى مجازا"[1].

ومـــناط المســـألة كما ذكرنا الدّلالة التي تطورت إليها هذه الأساليب، فحلّ الوصفُ محلَّ النوعِ والجنسِ، والكثرةُ مكان القلة، فلا مجالَ لتخطئتِها. وقد أحسن المجمع إذ تجاهل اقتراح الأستاذ عبد العزيز بتقدير موصوف محذوف، إذ الأصل عدم التقدير، ولا مجال لمحذوف ههنا.

---

[1] صدر في الدورة(٢٤) الجلسة الثامنة .

إِضَافَــةُ المَعدُودِ المُفْرِدِ إِلى عَدَدٍ غَيْرِ مُفــرَدٍ:

جاء في قرار المجمع:

"لَــيسَ هُنَاكَ مَا يَمنَعُ مِنْ قَولِ الكُتَّابِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبعِيْنَ، وَنَحوَ ذَلِكَ مِنْ إِضَافَةِ المَعْدُودِ المُفرَدِ إِلَى عَدَدٍ غَيْرِ مُفْرَدٍ" [1].

وقــد لفتَ نظرَ اللجنة إلى هذا الموضوعِ الأستاذُ محمد شوقي أمين، وقدّم بحــثاً بعنوان "إضافةُ المعدودِ المفرد إلى عددٍ غيرِ مفرد"، وقال في البحث: "يقول الكاتــبون والمؤلّفــون فــي التاريخِ وغير التاريخِ: "حدثَ كذا سنةَ اثنتينِ وخمسين ومــئة"، أو "كــان فــي سنة ثمان وسبعين وتسع مئة"..... أو نحو ذلك في تاريخ الكوائــن والأحداث وغيرها، والكاتبون لا يَعنونَ في أمثال هذه العباراتِ مجموع العــدد الذي ينكرون، بل يعنون الوحدةَ الأخيرةَ منه، وطَوْعاً لهذا يجب أنْ يكونَ التعبــيرُ "حــدثَ هــذا في السنة الثانيةِ والخمسينِ بعد المئة" أو "في السنةِ المُوَفِّيَةِ لخمسِ مئةٍ بعد الألف"[2].

والأســتاذ شــوقي أمين يرى إجازة هذه التعبيرات ونحوِها، على أنه يُقدّر مضــافاً محذوفــاً، وتقدير قولهم: "حدث هذا في سنة ثلاث وسبعين" حدث هذا في ســنةَ تمــامِ ثــلاثٍ وســبعين، وقد استأنسَ بإجازة هذا التعبير بما ورد عن أئمة المؤرّخيــن، كما استأنسَ بما نقلَه ابن سِيدَه في المخَصَّص عن سيبويه والفراء، إذ يقول: "هذا الجزء العشرون"، على معنى تَمام العشرين"[3]، وقد استشهدَ أيضاً بما جرى به قلمُ المبرّد وأبي حيّان التوحيدي، إذ ينقلُ عن المبرّد وهو يُجري الحديثَ فــي كتاب سيبويه قولَه: "في كراسة ستٍ وثلاثين"، كما ينقل عن أبي حيّان قوله: "ســنة أربــع وخمسين". وعزّز رأيه أخيراً بما ورد عن المجمع نفسه في الدورة (٣٩) مــن إجازة قول الكتابِ "الباب العشرون" أو نحوه على معنى الباب المتمّم للعشــرين. وينتهــي إلى قوله: "لهذا لا أحسبُ أنّ هناك ما يمنع من التنبيه إلى أنّ العدد المجموع قد يُراد به مفردُه الأخير".

---

[1] مجموعة القرارات: ١٦٧، صدر في الدورة: ٤٥ / جلسة: السابعة .

[2] أبحاث الدورة (٤٥)، وفي أصول اللغة:٣/ ١١٨ .

[3] ينظر: كتاب العدد، لابن سيده : ٤٣.

والاســتخدامُ سيّد الأدلة فهذا التعبير ونحوه مستخدمٌ ولا يحتاج إثباتَ ذلك أنْ نأخذ من قول المؤرّخين أو سيبويه أو المبرّد ولا غيرهما، فقد جاء في الحديث الصحيح غير مرّة، فقد روى البخاري في المغازي في باب غزوة الخندق: "كانت فــي شــوال سنة أربع"، وفي باب غزوة بني المصطلق: "وذلك سنة ست"، وقال موســى بن عقبة: "سنة أربع"، وفي باب غزوة الطائف "سنة ثمان"، وفي باب حج أبــي بكــر بالناس "سنة تسع". وهذا و نحوه واضح الدلالة، ولا يحتاج إلى تقدير محذوف.

ولعلّ ذيوع هذا التعبير كان وراء صرف النظر عنه عند النحاة، فلا نكاد نقــع علــى هــذا الموضوع عند أحدٍ منهم ، ممّن نطّلع على آثارهم. وقد أحسن المجمــع إذ لم يلتفت إلى اقتراح شوقي أمين في تقديره مضافاً محذوفاً. وإذا كان القدمــاء قــد استخدموا هذا الأسلوب من إضافة العدد في مجالِ التأريخِ على وجه الخصوص فقد نَفخَ فيه المحدثون، و توسّعوا فيه توسعاً كبيراً، وتجاوزوا التأريخ إلى مجالات شتى، مما يجعله مستساغاً ومتداولاً.

الفصل الثاني

الأساليب

مُـقدّمـَـة:

إن الـتطورَ اللغـويَّ بأشكاله كافّة سمَةٌ لأيّ لغةٍ حيّة، واللّغةُ المتحجّرةُ التي مـيدانُها الجدرانُ والمسلّاتُ والمخطوطاتُ هي التي لا ينطبقُ عليها هذا الناموسُ. فلكـلّ لغةٍ طبقاتٌ تُشاكلُ القشرةَ الأرضيّة ، تَحكي كلّ طبقةٍ عن عصرٍ مُعيّنٍ وعن بيئةٍ معينةٍ، ولكلّ جيلٍ قاموسُه اللّغويّ بألفاظه ومصطلحاته وتراكيبه وأساليبه.

وتتميزُ العربيّة من كل تلك اللغاتِ أنها مشدودةٌ إلى أصولها بروابطَ وأسبابٍ محكمةٍ؛ لأن تلك الروابطَ تمثّلُ انتماءَها وهُويتها، فهي ليست وسيلةَ اتصالٍ وحسب؛ ولذلـك اتخـذ الصـراعُ بين القديم والحديث فيها وجوهاً لم تعهدْه اللّغات الأخرى، وخرجَ عن أن يكونَ لغوياً فحسب. ولكنّ هذا المقامَ لا يمنعُ أن اللغة العربيةَ لغة حيّة ونامـيةٌ ويعـتورُها ما يعتورُ اللغاتِ من التطورِ والتغييرِ. وليس لعاقل أن يظنَ أنّ اللغـة التـي اسـتخدمها امرؤالقيسِ هي نفسها التي استخدمها المسلمون في مستهلّ العصـرِ الإسـلاميّ، ولا هذه هي تلك التي استخدمَها العباسيون، ولا تلك هي التي نستخدمُها ونقيمُ بها حياتَنا، وجلّ أمرِنا في القرنِ الواحدِ والعشرين.

ومـن آمـن بهذا فلا بد له أن يؤمن أن ثمة أساليب كثيرة، لا بد لها أن تأخذ سِمَة العصر وسَمْتَه، ومن عدّها على غير ذلك فقد أجْحَفَ بحقّها، وتحت هذه الراية نناقش الأساليب التي طرحها المجمع وتوصّل فيها إلى قرار.

إن الإشـكالَ الأهـمّ في كلّ لغاتِ العالمِ الحيّة، هو ذلك التنافس المحموم بين العاميّة والفصحى، بين ما يلفِظُه الشارعُ وما يدبّج في الكتبِ والمقالات، والعاميّة في أيّ لغة حَبْلُها على الغاربِ، ولا يعني هذا أنها لا تلتفتُ إلى قانونٍ ولا تأبه بقاعدة ، بـل ليس ثمة ما يُفرض عليها من خارجِها، وشعارُها البقاءُ للمستخدَم الشائع؛ ولهذا فهـي مـتطورةٌ بشكلٍ دائم وجاهزةٌ لطرحِ البديلِ الذي لا يَحتاج إلى قرارٍ، وقصَبُ السبقِ لمن أثبتَ فاعليّته ومواكبَته للعصْر .

وليسـت العربيةُ بدعاً من اللّغات، فلا شكّ أنها تواجه من العاميّة عنتاً شديداً أقرّ به كبارُ الأدباء منذ القدمِ، وهاهو الجاحظُ يقول في البخلاء: "وإن وجدتُم في هذا الكـتاب لَحْناً أو كلاماً غير مُعرَب، ولفظاً مَعدولاً عن جهتِه فاعلموا إنّما تَركنا ذلك؛

لأن الإعرابَ يبغضُ هذا البابَ ويُخرجُه من حَدّه"[1]. وهذا إقرارٌ من الجاحظِ أن ثمة أساليبَ إذا ما أصررنا على استخدامِها وإعطائِها قيمتَها التعبيريّة الحقيقيّة فعلينا أن نرضخَ لحُكمِ العاميّة.

أما عن دراسةِ الأساليبِ فلاشكّ أنها قديمة قِدَم البحث اللغوي، وفي كتاب سيبويه عشراتُ الأمثلة ، ولكنها دراساتٌ مجزّأة تحت سياقاتٍ كثيرة، وليست دراسةً منهجيّة شاملةً متكاملةً.

وأوّلُ دراسةٍ منهجيّة اطّلعنا عليها في هذا المجال هي دراسةُ المستشرق الألماني يُوْهَان فِك: "العربية" دراسات في اللهجات والأساليب"، وهو كتاب قيّم وعملٌ رائد ، مثّل نوعاً من التأريخ المنهجيّ لتطوّر العربية منذ القرن الأول الهجري إلى عهود السلاجقة في القرن الرابع، وسار على هذا الدرب مستشرق آخر هو "جاروسلاف ستتكيفتش" في كتابه "العربيّة الفصحى الحديثَة" والكتابُ كما يقدم له صاحبه تصوّرٌ منهجيّ للعوامل التي أثّرت في تحديثِ اللغة العربية الفصحى" وهو تفسير للجهود العربيّة اللّغوية التي واجهت تحدّياتِ التحديثِ ، وهو بهذا يختلف عن جهود "يوهان فك" أنّه عمد إلى وصْف العربيّة المعاصرة ، فيما عمد "فك" إلى بطون الكتب.

ولعلّ أقدمَ المحاولاتِ في الاهتمام بدراسةِ الأساليبِ كانت عند اليازجي(ت١٨٧١م) في لغة الجرائد وجُرجي زيدان(ت١٩١٤م) في "اللغة العربية كائنٌ حيّ" ، وعبد القادر المغربي(ت١٩٥٦م) في "تعريب الأساليب" (١٩٣٤). ولخليل السكاكيني(ت١٩٥٣م) اهتمام مبكّر بهذا الحقل، إذ كتب في جريدة السياسة سنة (١٩٢٣) مقالاً بعنوان "تطوّر اللغة في ألفاظها وأساليبها"[2]. وقد انتقد فيه بعض الأساليبِ في عصرِه، وردّ عليه الأمير شَكيب أرْسَلان(ت١٩٤٦م)، ودار بينهما جَدَلٌ في هذا الموضوعِ على مدى عشرات الصفحاتِ في جريدة السياسة[3].

---

[1] البخلاء: ٧٠.

[2] مطالعة في اللغة والأدب: ١١٥.

[3] نشر مقال السكاكيني في جريدة السياسة عدد (٢٨٣) ١٩٢٣، وتوالى الجدل والردود على صفحات جريدة السياسة.

وهـذا الجدل وإن مثّل إرهاصاً للحديث عن الأساليب الجديدة فقد أخذ منحىً عامـاً مخـتلفاً، فالسكاكيني يرى أن هناك مذهبين في الأساليب، مذهباً قديماً وآخر حديثاً[1]، ومما أُولع به أصحابُ المذهبِ القديم تكرار الكلام في غير موطن التكرار والإسـراف فـي استعمال المترادفات على غير حاجة إليها ولا فائدة منها، فهم لا يأتون بكلمة إلا أتبعوها بمرادفاتها، فإذا قالوا: "تمادى الرجل في ضلاله" قالوا: "ولجّ في غَوَايته، وعَمَهَ في طُغيانه ومضى في غُلَوائه".

وأمـا المذهـبُ الجديد فقُوامه الاقتصادُ والاختصارُ، إذ يقول: "بل نحن في عصـرٍ تغلبتْ فيه رُوحُ الاقتصادِ، فإذا لم يراعِ الكاتبُ الاقتصادَ فيما يكتبه في وقتهِ ووقـتِ القارئ لم يجدْ من يقرؤه"[2]. ومضمونُ ردّ الأمير أرْسَلان أن هذا الأسلوب الـذي عابه السكاكيني، يستخدمُه كبارُ الأدباء قدماءَ ومحدثين. والكلمةُ التي أضيفها هـنا أنّ كلامَ السكاكيني كلامٌ عامّ، لأن ثمة فرقاً كبيراً بين الأساليب العلمية والأدبية قديماً وحديثاً.

ولا شـكّ أن حقـلَ البحـثِ في الأساليبِ العربيّة وتطورِها لايزال مجهولاً، ومُشَتّت الجهودِ، ولا تكادُ تقع العينُ على كتابٍ يُعنى بدراسةِ الأساليبِ، أو يُخصِّص فصلاً لدراستها .

وإذا أنعمـنا النظرَ في الأساليبِ التي عرضَ لها المجمع، وجدنا جلّها أساليبَ مترجمةً أو معرّبةً كما يسميها ستتكفيتش[3]، وقد قَسمَها أربعةَ أبوابٍ:

١. أساليبَ مُعرّبة ذات تأثيرٍ في البناء النحوي.

٢. مـترجماتٍ حرفيّة من اللّغات الغربية، تتغاضَى عن احتمالِ وجودِ مرادفات عربيّة.

٣. أساليب عُرِّبتْ بتوسيعٍ أو تجريدِ مدلولاتِ ألفاظِها.

٤. تعريب الأمثالِ والمُصطلحات.

---

(١) مطالعات في اللغة: ١١٨.

(٢) نفسه: ١٢٠.

(٣) العربية الفصحى الحديثة: ٢٤٦.

وقد اقتصرتُ على الباب الأول من الأساليب، نظراً إلى أنّ كلّ الأبوابِ التي ذكرها ستتكفيتش يمكن أن تُفضيَ إلى الباب الأول، ويكون لها أثرٌ في البناءِ النحويّ.

وقد أرجعَ ستتكيفتش إهمال الدارسين العرب لهذه الأساليبِ إلى سببين؛ أولهما مقاومةُ اللّغويين والأدباء المحافظين أيَّ خروجٍ على اللغة الفصحى، وثانيهما: أن هذه الأساليبَ تسري في تدَرّج وبُطء"[1].

ولعلّ من أبرزِ ما يُؤخذ على قراراتِ المجمعِ أنّها لم تكن تلتفت إلى مسألة الأساليبِ المترجمة إلا لِمَاماً، بل إننا سنجدُ الكثيرَ من أعضائه يَعدّون القول بِرَدّ بعض الأساليب إلى الترجمة منكراً من القولِ، وتُهمة جديرة بالردّ، ولا يزالون يتلمّسون أصلاً لها في العربية؛ حتى يقعوا على شاهدٍ شاذّ أو رأيٍ نادر، ولعلّ هذا الاتجاه كان وراءَ الكثير من التخريجات التي لا تمتّ إلى دلالةِ هذه الأساليب بصلة.

ومن الحقّ أنّ نُقرّ بتراجعِ العربيّة لتراجعِ أهلها ، فنحن أمّة تستقبلُ كلّ شيء بدءاً بالحاجاتِ الماديّة وانتهاءً بالأفكارِ والمعتَقدات، وليست اللغة بدعاً من هذا فإنّ الكمّ الهائلَ من المصطلحاتِ والأساليبِ التي تدخلُ العربيّة في غيابٍ من المؤسساتِ المؤهّلة لذلك، لا بد أنّ تحدث تغيُّراً واسعاً في اللّغة، وعلى كلّ حالٍ، فالثقافةُ العربية الحديثةُ ليست ظاهرةً قوميّة ومن اليسير إثبات هذه المقولة.

وثمة قسمٌ من الأساليبِ التي أقرّها المجمع لا تنتمي إلى ما يُسمّى بالأساليب المعرّبة، وهي نوعان: أساليبُ مستحدثةٌ لم يعرفْها القدماء، وأساليبُ استخدمها القدماء استخداماً قليلاً لم يَشتهِر، غير أنّ المحدثين توسّعوا فيها، فانتشرت وغدت تنافس الأسلوبَ الأصيل ، بل قد تكون تفوّقت عليه.

وبعدُ، فالترجمةُ والإعلام بصورة عامّة لهما أكبرُ الأثرِ في إدخالِ هذه الأساليبِ إلى العربيّة، وبثّها بينَ الناسِ، وليس من الحكمةِ أنْ نردّها، أو أنْ نتحدثَ عن الأسلوبِ الأمثلِ كبديلٍ لها، وعلينا أن نسوّغَ منها ما استطعنا إلى ذلك، على أنْ يبقى هذا التسويغُ رهناً بالهيئاتِ العلميّةِ المُختصّة.

---

[1] العربية الفصحى الحديثة: ٢٣٦.

وفي كلّ ذلك رائدنا التراث وسيّده بلا منازعٍ القرآنُ الكريم، فهو المنارة التي نهتدي بهديها، ولا تمثّل هذه المرونةُ تنازلاً ولا هزيمةً، ولا لغة أخرى لا هي عاميّة ولا هي فُصحى، كما قال "ستتكيفتش"[1]، فالجملةُ العربيةُ لا تَنقصها المرونة والحيويّة، إذ يقول فيها:"وربما لا يمضي جيلان أو ثلاثةٌ حتى تصبحَ عضواً متكاملاً في عائلة (الثقافة) اللّغوية الغربيةِ، حيثُ تسهمُ بدورٍ كامل في هذه الجماعة اللغوية الحديثة المشتركة. وسوف يخضعُ النحوُ عندئذٍ لتغيراتٍ بعيدة الأثرِ فرضتها عليه ديناميكيةُ الفكرِ الغربي ... إنّ الجملة العربيةَ سوف تصبح أغنى بالجمل التابعة وسوف يُصبح نظامُها وترتيبُ عناصرِها مَرناً كالعاداتِ الفكريّة الحديثة"[2].

والحقّ أنّ هذا كلامٌ غامض، واتهامٌ مبطّن للعربيّة بالقصور، وهو ناجمٌ من نظرة لا تعرفُ العربية معرفتَها الحقيقيّة، فالعربية ليست لغة متحجّرة، حتى تأخذ مكانتَها ودورها من عائلة الثقافة اللغوية الأوربية الحديثة. ومن الخطأ أن ننظر إلى العربية من منظور الواقع الذي يعيشه أهلها، فالعربية قد أثبتت فاعليتها على مرّ العصور، وتفاعلها مع اللّغات والثقافات الحيّة ليس مؤشّراً على فنائها.

---

[1] العربية الفصحى الحديثة :٢٨٤ .

[2] نفسه :٢٨٥ .

"هـا أنَا أفعـلُ" وشِبْهُـهُ:

جاء في قرار المجمع:

تَـرَى اللَّجْـنَةُ أنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ "ها" التَّنْبِيهِ عَلَى الضَّمِيرِ، دُونَ أنْ يَكُونَ الخَـبَرُ اسـمَ إشَارَةٍ نَحْوَ:"ها أنَا أفعلُ"، وَ"ها أنتَ تَفْعَلُ"، مُستَدِلِّينَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بِالشَّوَاهِدِ العَدِيدَةِ التي وَرَدَتْ فِي كَلَامِ العَرَبِ الذِينَ يُحتَجُّ بِقَوْلِهِمْ: مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ، وَهُوَ أبُو كَبِيرٍ الهُذَلِيُّ:

ولُوعًا فَشَطَّتْ غُرْبَةً دارُ زَيْنَبٍ فَهَا أنَا أبْكِي والفُؤَادُ قَرِيحُ[1].

وَمِنَ النَّثْرِ مَا يُنْسَبُ إلى خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ: "ثُمَّ هَا أنَا أمُوتُ عَلَى فِرَاشِي"، وَمَا يُنْسَبُ إلى المُسْتَوْرِدِ بنِ عُلَّفَةَ الخَارِجِيِّ: "وَهَا أنْتُمْ تَعْلَمُونَ مَا حَدَثَ"[2].

ولِهَذَا لا حَرَجَ عَلَى كَاتِبٍ أنْ يَكْتُبَ:"ها أنَا" وَ"ها أنتَ"، وَ"ها هُوَ"، وَمَا يُشْبِهُ ذَلِكَ مِنَ الضَّمَائِرِ"[3].

وقـد قـدّم الأستاذ محمد شوقي أمين بحثاً بعنوان "ها أنا" قسمه ثلاثةَ أقسام: الأول تناول فيه طائفتين ؛ النحويين واللغويين، وعرض لرأيهم في دخول "ها" التنبيه علـى اسـمِ الإشـارة، وتناول في القسم الثاني أربعين شاهداً ؛ عشرين من الشعر، ومثلَها من النثر على استعمال " ها " –موضع النقد– في العصر الأول وما تلاه، أما الثالث فيخلص فيه إلى إجازة هذا الأسلوب لِوروده عن العرب[4].

ولعـلّ أولَ من عرضَ لهذا الأسلوبِ سيبويه، إذ قال: "وقد تكونُ "ها" في"ها أنـت ذا " غير مقدَّمة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا؛ يدلّ على هذا قوله عزّ وجـل: "ها أنتم هؤلاء"[5]. فلو كانت "ها" هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت هؤلاء، لم تُعَـدْ "هـا" هاهنا بعدَ أنتم"[6]. وسيبويه هنا يعرض للأسلوب الشائع، من دخول هاء

---

[1] الكامل: ٣/١١٦١

[2] الكامل: ٣/١١٦١.

[3] القـرارات المجمعـية فـي الألفـاظ والأساليب: ١١٧، صدر في الجلسة (٩) من مؤتمر المجمع في الدورة (٣٩)، وفي الجلسة (٢٦) من المجلس في الدورة نفسها.

[4] محاضر جلسات الدورة (٣٩): ٣٨٤.

[5] في الآيات ٦٦، ١١٩من "آل عمران"، ١٠٩ من "النساء"، ٣٨ من "محمد" .

[6] الكتاب: ٢/٣٥٤.

على ضميرِ خبره اسم إشارة، ولم يقيّد هذا الأسلوب بشيء مما قيده به المتأخّرون، أما ما ذكره ابن منظور(ت٧١١هـ) في اللسان من أنّ الفراء قال: "لا يكادون يقولون ها أنا"[١]، فكلام الفراءِ في "معاني القرآن" غيرَ ذلك، إذ يقول:"العربُ إذا جاءت إلى اسم مكنيّ قد وصف بـ"هذا" و"هذان" و"هؤلاء" فرّقوا بين "ها" وبين "ذا" وجعلوا المكنيّ بينهما، وذلك في جهةِ التقريبِ لا في غيرها، فيقولون:"أين أنت؟ فيقول القائل: ها أنذا"، فلا يكادونَ يقولون هاأنا"[٢]. وقال السّيرافي(ت٣٦٨هـ): "إنما يقول القائل : "هاأنا ذا"، إذا طُلِبَ رجلٌ لم يَدرِ أحاضرٌ هو أم غائب، فقال المطلوب: هاأنا ذا، أي الحاضر عندك أنا ... ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الذي ذكرناه فقال: هذا أنت وهذا أنا؛ يريدُ أنّ يُعرّفه بنفسه كان محالاً؛ لأنّه إذا أشار له إلى نفسه، فالإخبار عنه بـ"أنت" لا فائدة فيه، لأنك إنما تَعلمه أنّه ليس غيره"[٣].

وما قاله الفراء يدل على ندرة دخول "ها" التنبيه على اسم الإشارة المشار به إلى الضمير، أما ما ذكره السيرافي فمحال على المعنى الذي ذكر ، وقد يأتي على غير هذا المعنى فيجوز، وهو أن يُطلَبَ رجلٌ، ولم يُدرَ أحاضرٌ هو أم غائب، فيقول الرجل ها أنا ذا؛ أي الحاضر عندك. وهذا ما نقله سيبويه عن يونس إذ قال:"وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب أن العربَ تقول :"هذا أنت تقول كذا وكذا"، لم يردْ بقوله "هذا أنت"، أن يعرّفه نفسه...،ولكنّه أرادَ أنْ ينبّهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت"[٤].

والحَريري(ت٥١٥هـ) من أولئلِ الذين أنكروا عدم دخول هاء التنبيه على الضمير المخبر عنه باسم الإشارة ، قال:"ويقولون: "هو ذا يفعل"... وهو خطأ فاحشٌ ولحنٌ شنيع، والصوابُ فيه أنْ يُقال :"هاهو ذا يفعل، وكان أصل القول: هو هذا يفعل، فتَفرّع حرف التنبيه الذي هو "ها" من اسم الإشارة الذي هو "ذا" وصُدّر في الكلام وأقحم بينهما الضمير، ويسمّى هذا التقريب[٥] وما عابَ غيره عليه وقع هو

---

[١] اللسان "ذا".

[٢] معاني القرآن: ٢٣١/١.

[٣] حاشية الكتاب: ٣٥٣/٢.

[٤] الكتاب: ٣٥٥/٢.

[٥] درة الغواص: ١٠٨.

فـيه، إذ يقول في مستهلّ درّة الغواص "وهاأنا قد أودعتُه من النُخَبِ كلّ لُباب" كما ردّد ذلك في مقاماته[1]. وفَحوى كلام ابن هشام يؤيد ما ذهب إليه الحريري[2]، وقد اسـتخدم خلاقَـه في ديباجةِ كتابه إذ يقول:"وها أنا بائح بما أسررته"[3]، وممن رأى مَذهبَ الحريري الدمامِيني والأشموني[4].

خُلاصـةُ القولِ أنّ أسلوبَ "ها أنا أقبل" ونحوه مستخدمٌ منذُ القِدمِ، وليس شاذّاً ولا غريباً وقد حَشَدَ الأستاذُ محمد شوقي أمين خبيرُ لجنةِ الألفاظِ والأساليبِ في بحثِه آنـف الذكر ما أكّد ذلك، وإنّ كان أسلوبُ "ها أنا ذا" أشيعَ وأكثرَ تداولاً، وأشيع منه وأكـثر دخـول "هـا" التنبـيه علـى الظرف "هنا" وقد أحصيتُ في كتاب الأغاني (١٠٤) مـئة وأربـع مرات دخلت فيها هذه "الها" على الظرف "هنا"[5]، فيما دخلت على الضمير الذي خبره اسم إشارة (١٠) مرات[6].

وبقـي ملمح دلالي لم يُشَر إليه، يميز بين أسلوبي "ها أنا ذا" و"ها أنا أفعل"، فمـن يقـول: ها أنا ذا أفعل، و"ها أنت ذا تفعل" ونحو ذلك، يكون المعنى قائماً فيه على صرف النظر إلى حضور الذات وقيامها بالفعل، فيما يتحول ذلك المعنى عندما نقـول: "ها أنت تفعل" و"ها أنا أفعل" إلى التركيز على الفعل وجعله بؤرة الاهتمام، ولعلّ المُنعم النظر يرى هذا الملمح بادياً في هذين الأسلوبين.

---

(١) درّة الغـوّاص:٣، وينظر معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٦٨٩. فقد نقل عنه نصوصاً من مقاماته تؤكّد هذا الاستخدام .

(٢) المغني: ٤٥٦.

(٣) نفسه: ١٣.

(٤) حاشية الصبان: ٢١٢/١.

(٥) الأغانـي(cd): يـنظر على سبيل المثال : ٨١/٣ ،٢٤٤، ٨١/٤، ٣٠٦/٥،٢٩٦،٢٢٨،٢٢٢،٢١٠،٢٧، ٦/ ٣٣٤ .

(٦) نفســه: يــنظر: ١٩٦/٣، ٥٠/٨، ١١٧/١٠، ٣٧،٩٦/١٥، ٦٤/١٧ ، ٢٢٨،٣٢٨/١٨ ، ١١٧/٢١، ٢٢/ ٢٨٤،٣٥٥.

وبعـــد، فإذا كان هذا الأسلوب مستخدماً ومعروفاً منذ القدم فإن للمجمع فضلَ التـــنويهِ بهذا الاستخدام، وتوضيح جوانبِهِ ونفيهِ عن الشذوذ، بعد أن كثُر استخدامه عند المحدثين ، وفي هذا الفضل كفاية.

مَا هِـيَ الأسبَابُ؟ مَا هُـو رَأيُكَ؟:

جاء في قرار المجمع:

يُخَطِّـئُ بَعضُ نُقَّادِ اللُّغةِ مَا تَجرِي الأقلامُ بِهِ فِي اللُّغةِ المُعاصِرةِ مِنْ أمثَالِ هَذِهِ التَّعبيراتِ التِي يُستَعمَلُ فِيهَا الضَّمِيرُ بَعدَ "مَا" أو "مَنْ" الاستِفهَامِيَّتَينِ وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أنَّ الضَّمِيرَ لا مَرجِعَ لَهُ هُنَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ.

وَقَـد انتَهَتِ اللَّجنَةُ بَعدَ دِراسةِ المَسألَةِ إلَى أنَّهُ يُمكِنُ تَخرِيجُ هَذِهِ التَّعبيراتِ ونَحوِهَا بِأحَدِ الأوجُهِ الآتِيةِ:

١. أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ ضَمِيرَ فَصلٍ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أنَّ مَا بَعدَهُ خَبَرٌ عَمَّا قَبلَهُ.

٢. أنْ يَكُونَ الاسمُ الظَّاهِرُ بَدَلاً مِنَ الضَّمِيرِ قَبلَهُ.

٣. أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُبتَدَأً ثَانِياً وَمَا بَعدَهُ خَبَرٌ، والجُملَةُ خَبَرُ المُبتَدَأِ الأوَّلِ[1].

وقد قدّم الأستاذ علي النجدي ناصف مذكرةً في هذه الأساليب، وأعقبها بأربعة مُلحقات،وذهـب إلـى أنّها ليست وليدة عصرنا ولكنها قديمة نسب إليها كلمة ماهيّة الشـيء، بمعنى كنهِهِ وحقيقته. وعرض حُجّة المانعين لهذا الأسلوب، فالضمير في كـلّ منها ليس له مرجعٌ ملفوظٌ ولا ملحوظٌ، وهي أيضا تخالف نهج القرآن الكريم حيـن يصـطنع أمـثالها في التعبير. وانتهى إلى تصحيح هذه الأساليب ، على أنّ الضـمير فيها ضمير الفصل، وليس بالضمير الذي يخلف الاسم الظاهر في الكلام، وهو بذلك لا يفتقر إلى مرجع[2].

أما ملحقاتُه فقد ذهب في الأولِ إلى جواز أن يكون الاسم الظاهر في كلّ منها بـدلاً من الضمير ومفسراً له، وهو حينئذ عائد على متأخر في اللفظ والرتبة وذلك جائـز[3]،واستشـهد فـي الثانـية لهـذه الأساليب بآية شريفة وتمثّل ببيتٍ للمعرّي (ت٤٤٩هـ)، أمـا الآيـة فـقوله تعالى: "فسيعلمون من هو شرٌ مكاناً وأضعفُ جُنداً"[4]. وأمّا بيتُ المعرّي:

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٠٦، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٤٦) والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع.

[2] كتاب الألفاظ والأساليب: ١٨٢/٢.

[3] نفسه: ١٨٣/٢.

[4] مريم، ٧٥.

أنحـويَّ هـذا العصـرِ ما هي لفظةٌ جـرتْ فـي لِسـانيْ جُرهم وثمودِ
إذا استُعملتْ في صورةِ الجَحْدِ أُثبتت وإن أُثبتـتْ قامـتْ مقامَ جحودِ[1]

وردّ في الثالثةِ على مذكّرة الأستاذ محمد شوقي أمين الذي ذهب إلى أن "من" فـي الآية موصولة وليست استفهاماً، فردّ هذا الاحتمال ؛ لأنه لا يكون إلا في غَيْبة من رعايةِ المقام[2]. وفي المذكرة الرابعة مثّل للضمير الذي يفسّره البدل[3].

كمـا قـدم الدكـتور محمد رفعت فتح الله(ت١٩٨٤م) مذكّرة في توجيه هذه الأسـاليبِ ورأى أنّ لهـا وجهين؛ أولهما: أن تكون "ما" مبتدأ خبرُه الجملة الاسمية التـي بعدهـا وهي مؤلفة من مبتدأ وخبر، ويَستند في تفسيرِ هذه الأساليبِ على هذا الوجـه إلى ما جاء به سيبويه من قول العربِ "ما جاءت حاجتَك" بنصب "حاجتك"، قال سيبويه: "ومثل قولهم: ما جاءت حاجتَك"[4]، وعلّق ابن يعيش :"فأجروا جاء هنا مجرى صار وجعلُوا لها اسماً وخبراً، ويكون المنصوبُ هو المرفوعُ كما يكون ذلك فـي كان"[5]، ويقتضي طرحُ الناسخِ على هذا المعنى أنْ تصبح هذه الجملة "ما هي حاجـتُك؟" وقد أكّد ذلك ابن هشام إذ قال: "وأمّا من نصبَ فالأصل ما هي حاجتك؟ بمعنى "أين حاجةٌ هي حاجتك"، ثم دخَلَ الناسخُ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أنْ تقـول: "زيـد هو الفاضل"، وتقدّر "هو"مبتدأ ثانياً لا فصلاً ولا تابعاً"[6]. وعلى هذه التأويلات تُخرّج هذه الأساليب المعاصرة.

كما رأى في تخريجها وجهاً آخر، وهو أنْ يكون الكلام على التقديم والتأخير، فـيكون الأصلُ في تعبير "ما هو المطلوب؟" مثلاً، المطلوب ما هو؟ فالمبتدأ الأول "المطلوب" خبره جملة "ما هو"، فيُشبه "الحاقة ما الحاقة"[7].

---

(١) كـتاب الألفاظ والأساليب: ١٨٤/٢، وفيما يتعلق ببيت المعري ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٠٧/١ [المغني: ٨٦٨، والهمع: ٤٢٢/١، والأشموني/حاشية الصبان: ٣٩٤/١ .

(٢) نفسه: ١٨٥/٢.

(٣) نفسه: ١٨٨/٢.

(٤) الكتاب: ٥٠/١، ٥١، ١٧٩/٢، ٢٤٨/٣.

(٥) شرح المفصل: ٩١/٧.

(٦) المغني: ٥٨٩.

(٧) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٨٩/٢.

وإذا مـــا عدنـــا إلـــى المذكـــرات المقدمة وما أُلحق بها أمكننا القول أنّ هذه الأساليب دُرست دراسة مجزّأة لا متكاملة.

بدايـــةً هذه الأساليبُ معاصرة توسّع فيها المعاصرون توسعاً كبيراً ولم تكن مـــتداولة لـــدى القدمـــاء على الرغم من الشواهد التي ذكرها الأستاذ علي النجدي، وأغلب الظن أنها دخلت من طريق الترجمة.

أما مذكرة الأستاذ النجدي فما ذهب إليه من أنّ الضمير في هذه الأساليب هو ضـــمير الفصـــل هـــو قول سديد يمثّل الدلالة الحقة، وضمير الفصل صيغةُ ضمير منفصـــل مرفوع وهو الذي يسميه الفرّاء وجل الكوفيين عماداً، ويذهب أكثر النحاة إلـــى أنـــه حـــرف، ومذهـــب الخليل وسيبويه أنه باقٍ على اسميّته ولا محلّ له من الإعراب، وهو الصحيح[1]. وأما ما ألحقه بها من جوازِ كونِ الضمير بدلاً فإن عالج بذلـــك مرجعـــيّة الضميرِ فلم يُنصف الدلالة،وليس السياق هاهنا سياق البدل، وإذ ما أخذنـــا قـــولَ أكثر النحاة على أن العامل في البدل مقدّر[2]، –ويكون هذا الأسلوب جملتين لا جملة واحدة– زاد هذا التخريج بعداً.

أما ما ذهب إليه الدكتور محمد رفعت(ت١٩٨٤م) في توجيهه الأول وهي أنْ تكـــون "مـــا" مبتدأ خبرُه الجملةُ فبعيدٌ أيضاً؛ لأنّ الضميرَ مُقحم على التركيب، وهو يفـــترض أن هذا الأسلوب يتكون من "ما" و "هو المطلوب؟" ولا دلالةَ له على ذلك، ومـــا بـــناه علـــى كـــلام سيبويه وتأويلِ ابن يعيش وابن هشام لا ينطبق على هذه الأســـاليب؛ لأنه يبقى في إطار التأويل.والوجه الثاني من تخريجه أشدّ بعداً، ذلك أنّ "ما هو المطلوب" يختلف اختلافاً كبيراً عن "المطلوب ما هو؟" .

وإذا عدنا إلى قرارِ المجمعِ وجدناه يلفّق بين ما انتهى إليه النجدي وما انتهى إليه الدكتور رفعت، غير أنّ الأسلوبَ لا يحتمل هذه الأوجه ولا يُمكن بحال أن يدلّ عليها معاً، والسياق الذي ترد فيه هذه الأساليب يرجح أن الضمير للفصل، إمعاناً في تؤكـــيد السؤال وطلب الإجابة، فضمير الفصل باب من أبواب التوكيد، قال سيبويه:

---

[1] ينظر: الارتشاف: ٤٨٩/١، والهمع: ٢٢٧/١.

[2] ينظر: ارتشاف الضرب: ٦١٩/٢.

"وكذلك أظنّه إياه هو خيراً منه؛ لأنّ الفصلَ يُجزِئ من التوكيد والتوكيد منه"[1].
فسيبويه ساق هذا التركيب ليدلّ على عدم جوازه؛ لأنه يجمع بين البدل والفصل، وهما للتوكيد، وهذا هو ما تدلّ عليه هذه الأساليب، وكان أجدى بالمجمع لو اختار هذا الجانب واقتصر عليه.

---

[1] الكتاب: ٢/٣٨٩.

"فُـلانٌ أحسنُ مِنْ ذِي قَبْـل":

جاء في قرار المجمع:

"مِمَّا تَجري بِهِ الأَقْلامُ فِي الاستِعمالِ المُعاصِرِ قَولُهُمْ: " فُلانٌ أحسنُ مِنْ ذِي قَـبلُ . وقَـد دَرَسَتِ اللَّجنَةُ هَذا التَّعبيرَ فَتَبَيَّنَ لَها أنَّ الأَصلَ الصَّحيحَ فيهِ أنْ يُقالَ: "فُـلانٌ أحسَـنُ مِنْ قَبلُ". وتَرَى اللَّجنَةُ أنَّ "ذِي" هُنا يُمكِنُ أنْ تَكونَ اسمَ مَوصولٍ مُعْـرباً عَلَى لُغَةِ طَيِّئٍ، وَالكَلامُ عَلَى حَذْفِ مُضافٍ، والتَّقديرُ: حالُ فُلانٍ أحسَنُ مِنَ التِي قَبلُ.

وعَلَى ذَلِكَ قَرَّرَتِ اللَّجنَةُ أنَّ هذا التَّعْبيرَ جائِزٌ فِي الاستِعمالِ"(١).

وكان الأستاذ علي النجدي ناصف قد قدّم مذكرةً بعنوان "من ذي قبل" عرض لما أُثر فيه عن العرب من قولهم: "افعل ذلك لعشرٍ من ذي قَبَل" بفتح الباء، وقولهم: "لا أكلّمك لعشرٍ من ذي قَبَل"، وينتهي من تحليل هذا الأسلوب إلى أنّ اللام تعني "إلى" وقَبَل تعني "القابل" من الأيام.

ويرى أنّ الأسلوبَ المحدثَ مولّد من ذلك القديمِ، ويُردفُ قائلاً: "وقد نشأ هذا التوليدُ من تصحيفِ كلمةِ "قَبَل"، فقد نُطقت ساكنة الباء، ظنّاً أنها ظرف زمان"(٢). وهو يجيز الأسلوب المولّد ولكن على تقدير مضافٍ يكون هو المسند إليه ليكون تأويله: "حاله أحسن من ذي قبل" أو "تغيّر حاله عن ذي قبل"، أما "ذي" عنده فيحتمل أن تكون للإشارة، فيكون المعنى حاله أحسن من حاله هذه قبل، "أو" تغيّر حاله عن حالـه هـذه قـبل"، فيكون "قبل" متعلقاً بمحذوف يُعرب حالاً، كما تحتمل أنْ تكون الطائـيّة الموصـولة، فيكون المعنى "حاله أحسن من حاله التي قبل"، ويقتضي نظم الأسلوب أن يُلاحَظ قبل "ذي" في الحالتينِ مضافٌ مماثلٌ للمضاف المسند إليه ليتحقّق معنى القَبْلية(٣).

---

(١) القـرارات المجمعـية فـي الألفاظ والأساليب: ١٤٢، صدر في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة (٤١) وفي الجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤١) : ٣٤٦ .

(٣) نفسه: ٣٤٦.

وفي أثناء المناقشة رأي الأستاذ محمد شوقي أمين أن "ذي" في هذا الأسلوب، يمكن أنْ تكونَ زائدةً، كما جاء عن ابن الأعرَابي "أنّ العربَ تصلُ كلامَها بـ"ذا وذي" فلا يُعتَدّ بهما[1]، ونُكرَ من زيادتها قولُ المتنبي:

وكم ذا بمصرَ مِن المُضحِكَاتِ ولكنّه ضحكٌ كالبُكا

ولم أجدْ هذه الروايةَ، والذي في ديوانِه: "ماذا بمصرَ من المضحكات"[2].

وإذا ما عدنا إلى بحث الأستاذ على النجدي لا يسعنا موافقته على أنّ هذا الأسلوبَ هو ناشئ من الأسلوبِ القديم، وقد صُحِّفت فيه "قَبَل" إلى "قَبِل"؛ ذلك أنّ الدلالةَ تختلف في الأسلوب القديم كلّياً، قال الأزهري: "كل ما استقبلك فهو قَبَل، وتقول لا أكلّمك إلى عشر من ذي قِبَل وقَبَل، فمعنى " قِبَل " إلى عشر مما يشاهده من الأيام، ومن قَبَل إلى عشر تستقبلنا"[3]. وذي "قَبِل" في الأساليب المحدثة لا تدلّ إلا على الماضي، فضلاً عن أنّ هذا الاستعمال القديم لا يكاد يُعرف[4]، وعلى هذا فالمعنى مختلف تماماً ولا مجال للتصحيف فيه.

أمّا اللجوءُ إلى التقدير والتأويل وتخريج "ذي" على أنها اسمُ إشارة فلا شكّ أنّ تكلفه ظاهر. وأما الحديث عن "ذو" الطائية، فهو من الغرابة بمكان، فاستخدام "ذو" هذه قليل وشواهدُها نادرة ، ويكاد المتمكّن من اللغة يخلط بينها وبين "ذو" التي بمعنى صاحب فكيف بالشّداة، ولاشكّ أنّ مَن يستخدم هذا الأسلوبَ لا تَخطر بباله "ذو الطائية" هذه، قال عباس حسن في النحو الوافي: "ومن المُستحسن تركُ "ذو" بلهجاتها المختلفة؛ لغرابتها في عصرنا وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها"[5]. وهذا هو قول لم يتنكّب جادة الصواب.

والحق أن "ذي" في هذا الأسلوب زائدة، وليس هذا بدعاً من العربية، قال ابن جنّي: "وحدّثنا أبو علي أنّ أحمد بن إبراهيم أستاذَ ثَعلب(ت٢٩١هـ) روى عنهم:

---

[1] نفسه: ٣١٤.

[2] ينظر ديوانه بشرح العكبري :٤١/١ ، والبرقوقي :١٤٣/١ .

[3] تهذيب للغة: ١٦٣/٩، وينظر الجمهرة: ٣٢١/١.

[4] عرض له ابن قتيبه في أدب الكاتب: ٢٤٥، كما جاء في إصلاح المنطق، ١٦٤، والأغاني: ٨٨/٥.

[5] النحو الوافي: ٣٢١/١.

"هـذا ذو زيد"، ومعناه: هذا زيد، أي صاحب هذا الاسم هو زيد"[1]. وقال الأزهريّ (ت٣٧٠هـ): "نَقْلاً عن أبي زيد(ت١١٩هـ) : " ويقال أتينا ذا يمن، أي أتينا اليمن، وسمعت غير واحد من العرب يقول:"كنا بموضع كذا وكذا، مع ذي عمرو"، و"كان ذو عمرو بالصُمان"؛ أي كنّا مع عمرو، ومعنا عمرو: وذو كالصلة عندهم وكذلك "ذوي"[2]. وعقد ابن هشام فصلاً لـ"ماذا"، وذكر من وجوهها " أن تكون "ما" استفهاماً و"ذا" زائدة. وقال :"أجازَه جماعةٌ منهم ابنُ مالك"[3]. وعلى هذا فالقول بزيادتها أقومُ قيلاً وأبعدُ من التأويل وأقلّ كُلفةً من تقدير المحذوفات، ومن تخريجها على أوجهٍ نادرةٍ عند القدماء، فضلاً عن المحدثين.

---

[1] الخصائص: ٣/٢٧.

[2] تهذيب اللغة: ١٥/٤٦.

[3] المغني : ٣٩٧ .

حَضَرَ "مَا يَقْرُبُ" مِنْ عِشْرِينَ وَتَخَلَّفَ "مَا يَزِيدُ" عَلَى أَرْبَعِينَ:

جاء في قرار المجمع:

"يَشِيعُ هَذَا الأُسلوبُ فِي كِتَابَاتِ المُعَاصِرِينَ، وَهُوَ مَا يُعْتَرَضُ عَلَيهِ بِأَنَّ "مَا" فِيهَا لِلعَاقِلِ عَلَى حِينِ أَنَّ الشَّائِعَ فِي استِعْمَالِ "مَا" أَنْ تَكونَ لِغَيرِ العَاقِلِ.

وَقَد دَرَسَت اللَّجنَةُ هَذا، وَانتَهَتْ إِلَى قَبُولِ الأُسلُوبِ بِالأَدِلَّةِ الآتِيَةِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ النُّحَاةَ يُجِيزُونَ استِعْمَالَ "مَا لِلعَاقِلِ" عَلَى سَبِيلِ النُّدْرَةِ.

الثَّانِي: وهوَ أَفضَلُ الوَجْهَيْنِ فِي رَأْيِ اللَّجنَةِ – أَنَّ "مَا" فِي التَّعْبِيرَيْنِ نَكِرَةٌ مَوصُوفَةٌ مَعنَاهَا هُنَا "عَدَد"، وَيَكُونُ المَعْنَى حِينَئِذٍ: حَضَرَ عَدَدٌ يَقْرُبُ مِن كَذَا أَو يَزِيدُ عَلَيهِ، وَمِثْلُ مَا جَاءَ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ مِن قَولِهِ تَعَالَى: "أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ"[1]. إِذْ يَرَى جُمْهُورُ المُفَسِّرِينَ أَنَّ "مَا" فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ نَكِرَةٌ مَوصُوفَةٌ؛ أَيْ مَكَّنَّاهُم تَمْكِينًا لَم نُمَكِّنْهُ لَكُم.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكونَ "مَا" مَوصُولَةً صِفَةً لِغَيرِ العَاقِلِ، وَالتَّقْدِيرُ: حَضَرَ العَدَدُ الَّذِي يَقْرُبُ مِنْ كَذَ أَو يَزِيدُ عَلَيهِ.

وَلِهَذَا كُلِّهِ يَرَى المَجْمَعُ إِجَازَةَ هَذَا الأُسلُوبِ فِي المَعْنَى الَّذِي يَستَعمِلُهُ المُعَاصِرُونَ[2].

وقد قدّم الأستاذُ علي النّجدي مذكرةً في الموضوع، ذكر فيها اللّبس الذي يَسبقُ إلى ظنّ السامعِ من أنّ "ما" في العبارتين المذكورتين موصولة، وذهب إلى أنّ "ما" ههنا نكرة موصوفة كما في الآية الكريمة: "ألم يَرَوا كم أهلكنا..."، وقول الشاعر[3]:

لِمَا نافعٍ يَسعى اللبيبُ فلا تَكُن لشيءٍ بَعيدٍ نفْعُهُ الدهرَ ساعِيا

---

[1] الأنعام: ٦.

[2] القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب: ١٥٧، صدر في الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة (٤٢) وفي الجلسة السابعة والعشرين للمجلس.

[3] ينظر المغني: ٣٩١، وحاشية الصبان: ٢٤٤/١.

وينتهي إلى تصحيح الأسلوبين لكنّ الأفصح أنْ يستعمل مكان "ما" في العبارة الأولى نحو "زُ هاء" أو "قَرَابة"، وفي العبارة الثانية أن نقولَ: "تخلّف أكثرُ من أربعينَ" أو تخلّف أربعون وزيادة[1].

وإذا ما عُدنا إلى بحثِ الأستاذِ علي النّجدي وجدنا أنه يُخرّج "ما" في هذا الأسلوب على أنّها نكرةٌ موصوفة وعلّة ذلك، أنّ المعنيّ بها عاقلٌ ودلالة "ما" الموصولة عليه قليلة، وقد تبنّى المجمع هذا الرأي، كما أجاز أن تكون "ما" الموصولة على سبيل الندرة، وأن تكون "ما" موصولةً على تقدير صفةِ غيرِ العاقل وهو "العدد" وهذان مرجوحان.

أمّا تخريجاتُ المجمعِ فلا يسعنا قَبولُ التخريج الثالث، فهو يفترض تركيباً لا دليلَ عليه مقامي ولا مقالي، إلا ما تسوّغه الصناعة النحوية. وأما التخريج الأول – وهو المرجوح– فالمسألة فيه ليست مسألة كثرة وقلّة، قال السيوطي: "زعم قوم منهم ابن دُرُسْتُوَيْه(ت٣٤٧هـ) وأبوعُبَيْدة(ت٢١٠هـ) ومكّي(ت٤٣٧) وابن خَروف(ت٦١٠هـ) وقوعها على آحاد من يَعقل مطلقاً[2]، وجاء في حاشية الصبّان: "كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة، والأكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم"[3]، وفي هذا سند قوي لمن أراد أن يذهب هذا المذهب.

والمسألة– بعد– على غير ذلك فافتراض أن "ما" موصولة في هذا الأسلوب سيجعلُ هذه الكناية مُلْبِسَة وتفتقر إلى المرجع، وسيكون الأسلوب "حضر الذي يقرب من عشرين"، ولا يمكن أن تكون دلالة هذا الأسلوب على هذا الوجه، فالكلمة المركزيّةُ فيه هي "عدد" ونحن بهذا التخريج نُقصيها عن مَركزيّتها ونستبدل بها كناية غامضة، ومن هنا يكون رفضُ هذا الوجهِ، والتخريجُ الثالثُ على بعده أقرب منه؛ لأنه حَفظ هذه المركزية.

وثمة ملمحٌ دلاليٌّ مهم في التخريج الثاني ينبغي الإشارة إليه، فنحن إذا استقرينا الشواهد التي جاءت في "ما" النكرة الموصوفة، وأنعمنا النظر فيما جاء عن

---

[1] الألفاظ والأساليب : ٣٨/١

[2] الهمع :١ /٢٩٨ .

[3] حاشية الصبان: ٢٢٢/١.

النحويين وجدنا "ما" هذه مُغرقة في الإبهام ولا تكونُ ذات معنىً خاصّ، كما أنها ليس لها معنى دون وصف، قال سيبويه: "قربَّ اسمٍ لا يَحسُن عليه عندَهم السكوتُ حتى يَصِفُوه، وحتى يَصيرَ وُصفُهُ عندَهم كأنّه بِهِ يَتمّ الاسمُ ... وكَذلك "مَنْ" و"مَا" إنما يُنكَرانِ لحَشْوِهما ولِوَصْفِهما، ولَم يُرَدْ بهما خِلْوَين شيءٌ فَلزَمَه الوَصفُ كما لَزِمَهُ الحَشْوُ، ولَيس لَهمَا بِغيرِ حَشوٍ وَلا وَصفٍ مَعنَى"[1]. وقد أنكر قومٌ من النحويين وقوع "مَنْ" و"ما" موصوفتين؛ لأنهما لا يَستقلان بأنفسهما[2]. وقال الهرويّ (ت ٤١٥ هـ): "والوجه السابع أن تكون ما نكرة بمعنى شيء، ويلزمها النعت كقولك: "رأيت ما مُعجِباً لك" أي شيئاً معجباً لك، ومنه قول الشاعر[3]:

رُبّما تَجزعُ النفوسُ مِنَ الأمرِ له فَرجةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

معناه ربّ شيءٍ تجزعُ النفوسُ، وكذلك "ما" في قولهم: "نعم ما صنعتَ" و"بئس ما صنعتَ"، تقدر بقولك شيء[4]، وعلى مثل هذا النحويّون[5]. فهل يمكننا بعد هذا أنْ نعد "ما" في هذا الأسلوب نكرةً موصوفةً؟ والإجابة بالإيجاب فهذا الوجه هو الذي يمثل الدلالة الحقيقية لهذا الأسلوب.

فالمسألة على غير ما ذهب إليه القرار، فإن كانت العقبة في قَبولِه كما ذكرها المجمع- أن الشائع في استعمال "ما" أن تكون لغير العاقل، فإن العقبة كما رأينا هي استخدام "ما" نكرة موصوفة واضحة الدلالة ويمكنها الاستقلال بنفسها. ولا إبهام ولا غموض فيها كما استخدمها القدماء، وهذا هو الملمح الدلالي الجديد في هذا الأسلوب، ولعل الأجدى لو وقف المجمع عند هذا التخريج مشيراً إلى هذا الملمح.

---

(1) الكتاب: ١٠٦/٢.

(2) الهمع: ٢٩٩/١.

(3) وهو من شواهد الكتاب: ١٠٩/٢، ونسبه إلى أمية بن أبي الصلت، وهو في المقتضب: ٤٢/١، وابن يعيش: ٣/٤، ٣٠/٨، الهمع: ٢٩٨/١.

(4) الأزهية: ٨٢.

(5) ينظر كتاب الجمل: ٣٢١، الحروف للرماني: ٨٨، شرح المفصل: ٣/٤، الجنى: ٣٣٧، المغني: ٣٩١، حاشية الصبان: ٢٢٤/١.

"مَا دَامَ" فِي بَعضِ التَّعبيرَاتِ العَصرِيَّةِ:

جاء في قرار المجمع:

(أ) ما دامَ عليٌّ مُجتَهِداً في دُرُوسِه فسيكتبُ لَه النَّجاحُ.

(ب) ما دامَ صاحبُ الاقتراحِ قد حَضَرَ فلْنُنَاقِشْ المَوضُوعَ.

يَرَى المَجمعُ قَبُولَ التَّعبيرَيْنِ، وتَخريجَهُما على أحَدِ الوَجْهَيْنِ الآتِيَيْنِ:

١. أنْ تَكونَ جُملةُ ما دامَ مُقدَّمةً عَن تأْخيرٍ.

٢. أنْ تَكونَ "مَا" فِي مَا دَامَ زَمانِيةً شَرطِيةً، كَما في قَولِه تَعالَى: "فَما استقَامُوا لكُم فَاستَقِيمُوا لَهُمْ"[١].

وكان الأستاذ محمد حسن عبد العزيز -خبير لجنة الأصول- قد قدّم مذكرة في الموضوع بعنوان "ما دام في بعض تعبيرات عصرية" عرض فيها لهذه الأساليب المعاصرة، وأردف قائلاً: "ونتبيّن من الأمثلة السابقة أن ما دام تجيء متصدرةً جملتها، وأنها ترتّب مع جملتها ترتيب أداة الشرط مع جملة الشرط والجواب، وقد وقعت الفاء في ما يُشبه أن يكونَ جواباً لها في المواقع التي تأتي فيها الفاء، إذا كانت أداة الشرط "إن"، وعرضَ في مذكراتِه لبعضِ كلامِ النّحاة في "ما دام"، وانتهى إلى أن النّحاة يتكلمون على "ما دام" حين تتأخر، أما الصورة التي تتصدر فيها فلم يتحدثوا عنها. ويذكر شاهداً غير منسوب ذكره الشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ) تتصدر فيه "ما دام" وهو:

ما دام حافظُ سِرّي مَنْ وثقتُ بِهِ ... فهو الذي لَسْتُ عنه رَاغباً أبدا

ويردف قائلاً: "وإذا صلح الشاهد السابق يكون التركيب السابق معروفاً في مرحلةِ اللغة العربية في عهده- على الأقل- ويكون التركيب المعاصر امتداداً له[٢].

كما قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكّرةً أخرى بعنوان "صحّة تعبير عصري لصيغة "ما دام " بيّن فيه عصريّة هذه الأساليب، وذهب مذهب ابن هشام في المغني

---

[١] في أصول اللغة: ٣/ ١٣٨، صدر في الدورة (٤٣)، الجلسة الثامنة للمؤتمر.

[٢] نفسه: ١٤٠.

في جواز مجيء "ما" الزمانية للشرط، وينتهي إلى صحّة هذه الأساليب وتخريج "ما" فيها على أنها زمانية شرطية[1].

وقد ناقشت اللجنة المذكّرتين وانتهت إلى تخريج هذه الأساليب على ثلاثة أوجه، الوجهين المذكورين في القرار ووجه ثالث، وهو أن تكون "ما" مصدرية ظرفية، ودام تامّة، وبعد عرضه على المجلس لُكتفيَ بالتخريجين الأولين[2].

وقد جرت في أثناءِ عرض هذه الأساليب على اللّجنة نقاشات حادّة بين المؤيدين والمعارضين استهلّها الدكتور إبراهيم أنيس(ت١٩٧٧م)، الذي رأى الاكتفاء بتخريج واحدٍ لهذه الأساليب، ورأى الأستاذ علي النجدي ناصف القولَ بتقديم جملة ما دام، واستشهد بقول زهير(ت١٣ق. هـ):

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مَسغبةٍ يقولُ لا غائبٌ ماليْ ولا حَرِمُ[3]

فسيبويه يخرّج رفع الفعل "يقول" على التقديم والتأخير، وأيّده الأستاذ محمد شوقي أمين، وقال: "القول بالتقديم والتأخير فيه قيمة بلاغية"، وردّ عبد السلام هارون(ت١٩٨٢م) أن يكون من قبيل التقديم والتأخير؛ لأنه لا يستند إلى قواعد لغوية صحيحة، وأيّده في ذلك عباس حسن، كما ردّ عبد السلام هارون التخريج الثاني وهو "ما" الشرطية، لأن أحداً لم يستعمله من قبل[4].

وإذا عدنا إلى قرار المجمع وجدنا التخريجين اللذين خُرجت عليهما هذه الأساليب متناقضيْن، والغايةُ منها -كما في الكثير من القرارات- نيل الموافقة على هذه الأساليب الشائعة، فالتخريج الأول أخذ برأيِ المتشدّدين؛ لأنّه لا يجوزُ تقديمُ الحرف المصدريّ على عامله، كما قال النحويون، والثاني وافق رأي المؤيّدين، ولم يستخدم أحد "ما" قبل "دام" بمعنى الشرط، قال سيبويه: "وسألته -يعني الخليل- عن قوله: "ما تدوم لي أدوم لك"، فقال: "ليس في هذا جزاء من قِبَل أن الفعل صلةٌ لـ

---

[1] نفسه: ١٤٢.

[2] محاضر جلسات المجلس ، الدورة (٣٤) : ٣٨٦.

[3] البيت لزهير في ديوانه، وهو أيضاً في الكتاب: ٦٦/٣، والمقتضب: ٧٠/٢، والهمع: ٤٥٩/٢.

[4] محاضر جلسات الدورة، (٤٣) : ٣٨٤.

"مـــا" فصار بمنزلة الذي، وهو بِصِلَتِه كالمصدر يقع على الحين، كأنه قال: أدوم لك دوامك لي"[1].

وإذا ما أخذنا التخريج الأوّل الذي خرّج به قرار المجمع هذا الأسلوب، وهو القـــائم علـــى الـــتقديم والتأخير، لا نجدّه موفقاً، ولا نتذرّع في هذا الرفض بما قاله النحويّون من عدم جواز تقديم الحرف المصدري على عامله، بل بوجود الفاء رابطاً بيـــن جزءي الأسلوب ، وليس لها وجه إذا ما تصدّرت هذا التركيب، وهو ما يفضي إلـــيه القول بهذا التخريج. وليس ثم وجهٌ للقياس بينَه وبينَ قولِ زهير، "وإن أتاه..." على ما ذهب إليه الأستاذ علي النجدي، فهذا مطيّة الاحتمال، وما كان كذلك سقطَ به الاستدلال، فضلاً عن الخلاف فيه، وقد ردّه بعض النحويين[2]، وجعله غيرهم على تقدير الفاء[3].

ولـــو اقتصـــر المجمع على التخريج الثاني لكان أجدى، فلا يحتاج إلى تأويل وتغيـــير في التركيب كما ينصّ الأول، وكون "ما" في ما دام لم تأت زمانية شرطية فهذا لا يمنع من حملها في هذه الأساليب على ذلك، لأنها واضحة الدلالة عليه، وقد ذكـــر ابـــن هشام "ما" الزمانية الشرطية ونقل ذلك عن الفارسي(ت٣٧٧هـــ)، وأبي الـــبقاء(ت٦١٦هـــ) وأبي شامة(ت٦٦٥هـــ) وابن بَرّيّ(ت٥٨٢هـــ)[4]، وحمل عليها قوله تعالى: "فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم"[5]، وقوله تعالى: "فما استمتعتُم به منهنّ فآتوهُنّ أُجورَهنّ"[6].

أما مسألة تعرّض النحويين للكلامِ على "ما دام" حين تتأخر، فقد ذكر الأستاذ محمـــد حسن عبد العزيز في مذكرته أن ابن يعيش ذكر أن "ما دام" لا تأتي أولاً[7]،

---

[1] الكتاب: ١٠٢/٣.

[2] ينظر الهمع: ٤٦٠/٢.

[3] ينظر المقتضب: ٧٠/٢، والهمع: ٤٦٠/٢.

[4] المغني: ٣٩٨.

[5] التوبة: ٧.

[6] النساء: ٢٣.

[7] شرح المفصل: ١١١/٧.

وقـد وجدت الصَّيْمَرِيّ وهو من نحاة القرن الرابع؛ قد تناول هذه المسألة، إذ قال: " ... ولا تكون إلا بعد كلام كقولك: أنا انتظرتك ما دمت قائماً ...لأن القائلَ يستعمله في ما وقع، ويشترط له اتصاله ودوامه، ولا تقول مبتدأ:" ما دام زيد قائماً"[1].

أمـا البيت الذي ذكره الشيخ خالد الأزهري فقد ذكره في سياق الكلام على تقديم خبر "ما دام" على اسمها، ولقد بحثت ما وسعني الجهد عن أصل هذا البيت فلم أقع من ذلك على شيء، غير أن تركيبه يَشي بِحَداثته. ولا يعني هذا أنّ هذا الأسلوب لـم يكـن مستخدماً من قبل، وقد طفت في الكثير من كتب الأحاديث والكتب الأدبية القديمة وعدت من ذلك بشواهد تؤكد استخدام هذا الأسلوب، أقدمها ما جاء في سنن الدرامي عن ابن سيرين قال: "ما دام على الأثر فهو على الطريق"[2].

ومما يلفت الأنظار ما جاء من هذا الأسلوب عند إمام من أئمة الحديث والفقه فـي القرن الثالث الهجري وهو محمد بن علي الحكيم الترمذي(ت٣١٥هـ) [3]. فقد تكـرر استخدامه لهذا الأسلوب في كتابه "الأمثال من الكتاب والسنة" ومما جاء فيه" فمـا دام الأمـير محافظـاً علـى إمـرته ضـابطاً لهـا... فأمره مستوٍ وولاياته عزيـزة"[4]."ومـا دام البندار مشرفاً على أمور ديوانه مُحصنَاً لأبواب الأموال ... فأمـره قوي وخزائنه محشوة"[5]."فما دام الحَرّ كائناً فذلك شأنهن"[6]."فما دام الواعظ بهذه الصفة فإجابة القلوب له خوفاً"[7].

وهذا كلّه يؤكد أن هذا الأسلوب كان معروفاً لكن المحدثين أَحْيَوْه واستخدموه على نحو واسع.

---

[1] التبصرة والتذكرة: ١٨٩/١.

[2] رقم الحديث: ١٤١.

[3] هـو الإمـام محمد بن علي بن الحسن الحكيم الترمذي ، رحل طلباً للحديث ، وكان عالماً موسوعياً، ولد في بدايـة القـرن الثالـث ، وتوفـي على الأغلب سنة ٣١٥هـ، ينظر : سِيَر أعلام النُبلاء: ٤٣٩/١٣، تَذكِرة الحُفّاظ: ٦٤٥/٢، حِلْيَة الأولياء: ٢٣٣/١٠، لِسَان الميزان: ٣٠٤/٥.

[4] الأمثال من الكتاب والسنة(cd): ١٢٦. (عن قرص ممغنط " cd ") .

[5] نفسه: ١٢٦.

[6] نفسه: ١٧٩.

[7] نفسه: ٢٣١.

لَمْ يكَد الضَّيفُ يَدخُلُ حتّى عَانَقَهُ صَاحِبُ الـدّارِ:

جاء في قرار المجمع:

"يَشيعُ هَذا الأُسلوبُ في العَصرِ الحَديثِ، وَالمُرادُ بِهِ أنَّ التَّرحيبَ بالضَّيفِ تَمَّ مَـعَ أشَـدِّ الشَّـوقِ وَالتَّلَهُّفِ، فَكأنَّ زَمَنَ الدُّخولِ قَد اقتَرَنَ بِزَمَنِ العِناقِ، أوْ كَأنَّ الحَدثَيْنِ قَدْ وقَعا معًا في آنٍ واحدٍ.

دَرَسَتِ اللّجنةُ هَذا الأُسلُوبَ وَرَجَعَتْ إلى أقوالِ أئمّةِ النُّحاةِ في "كَادَ" المَنفيّةِ ثُـمَّ انتَهَـتْ إلَـى أنَّه يُمكِنُ قَبُولُه عَلى أساسِ القَولِ بِأنَّ نَفْيَ "كَادَ" إثْباتٌ لِخَبَرِها، فَمَعْنَى الأُسلُوبِ عَلَى هَذا: أنَّهُ بِمُجَرَّدِ دُخُولِ الضَّيفِ عَانَقَهُ صَاحِبُ الدَّارِ، فَالتَّرتيبُ بَيْـنَ الحَدثَيْنِ بَرغْمِ القِصَرِ الشَّديدِ في الفَرقِ الزَّمنِيِّ بَينَهما قَدْ تَمَّ طَبيعِيًّا، أيْ دَخَلَ الضَّيفُ فَعَانَقَهُ صاحبُ الدارِ مُباشَرَةً وَبِسُرْعَةٍ.

هَـذا إلى أنَّ الأُسلوبَ، بِصُورَتِهِ المُعاصِرةِ قَد وَرَدَ فيما يُحتَجُّ بِهِ مِنْ مَأثُورِ الكَـلامِ وَهُـوَ ما جَاءَ في حَديثِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ -رَضِيَ اللهُ عَنهُ- أنَّهُ قَالَ يَومَ الخَـندَقِ: "مَـا كِـدتُ أنْ أُصَلِّيَ العَصرَ حَتّى كَادَتِ الشَّمْسُ أنْ تَغْرُبَ". ولِهذا تَرَى اللّجنةُ أنَّ هذا الأُسلُوبَ صَحيحٌ لا حَرَجَ في استِعمالِه"[1].

وقـد سبقَ أن تَقدّمت اللّجنة بهذا الأسلوب في الدّورة الحادية والأربعينَ إلى مجلـس المجمـع، وقد قُدّم بين يدي اللجنةِ آنذاك عدة بحوث؛ أولها للأستاذ عطية الصـوالحي تـناول فيه بناء "كاد" ودلالته مُثبَتاً ومقروناً بحرف نفي، وجواز تأخير حرف النفي عنه، وانتهى إلى أن إثبات كاد إثبات ونفيها نفي، ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدماً عليها أو متأخراً عنها[2].

وأعقـب الصـوالحي بمذكرة أخرى بعنوان "استكمال القول في أسلوب كاد المنفية" انتهى فيه إلى أنّ من قال: إثبات "كاد" نفي وقصدَ المقاربة فهو مخطئ، وإنْ قصـد نفي مضمون خبرها فهو مصيب، ومن قال: نفي "كاد" إثبات، إن قصد إثبات المقاربـة فهو مخطئ، وإن قصد إثبات مضمون خبرها فهو مخطئ أيضاً، ما لم تقم

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب :١٧٠، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٤٣) والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع.

[2] محاضر جلسات المجلس في الدورة (٤١): ٣٢٦.

قرينة تدل على ثبوته في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه ، كما في قوله تعالى[1]: "فذبحوها وما كادوا يفعلون"[2].

كما قدم الأستاذ أحمد الحوفي(ت١٩٨٣م) بحثاً بعنوان "كاد ويكاد في الإثبات والنفي" وتناول ذلك تحت ثلاثة أبواب: في القرآن الكريم، وفي الشعر، وفي النحو، وانتهى إلى أن كاد المثبتة تدلّ على مقاربة العمل والدُنُوّ من القيام به، أما المنفيه فإنها تنفي القرب من العمل. ومعنى النفي بعدها أدل على البعد من معنى المنفي بدونها. فقولنا: ما كادت الطائرة تصل أبعد في نفي وصولها من قولنا ما وصلت الطائرة[3].

وانتهت اللجنة إلى القرار التالي: "يشيع في أقوال المعاصرين هذا القول، وأمثلته مما تأتي فيه حتى بعد خبر "كاد" المنفية ... وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح على أنه نوع من المبالغة ؛ لأن معناه أن الترحيب لقوته قد قارن الدخول"[4]. وعند عرضه على المجلس اعترض عباس حسن على مسألة المبالغة، وأيّده الدكتور إبراهيم الدمرداش[5](ت١٩٨٧م). وأخذ المجلس بهذا الاعتراض، ورد القرار إلى اللجنة لإعادة الدراسة.

عادت اللجنة لدراسة المسألةِ في الدورة الثالثة والأربعين، وقُدِّم فيها ثلاثة أبحاث، بحثٌ للدكتور إبراهيم أنيس بعنوان "لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار" وقد ذكر أنّ هذا أشبهُ بتعبيرٍ قديم وهو "ما سلّم حتى ودّع" وحقّق آراء اللغويين القدماء في مثل قول المحدثين "لم يكد أخي يَلحق بالقطار" فوافاهم فريقين، فريقاً يرى أنّ اللحاقَ قد تم فعلاً ولكن في آخر لحظة، وآخر يرى أن اللحاقَ لم يتمّ، بل هو إمعانٌ في نفي اللّحاق به، وإذا ما أخذنا تعبير المحدثين "لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار" فعلى الأول فقد عانقَ صاحبُ الدار الضيفَ حالَ دخوله، أمّا على رأي الفريق

---

(١) نفسه: ٣٣٦.

(٢) البقرة: ٧١.

(٣) محاضر جلسات المجلس في الدورة (٤١): ٣٢٩.

(٤) محاضر جلسات المجلس (٤٣) : ٣٣٢.

(٥) محاضر جلسات المجلس (٤١): ٢٨٤.

الثانـــي فلا بد من تصوّر العناق قبل الدخول، وهي صورة خيالية، والغرضُ منها المـــبالغة في تصوير شدةِ الترحيبِ بالضيفِ، وانتهى إلى أنه يمكنُ قَبول هذا التعبيرِ الحديث على أحد التوجيهين السابقين[1].

وقـــدم الأســـتاذ علي النجدي ناصف(ت١٩٨٢م) بحثين عنون الأول بـــ "ما كـــدت أدخـــل حـــتى اســـتقبلني رب البيت بالترحاب" خلص فيه إلى أنّ "حتى" في الأســـلوبِ المنكـــور تـــدلّ على المبالغة وتصوير سرعة الاستقبال بما يشبه سرعة الـــتوديع في قولهم "ما سلم حتى ودع"، إذ في سبيلِ التوديعِ استجازَ أنْ ينفي حدوثَ الســـلامِ جملةً ويثبت التوديع وحده. ويتناول جانباً من مبالغات العرب في أشعارهم ليؤكدَ ما ذهب إليه، وينتهي إلى أنّ العـــبارةَ التي صدَّر بها بحثه مقبولة، مثلها مثل العبارات التي تستعمل في "كاد" منفيّة، غير أنها تنفردُ في المبالغة في التعبير، وهذا مقتصر على هذا التعبير ولا يمكن تعميمه[2].

وتـــناول فـــي بحثه الثاني ما جرى على لسان عمر بن الخطاب –رضي الله عـــنه– مـــن هـــذا الأسلوب وهو قوله: "ما كِدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغـــرب" ويرى أن هذا يؤيد ما سبق أنْ رأته اللّجنةُ من أنّ الفعل المذكور بعد "حتى" إنما يقع معاقباً للفعل الذي يذكر بعد كاد المنفية، حتى كأن الفعلين يقعان معاً[3].

وبعـــد فعلـــى الـــرغم مما نُقِل عن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– من اســـتخدام هذا الأسلوب، واستخدام أبي سفيان له أيضاً، وما جاء في الحديث"ما كدت تـــأذن لي حتّى تأذن لحجارةِ الجَلهمتيْن"[4] فيمكننا إدراجه في أساليب المحدثين؛ ذلك أنهـــم استخدموه استخداماً واسعاً لم يعهده القدماء ، فقد اقتصر استخدام القدماء على كـــاد منفـــية ومثبـــتة دون اقـــتران "حتى" بها، ولم تكن تخلو من خلافٍ وبلبلة بين النحويين.

---

[1] كتاب الألفاظ والأساليب: ٧٢/٢.

[2] نفسه: ٧٣.

[3] نفسه: ٣٦.

[4] للسان " جله " .

وقد ذهب النحاة مذهبين، مذهباً يرى أصحابه أن إثبات كاد نفي ونفيها إثبات، ولعل الفرّاء(ت٢٠٧هـ) يقف على رأس هؤلاء إذ قال في قوله تعالى: "إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لمْ يكَدْ يَرَاها"[١]: " قال بعضهم إنما هو مَثَل ضربه الله ، فهو يراها ولكنه لا يراها إلا بطيئاً، كما نقول ما كدت أبلغ إليك ، وأنت قد بلغت ، وهو وجه العربية"[٢]. ومنهم ثعلب(ت٢٩١هـ) إذ قال: "وقولك كدت أقوم أي لم أقم، ولم أكد أن أقوم أي قمت"[٣]. ومنهم النحّاس وابن جنّي[٤]، وعلى رأس المتأخرين ابن يعيش[٥].

غير أن جلّ النحاة ذهبوا إلى أن نفيها نفي وإثباتها إثبات[٦]، وقد حرّر الجُرجاني فصلاً في تفسير قولِهم "لم يكد يفعل" ردّ على من ادّعى أن نفي كاد إثبات وإثباتها نفي، وانتهى إلى قوله: "ولو كان" و"لم يكد" يوجب وجود الفعل، لكان هذا الكلام منهم محالاً، جارياً مجرى أن تقول: "لم يرها ورآها" فاعرفه[٧]. وأيّده الرضي وعَدّ القول بأنّ نفي كاد إثبات غلطاً أفحش الغلط، غير أنه أردف قائلا: "قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه، وبعد انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، لا لفظ كاد. ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفاءه في وقت واحد[٨]، وهذا كلام غاية في الدقة، ذلك أنه يجعل السياق قوام المسألة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا اللّبس والإشكال في استخدام كاد لم يكن مقصوراً على تنظير النحويين ، بل نجده يتسرّب إلى شاعر كبير هو ذو الرُّمة(ت١١٧هـ)، فلما قَدِمَ الكوفة أنشد الناس حائيّتَه المعروفة، حتى إذا انتهى إلى قوله :

---

[١] النور :٤٠ .

[٢] معاني القرآن: ٢/٢٥٥.

[٣] مجالس ثعلب: ١/١٤٢.

[٤] ارتشاف الضرب: ٢/١٢٦.

[٥] شرح المفصل: ٧/١٢٥.

[٦] ينظر في ذلك: شرح الجمل: ٢٠١، شرح الكافية الشافية: ١/٢٠٧، شرح الكافية: ٢/٣٠٦، الارتشاف: ٢/ ١٢٦، الهمع: ١/٤٢٣، وشرح الأشموني: ١/٣٩٥.

[٧] دلائل الإعجاز: ٢٧٧.

[٨] شرح الكافية: ٢/٣٠٦.

إذا غيَّرَ النأيُ المحبينَ لَم يكدْ رَسيسُ الهَوى مِنْ حُبِّ ميَّةَ يَبرَحُ

نـــاداه ابـــن شُبْرُمة : يا غَيْلان أتَراه قد برح، فعاد عنه فقال : إذا غير النأي المحبين لم أجدْ ..[1].

وإذا مـــا عدنا إلى كلام الدكتور أحمد الحوفي "أما دخول النفي على خبر كاد فإني لم أجده في نصٍّ من يُعتَد به " فقد غاب عنه قول زهير :

صَحَا القلبُ عن سلمَى وقد كاد لا يَسلو وأقفَرَ من سلمى التَعانيقُ فالثقْلُ[2]

أما قول أبي البقاء(ت١٠٩٤هـــ) في الكليات: "ولا فرقَ بين أن يكون حرف النفي متقدماً عليه أو متأخراً عنه[3]، وقول ابن يعيش: " إذا دخل النفي على كاد قبلها كـــان أو بعدهـــا لـــم يكن إلا لنفي الخبر"[4]، وهو ما استشهد به الصوالحي[5]. فهو مجانب لجادة الصواب، فإذا سلّمنا أن كادَ المسبوقة بالنفي رهنُ السياق فإن النفي إذا تلاهـــا لا يمكـــن إلا أن تكون إثباتاً لمضمون الخبر "فكاد لا يقرأ " قد قرأ، وكاد لا يسلو" قد سلا، وهذا إثبات الخبر فيه بيِّن.

وإذا انتقلـــنا إلـــى الأســـلوبِ الـــذي شاع عند المحدثين وجدنا "حتى في هذا الأسلوب زادت الطينَ بِلّة كما قيل ، فأضافت إشكالاً جديداً في استخدام كاد.

أما قرارُ المجمع فهو بحاجة إلى مزيد من التحرير والإحكام، فالفقرة الأولى فـــيه لا تخلو من الإلباس ، وهي إشارة ضعيفة إلى مسألة المبالغة التي تم رفضها سابقاً من قبل المجلس؛ ذلك أن مسألةَ الشوقِ والتلهّف لا تكون في كل هذه الأساليب فيمكننا القول:"لم يكد الطالب ينهي الامتحان حتى قرعَ الجرس" فأين الشوق والتلهّف في هذا ؟

ومن ناحية أخرى فإن إقرارَ المجمع هذا الأسلوب وَفْق مقولة "نفي كاد إثبات لخـــبرها" رفضـــه جُلُّ القدماء ممن يُعتَد بآرائهم، فكيف نقبله؟، والقول فيه لا يكون مطلقاً بل قيده القرينة والسياق.

---

[1] دلائل الإعجاز: ٢٧٤.

[2] ديوانه : ٣١.

[3] الكليات: ٧٤٩ .

[4] شرح المفصل: ١٢٥/٧.

[5] محاضر جلسات الدورة (٤١) : ٣٢٨.

وقصـــارى القـــول أنّ هذا الأسلوب يدل على وقوع الفعل بعد "حتى" معاقباً للفعـــل المذكـــور بعـــد كاد المنفية، فكأنّهما مقترنانِ، وهذا أبْيَن وأقوم قيلاً، وأنفى للإشكال.

مَنَحَهُ مَنْحاً لا يَفِيهِ حَقَّهُ:

"يُخَطِّئُ بَعْضُ النُّحويينَ مَا تَجري بِهِ أَقلامُ المُعاصِرينَ مِنْ نَحوِ قَولِهِم: "مَنَحَهُ مَنْحاً لا يَفِيهِ حَقَّهُ" عَلى أَساسِ أَنَّ الفِعلَ "وَفَى" هُنَا تَعَدَّى إِلى مَفعولَينِ، عَلى حِينَ أَنَّهُ لَم يَرِدْ فِي المُعجَماتِ إِلاَّ لازِماً أَو مُتَعدِّيًا إِلى وَاحِدٍ فِي مِثْلِ: " وَفَى الدِّرْهَمُ المِثقالَ": عَدَلَهُ- وَفَى فُلانٌ نَذْرَهُ : أَدَّاهُ .

دَرَسَتِ اللَّجنَةُ هَذا وانتهتْ إِلى أَنَّ الأُسلُوبَ تُمكِنُ إِجازَتُهُ عَلَى أَساسِ أَنَّ الأَصلَ فِي قَولِهِم: "لا يَفِيهِ حَقَّهُ" :"لا يَفِي حَقَّ فُلانٍ"، وَعَلَى هَذا تَكونُ حَقَّهُ بَدَلَ اشتِمالٍ مِنَ الاسمِ السَّابِقِ الوَاقِعِ مَفعُولاً بِهِ فِي الأُسلُوبِ المُعَاصِرِ" [1]. *وَلِهَذا تَرَى اللَّجنَةُ أَنَّ إِجازَةَ قَولِ القَائِلِ:"مَدَحَهُ مَنْحاً لا يَفِيهِ حَقَّهُ" فِي المَعْنَى الذي يُقَالُ .*

وكانت اللجنةُ قد درست هذا الأسلوبَ وتناولت مذكرةَ الأستاذ محمد شوقي أمين، وقد رأى فيها أن تخريج هذا الأسلوبِ يكون على وجهين ، أولهما: أن يُلجأ إلى إدخال تعديل عليه، وهو حذف الضمير الواقعِ موقعَ أحد المفعولين، فيقال مدحه مدحاً يفي حقه؛ أي يتمّه. أما الوجه الآخر فأخْذُ الأسلوب كما هو، ولكن بتخريج "وفى" على أنها ضُمّنت فعلاً يتعدى إلى مفعولين، وقد حمله على فعلين يحتملان معناه وهما "كال" و"وزن" فهما يتعديان إلى المفعول الثاني بحرف الجر وبدونه، نحو: "كِلتُ زيداً طَعامَه" ، "وكِلْتُ لِزَيْدٍ طعامَه"[2]. وقد أخذت اللجنة برأي الأستاذ محمد شوقي في تضمينه "وَفَى" فعلاً يتعدى إلى مفعولين، غير أنها خرّجت هذا الأسلوب بالمقامِ الأوّل على نزع الخافض، أي أنّ أصلَ التركيب "لا يَفي لَه حقّه". ولم يوافق المجلس، واقترح تأجيلَ البتّ فيه [3].

وعادت اللجنة إلى دراسة الموضوع في الدورة التالية، ونَبذت التخريجين اللذين طرحتهما، وقالت بتخريج جديدٍ وهو البدلُ – كما جاء في القرار آنفاً-، فوافق المجلس عليه.

---

[1] كتاب الألفاظ والأساليب: ٨١/٢ ، صدر في الدورة (٤٣) في الجلسة العاشرة.

[2] كتاب الألفاظ والأساليب: ٨٢/٢.

[3] محاضر جلسات المجلس الدورة: (٤٢): ٤٨٦.

وموافقــةُ المجلــسِ على هذا القرارِ على الوجه الذي طرحتْه يخدم قضيتين بالنســبة إلــيه ، فهو من جهة لا يمكنه ردّ هذا الأسلوب وقد غدا سائغاً مقبولاً، ولا يمكنه من جهة أخرى قبول مسألة التضمين وقد رسّخ فيها شروطاً في مستهلّ نشأته، وعلــى وجــه الخصــوص شرط المناسبة، وتوصية اللجوء إلى التضمين لغرض بلاغــي، ولا نعــيد الكلام عليها -وقد مرّ في أثناء مناقشة مسألة التضمين-، ولكن نذكّر بمسألة الانضواء تحت جنس واحد لتصحيح التضمين، وهي مسألة لا تطّرد . أمــا تخــريج "حقه" على البدل، فتأباها دلالة التركيب، فضلاً عن أن بدل الاشتمال وبدل الجزء من كل لم يعودا موضع استعمال في الغالب.

ومســألة نــزع الخافض أجمع النحويون على نقلها فهي سماعية، فضلاً عن الخــلاف فيها، ومجالُها الشعر بالدرجة الأولى لِمَا يتحمّل من الضرائر، إلا ما قالوه حيــن يكــون المجرور مصدراً مؤولاً مع أنّ وأنْ وكي"[1]. ولا يلتفت إليها في هذا الأسلوب.

وقصارى القول أنّ "وفى" قد طلبت مفعولين في هذا التركيب، ودَلالة ذلك لا تدفــع، فألفاظ اللغة وتراكيبها متطوّرة، ولا يمكن أنْ نُسبغَ عليها لَبوسَ الجُمودِ. وما دمنا قد قبلنا هذا الأسلوب فعلينا أنْ نُقرَّ بذلك .

---

[1] ينظر: أوضح المسالك: ٢/١٦٠، وحاشية الصبان: ٢/١٣١.

أقـدَرُ الجُنديّ ولا سيّمـا وهوَ في الميَـدانِ:

جاء قرار المجمع:

"تَجـري أقلامُ بَعضِ الكُتّابِ بِنَحوِ قَولِهِم: "أقدَرُ الجُنديّ ولا سيّما وهوَ في الميَدانِ" وقد درَسَت اللّجنةُ هَذا الأُسلوبَ وَراجَعَت أقوالَ العُلماءِ فيهِ، ثُمّ ذَهَبَت إلى تَرجيحِ قَولِ الرّضيّ والبَغداديّ والصبّانِ، وانتَهَت إلى أنّهُ أُسلوبٌ عَربيٌّ صَحيحٌ يَجري على الأُصولِ النّحويةِ، ولأنّ الجُملةَ المقرُونةَ بالواوِ بَعدَ "لا سيّما" فيهِ تَصلُحُ أنْ تَكونَ حالاً" [1].

وقـد قدّم الشيخ عطيّة الصوالحي بحثاً بعنوان "لا سيّما والأمر كذا"، عرض فـيه لأصـلِ "لا سيّما" ولإعراب ما بعدها. كما عرض لأقوال النحاة الذين يجيزون ذكـر الـواو بعدها، والذين يمنعون ذلك، وأيّد ما ذهب إليه المجوّزون، فهو تركيب عربي صحيح[2].

بادئ ذي بدء، الوقوع على شاهد يتضمن "لا سيّما" عزيزٌ لدى القدماء، ولعلّ أولَ من استخدمها هو امرؤ القيس(ت٥٨٠م) إذ قال:

ألا رُبَّ يومٍ لكَ منهُنّ صالحٍ ولا سيّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ

فجعـل الـنحاةُ من هذا الاستخدام مثالاً يُحتذَى، حتى قال ثعلب "من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: "ولا سيما يوم بدارة ..." فهو مخطئ"[3].

وعدّهـا الكوفـيون وجماعة من البصريين كالأخفش(ت٢١٥هـ) وأبي حاتم (ت٢٤٨هـ) والفارسيّ(ت٣٧٧هـ) والنحّاس(ت٣٣٧هـ) وابن مَضاء(ت٥٩٢هـ) مـن أدوات الاسـتثناء ، ووجْـه ذلك أنّ قولنا: "قام القوم لا سيّما زيد" يفضي إلى مخالفـة زيـد لهـم في أنّه أولى بالقيام منهم، فهو يخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطـريق الأولوية[4]. وليس هذا بالصواب، ونظمها مع أدوات الاستثناء فيه إجحاف

---

[1] القـرارات المجمعـية في الألفاظ والأساليب: ١٤٢، صدر بالجلسة (٣٩) من مؤتمر الدورة (٢٦) من مجلس الدورة نفسها.

[2] محاضر جلسات الدورة (٣٩) : ٤٠٦.

[3] الهمع: ٢١٨/٢.

[4] ينظر الهمع: ٢١٨/٢.

وإسـقاط لدلالتها، والحقّ أنّ الغرضَ منها إفادةُ أنّ ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمرٍ واحد، غيرَ أنّ نصيبَ ما بعدها أوفر، وهذه دلالتها.

أما الأسلوب الذي نحن في صدده، فلعلّ أول من ردّه أبو حيان إذ قال: "وما يوجـد فـي كلام المصنفين من قولهم: "لا سيما والأمر كذلك" تركيب غير عربي، وكذلـك حذف "لا" من "لا سيّما" إنما يوجد في كلام الأدباء المولّدين لا في كلام من يُحـتج بكلامه"[1].وتبعه المُرادي(ت٧٤٩هـ)وابن أم قاسم(ت٧٤٩هـ)[2].وردّ ذلك الرضي(ت٦٨٨هـ) قائلاً: "فإذا قلت أُحِبُّ زيداً ولا سيّما راكباً أو على الفرس " فهو بمعـنى وخُصوصـاً راكباً، فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر؛ أي أخصّه بزيادة المحبة خصوصاً راكباً، وكذا في نحو: أحبّه ولا سيّما وهو راكب، وكذا قولك أحبه ولا سيما إنْ ركِب؛ أي وخصوصاً إن ركِب، فجواب الشرط مدلول "خصوصاً"؛ أي إن ركب أخصه بزيادة المحبة[3]، وتبعه الصبّان[4]. وهذا صحيح وهو بيّن الدلالة.

أمـا فـيما يـتعلق بجعل "لا سيما" مسكوكةً قياساً على شاهد امرئ القيس، والـنظر إلـى الاستعمالات الأخرى على أنها شاذة فلا يمثل شيئاً للغة؛ ذلك أنّ هذا الشاهد مضافاً إلى بعض الشواهد التي تلته لا تشكّل استقراءً تامّاً لهذا التركيب.

وإذا ما تركنا تنظير النحاة وتقصّينا استعمال الواو بعد "لا سيما" عند القدماء، وجدنـاه مطّـرداً، فقد استعمله عبد الله بن محمد بن قيس (ت ٢٨١هـ) في مصنفه "قِـرى الضـيف"[5]، وأبو عبد الله التِّرمذي (ت ٣١٥هـ) في "الأمثال من الكتاب والسـنة"[6]، ثـم الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) في الأغاني[7]، وأبو السعادات الجزري (ت ٦٠٦هـ) في "النهاية في غريب الأثر"[8]، ثم ابن الأثير(ت ٦٣٧هـ) في "المثل

---

[1] الارتشاف: ٣٢٩/٢.

[2] بحث للشيخ عطية الصوالحي: ٤٠٨.

[3] شرح الكافية: ٢٤٩/١.

[4] شرح الصبان: ٢٤٩/٢.

[5] قِرى الضيف(cd): ٣ /٤١٦، ٢٣/٥.

[6] الأمثال من الكتاب والسنة(cd) : ٢٦٧.

[7] الأغاني : ٣٩٤/١ ، ٤ / ١١٣، ١٩/ ٧١ ، ٢٠٥/٢٣.

[8] النهاية في غريب الأثر(cd): ٤ /١٢١.

السائر"[1]، ثم القلقشندي (ت ٨٢١هـ) في صُبح الأعشى[2]، وتقيّ الدين الحموي (ت ٨٣٧هـ) في "خزانة الأدب"[3]. وقد استخدموه استخداماً واسعاً.

وهذا يشي بأنّ هذا الاستعمالَ لم يكن شاذّاً ولا معزولاً، وقد انبسط عبر هذه القرون حتى عبر إلينا. "ولا سيّما" ذات تركيب مزدوج فهي مركبة من "لا" و"سيّما" و"سيّما" مركبة من "سيّ " و"ما"، ومن الطبيعي ألاّ تثبت هذه الصيغة المعقدة نسبياً على كثرة الاستخدام، وكما رأينا الواو بعد "لا سيما" فقد استخدمت دون الواو قبلها في "قِرى الضيف"[4]، و"الأغاني"[5]، و"ثمار القلوب"[6]، للثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، "والإيضاح في علوم البلاغة"[7]، و"صبح الأعشى"[8]، كما استخدمت "سيّما" في "الأغاني"[9]، وصبح الأعشى"[10]، و"نفح الطيب"[11]، للمقّريّ(ت٧٥٨هـ) .

وهكذا نرى أن استعمال "ولا سيما" تشكّل بأشكال لم يُجزْها بعض اللغويين وجرت على ألسنة الكتاب، ومن الإجحاف ألاّ يسعنا ما وسعهم.

تبقى الإشارة إلى أنّ قرارَ المجمعِ كان مُجتَزَأً، واقتصرَ على حالةٍ واحدة من حالات "ولا سيما" وهي إعقابها الواو، وقد رأينا أن الإشكال في استخدامها أوسع من ذلك. فكان على المجمع أن يجلّي حالها وقد تصدّى لها، ولعلّ أهم جانب من جوانبها

---

(١) المثل السائر(cd) : ١/١٨٩، ٢/٢٢، ٢/٢٣.

(٢) صبح الأعشى : ٦/٨٠، ١٨١، ١٩٠، ٧/٢٤٦، ٤٠١، ٩/٧٩، ١٦٥، ١٩٢، ١٩٤، ١٠/٨٤، ٢٦٤، ١١/ ٣٠١، ٣٤٧، ١٣/٧٧، ١٤/٤٢٣.

(٣) خزانة الأدب : ١/٢٩٩، ١٨/٣٢١، ٢/٣٧٩.

(٤) قرى الضيف(cd): ١ /٢٣٨، ٣٩٤، ٣٠٠، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥٥، ٤٦٤، ٤/١٢٨، ١٤٠، ٥/٢٣٣.

(٥) الأغاني : ١/٣٩٤، ٩/٢٨٨، ١٨/٢٨٤، ١٩/٧١.

(٦) ثمار القلوب(cd) :١/٤٨، ١٨٣، ٤/٢٤٧.

(٧) الإيضاح في علوم البلاغة : ١/٥٩، ١٦٩، ٢٠٣، ٣٠٤.

(٨) صبح الأعشى :١/٣٠، ١١٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٨٦، ٢٠٣، ٣٦٣، ٥٢٤، ٥٣٨.

(٩) الأغاني :٢٣/٢٠٥، ١٢٠.

(١٠) صبح الأعشى :٨/٣٤٩، ٩/٣٢٤، ١١/٣٤٧، ١٢/٣٤٦، ٤٦٦.

(١١) نفح الطيب(cd) :٦/٣١٥، ٦/٤٠٢، ٥/١٢٤.

"فَعلْتُ كذَا رَغْماً عَنْهُ":

جاء في قرار المجمع:

" يَستَعملُ الكُتَّابُ هَذا التَّعبيرَ:"فَعلتُ كَذَا رَغْمَ كَذا" أوْ "رَغْماً عَنْ كَذا"، وَالمَسْمُوعُ الفَصيحُ في مثْلِ هَذا"، "فَعلْتُ كَذا عَلى الرَّغْمِ منْ كَذا، أوْ برَغْمِ كَذا"، وَيُمكنُ أنْ يُعَلَّلَ استعمَالُ "فَعلتَ كَذا رَغمَ كَذا، أو "رغْماً عَنْ كَذا" بِأنَّ "رَغْمَ" هُنا حَالٌ مَصْدَرٌ بِمعْنَى اسمِ الفَاعلِ، أو مَنصوبٌ عَلى نَزْعِ الخَافضِ، كَذلكَ يُمكنُ تَعليلُ استعمَالِ "عَنْ" مَكَانَ "منْ" بِأنَّ الأُولَى تَنوبُ مَنَابَ الأُخرَى، فإنَّ "عَنْ" تُوافقُ "منْ" وتُرادِفُهَا، وَتَكونُ بِمعْنَاهَا كَمَا صَرَّحَ بِذلكَ النُّحَاةُ"[1].

وقد أفرد الأستاذ عبد الحميد حسن(ت١٩٧٩م) المسألة الثانية من بحثه المعنون بـ"مسائل نحوية تتطلب النظر" لهذا الأسلوب وهو من بحوث الدورة الرابعة والثلاثين. وقد صحّحه، وعدّه من باب تقارض حروف الجر، وعلى هذا تكون "عن" بمعنى "من" تطبيقاً للنصوص الآتية، جاء في الهمع عند الكلام على معاني"عن" ما نصّه".. وتكون بمعنى "من" نحو قوله تعالى: "وهو الذي يَقبلُ التوبةَ عن عباده"[2]، وقوله تعالى: "أولئك الذين يَتَقَبَّلُ اللّه عنهمْ أحسنَ ما عَمِلوا"[3]، بدليل "فتقبل من أحدهما .. الآية"[4]. وذكر نصّين آخرين من شرح الأشموني[5] والتصريح[6] يؤكد ما جاء في الهمع.

وأيّد رأيه بما ورد من السماع، إذ جاء في "أساس البلاغة" ما نصّه "ما لي عنك مُراغم"، ثم قال:

إذا الأرضُ لم تَجهلْ عَليَّ فُرُوجُها وإذ ليَ عن دارِ المذلّةِ مَرْغَمُ[7]

---

[1] كتاب الألفاظ والأساليب: ٤٥/١، صدر بالجلسة (٩) من مؤتمر الدورة (٣٥).

[2] الشورى: ٢٥.

[3] الأحقاف: ١٦.

[4] الهمع: ٣٦٠/٢.

[5] شرح الأشموني: ٣٣٦/٢ .

[6] شرح التصريح: ١٦/٢.

[7] أساس البلاغة: (رغم).

وتجـــدر الإشـــارة ههنا إلى أنّ القولَ بنيابةِ حروفِ الجرّ إنما أثبته الكوفيّون ومن وافقهم، ورد بعض النحويين مذهبَهم، وقالوا: لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أنْ تقعَ حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يُتَأوَّلَ جميع ما ذكروه"[1].

وقـــد كتـــب الأستاذ عباس حسن بحثاً قيّماً في النحو الوافي لخّص فيه حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر، وجعلها مذهبين: الأول قوامه أنْ ليس لحرف الجر إلا معنى واحدٌ يؤدّيه على سبيل الحقيقة لا المجاز، وهذا مذهب البصريين، والثاني: أنّ قَصْرَ حرف الجر على معنى واحد حقيقي تَعَسُّف، وتحكم لا مسوّغَ له، وهذا مذهب الكوفيين[2]. وقد آزر الأستاذ عباس حسن الثاني، وقال: "لا شكّ أنّ المذهب الثاني نفـيسٌ كما سبق؛ لأنه عملي وبعيدٌ من الالتجاء إلى المجاز والتأويل، ونحوهما من غير حاجة، فلا غرابةَ في أنْ يؤدي الحرف الواحد عدة معانٍ مختلفة وكلها حقيقي، ولا غـرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروفِ في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة[3]، وهذا كلام قيّم يريح من الكثير من التعسّف في التأويل.

وقـــد ذكـــر السيوطي في الهمْع: أن ابنَ هشام زاد من معاني"عن" معنى "مـــن"[4]، والحقّ أنّنا نرى هذا المعنى قبل ابن هشام بأربعة قرون عند الهرويّ (ت ٤١٥هـــ) إذ قـــال: "تكـــون مكانَ "مِن" قال الله تعالى: "وهو الذي يقبل التوبة عن عـــباده"؛ أي مـــن عباده، وكذلك تكون "من" مكان"عن" كقولك: لهِيتُ من فلان"؛ أي عنه، و"حدثني فلان من فلان"؛ أي عنه[5].

ولم ينكر جُلّ النحويين هذا المعنى[6]،وأما ما جاء في القرار من جواز تعليل "فعلـــت كذا رغم كذا" على أنه منصوب على نزع الخافض، فلعل من الأجدَى تركه

---

(1) ينظر: الجنى الداني: ٢٤٨، والهمع: ٢/٣٥٩.

(2) النحو الوافي: ٢/٤٩٦.

(3) نفسه: ٢/٥٠١.

(4) الهمع: ٢/٣٦٠.

(5) الأزهية: ٢٧٨.

(6) يـــنظر : معانـــي الحـــروف للرماني:٩٤، شرح الجمل :١/ ٥٣٥ ، شرح الكافية الشافية :١/٣٦٣، شرح الكافية:٢/٣٤٢، رصف المباني :٣٦٦، الجنى الداني :٢٤٢ ، أوضح المسالك :٣/٤٠ .

وعـــدم التطرق إليه، فنزعُ الخافض قوامه السماع، وألفاظ محدودة يتداولها الكتاب، ولم تسلم من الخلاف.

علـــى أن ثمة ملمحاً دلالياً في هذا الأسلوب لم يلتفت إليه المجمع، في خضمّ اشتغاله بالتركيب النحويّ، وهو يفوق ما توقّف المجمع عنده، فالاستخدام القديم لهذا الأســلوب لا يتلو "رغم" فيه إلا الأنف أو الضمير الدال على الشخص، فيما تطور حديـــثاً فأمســـى يـــتلوه الصِّـــعاب، والمشكلات، والمرض،... الخ، قال أبو القاسم الشابي(ت١٩٣٤م) :

سأعيشُ رَغمَ الداءِ والأعداءِ كالنَّسرِ فوقَ القمةِ الشمَّاءِ[1]

وهذا ما لم يعرفه القدماء.

جاء في اللسان: ما أَرغمُ من ذلك شيئاً؛ أي ما أنقمه وما أكرهه، والرغم الذلّة، والتراب والقَسْر، والمَرغم الأنف، ورغّم فلانٌ أنفَه خضع. وفي الحديث: "وإنْ رغِمَ أنفـــه"؛ أي ذل"، وفيه أيضاً حديث مَعقِل بن يَسار(ت٦٥هـــ) "رَغِم أنفي لأمر الله"، وفـــيه: "إذا صلّى أحدكم فليُلزِم جبهتَه وأنفَه الأرضَ حتى يَخرجَ منه الرَّغم"، معناه حتى يخضعَ ويذِلَّ ويخرج من كِبر الشيطان"، وفيه أيضاً:"رغم أنفه ثلاثاً، قيل من يا رســـول الله؟ قـــال:من أدرك أبويه أو أحدهما حيّاً ولم يدخل الجنة. وفيه أيضاً "وإنْ رَغِم أنفُ أبي الدرداء"،ويتردّد هذا المعنى وهذه الاستعمالات في كلّ المعاجم"[2].

وعلـــى هذا فهذا الأسلوب لا تكمن جِنّته في صياغـــته النحوية كما جاء في قرار المجمع بل في دلالته وطبيعة استخدامه، وكان على المجمع أن يشير إلى ذلك.

---

[1] ديوانه" أغاني الحياة " :١٧٩ .

[2] يـــنظر (رغم) : الجمهرة، والتهذيب، أساس البلاغة، ومختار الصحاح، والمُحكم، واللسان، والقاموس، وتاج العروس، وللمحدثين : محيط المحيط، وأقرب الموارد، ومتن اللغة، المعجم الوسيط.

استِعمَالُ "خَاصَّـةً" و"خُصُوصـاً":

جاء في قرار المجمع:

"درَسَتِ اللَّجنةُ كلمتَيْ "خَاصةً وخُصُوصاً" واستَخلَصتْ ما يلي: نَصَّ بَعضُ اللُّغويِّـينَ عَلَى أنَّ "خَاصةً" اسمُ مَصدَرٍ أو مَصدَرٌ جَاءَ عَلَى فَاعِلِهِ كَالعَافِيةِ، وَأنَّ "خُصُوصاً" مَصدَرٌ ، ولَهُمَا في الاستِعمالِ صُوَرٌ، مِنْهَا:

١. *أُحِبُّ الفَاكِهةَ وَبِخَاصةٍ العِنَبُ، وَفي هَذَا وَنَحْوِهِ يُرفَعُ مَا بَعدَهَا عَلَى أنَّهُ مُبتدأٌ مؤَخَّرٌ.*

٢. *أُحِـبُّ الفَاكِهةَ وَخَاصةً العِنَبَ، وَفي مِثْلِ هَذا تُنصبُ "خَاصةً" عَلَى أنَّهَا مَصدَرٌ قَامَ مَقامَ الفِعلِ، وَمَا بَعدَهَا مفعولٌ بِهِ.*

٣. *أُحِبُّ الفَاكِهةَ خَاصةً العِنبَ "دُونَ واوٍ" ونَحوَ هذا تُنصبُ فِيهِ "خَاصةً" عَلَى أنَّهَا حالٌ، وَمَا بَعدَهَا مفعولٌ بِهِ.*

٤. *أُحِـبُّ الفَاكِهةَ وَخُصُوصاً العِنَبَ: وفي هَذا وَمِثْلِهِ تُنصبُ "خُصُوصاً" عَلَى أنَّهَا مَصدرٌ قَامَ مَقامَ الفِعلِ، وَمَا بَعدَهَا مفعولٌ بِهِ"* [1].

وقـد ناقشت اللجنةُ هذا الأسلوبَ، وقدّمته إلى المجلسِ، وقد خطر للأستاذ محمد خلف الله أحمد استعمالان جديدان لهذا الأسلوب لم تلتفت إليهما اللّجنة وهما: "أُحـبُّ الـتفاحَ واللبنانيَّ منه خاصةً"، والثاني: "يعجبني التفاح واللبنانيّ خاصة"، وخـرّج الشـيخ عطية الصوالحي "خاصة" على الحال وردّه عباس حسن لوجود الواو[2].

وجاء في المعنى اللغوي لخصوص وخاصّة: خَصّه بالشيء يَخُصّه خَصّاً وخُصوصـاً وخَصُوصِـيَّةً وخُصُوصِيَّةً، والفتـحُ أفصح، وخِصِّيصَى وخَصُّصَه واختَصّـه، أفـرَدَه به دون غيره. ويقال: اختَصَّ فلانٌ بالأمر وتـخصّص له إذا انفرد، وخَصَّ غيرَه و اختَصّه بِبِرِّهِ. ويقال: فلان مُخِصٌّ بفلان أي خاصّ به، وله به خِصِّيَّة. والخاصّة ضد العامة، وهو ما تَخصّه لنفسك[3].

---

[1] كتاب الألفاظ والأساليب : ١ / ١١ ، صدر بالجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٣٧).

[2] محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٢٩٥.

[3] تهذيب اللغة:(خَصَص)، لسان العرب، والقاموس، والتاج، والمخصّص: ٤/٤٩٩.

وقـد وجـدت هـذا الأسلوب مستخدماً في الحديث الشريف، إذ قال عليه الصـلاة والسلام في خطابه لبعض اليهود: "وعليكم خاصّةً يهودُ أن لا تَعْدوا في السـبت"[1]، وجـاء في "صُبْح الأعشى": "أمّا البطيخُ فينجُب عندهم نجابة خاصةً الأصـفر" وقوله: "أوحد الفضلاء والمقرّبين خاصة الملوك والسلاطين"[2]، وسُمِع مـن ثَعْلـب مـا يشبهه إذ قال: "إذا نُكر الصالحون فبخاصّةٍ أبو بكر، وإذا نُكر الأشـراف فبخاصّـةٍ عليٌّ"[3]، وممن عرض لما يشبه هذا الأسلوب من النحويين الرضيّ، إذ يقول: " فإذا قلت أُحبُّ زيداً ولا سيّما راكباً أو على الفرس فهو بمعنى خصوصـاً راكـباً، فراكباً حالٌ من مفعولِ الفعل المقدّم؛ أي أخصّه بزيادة المحبة خصوصـاً راكباً[4].ومع هذا فليس ما يستخدمه المحدثون صدىً لهذا القديمِ، الذي قلّما يعثر عليه أحد، بل هو دَخيل من الإنجليزية، وبالتحديد كلمة "especially".

وهذا الأسلوب يُؤدَّى على الأوجه التي جاءت في قرار المجمع ، وكذلك ما زاده الأسـتاذ محمد خلف الله، ويمكننا إضافة أوجه أخرى، وهي: "أخص" و"على وجـه الخصوص"، و"خُصوصيّ" و"على وجه التخصيص" و"على الأخص" و"في الأخـص" و"بالخصـوص" و"خِصِّيصاً"، وكل هذا مستعمل ومتداول ومن اليسير الوقوع عليه على ألسنةِ الكتاب وأقلامِهم، وكلّ هذه التعبيرات حلّت محلّ "لا سيّما" فهي أيسر كلفة وأبعد عن الإشكالات.

وهـذا الأسـلوب كلّ متكامل دلالته واحدة، وتخريج النمط الثالث من هذا الأسـلوب " أحـب الفاكهة خاصةً العنبَ" على أن "خاصة" حال ، فيما تخرج في الـنمط الثانـي "وخاصة العنب" على أنها مصدر قام مقام الفعل ليس موفّقاً، وهذا الـنظر ينسـحب على النمط الرابع "أحب الفاكهة وخصوصاً العنب" وإن لم يذكر المجمع "خصوصاً" دون الواو.

---

[1] مسند أحمد(cd) (مسند الكوفيين) رقم (١٧٤٠٢) ، وسنن النّسائي (كتاب تحريم الدم) رقم :(٤٠١٠) .

[2] صبح الأعشى : ٤٦٧/٤ ، ١٦٠/٦

[3] المخصّص :٤٩٨/٤ ، واللسان ، والتاج (خصص) .

[4] شرح الكافية :٢٤٨/١ .

وإذا أردنـــا أن نتمـــثّل الدلالـــة الحقيقية لهذه الأساليب فيمكننا النظر إليها باعتباريـــن: الأول: ويشـــمل الأنمـــاط التـــي لا تُسبَق بحرف الجر نحو: "خاصة وخصوصـــي وخِصِّيصـــاً .. وما إلى ذلك" وهذه جميعاً مصادر نائبة عن أفعالها، ودلالـــة ذلك فيها بيّنة لا توازيها دلالة الحال؛ سُبقت بالواو أم لم تسبق، وبطبيعة الحال يكون ما بعدها مفعولاً به، أما النمط الثاني: فهو المسبوق بحرف الجر نحو: "بخاصـــة وعلى الأخص، وبالأخص .. ونحو ذلك" لا مفر من إعراب الاسم الذي يلي ذلك مبتدأ مؤخراً خبره شبه الجُملة المقدَّم.

وهذه هي الدلالة لهذه الأساليب، ومعاملتها على غير ذلك فيها كُلْفةٌ وتشتيتٌ لا مُوجبَ له.

سارَت المُفاوَضاتُ "خُطوَةً خُطوَةً"، أو "خُطوَةً بِخُطوَةٍ"

نُوقِشَتْ سِياسةُ "الخُطوَةَ خُطوَةً" :

جاء في قرار المجمع:

" تَشيعُ هَذهِ العِباراتُ الثَّلاثُ في اللُّغةِ المُعاصِرةِ. وقد دَرَسَتْها اللَّجنةُ ثُمَّ انتَهَتْ إلَى أنَّ الأُولَى وَالثَّانيةَ صَحيحَتانِ عَلَى أنْ تَكونَ "خُطوةً خُطوةً" في العِبارةِ الأُولَى حالاً مُؤوَّلاً بِمُشتَقٍ ؛ أيْ مُرتَّبةً أو مُتَتابِعةً مَثَلُها كَمثَلِ قَولِهِم:"دَخَلُوا رَجُلاً رَجُلاً أيْ مُتَتابِعينَ.

وفي العِبارةِ الثَّانيةِ تَكونُ "خُطوةً" حالاً أيضاً و"خُطوة" بَعدَها صِفةً لَها، والمَعنَى خُطوةً متبوعةً بِخُطوةٍ، أوْ خُطوةً بَعدَ خُطوةٍ فَالباءُ بِمعنَى "بَعدَ".

أمَّا العِبارةُ الثَّالثةُ " وهيَ سِياسةُ "الخُطوة خُطوة" فإنَّها لا تُقبلُ إلاَّ بِحَملِها عَلَى الأَعدادِ المُركَّبةِ وَهيَ "الأَحدَ عَشر" وَإخوتُهُ، فَتكونُ "الخُطوةَ خُطوَةً" بِفَتحِ الجُزءَينِ ولِهذا تُفَضِّلُ اللَّجنةُ أنْ يُقالَ:"سِياسةُ الخُطوةِ بِخُطوةٍ"، بِجَرِّ كَلمةِ الخُطوةِ بِالإضافَةِ، وَخُطوةٍ بَعدَها حالٌ منها أيْ سِياسةُ :"الخُطوةِ متبوعةً بِخُطوةٍ" [1].

وقد قدّم الأستاذ علي النجدي مذكرةً في هذا الأسلوب وصُوَرِه التي يَرِدُ عليها، وانتهى إلى ما تبنّته اللجنة وجاء في القرار كما هو[2].

وفي أثناء المناقشات رأى الدكتور إبراهيم أنيس وبعض الأعضاء أن هذا الأسلوب صدى لترجمة "settlement step by step"[3].

والأسلوبُ وصورُه صدى لاختلافِ المترجمينَ في ترجمةِ العبارةِ التي ذكرها الدكتور إبراهيم أنيس، والقرار لم يجانبْ الدلالة الحقيقية لهذا الأسلوب ،أمّا الأسلوب الثالث "سياسة الخطوة خطوة" فالأمر فيه كما ذكر المجمع ولا يمكن تخريجه إلا بحمله على الأعداد المركبة.

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٦٦، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٢٤) والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع في الدورة نفسها.

[2] نفسه: ٢/٦٤.

[3] القرارات المجمعية ، (حاشية القرار): ١٦٦ .

وثمـــة شـــيءٌ كان على المجمع أنْ يتوقف عنده، وقد مر عليه ولم يعقّب، وذلك في تفسيره الباء في قولهم: "خطوة بخطوة" إذ جاء في القرار أن الباء بمعنى "بعد" ولم أقع على هذا المعنى عند أحدٍ ممّن يُعتدّ به[1]. وقد يُعتذر لذلك أن النحاة ذكروا الظرفية من معانيها التي أوصلوها إلى أربعةَ عشر معنى، وليس بعذر، فقد أوضحوا هذه الظرفية وقالوا: "وعلامتها أن يَحسُنَ في موضعها "في"[2].

وقـــد ذكر سيبويه معنى واحداً للباء هو الإلصاق إذ يقول: "وباء الجرّ إنما هـــي للإلزاق والاختلاط وذلك قولُك خرجت بزيد ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[3].

وعلـــى هـــذا فكلّ ما ذكره المتأخرون من معاني الباء متفرّعة عن معنى الأصـــل ولعـــلّ الذي أوحى إلى المجمع بهذا المعنى الأستاذ محمد شوقي أمين إذ ذكـــر فـــي مداخلة له في أثناء المناقشات أنّ ما يُؤيد توجيه الصورة الثانية خطوة بخطوة قول امرؤ القيس:

فلأْياً بلأْيٍ ما حَمَلْنا غلامَنا على ظَهرِ مَحبُوكِ السَّراةِ مُحَنَّبِ[4]

إذ قـــال الأعلم الشَّنْتَمْريّ(ت٤٧٦هـــ) في شرحه" لأياً بلأي": "أي جهد بعد جهـــد"[5] ويـــبدو أن الأعلم فسّر المعنى العام، ولم يفسّر معنى الباء، لأن ثمة بيتاً لزهير يشبه هذا البيت وهو:

فلأْياً بلأْيٍ ما حملْنا وليدَنا على ظَهرِ مَحْبُوكٍ ظِماءٍ مَفاصِلُه

---

(1) ينظر : كتاب معاني الحروف/ للرماني: ٣٦ ، االأزهيّة ٢٨٣، الجنى الداني: ٣٦، رصف المباني: ١٤٢، المغني: ١٣٧، شرح الكافية للرضي٣٢٧/٢، الارتشاف: ٤٢٦/٢، الهمع: ٣٣٥/٢، النحو الوافي: ٤٥٢/٢.

(2) الكتاب: ٢١٧/٤. ينظر الجنى الداني: ٤٠، شرح الكافية: ٣٢٧/٢، الهمع: ٣٣٥/٢.

(3) الكتاب: ١٧/٤ .

(4) ديوانه : ٣٥ .

(5) القرارات المجمعية (الحاشية) :١٦٦ .

وقد شرحه الأعلم ولم يذكر ذلك[1]. وهذا البيت من شواهد سيبويه[2]، وقد عـرض له الأعلـم في "تحصيل عين الذهب"، ولم يقل بذلك أيضاً وإن أشار إلى المعنى العام، إذ قال: "... فلم يحمله إلا بعد إيطاءٍ وجهد "[3].

وخلاصةُ القولِ كان على المجمعِ أنْ يشير إلى هذا المعنى الفريد من معاني "الباء" والذي لا يقع عليه القارئ في أيّ كتاب من كتب النحو .

---

[1] ديوان زهير: ٥٣.

[2] الكتاب: ٣٧١/١.

[3] تحصيل عين الذهب: ٤٢٤.

دَخَلَ خَالِدٌ بَيْنَمَا كَانَ عَلِيٌّ يَتَكَلَّمُ:

جاء في قرار المجمع:

" يُخَطِّئُ بَعْضُ الباحثين مِثْلَ هذا التعبير على أساس أنَّهُ مُخَالِفٌ للمشهور، مِنْ استعمالِ العَرَبِ، ولِما نَصَّ عليه النُّحاةُ مِنْ أنَّ "بَيْنَما" مِنْ كلماتِ الابتداءِ.

درَسَتِ اللَّجنةُ هذا ثُمَّ انتهتْ إلى أنَّ التعبيرَ - كما شاعَ عَنْ المُعاصرين- يُمكنُ أنْ يُجازَ على أساسِ أنْ تكونَ "بينما" فيهِ ظَرفَ زمانٍ للاقترانِ فقطْ، ولِهذا ساغَ أنْ يكونَ مِثْلَ "بَيْنَ" في جوازِ التوسُّطِ.

وقدْ يُستأنَسُ للأسلوبِ المُعاصرِ بقولِ ابنِ مَنظُورٍ في كتابِ أخبارِ أبي نُواس "وبَنَى لنفسِهِ في نَهرِ طَابِقِ النُّورَ التي لمْ يَبنِ مِثلَها عُظماءُ الناسِ، بَينَما الأَصْمَعِيُّ يَستَقْرِضُ مِنْ أصحابِهِ حاجتَهُ مِنَ المالِ" [1].

وقد قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكّرة تناولَ فيها هذا الأسلوب، وعرضَ لأقوالِ النّحاة في "بينما وبينا" وقاس حال "بينما" في هذه الأسلوب على "بين" التي تتخلّل جملتَها نحو : سافر محمد بين الظهرِ والعصر، وعرضَ لقول بعض النحاة أنّ "بينما وبين" شرطيّتان، وانتهى إلى جواز توسّطهما وإنْ كانا كذلك؛ لجواز توسطِ الشرطِ ، كما ذهب الكوفيون والأخفش الأوسط، وخَلص إلى أنّ هذا الأسلوبَ سائغٌ وصحيح[2].

كما قدّم الأستاذ علي النجدي ناصف مذكّرة درس فيها هذا الأسلوب، وعلّل قولَ النحاة بشرطية "بينما وبينا" لوقوعها في الصدارة، واقتران جوابها بـ "إذ وإذا" الفجائيتين، وانتهى إلى أنّ "بينما" تستعمل على وجهين شرطاً؛ فيكون لها صدرُ الكلام، وظرفاً مَحْضاً فلا يمتنع وقوعها في أثنائه كسائر ظروف الزمان"[3].

---

(1) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب : ١٩٢. صدر بالجلسة من مؤتمر الدورة (٤٥)، والجلسة (٣٢) من مجلس المجمع.

(2) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/١٣٠.

(3) نفسه: ١٣٢.

وفي أثناءِ المناقشات ردّ عبد السلام هارون هذا الأسلوب ورفضَ الاحتجاجَ بما وردَ عن ابنِ منظورٍ الذي أحصَى له -كما قال- ما يزيد على ألف خطأ، وأيّده أحمد الحوفي وعباس حسن[1].

ومـــا يَهمـــنا من البحثين المذكورين إجازة الباحثيْن مجيء "بينما" شرطية وغير شرطية تَبَعاً لبعض النحاة كابن الأنباري(ت٥٧٧هـــ)[2]، وما ينبغي قوله أنّ الشـــرطَ تعلـــيق، وهذه سِمة مفقودة في "بينما" إذ الأصل الدلالة، واقتران جواب "بيـــنما" و"بيـــنا" بـــــ"إذ" و"إذا" كما ذكر الأستاذ علي النجدي لا يرفعهما إلى هذا المقـــام. وتقسيمُه لهما شرطيتين إذا تصدّرتا، وظرفين مَحضَيْن في أثناء الكلام لا يمثّل حقيقة استخدامهما.

وبـــرغم استئناسِ المجمع بقولِ ابن منظور فإن هذا الأسلوب معرّب، ومن الإنجلـــيزية تحديداً ممّا يسمّى بأدوات الربط "Linking Words" ومنها "While" التي قام عليها هذا الأسلوب[3]. وإذا ما حلّلنا هذا الاستخدام المعاصر لـــ "بينما" في مقـــابلِ النمطِ القديم لهذا الاستخدام وجدنا أنّ دَلالة تقديم "بينما" تشي بالتركيز على زمـــنِ الحدث وجعله بؤرةَ الحديثِ، فيما تنتقل هذه البؤرةُ في الأساليب المعاصرة إلى الحدث نفسه.

وخلاصـــةُ القـــولِ أنّ "بيـــنما" المتصدّرة لها دلالة زمنية، ولكنّ الاستخدام الحديـــث بتأثـــير الترجمة دفعها عن هذه المركزية لينقلها إلى الحدث، مع وجود الاستخدام القديم جنباً إلى جنب مع الاستخدام الحديث.

أمـــا الكـــلام علـــى "إذ وإذا" فإنهما أداتا ربط لا تعود الحاجة إليهما حينما تتوسط "بينما" لأنها تنهض بهذه الوظيفة.

---

[1] محاضر جلسات المجمع في الدورة (٤٥): ٥٥٤.

[2] ينظر : الارتشاف: ٢/ ٢٣٦، الهمع: ١٤٩/٢.

[3] ينظر : مدارس اللسانيات:٥١، و (٥٧)من النص الاصلي(school of lingustics).

"حَضَرَ حَوَالَيْ عِشْرِينَ طَالِبَاً":

جاء في قرار المجمع:

"بَدْأُ الحَفْلُ حَوالَيْ السَّاعَةِ السَّابِعَةِ مَسَاءً"

"حَضَرَ حَوَالَيْ عِشْرِينَ طَالِباً"

"فِي القَاعَةِ حَوالَي أَرْبَعِينَ عُضْوَاً"

" يُخَطِّئُ بَعْضُ النُّقَادِ اسْتِعْمَالَ "حَوَالَيْ" فِي هَذِهِ المَوَاطِنِ وَأَمْثَالِهَا وَيَقُولُونَ: إِنَّ الصَّوَابَ فِيهَا كَلِمَةُ "رُوَيْدَ" أَو كَلِمَةُ "نَحْوَ"، لأَنَّ "حَوَالَيْ" ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَلا يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ فِي المَكَانِ.

وَقَدْ دَرَسَتِ اللَّجْنَةُ هَذَا، وَنَاقَشَتْهُ مِنْ مُخْتَلَفِ جِهَاتِهِ، ثُمَّ انْتَهَتْ إِلَى مَا يَأْتِي:

أَولاً: إِجَازَةُ اسْتِعْمَالِ حَوَالَيْ فِي غَيْرِ المَكَانِ.

ثَانِياً: إِجَازَةُ الأَمْثِلَةِ المُتَقَدِّمَةِ وَنَحْوِهَا.

وَالتَّوْجِيهُ فِي المَوْضُوعَيْنِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي المُذَكِّرَاتِ المُرَافِقَةِ[1].

عرضَ المحرّر هذا الأسلوب على اللّجنة في مذكرة ضمّنها طائفة من أقوالِ العلماءِ الذين يختصّونَ كلمة "حَوالَي" بالظرفية المكانيّة التي لا تتصرّف، ثم ناقش؛ ذلك بأنّ الكلمة يمكن أن تُنْقَل إلى الزمان بصورة أو بأخرى، أما استعمالها في الفاعل أو المبتدأ فهذا موضع الإشكال، إلا إذا جاز أنْ نجعلها كلمة مبنيّة في موضع أيٍّ منها، وهو ما يحتاج إلى مُواضَعة وإقرار[2].

وقد قُدِّم في هذا الأسلوب أربعُ مذكرات استهلّها الشيخ عطية الصوالحي. وذهب في مذكّرته إلى أن "حوالَي" لا تصلح أنْ تكون فاعلاً ولا مبتدأ، وعرض لبعض أراء النحاة في ذلك، وردّ أن يكون الفاعل محذوفاً في هذا الأسلوب، فالنحاة مجمعون على عدم إجازة حذفه، من غير أنْ ينوبَ عنه شيء، وانتهى إلى أنّ "حوالي" مستعملة في هذه الأساليب مَجازاً في الإضافة الاعتبارية؛ لأنها في

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٢٧، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٤٠) وفي الجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها.

[2] محاضر جلسات الدورة (٤٠): ٥٣١.

الأصـــلِ ظـــرفٌ للمكان الحسّي. أما تخريج "حوالي" فهي في موضع نصب على الحـــال في مثلِ الأسلوب الأوّل، والفاعل ضمير مستتر يدل على العدد، ومثل هذا يقال إذا كانت "حوالي" في موضع المبتدأ كما في الأسلوب الثالث[1].

وقـــد اتجهـــت الآراءُ في لجنةِ الألفاظِ والأساليبِ إلى توجيهِ هذه الأساليب علـــى أساسِ حذفِ الفاعلِ، وطلبت إلى محرّر اللّجنة الأستاذ فتحي جمعة أن يتتبّع ذلك في آراء العلماء، فقدم مذكرة بعنوان "حوالي ومشكلاتها" تتبع فيها آراء النحاة في هذه المسألة.وانتهى إلى أنّ القول بحذف الفاعلِ قولٌ مردود ، لم يسلّم به أكثر النحاة، والحلّ عنده أن تُعد "حوالي" في هذا الأسلوب فاعلاً[2].

كمـــا قـــدم الأســـتاذ محمد شوقي أمين مذكّرة عرض فيها لآراء النحاة في حـــذفِ الفاعل، وانتهى إلى أنّ الفاعل في هذا الأسلوب محذوفٌ، استناداً إلى رأي فـــريق كبيرٍ من النحويين وعلى رأسهم الكسائي(ت١٨٩هـــ)، كما أجاز أن تكون "حوالـــي" فـــي محـــل رفع فاعل قياساً على إجازة بعض النحويين وقوع الظرف المنصوب غير المتصرّف موقعَ الرفع في النيابة عن الفاعل، كما يكون خبراً[3].

وقـــدّم الشـــيخُ الصوالحي مذكّرة أخرى نفى فيها ما أُسند إلى الكسائي من إجازته حذف الفاعل، فالكسائي شيخ الكوفيين ومؤسّس مدرستهم، ولو كان ما نسبه إليه حقاً لاتبعه جمهورهم فيه[4].

ويمكـــن بعـــد كل هذه الآراء تلخيص مشكلة "حوالي" في هذا الأسلوب من وجهيـــن: الأول: استخدام حوالي في غير المكان، والثاني: تحويلها عن الظرفية ، على ما رأى بعض الباحثين الأفاضل.

وإذا مـــا عُدنا إلى دلالة "حوالي" وجدنا أن أصحاب المعجمات متّفقون بدءاً مـــن العيـــن – المنسوب إلى الخليل – وانتهاءً بالمعجم الوسيط على أنها ظرفُ

---

(1) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٠٣/١.

(2) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٠٧/١.

(3) نفسه: ١٠٣.

(4) نفسه: ١١٣.

مكان غير متصرّف[1]، "وحوالي" مثنّاة، قال الخليل: "تقول حَواليْ الدار كأنهما في الأصـــل حواليْن، كقولك جانبين فَأُسقطت النون وأضيفت[2]، وفي كلام أبي حيّان علـــى الظرف نكر ما هو عادم التصرّف، وذلك فوق، وتحت...، وحَوْل وَحَوَال وحولَى وأحوالَى ، تقول: هم حواليك، وكذا باقيها ... وقال العرب: حوليك الناس وأحوالك[3]، وفي الهمع في باب الظروف : الثالث ما عدم فيه التصرّف فلم يخرج عـــن الظرفية أصلاً ... قال تعالى: "كلما أضأت ما حوله"[4]، وقال عليه السلام: "حوالينا لا علينا"[5].

وقـــبل أن نتطرّق إلى ما ذكره العلماء الأجلاّء في بحوثهم، علينا أن نسأل: مـــا دلالـــة "حوالَي" في هذا الأسلوب؟ ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب قائمٌ على المجـــاز، فقولـــنا حضـــر "حوالـــي" عشرين، تَجسّد فيه العشرون كتلة فغدا أشبه بالمكـــان، ثم أحاط به الظنّ والتوقّع فهو حوله وحَواليه، وعلى هذا فدلالة "حوالي" لم تخرج عن مألوفها، وإن سلَكَها المحدثون في أسلوب لم يعرفه القدماء.

وأما فيما يخصّ البحوث فقد رأينا اللّجنة توجّه النظر في هذا الأسلوب إلى حـــذف الفـــاعل، وإلـــى هذا انتهى الأستاذ محمد شوقي أمين، وليس هذا موطنَ الخـــوضِ فـــي هـــذه المسألة، وحذف الفاعل مردودٌ عند جلّ النحاة، ويحتمل من التأويل ما يجعله مسرحاً لخلاف لا ينتهي.

وجُـــلّ الشـــواهد والأمـــثلة التي تذكر في هذا الصدد –الفاعلُ فيها دلّ عليه المقـــام، ويكفي أنْ نضرب مثلاً على اضطراب ما ذهبوا إليه من الحذف إذا كان الفـــاعل واو جماعـــة أو يـــاء مخاطبة، وفعله مؤكّد بنون التوكيد، نحو:"لَتَهْزِمُنّ أعداءكُـــم" و"وَلَتَفْرَحِنّ بمَ كتبَ اللهُ لكِ"[6]، والمسألة ههنا صوتيّة بحتة، وقُصرت

---

[1] يـــنظر علـــى ســـبيل المـــثال: (حول) في: التهذيب، والمُحكَم: ٧/٤، واللسان، والقاموس، والتاج، ومحيط المحيط، وأقرب المَوارِد.

[2] معجم العين: ٢٩٨/٣، وينظر سيبويه: ٣٥١/١، ٤١٢.

[3] الارتشاف: ٢٦٩/٢ .

[4] البقرة: ١٧.

[5] الهمع: ١١٦/٢.

[6] ينظر حاشية الشيخ يس/التصريح: ٢٧٢/١، والنحو الوافي: ٦٨/٢.

الجهد الصوتي[1]، ولا يَمت إلى باب حذف الفاعل بصلة، والحركة القصيرة خَلَفٌ من المحذوف.

ومن الجدير بالذكر ههنا الإشارة إلى مذكرة الشيخ الصوالحي الثانية، وهي التي أفردها للردّ على من ينسب للكسائي حذف الفاعل، إذ يقول: "فلو كان ما نسب إليه حقاً لاتبعه جمهورهم فيه"، ونقول هذا الذي يذهب إليه الشيخ الصوالحي مُرتَقىً وَعِرٌ ، فجلّ النحاة قد نسبوا إلى الكسائي حذف الفاعل[2]، جاء في المغني: وقال الكسائي وهشام والسّهيلي في نحو ضربني وضربت زيداً": أن الفاعل محذوف لا مضمر[3]، وهشام صاحب الكسائي وتتلمذ عليه. فلا يجدر بنا ردّه، وعدم اتباع الكوفيين له ليس بحجّة، فثمة الكثير من الآراء تفرد بها دونهم، ولو سلَكْنا هذا المسلك لنقضنا الكثير من آراء الأئمة.وقصارى القول في مسألة حذف الفاعل أنّ من الأجدر عدم الالتفات إليها وبعثها من جديد.

أما تخريج "حوالي" على أنها فاعل، فلا يمكن أن يتفق مع دلالة هذا الأسلوب؛ لأن ذلك سيفضي إلى أن "حَوالَي" مسندٌ إليه، ودلالتها المجازية ظاهرة على أنها ظرف مكان، والفاعل في هذا الأسلوب كما ذهب إليه الشيخ الصوالحي ضمير العدد الذي استلزمه لفظ "أربعين" ونحوه، وهذا يسير وبعيد من التكلف والتأويل، وكذا يقال في الأسلوب الثالث فالمبتدأ دلّ عليه العدد، وحذف المبتدأ المعلوم لا خلاف فيه.

أما الأسلوب الأول -بدأ الحفل حوالي الساعة السابعة- وهو من مواطن الإشكال فقد استُخدمتْ فيه "حوالي" ظرف زمان، وهو توسّعٌ لم يعرفْه القدماء وقاسَهُ المحدثون على بعض الظروف نحو "قبل" و"بعد" ، إذ تضافان إلى المكان والزمان، وقد شاع هذا الأسلوب فلا يسعُنا ردّه.

---

[1] ينظر "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية " : ١٢٧ .

[2] ينظر شرح الكافية الشافية: ٢٦٨/١، شذور الذهب: ١٦٦، المغني: ٧٩٢، الهمع: ٥١٢/١، شرح الأشموني/حاشية الصبان: ٢٦٣.

[3] المغني: ٧٩٢.

وقــرار المجمع يجيز هذا الأسلوب بناءً على ما جاء في الأبحاث المتقدمة، وبــتخريجها نفســه، وهي ثلاثة تخريجات: أن تكون "حوالي" ظرفاً، والفاعل يدل عليه ما يستلزمه لفظ العدد، أو أن تكون ظرفاً والفاعل محذوف، أو أن تكون هي الفاعل، وهذه لا تجتمع ههنا في الكفّ، وإذا ما أردنا أن نبقي راية الدلالة مرفوعة فــي هــذا الأســلوب فعلينا أن نقرّ بشيئين: أوّلهما أنّ "حوالي" استعملت في غير المكــان، والثاني أنها باقية على ظرفيتها، والفاعل في هذا التركيب يحدّده المقام. وقد حَسَم المجمع الأول، واضطرب في الثاني.

"أنا كباحث أقرّر هذا الرأي":

جاء في قرار المجمع:

"يُجيزُ المَجمعُ قولَ الكُتّاب: "أنا كباحث أُقرّرُ كذا" عَلى أحَدِ وَجْهَيْنِ: أنْ تَكونَ الكافُ للتّشبيهِ أو أنْ تَكونَ الكافُ زَائدَةً"[1].

قدم الأستاذ عبد الله كَنُّون(ت١٩٨٩م) عضو المجمع إلى مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين سنة (١٩٧٢) بحثاً بعنوان "الكاف التمثيلية" عرض فيه لهذا الأسلوب، وقد استعرض معاني الكاف عند النحاة وأجاز هذه الكاف من أربعة وجوه، الأول: أن تكون دالّة على التقليل وهذا يشبه قولهم: "الوالي كأحد رجال السلطة يجب أن يحتفظ بهيبته"، والتقدير لأنه من رجال السلطة[2]، والثاني: أنْ تكون زائدة كقوله تعالى: "ليس كمثله شيء"[3]، والتقدير ليس شيءٌ مثله، والثالث: أن تكون تشبيهاً، وما يستشهد به على هذا الوجه قول أبي حيان في البحر: "تقول العرب مثلُك لا يفعل كذا، يريدون به المخاطب؛ لأنهم إذا نَفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص، وهو من باب المبالغة[4]، والوجه الرابع: أن تكون هذه الكاف اسماً بمعنى مثل، فتصبح الكاف في قولنا: "أنا كباحث" منصوبة على الحال[5]. فأحاله المؤتمر إلى لجنة الأصول[6]. ٩٩٦٢٠

وفي مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين وفي الجلسة الثامنة والعشرين بعد المناقشات ردّ المجلس بحث "الكاف التمثيلية" إلى لجنة الأصول لإعادة النظر. وقد أُعيد إحياء النظر في هذا الأسلوب في الدورة الثانية والأربعين؛ أي بعد أربع سنوات، حيث قدّم الدكتور محمد رفعت(ت١٩٨٤م) الخبير باللّجنة فيها بحثاً، أثنى على ما جاء به الأستاذ عبد الله كَنُون(ت١٩٨٩م)، واستعرض ما خَرَّج به هذا الأسلوب، وانتهى إلى تجويز وجهين: أن تكون الكاف للتشبيه، وأن تكون زائدة.

---

[1] في أصول اللغة: ١٨٧/٣، صدر في الدورة (٤٢) في الجلسة الثامنة للمؤتمر.

[2] الكاف التمثيلية، الدورة (٣٧): ٦.

[3] الشورى: ١١.

[4] البحر المحيط: ٤٨٨/٧.

[5] الكاف التمثيلية: ٨.

[6] محاضر الدورة (٣٧): ٣٧.

ومما استشهد به على الزيادة قول بعض العرب: "كيف تصنعون الأقِط، قال: كَهَيِّن"[1]، أما التشبيه عنده فلغرضِ المبالغة، فالأصلُ أنْ تقول في هذا الأسلوب: أنا باحثاً أُقرّر كذا وكذا"؛ أي أقرّره في حال كوني باحثاً، فإذا زِدتَ الوصفَ تشبيهاً فقد زدتَ مبالغةً في الوصف[2].

و في أثناء عَرْضهِ على المجلس عارضَه محمد بهجة الأثري(ت١٩٩٦م) وقال: لسنا مكلّفين تخريج كلامٍ عاميٍّ يشيع على ألسنة الناس[3]، وأيّده الأستاذ علي النجدي(ت١٩٨٢م) وقال هذه الكاف لا تفيد تشبيهاً فالقائل يريد أنْ يقول :"أنا باعتباري باحثاً"، كما أيّده سعيد الأفغاني(ت١٩٩٧م)، قال : إننا منذ ثلاثين عاماً أو يزيد كنّا نسمي هذا الكاف الكاف الفرنسية، والتعبير الصحيح أنا باعتباري باحثاً أو بصفتي باحثاً[4].

وممّن أيّده عباس حسن، وقال: "التعبير قديم ومنصوص على صحته، وهو أيضاً مقبول من الناحية اللغوية، فكثير ما نقول، أنا كقارئ للقرآن أفعل كذا وكذا"، وهو يشير بقوله إلى ما جاء عن ابن الأثير في باب "التجريد"- وليس التحرير كما في حاشية القرار في الأصول- وقد ذكر ذلك من قبل[5].

بادئاً لقد أحسن المجمع بقَبول هذا الأسلوب وما ذكره الأستاذ الأثري مِنْ أنّ "هذا الأسلوب كلامٌ عاميّ ولسنا مكلّفين بتخريجه" يجانب جادّة الصواب ؛ لأن العامة لا تعرفه، والمترجمون هم الذين أدخلوه إلى العربية، وتلقّاه المثقفون بالقَبول فشاع على ألسنتهم وأقلامهم. فهذا أسلوب دخيل إلى العربية بلا شك، ولعله دخل من الإنجليزية، وعلى وجه الخصوص " as " أمّا ما ذكره الأستاذ عباس حسن من أن التعبير قديم ومنصوص عليه فالواقع اللغوي يجافيه.

---

[1] ينظر الأنصاف: ٢٩٩/١.

[2] في أصول اللغة: ١٨٩/٣.

[3] في أصول اللغة (الحاشية): ١٨٧/٣.

[4] نفسه: ١٨٣/٣.

[5] محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٣٦ .

فمن من الجليّ أن القدماء لم يعرفوا هذا الأسلوب، والذي أشار إليه الأستاذ عباس حسن ذكره ابن الأثير في "باب التجريد" تعليقاً على كلامٍ لأبي عليّ الفارسي "أن العـــرب تعتقد أنّ في الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقته ومحصوله، فيخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من الإنسان كأنه غيره، وهو هو بعينه نحو قولهم: "لئـــن لقيت فلاناً لَتلقينّ به الأسد"، "ولئن سئلتَ لتسألنّ منه البحر" وهو عينه الأسد والـــبحر". وقد ردّ ابن الأثير كلامَ أبي عليّ في عدّه هذا من التجريد، وقال: "هذا تشـــبيه مضمر الأداة، إذ يحسن تقدير أداة التشبيه فيه، وبيان ذلك أنك تقول: لئن لقيت فلان لتلقين به كالأسد، ولَئن سألته لَتسألنّ منه كالبحر"[1].

ولئـــن كـــان هذا الذي قصده عباس حسن فهو مختلف عن الأسلوب الذي نعالجه، فهذا تشبيهٌ خالص ولا غرض له غير ذلك، وإنْ أشْبَهَ في الشكلِ الأسلوبَ الحديثَ.

وهذا الذي ذكره ابن الأثير لم يتفردْ به، وقد عرضَ له النحاة حينما تكلموا علـــى "الكـــاف الاســـمية" كقـــولِ الشـــاعر: "هل تنتَهون ولن يَنْهَى ذوي شَطَطٍ كالطعـــن..."، وقـــول آخر: "وإنك لم يفخر عليك كَفاخر.. " وآخر: ورحنا بكابن الماء ..."[2].

والنحويون يذكرون للكاف ستة معانٍ: التشبيه والتعليل والزيادة والاستعلاء، والمبادرة ، والسادس أن تكون اسماً كباقي الأسماء[3]، والتشبيه هو المعنى الأصيل فـــي كلّ ذلك[4]. والاستعلاء والمبادرة لا مجال للحديث فيهما، فهما مستبعدان في هذا الأسلوب، واسميّة الكاف التي ذكرها الأستاذ كَنّون من الأجدى استبعادها فَجُلُّ الـــنحاة يردّها، ولا وجه لتخريج هذا الأسلوب عليها. والدلالة ترُدُّ أن تكون على التعليل كما ذهب الأستاذ كنّون. فلئن خَرَّج مثاله عليها وهو "فلان كوزير لا ينبغي له أن يتعاطى التجارة" فكيف يخرج "شهدت الاجتماع كوزير".

---

[1] المثل السائر:١/٤٠٩ .

[2] ينظر سر الصناعة: ١/٢٨٦، رصف المباني: ١٩٥، الجنى: ٨٢، والارتشاف: ٢/٤٣٩، والهمع:٢/٣٦٤.

[3] المغني: ٢٣٤، الهمع: ٢/٣٦٢.

[4] ينظر الارتشاف: ٢/٤٣٥، الهمع: ٢/٣٦٢، والصبان: ٢/٣٣٧.

وقــد اختار المجمع أن يخرج " الكاف " في هذا الأسلوب على وجهين: أنْ تكــون زائــدة أو أنْ تكــون للتشبيه.وقد جانب المجمع الصواب في تخريجه هذه الكــاف على الزيادة -فيما أرى- فمن الواضحِ أن هذه الكاف نِتاج الترجمة سواء أكانــت لـــ "as" أو لغيرها من اللغات الأخرى، وهذه الكلمات ليست بزائدةٍ في لغتها، هذا من ناحية، ومن الناحيةِ الأخرى الشواهدُ التي تحمل هذه الكاف الزائدة شواهد شاذّة وغريبة فضلاً عن قلّتها، وإذا استثنيا ما يدور في كتب النحاة من قوله تعالى: "ليس كمثله شيء" فالشواهد الأخرى معزولة وقديمة، ولم يحتذها أحدٌ ممّن أطلعنا على آثارهم، فضلاً عما تفضي إليه من لَبس، واضطراب النحويين فيها بادٍ في مصنفاتهم، ومن هذه الشواهد الدائرة على هذه الكاف " وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ "، وقــول الشــاعر: "قَصُــيِّروا كَعَصْفٍ مأكول" وقوله: " ولَوَاحِقُ الأقْرَابِ فيها كَالمَقَقْ" وهما لرُؤْبَةَ(ت١٤٥هـــ)[١] "،وأين ما يقوله هؤلاء الشعراء مما نحن فيه ؟ لهذا كلّه كان الأجدى أن يَضربَ المجمعُ صَفْحاً عن مسألة الزيادة، فهذا الأسلوب لا يمُتُّ إليها بِصِلَة.

أمــا التشــبيه فلعلّ الناظر إليه أول وهلة ينفر منه ويردّه؛ لأن القول: "أنا كوزيــر" يعنــي أننــي لست وزيراً، وقد قال ذلك الدكتور أحمد عمّار: في أثناء مناقشــته أسلوب "أُكرِمُ الضيف بوصفه عربياً"[٢]. غير أنّنا إذا أنعمنا النظر وجدنا فــيه ملمحــاً للتشبيه، فالقول: "أنا كوزير" يدل على أن هذا الشخص بما يُسْنِد إلى نفسه من الفعل يشبه أي شخص مثله يتبوّأ هذا المنصب، وملمح التشبيه هنا جليّ، وليس كما فسّر الدكتور عمّار، ولا يتضمن هذا الأسلوب محذوفاً مقدراً كما ذهب إلــيه الدكــتور رفعــت، فهو أسلوب قائم بذاته. وتقدير: "أنا كوزير" أن كشخص وزير" فيه من الركاكة ما لا يخفى، فضلاً عن افتقاره لدلالة الأسلوب الأصيل. قال ابن جنّي: "إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة على كل حال قبيح، وهو في بعضِ الأماكن أقبح منه في بعض"[٣].

---

[١] ينظر سيبويه: ٤٠٨/١، سر الصناعة: ٢٩٢/١، معاني الحروف للرماني: ٤٩، المغني: ٢٣٩.

[٢] محاضر جلسات الدورة (٤٢): ٤٨٥.

[٣] سر الصناعة: ٢٨٤/١.

علـــى أنّ التشـــبيه في هذه الكاف ليس خالصاً؛ أي أن المسألة فيها ليست تشـــبيهاً وحسب كما يُوصي المجمع، بل إن كاف التشبيه شُحنتْ بمعنى مستحدث هـــو الحديـــث عن الوظيفة أو المهنة أو الصفة أو المقام الذي يتحدث منه القائل، فالأســـلوب بهـــذه الكاف ينبّه السامع على الموقع الذي ينطلق منه المتحدث، وهذا ملمـــحٌ لا يفارق هذه الأسلوب وكان على القرار أن يلتفت إليه ويسجّله. ولعل أول من ترجمه لم تُسعفه عربيّته أن يقول : أنا وزيراً أو باحثاً كذا وكذا، فاستخدم هذه الكاف، وسواء أصاب أم أخطأ فقد أصبح هذا الأسلوب منتشراً وشائعاً بين الكتّاب وعلينا أن نُقِرّ بحداثته، وبتفرّد معنى الكاف فيه.

وثمـــة من لم يقنع بهذا الأسلوب فترجمه على شكل آخر وهو "أنا بوصفي وزيـــراً"، ولكـــنه وجد من يخطِّئه أيضاً ، فكان أنْ أصدر فيه المجمع قراراً، هو موضوع الأسلوب الآتي.

أكرمُ الضَّيفَ بوَصفي عَربيّاً أو بصِفتي عَربيّاً:

جاء في قرار المجمع:

"يَشيعُ استعمالُ مِثلِ هَذا الأسلوبِ في اللُّغةِ المُعاصِرةِ، وَهوَ أسلوبٌ مُحدَثٌ، يَبدُو في توجيهِهِ بَعضُ الغُموضِ، كَما يُعتَرَضُ عَليهِ بِأنَّهُ عَلى غَيرِ المَأثُورِ عَنِ العَربِ في التَّعبيرِ عَن هَذا المَعنَى مِنْ قَولِهِم:"أنَا- عَربيّاً- أكرِمُ الضَّيفَ"، وَنَحوِ ذَلكَ.

وَقد دَرَسَت اللَّجنةُ هَذا، وَانتَهَتْ إلى أنَّ كُلاًّ مِنْ "وَصف" و"صِفَة" مَصدَرٌ للفعلِ "وَصَفَ" وَهوَ فِعلٌ يَتَعَدّى إلى مَفعولٍ وَاحدٍ، ثُمَّ أُضيفَ هَذا المَصدَرُ إلى فَاعلِهِ وَحُذِفَ مَفعولُهُ، وَالمَعنَى:"بِوَصفي أو صِفَتي لِنَفسي عَربيّاً"، وَيُمكنُ أنْ يَكونَ كِلا المَصدَرَينِ مُضَافاً إلى المفعولِ، وَأنْ يَكونَ المَحذوفُ هُوَ الفَاعلُ، فَيكونُ المَعنَى "بِوَصفِ غَيري أو صِفَتِهِ إيّايَ"، وَتَكونُ كَلمةُ "عربيّاً" حَالاً عَلى كِلا الفَرضَينِ. ولِهَذا يَرَى المَجمعُ إجازَةَ الأسلوبِ في المَعنَى الذي يُستعمَلُ فيهِ" [1].

وقد قدّم الأستاذ علي النجدي مذكرةً في هذا الأسلوبِ ذكرَ فيها أصلَ الوصفِ والصفةِ صرفيّاً، كما استعرضَ فيها أحوالَ المصدر العاملِ مع فاعله ومفعوله، وخلص إلى أنّ هذا الأسلوبَ من قبيلِ إضافةِ المصدرِ "وصف" أو"صفة" إلى فاعله في المعنى، وهو ياء المتكلم، ثم عدم ذكر المفعول، ولو ذُكِر لقيل: وصفي أو صفتي نفسي عربياً، فـ "نفس" هي المفعول، أمّا عربياً فحال من ياء المتكلم، وانتهى إلى جواز هذا الأسلوبِ لأنه يجري على أصلٍ مقرر في العربية بلا خلاف"[2].

و في أثناء المناقشة رأت اللجنةُ أنّه يمكنُ كذلك أنْ يكونَ المصدرُ مضافاً إلى المفعولِ والفاعلُ محذوفٌ، والمعنى بوصفي عربي أو صفته إياي ونحو ذلك .

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٥٨، صدر في الدورة (٤٢) في الجلسة (٩)والجلسة (٢٧) من مجلس المجمع.

[2] كتاب الألفاظ والأساليب : ٢/ ٤٠.

كما رأت اللجنة أيضاً أن وصفي أو صفتي بمعنى: موصوفي ، بالإضافة إلى ياء المتكلم دونَ تقدير شيء آخر من فاعل أو مفعول[1].

وكما ذكرتُ سابقاً فهذا الأسلوب هو الوجهُ الآخر لقولهم:" أكرم الضيف كعربـــي" ولعلّه يعود إلى اختلاف المترجمين في نقله. ومما لا شكّ فيه أنّه يجري علـــى الأصول العربية المقرّرة بلا خلاف، أما من حيث النسق الذي هو عليه فلا شك أن العربية لا تعرفه ولم تَسبِقْ إليه.

---

[1] محاضر جلسات الدورة (٤٢): ٤٨٥.

صَـارُوخُ أَرْض جـوَ:

جاء في قرار المجمع :

" يَشيعُ في اللُّغةِ المُعاصِرةِ قولُهُم: "صاروخ أرض أرض"، و"أرض جو"، و"جو أرض" ، وهُوَ تَركيبٌ يَخفَى وَجهُ ضبطِهِ وتَخريجِهِ.

درَسَتِ اللَّجنةُ هذا التَّركيبَ وانتهتْ إلى أنَّ المعنَى فيهِ: أنَّهُ صاروخٌ ينطلقُ منَ الأرضِ إلَى الجوِّ، أو منَ الجوِّ إلَى الأرضِ ...إلخ.

كمَا انتهتْ إلَى أنَّهُ منْ أساليبِ الإضَافةِ فالكلمةُ الأولَى -وهي صاروخ- تُضبطُ عَلَى حَسَبِ مَوقعِها في الجُملةِ، وَهيَ إضافةٌ إلى كَلمةِ "جو" أو "أرض"، التي هيَ إضافةٌ إلَى ما بَعدَها.

ولِهذا تَرَى اللَّجنةُ إجازةَ هذا التَّعبيرِ في المعنَى الذي يَستعملُهُ المُعاصِرونَ فيهِ[1].

وقد قدّم الأستاذ علي النجدي ناصف مذكرةً عرضَ فيها ما يَشيعُ من هذه الأساليب:"صاروخ أرض جو"، و"الأرض جو" ....، وخرّج الأسلوب الأول وما يشابهه على العطفِ بالواو؛ أيْ على معنى صاروخ الأرض والجو، ومثّل لهذا الأسلوب قول الفرزدق يَرثي محمداً أخا الحجّاج(ت٩٥هـ)، ومحمداً ابنه[2]:

إن الرزيّة لا رزيةَ مثلَها فقدانُ مثلِ محمدٍ ومحمدِ

وذهب إلى أنّ هذا الأسلوبَ يمكنُ أنْ يكونَ من قبيل المركب الإضافي وتكون الإضافة للتخصيص، فيضاف لفظ صاروخ إلى اللفظ الذي بعده، ويضاف هذا إلى تاليه، أما الوجه الآخر فيكون من قبيل التركيبِ المزجيّ، على الوجه الذي يُعرب فيه الجزءُ الأوّل حسبَ العواملِ ، والجزء الثاني مجروراً بالإضافة.

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٦٧، صدر في الجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٤٣) وبالجلسة (٢٤) من مجلس المجمع في الدورة نفسها.

[2] ديوانه: ١٤٦ .

أمـــا الأســـلوبُ الآخر: وهو "صاروخُ الأرض جو"؛ بتعريف الأرض فقد ذهـــب فـــيه مذهـــباً آخر، فقد صوّبه وقال:الوجهُ فيه أنْ يقال "صاروخ الأرض والجو"، وتُبنَى فيها الكلمتان على الفتح كما تبنى الأعداد المركبة[1].

وذهـــب عبد السلام هارون في أثناءِ المناقشاتِ إلى أنّ في الكلام محذوفاً تقديره "مساره" أي "صاروخ مساره من أرض إلى جو"، وقد رفضَ إبراهيم أنيس تقدير واو العطف[2].

وإذا ما عدنا إلى هذا الأسلوب وجدناه أحد مدخلات الترجمة[3] ، على النحو الآتي:

صاروخ أرض–جو Surface- To- Air missile

صاروخ جو–أرض Air- To- Surface missile

صاروخ جو– جو Air- To- Air missile

ونلحظ أنّ هذا الأسلوب مشفوعاً بشرطة لينبّه القارئ على أنه يحملُ معنى خاصـــاً. وقـــد أصـــاب قرار المجمع في تحميلِ دلالة هذا الأسلوب، فـــ"صاروخ أرض– جـــو" هو الصاروخ المنطلق من الأرض إلى الجو، والتعبير بالإنجليزية يؤكـــد هذه الدلالة. كما أصاب حينما عده من أساليب الإضافة ، أمّا تخريجه لهذه الإضـــافة ففـــيه نظر؛ ذلك أنّ ضبطَ الكلمة الأولى حسب موقعها ثم إضافتها إلى بعدها وإضافة هذه إلى التي تليها مما لا نظير له في الاستخدام.

وقد أحسنَ المجمع إذ لم يلتفت إلى تخريج الأستاذ علي النجدي من أنّ هذا الأســـلوبَ مـــن قبيل العطف بالواو المحذوفة؛ لأنّ دلالته تختلف تماماً عن دلالة العطـــف بالواو وما استشهد به من قول الفرزدق لا يمتّ إلى هذا التركيب بصلة. كمـــا أحســـن المجمع حينما تجاهلَ الأسلوبَ الذي ذكره الأستاذ النجدي "صاروخ الأرض جو"؛ لأنه لا يخرج عن الإطار العام لهذه الأساليب، ومعالجة الأستاذ علي

---

[1] كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ٦٧.

[2] محاضر جلسات لمجلس الدورة (٤٣): ٣٤٧.

[3] ينظر : القاموس العسكري الحديث : ٦٨ ، والقاموس العسكري الفني الحديث : ٦٤ .

الـــنجدي له لـــم تكـــن موفّقة في تصحيحه ولا في تخريجه ، مع ملاحظة أنّ هذا الأسلوبَ غيرُ مستخدم. والذي ذهب إليه عبد السلام هارون يزيد المسألة تعقيداً.

أما إذا أردنا أنْ ننظر إلى هذا الأسلوب نظرةً واقعية تنجم من طبيعة دلالته واستخدامه فسنراه لا يخرج عن أن يكون نَمطاً من أنماط التركيب المزجي ولكنه تركيب مبني على تسكين الجزأين، والجزآن في محل جر مضاف إليه، أما القول بإضـــافة الأول إلى الثاني فليس مستعملاً وغير مستساغ، ولم ينطقه أحد على هذه الشاكلة.

وينبغي أنْ لا يغيب عن أذهاننا أن هذا الأسلوب ميدانُه الصحافةُ و الأنباءُ العسكريّة بالتحديدِ ، والدوريات المعنية بالشؤون العسكرية، ويؤدي غرضاً أقرب مـــا يكون إلى المصطلح، وعلينا أنْ نعاملَه على هذا الوجه. وهنا نحن بعد ثمانية وعشـــرين عاماً لم نَسمع أحداً في نشرات الأخبار ولا في غيرها يقول: صاروخُ أرضِ جـــوٍ، هـــذا هـــو واقع هذا الأسلوب، ومادمنا قد أقررنا بقَبوله، فينبغي أنْ نخـــرّجه تخـــريجاً، يمـــثّل نطقـــه واستخدامه، وإلا فسيبقى قرار المجمع في وادٍ والمستخدمون له في وادٍ آخر.

حَبَّذَا لَو رَضِيتَ:

جاء في قرار المجمع:

"يَرَى المَجمعُ أنَّهُ يَجري عَلَى ألسنَةِ الكَثيرينَ مِنَ الكُتَّابِ المُعَاصِرِينَ قَولُهم: "حَبَّذَا لَوْ رَضِيتَ".

وَهُنَاكَ مَنْ يَعترِضُ عَلَيهِ بِمَقُولَةِ: "إنَّ لَو المَصدَرِيَّةَ إنَّمَا تَأتِي بَعدَ فِعلٍ يُفيدُ التَّمَنِّي، "وَحَبَّذَا" لا تُفيدُه، غَيرَ أنَّ ذَلكَ في الكَثرَةِ مِنْ أمثِلَتِهَا القَدِيمَةِ، وَمِنهَا أمثِلَةٌ قَدِيمَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ في الشِّعرِ وَرَدَتْ فِيهَا "لَو" المَصدَرِيَّةُ بَعدَ أفعَالٍ لا تُفيدُ التَّمَنِّي وَيُمكِنُ أنْ تُعَدَّ "لو" في الصِّيغَةِ لَيسَتْ مَصدَرِيَّةً وإنَّمَا للتَّمَنِّي الخَالِصِ.

وَبِذَلِكَ تَكونُ صِيغَةُ "حَبَّذَا لَو رَضِيتَ" وَمَا يُمَاثِلُهَا في الكِتَابَاتِ العَصرِيَّةِ سَائِغَةً مَقبُولَةً" [1].

لعلَّ أولَ من أثارَ هذه المسألةَ هو الأستاذ أحمد العوامري(ت١٩٥٦م) في مقالتِه التي نشرها في الجزءِ الأولِ من مجلةِ المجمعِ بعنوان "بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة" وعرضَ فيها فيما عرضَ لأسلوب "حبذا لو حصل كذا" وقد خطَّأه مستنداً إلى رأي ابنِ مالك ومن على مذهبه من الأئمة، من أنّ أكثرَ وقوع "لو" المصدريّة بعد "وَدَّ ويَوَدُّ" و"أحَبَّ ويُحِبُّ" و"تمنّى ويتمنّى"، وذهبَ إلى أنّ "حبذا" لا تفيد معنى التمني وليس فيها معناه مطلقاً، وإنما معناها المدح أو الذم، ولا يمكن أنْ تعد "لو" في هذا الأسلوب شرطيّة؛ لأنّ هذا سيفضي إلى العبث في أسلوب "حبذا" المتعارفِ عليه، وهو يُضاهي المثلَ في ثبوتِه. وينتهي إلى أنّ الصحيح في هذا الأسلوب أن نَستبدلَ بـ"حبذا" "وَدّ" أو نحوها فنقول: "ودَدتُ لو حضر صديقي"[2].

واللافتُ للنظرِ أنّ المجمعَ أتخذ قراراً في الدورة الرابعةِ والعشرين يجيزُ أسلوباً مماثلاً "حبذا لو اتَّحد المصريون"[3]،ولم تُذكر فيه بحوثٌ، ولا أشير إليه في حاشية القرار الثاني، ولم تُذكر دواعي صدور القرار الثاني، وما استدركه على

---

[1] مجموع القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٣٩، صدر في الجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة (٤٩) والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع.

[2] مجلة المجمع١: ١٥٦.

[3] مجموع القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب : ٨١ .

القرار الأول. ولم أطّلع على حيثيات القرار في الدورة التاسعة والأربعين؛ لأنها لم تُطبع أصلاً .

وبعد زُهاء نصف قرن – من بحث العوامري- في الدورة التاسعة والأربعين (١٩٨٣) بعث الدكتور شوقي ضيف هذا الموضوع من جديد، وقدّم فيه مذكرة تصحيحية إلى لجنة الألفاظ والأساليب، ذكر فيها أنّ وقوع "لو" المصدرية بعد الأفعالِ التي ذكرها هو الأغلبُ، أما ما جاء به النحاة من الشواهد على غير ذلك فليس شاذاً، وإنما الشيخ العوامري هو الذي وَسَمَه بالشذوذ، وذكر الدكتور شوقي ثلاثة شواهد على ذلك:

قول قُتَيْلَةَ بنتِ الحارث(ت٦٤٠م)[١]:

ما كان ضَرَّك لو منَنتَ، وربّما منَ الفتى وهو المَغيظُ المُحنَقُ

وقول الأعشى(ت٦٢٤م)[٢]:

وربّما فات قَوماً جُلّ أمرهُمُ من التأنّي وكان الحَزمُ لو عَجِلوا

وقول امرئ القيس(٥٨٠م)[٣]:

تجاوزتُ أحراساً عليها ومعشَراً عليَّ حِراصاً لو يُسرّون مَقتلي

وانتهى إلى أنّ "حبذا" في هذا الأسلوبِ مُشرَبة بشيء من التمنّي، كما تبنّى رأياً آخر ذكره الأستاذ عبد السلام هارون في أثناء المناقشات، وهو قبول هذا الأسلوبِ على أساس أنّ "لو" فيه ليست مصدرية، وإنما هي للتمنّي، كما في قوله تعالى: "فلو أن لنا كَرَّةً"[٤]. وفي مثل "لو تأتيني فتحدثَني"، أمّا مخصوص "حبذا" فمحذوفٌ يدلّ عليه السياق[٥].

وإذا ما عُدنا إلى بحثِ الشيخ العوامري وجدناه يَرُدّ الأسلوب رداً قاطعاً استناداً إلى ما ورد من الطريقة المُثلى لاستخدام "حبذا"، التي لا تكون إلا للمدح أو

---

[١] ينظر للجني: ٢٨٨، المغني: ٣٥٠.

[٢] وليس في ديوانه، وينظر المغني: ٣٥٠، والأشموني/ حاشية الصبان: ٤٩/٤.

[٣] ديوانه: ١١٤، وينظر المغني: ٣٥٠، والخزانة: ٢٥٣/١١.

[٤] البقرة: ١٧٦.

[٥] كتاب الألفاظ ولأساليب : ٣٠١/٢.

الـــذم. وعلى هذا فالوجه الصحيح عنده لهذا الأسلوب المحدث "وددت لو رضيت" غير أنّ الحقيقة اللغوية الساطعة تقر أنه ليس من شأننا ولا من شأن الشيخ –رحمه الله– أن نفـــرض على الكتاب ما يستخدمون، فهذا ليس من عمل اللغويّ، وهذان الأسلوبان مستخدمان جنباً إلى جنب في أساليب الكتّاب.

"وحبذا" تدلّ على المدح، وعلى الذم في صيغتها السلبيّة "لا حبذا" في أصل وضـــعها، وهذا ما جاءت به النصوص المستشهد بها، ولا يسعنا إلا موافقة الشيخ العوامـــري فـــي ذلك، ولكنها لم تَلتَزِمْ هذه الدلالة، كما هو بَيّن في هذا الأسلوب المُحدَث.

ومـــن الجدير بالذكر أن جُلّ النحاة لم ينكروا "لو" في الحروف المصدرية، وأوّل من يُرَدّ إليه هذا المعنى الفرّاء، وقد ذكره في "معاني القرآن" [1]،ونسب ابن مالك هذا الوجه إلى أبي علي وأبي البقاء العُكْبُري[2].

أمـــا بحث الدكتور شوقي ضيف فلي وقفة مع الأبيات التي ذكرها، وتعليقه علـــيها، ولْـــنأخذ قبلاً ما قاله النحويّون في "لو" المصدرية، قال ابن مالك: "وأكثر وقـــوع لو هذه بعد "وَد" و"يَود" أو ما في معناهما"[3]، وقال المُرادِيّ: "ولا تقع "لو" المصدرية غالباً إلا بعد مُفهِمٍ تَمنٍ نحو "يود"[4]. وقال ابن هشام في المغني: "وأكثر وقـــوع هـــذه بعد "ود" و"يَود"[5] وذكر ذلك بعينه في أوضح المسالك"[6]، وتبعهم الأشموني[7].

وســـياق الكـــلام واضـــح فهـــؤلاء العلماءُ يتكلّمون على غلبة وقوع "لو" المصـــدرية بعد ألفاظٍ بعينها تدلّ على التمنّي، لا معنى التمني وعلى هذا خُرِّجتْ الأبـــيات المستشـــهد بهـــا من هذا الباب، غير أننا نجد الدكتور شوقي يعلّق عليها

---

[1] ينظر معاني القرآن: ١/١٧٥.

[2] شرح الكافية الشافية: ١/١٢٨، وينظر المغني: ٣٥٠، والتصريح: ٢/٢٥٥.

[3] نفسه: ١/١٢٨.

[4] الجنى: ٢٨٨.

[5] المغني : ٣٥٠

[6] أوضح المسالك: ٤/٢٠٥.

[7] حاشية الصبان: ٤/٤٨.

قـــائلاً: "وهي أمثلةٌ تشفع لمجيء "لو" مصدرية غير مسبوقة بما يفيد التمني"، وقد تبـــنّى المجمعُ هذه العبارةَ بنَصّها، والأمرُ على غير ما ذكر الدكتور شوقي؛ لأن "لـــو" فـــي الأبياتِ وإنْ لم تسبق بألفاظ صريحة في الدلالة على التمنّي فقد أفادت التمني ، ودلالتها عليه واضحة. ففي بيتِ امرئ القيس نراه يتجاوز أحراساً يتمنّون مقتلَه، والأعشى يتمنّى على هؤلاء التعجيل، وينعى عليهم بُطأَهم، أما قُتَيلة فكانت تتمنى على الرسول صلى الله عليه وسلّم لو أطلق أخاها وعفا عنه.

وعلـــى هذا فهذه الشواهد في سياق التمنّي لم تخرج عنه، ولقد وجدت عند الرضي ما يؤكد ما ذهبت إليه إذ قال في كلامه على الحروف المصدرية: "ومنها لـــو إذا جـــاءت بعد فعل يُفهَم منه معنى التمنّي، نحو قوله تعالى: "وَدّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِـــنون"[1]، وقال: "عليَّ حراساً لو يُسرّون مَقتلي"[2]، وهذا النصّ الفريد يوضّح حـــال "لـــو" المصدرية توضيحاً مَقامياً لا مقالياً، فقد أدخل بيتَ امرئ القيس؛ لأنه ذهـــب إلـــى الســـياق الذي ورد فيه، فيما أخرجه النحويون؛ لأنهم نظروا من قِبَل اللفظ.

وأما ما ذكره الأستاذ عبد السلام هارون وأيّده الدكتور شوقي ضيف وتبنّاه قرارُ المجمع من أنّ "لو" في هذا الأسلوب ليست مصدرية، وإنما هي للتمني قياساً على قوله تعالى: "فلو أن لنا كرّة"[3]، ومخصوصُ "حبذا" يدلّ عليه السياق، فتكلّفه ظاهر. فدلالة هذا الأسلوب جليّة ولا حاجة للتأويل فضلاً، عن أنّ "لو" التي للتمني لهـــا الصـــدارة، وهـــي ليست كذلك في هذا الأسلوب، إلا إن جَنحنا إلى ضروب التأويل والتقدير.

فصارى القولِ في هذا الأسلوب أنّ "حبذا" ضمّنت معنى التمنّي، ودلالته لا تـــدع مجالاً للشك في ذلك، "فحبذا لو رضيت" يتمنى في المتحدث على سامعه أنْ يرضى؛ لأنه غير راضٍ، فيما لو دلّت على أصلها وهو المدح لكانت تمدح رضى هذا السامع، فرضاه حاصل ومستساغ، وهذا ما تنفيه الدلالة.

---

[1] القلم: ٩.

[2] شرح الكافية: ٣٨٧/٢.

[3] البقرة: ١٦٧.

وكـــان علـــى المجمع أن يتنبّه إلى هذا السياق فـــ "لو" في كل شواهده لم تخـــرج عـــن التمنّي ، وكان أجدى لو نَصَّ قرار المجمع على أن "حبذا" في هذا الأســـلوب شُـــحنت بمعنى جديد هو التمني، ولمّا كانت "لو" تتلو الفعل الدالّ على التمني لفظاً أو معنى جازَ أنْ تقعَ بعد "حبّذا" في هذا الأسلوب.

سـواءٌ كـذا أو كـذا :

جاء في قرار المجمع:

" يشيعَ في اللُّغةِ المُعاصرةِ قولُهُم :"سواء كذا أو كذا"، وقولُهُم: "سيَّان كذا أو كذا، وقولُهم:"لا خلافَ بينَ هذا أو ذاك".

وقد يَرَى بَعضُ نُقَّادِ اللُّغةِ أنَّ استعمالَ "أو" في هذهِ العِبارَاتِ عَلَى غَيْرِ الصَّوَابِ ، فَالمقَامُ مَقَامُ جَمْعٍ يَستَدعِي العَطْفَ بِأَدَاتِهِ وَهِيَ "الواو". وقد دَرَسَت اللَّجنةُ هَذه الاستعمالاتِ العَصريةَ، وَانتَهَتْ إلى إجازتِها استنَادًا إلى أنَّ جَمهَرَةً كبيرةً منَ النُّحاةِ يَنصُّونَ عَلَى أنَّ منْ مَعانِي "أو" مُطلَقَ الجَمعِ، يُضافُ إلَى ذَلكَ المَروِيُّ منَ الشَّواهِدِ الدالَّةِ عَلَى ذَلكَ شِعرًا وَ نَثرًا" [1].

وكان الأستاذ علي النجدي قد قدم بحثاً في الدورة السابقة – الرابعة والأربعين – يحتجّ فيها لهذه الأساليب، ذاكراً وجه الانتقاد لها، فالمقام فيها مقام تسوية بين الفريقين، إذ التسوية والبينيّة لا تكونان إلا في مقام التعدّد، والواو هي التي تدلّ على الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، أما "أو" فإنها لأحد الشيئين أو الأشياء، وقد أيّد الأستاذ النجدي مذهب الكوفيين والأخفش والجَرْمي من البصريين في دلالة "أو" على معنى الواو، والجمع بين المتعاطفين، مستشهداً بقوله تعالى: "وأرسلناه إلى مئةِ ألفٍ أو يزيدون"[2] فالمعنى عندهم ويزيدون، وبقول الشاعر:

وكان سيَّان أنْ لا يَسْرَحوا نَعَماً أو يَسرحوه بها واغبرَّتِ السُّوحُ[3].

وقد تبنّت اللجنة ما جاء في هذا البحث، إلا أن المؤتمر ردّها، فقد رأى سعيد الأفغاني(ت١٩٩٧م) أن اللغة بريئة من الخلط بين معنييْ "أو" و"الواو"، والشواهد المَسوقة غير صالحة للاحتجاج، فالواو في الآية الكريمة على معنى

---

[1] كتاب الألفاظ والأساليب: ١٤٨/٢، صدر في الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة (٤٥)، والجلسة (٣٢) لمجلس المجمع.

[2] الصافات : ١٤٧ .

[3] كتاب الألفاظ والأساليب : ٢ /١٤٩ .

"بــل"، والشاهد محرّف وملفّق من شطرين، وعلى هذا فهو خطأ، ولا سند له من كلام العرب، وأيّده الدكتور محمود الصياد(ت١٩٨٣م)[١].

وعــاد الأســتاذ على النجدي في الدورة التالية -الخامسة والأربعين- فقدم بحــثاً ضــافياً فــي هذه الأساليب، رادّاً على من رفض الشاهد الشعري؛ ذلك أنّ الاخــتلاف في روايةِ الشاهد لا تنفي الاحتجاج به، كما استظهر بقراءة جعفر بن محمــد "فأرســلناه إلــى مــئة ألف ويزيدون"[٢]. وهذه ترجّح جانب الدلالة على المصاحبة.

وإذا مــا عدنا إلى حَمْل "أو" على "الواو وجدنا الكثير من النحاة يجوّزونه ويحــتجّون له أمــثال: "الهروي(ت٤١٥هـــ)[٣]، والمالقي[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشــام[٦]، وقــال المالقي: "هو قليل لا يقاس عليه"[٧]، وأسند السيوطي في الهمع القــول بمجيء "أو" بمعنى الواو إلى الكوفيين والأخفش والجَرمي والأزهري وابن مالك[٨]. وقد أفرد الأنباري مسألة في مجيء "أو" بمعنى الواو، ودَحض فيها رأي الكوفيين، وذكر احتجاج البصريّين في الرد عليهم، قال: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأنّ الــواو معــناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى "أو"، والأصلُ في كلّ حرف أنْ لا يدل إلاّ على ما وضع له، ولا يدلّ على معنى حرف آخر[٩].

---

[١] محاضر جلسات الدورة (٤٤) :٨٠٦ .

[٢] كتاب الألفاظ والأساليب: ١٥١/٢،وفيما يخص القراءة المذكورة ينظر:الكشاف: ٣٥٤/٣، البحر: ٣٦٠/٧.

[٣] الأزهيّة : ١١٣.

[٤] رصف المباني: ١٣٢.

[٥] الجنى الداني: ٢٢٩.

[٦] المغني :٨٨.

[٧] رصف المباني: ١٣٣.

[٨] الهمع: ١٧٤/٣.

[٩] الإنصاف: ٢ / ٤٨٠ .

وقال أبو جعفر النحّاس: "لو كانت إحداهما بمعنى الأخرى لبطلت المعاني"[1]. والأمر بعد ليس كما يذكر الأنباري والنحويّون؛ من جَعْل هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين فقد أُفرد باب في كتاب "الجمل" المنسوب إلى لخليل للواو التي تتحوّل "أو"، ذكر فيه الشواهد المذكورة في هذا الباب[2]، وقد قال بها من البصريين الأخفش(ت٢١٥هـ) والجَرمي(ت٢٢٥هـ) -كما مر- وقطرب(ت٢٠٦ هـ)[3] وقال المبرّد(ت٢٨٥هـ) في باب أو: "وحقها أن تكون في الشكّ واليقين لأحد الشيئين، ثم يتسع بها الباب، فيدخلها المعنى الذي في الواو من الإشراك، على أنها تخصّ ما لا تخصّه الواو"[4]، والظاهر أنّ جمهور النحويين قال بهذا.

وينبغي ههنا أن أشير إلى مذهب الفراء في ذلك، فهو يجيزها في مثل قوله تعالى: "ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً"[5]، ويقول: "يكون المعنى في" أو" قريبا من معنى "الواو"[6]. ولا يرى هذا المعنى عند كلامه على قوله تعالى: "وإنّا أو إيّاكم لَعَلَى هُدَىً"[7]، بل يردّ على من يقول بذلك رداً عنيفاً، إذ يقول: "العربية على غير ذلك لا تكون بمنزلة الواو ولكنها تكون في الأمر المُفَوّض، كما تقول: إن شئت فخذ درهماً أو اثنين، فله أن يأخذ واحدا أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة. وفي قول من لا يُبصِر العربية ويجعل "أو" بمنزلة الواو يجوز له أن يأخذ ثلاثة"[8]. وهو كما رأينا يجيز مجيء "أو" بمعنى الواو إذا سوّغ السياق ذلك، ويردّه حينما يؤدي إلى فساد المعنى.

---

(١) إعراب القرآن : ٣/ ٤٤٣ .

(٢) الجمل في النحو : ٢٨٩ .

(٣) الخصائص :٢ /٤٦٠ .

(٤) المقتضب : ٣ / ٣٠١ .

(٥) الإنسان : ٢٤ .

(٦) معاني القرآن : ٣/٣٢٠ ، وينظر : ٣/٣٢٢.

(٧) سبأ : ٢٤

(٨) معاني القرآن : ٢/٣٦٢ ، وينظر : ١/٢٥٠ ، ٢/ ٣٩٣ .

أما ردّ الأفغاني لشاهد الأستاذ النجدي فمغالاةٌ لا وجهَ لها، على الرغم من أننا لا نؤيّده في المعنى الذي ذهب إليه. فقد رواه كبار الأئمة وعلى رأسهم ابنُ جني[1] والرضي[2].

وبعد فلا يسعُنا تأييدَ قرارِ المجمع في حَمْل "أو" في هذه الأساليب على معنى "الواو". فحمل "أو" على الواوِ لا يخلو من اللَّبس، ويمكننا حملُ المواضع التي تأولها النحاة على خروج معنى "أو" إلى "الواو" على معنى بلاغي. وإذا كان ثمة ميدان رحْبٌ للخلاف عند القدماء في هذا الشأن، فإن المحدثين قد ضربوا صفحاً عن كلّ هذا، فلكلٍّ من "أو و"الواو" معنى خاص بها؛ دفعاً للالتباس، ولا يمكن أنْ نعثر على قول مثل: "حضر علي أو محمد" بدلالة حضر علي ومحمد.

وثمة ملمح دلالي مهم في هذه الأساليب لم يُلتفت إليه، فقولنا: " سواء كذا أو كذا"، "ولا خلاف بين هذا أو ذاك"، لا يمكن أن تكونَ "أو" فيه مبنيّة على الواو، وإذا كانَ النحاة قد أحصوا ثلاثة عشر معنى لـ "أو" فيما استقرؤوا من كلام العرب، فإن هذه الأساليب تحتّم علينا أنْ ندرج لها معنى جديداً هو " التسوية " أو"المساواة"، فدلالتها عليه ههنا لا تُدفع ، بل إننا لو التمسنا هذا المعنى في العربية لوقعنا عليه ، ولعل أبرزها قوله تعالى: .. ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتِكم أو بيوتِ آبائِكم"[3]، فقد عد النحاة "أو" ههنا على معنى الواو[4]، ودلالتها على التسوية أو المساواة واضحة وهو معنى قوي لا يضاهيه معنى الواو، وقوامه السياق .

قصارى القول لا يمكن تأييد مجيء "أو" بمعنى الواو عند المحدثين؛ لأن ذلك يفضي إلى اللبس والخَلْط، وإذا أردنا أن نتمثّل الدلالة الحقيقية لهذه الأساليب دون تكلف ولا تأويل فلا يسعنا إلا الإقرار بدلالة "التسوية" أو "المساواة" لـ "أو"

---

[1] الخصائص: ١/٣٤٨، ٢/٤٦٥.

[2] شرح الكافية: ١/٣٢٧.

[3] النور: ٦١.

[4] ينظر المغني: ٩٠.

في هذه الأساليب وضابط هذا المعنى أن يقره المقام،وأنْ يصحَّ إحلالُ الواو محلّ "أو" من حيثُ المعنى .

"حتّـــى أنتَ" يَا رَفِيقَ الجِهَـــادِ:

جاء في قرار المجمع:

"يَشـــيعُ فـي اللُّغةِ المُعاصِرةِ مِثلُ قَولِهِم:"حتّى أنتَ يَا رَفِيقَ الجِّهادِ"، "حتّى أنتَ يا صَدِيقِي". ويُؤخَذُ عَلَى هَذَا التّعبيرِ، أنّ "حتّى" لَمْ يُؤثَرْ دُخُولُها عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُنفَصِلٍ، أَو اسمٍ مَرفُوعٍ فِي المَشهُورِ مِنْ قَواعِدِ اللُّغةِ العَرَبِيّةِ، ولَمْ يَرِدْ قَبْلَها كَلامٌ فَتَكُونَ غَايَةً لَهُ .

وتَـــرَى اللّجنةُ إجازةَ التّعبيرِ استِنَاداً لِما قَالَ بِهِ ابنُ هِشَامٍ فِي تَعلِيقِهِ عَلَى بَيتِ الفَرَزْدَقِ[1]:

فَوَاعَجَبًا حَتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأنّ أَبَاها نَهشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

فَقَدّرَ جُمْلَةً لِيَكُونَ ما بَعدَ "حتّى" غَايَةً لَهَا ؛أَيْ: فَوَاعَجَبًا يَسُبُّنِي النّاسُ حَتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي[2].

وقد قدّم الدكتور أحمد الحوفي مذكرةً يعرضُ فيها لهذا التعبيرِ، وقال: " لمّا تُرجمـــت إلـــى اللّغة العربيةِ قصةُ يوليوس قيصر؛ من أعمالِ "شكسبير" جاء فيها قوله لصديقهِ برُوتُس: "حتى أنت يا بروتس". وخطّأ بعض اللّغويين في ذلك الوقت هـــذا الأســـلوب، وقالوا إن الصواب: وأنت يا بروتس، وردّ الدكتور الحوفي هذه التخطـــئة، وذكـــر أن مـــن مواضع "حتى" الابتداء، ولم يفرّق بين هذا الأسلوب والأساليب القديمة في استخدام حتى الابتدائية[3].

كمـــا قـــدم الأســـتاذ محمـــد شوقي أمين مذكرة أخرى علّل فيها ردَّ بعض اللّغويـــن لهـــذا التركيب، وأجابَ في بحثه عن سؤالين، أولهما: هل يُفتتَح الكلام بالحرف حتى؟ وثانيهما: هل ورد في مأثورِ كلامِ العربِ استعمالُ حتى في مستهلّ الكلام؟ ويجيب عن الأول بالنفي، إذ يقول: "لا أعرف أحداً من علماء العربية ذكر ذلك صراحة في تفصيل الضوابط الخاصة باستعمالاتَ حتى على وَفَارَتِها".

---

[1] ديوانه: ٣٦١.

[2] القـــرارات المجمعـــية فـــي الألفاظ والأساليب: ٢٢١، صدر بالجلسة (١١) من مؤتمر الدورة (٤٧)، وفي الجلسة الواحدة والثلاثين من مجلس المجمع.

[3] كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/٢٣٨.

أمـــا السؤالُ الثاني فيجيب عنه قائلاً:"وليس لي من جواب عن ذلك، إلا ما تصيّده "ابن هشام" في كتاب "مغني اللّبيب"، إذْ أَوْرَدَ بيتَ الفرزدق: "فواعجباً حتى كليب .." وأردف قائلاً: "ولم يَفُت ابن هشام ما أشرنا إليه من طَرافة افتتاحِ الكلامِ بالحرفِ "حتى" في توجيهِه وتخريجِه، إذ قالَ: "ولا بدّ من تقديرِ محذوفٍ قبلَ حتّى في هذا البيتِ، يكونُ ما بعد "حتى" غايةً له؛ أيْ: "فواعَجباً يسبّني الناسُ حتى كليبٌ تسبني". وينتهي إلى قولِه: "والحقّ أنّ في بيت الفرزدقِ وتوجيهِ ابن هشام ما يقطع بسلامةِ الاستشهادِ وإنّي مَعهما من الشاهدين"[1].

وفي أثناء المناقشات ردّ الدكتور عبد الرازق محيي الدين(ت١٩٨٤م) هذه الأساليبَ، وقال:"ليس في العربيّة ولا في الأمثلة التي أوردها الباحثان الفاضلان ما يصلح شاهداً لقَبوله، بل إنّ ما أورداه من الأمثلة صريحٌ بالفرقِ بينَها وبين الأمثلة التي أورداها ودعَوَا إلى إجازتها" وأردف قائلاً:"إنّ الشواهدَ التي أورداها من كتب النحوِ والأدبِ، جاءت فيها "حتى" غايةً لفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه فعلٌ موجودٌ، وليس في الأمثلةِ التي نحن في صددِها فعل موجود يدل على فعل محذوف، بل إن الموجودَ غيرُ صالح لتأليف جملة، فضلاً عن أنّه صالحٌ للدلالةِ على جملة محذوفة"[2]. وقال الدكتور عُمر فَرّوخ(ت١٨٨٧م): "وقعتُ على هذا التعبير كثيراً في الأدب الأندلسيّ، وعند أبي نواس، وفي إقرارنا إياه إبعادُ الشبه كون الأدب الإنجليزي هو الأصل"[3].

وإذا عُدنا إلى بحثِ الدكتور أحمد الحوفي لم نوافقْه على درج هذه الأساليب المحدثة تحت ما أورده من الأساليب القديمة، نحو:"أثمرت الحديقة حتى الشجرات الصغار"، وأمثال هذه الأساليب التي لا تتصدّر فيها "حتى"، كما نراها في الأساليب موضوع القرار.

أمـــا بحث الأستاذ محمد شوقي أمين –الذي انبنى عليه قرار المجمع– فإننا نؤيـــد ما ذهب إليه من دَرْج بيت الفرزدق تحت هذه الأساليب المحدثة، وهو بلا

---

[1] كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/٢٣٩

[2] محاضر جلسات الدورة (٤٧) : ٤٦٩.

[3] نفسه: ٧٦٧.

شـــكّ من نوادر الشواهد، ولم يلتفت إليه النحويون حقّ الالتفات، غير أننا لا نؤيده فـــيما تَبِع فيه ابن هشام من حتميّة تقدير محذوف قبل "حتى" كجزء من التركيب، فابـــنُ هشام مَعْنِيٌّ بإخضاعِ هذا التمرّد في استخدام "حتى" الابتدائية الذي لم يُعهد، وإذا كان من البديهيّ أنْ تُوجِبَ الدلالةُ وجودَ محذوفٍ يُقرّه السياقُ، فإنّ تحوّله إلى صناعةٍ نحويةٍ مفروضة لا يكون مقبولاً.

ومـــع ذلـــك فإن بيتَ الفرزدق المذكور يختلف عن هذه الأساليب المحدثة وإن اندرج تحتها، فالغالبُ في الأساليبِ المحدثة أن يليها ضميرُ رفعٍ منفصل يكون خبره محذوفاً، وليس اسماً ظاهراً كما في بيت الفرزدق، أمّا ما ذكره الدكتور عمر فـــرّوخ من وقوعه على هذه الظاهرة في شعر أبي نواس(ت١٩٨هـــ)، فقد عدت للديوان وهو ديوان ضخمٌ وتتبعتُ أبياتَه، فوجدته يكثر من الابتداء بـــ: "حتى إذا" فأحصـــيت من ذلك أربعين بيتاً، ومن نافلة القول أن هذا الأسلوب يخالف ما نحن فيه.

وقـــد طُفـــتُ فـــي غـــيرِ ديوان من دواوين الشعراء القدماء متقصّياً هذه الأســـاليبَ، فلـــم أجد في الأصمعيّات شيئاً من هذا، ووجدت في المفضليات ثلاثة شواهدَ على الابتداء بـــ "حتى إذا" اثنين منها في قصيدة لمتمم بن نويرة[1]. والثالث عند الحارث بن حِلِّزة[2]. ثم تناولت ديوان أبي تمام(٢٣١هـــ) وهو معاصر لأبي نـــواس تقريـــباً فلم أجد عنده إلا ابتداءَه بـــ "حتى إذا" وقد بلغت عشر مرات ، ثم طفت في ديوانيْ العَجّاج(٩٠هـــ) ورُؤبة(ت١٤٥هـــ) فوجدت العجّاج يبتدئ "بحتى إذا" خمس عشرة مرة، أما رؤبة فوجدته يبتدئ بـــ"حتى إذا" خمس مرات، وعثرت عنده على شاهد يُضَمُّ إلى بيتِ الفرزدق ، وهو من نوادر الشواهد وهو قوله:

حتى عظامي من وراءِ الأثوابِ عُوجٌ دِقاقٌ من تحنّي الأحنابِ[3]

علـــى أن هـــذه الأســـاليبَ المحدثـــة دخيلة – على الأغلب – من طريق الترجمة، وبالتحديد "even you" ولا يمكن أن تكون امتداداً لشواهد متناثرة تختلف

---

(١) المفضليات: ٤٩، ٥٠.

(٢) نفسه: ١٣٣.

(٣) ديوانه: ٥.

عـنها فـي البِنية والتركيب؛ ذلك أنّ هذه الأساليبَ كما ذكرنا يليها غالباً الضمير المنفصـل المرفوع وهذا غير معروف عند القدماء، وليس ثمة عيبٌ ألا يكونَ هذا الأسلوبُ معروفاً في العربية، كما يُستَشَفّ من كلام الدكتور عمر فروخ، فاللّغات تتقارض ولا غَضاضةَ في ذلك.

قصـارى القـول فـإن "حـتى" في هذه الأساليبِ المحدثَة ابتدائيةٌ تتصدّر التركيـبَ وتـدلّ على الغاية، والمحذوف قبلها مفهومٌ من السياق وليس جزءاً من بِنيـته، والغالب فيها أنْ يليها جملة اسميةٌ يتصدّرُها ضميرٌ مرفوعٌ، ويكونُ الخبرُ فيها مقدّراً حسب ما يقتضيه السياق.

حتّـى في بعض التّعبيرات العصريّـة:

جاء في قرار اللجنة:

" تَجيءُ حتّى في بَعضِ التّعبيراتِ العَصريّةِ غيرَ مَسبوقةٍ بمذكورٍ يَصِحُّ أنْ يكونَ ما بعدَ "حتّى" غايةً لهُ. ومِنْ أمثلةِ ذلكَ:

١. الهزيمةُ اليومَ تُهدِّدُ إسرائيلَ، يعترفُ بذلكَ حتّى المُتعاطفونَ معَها.

٢. لمْ يقرأْ حتّى الصُّحُفُ.

٣. لمْ ينجحْ حتّى في أنْ يكونَ عضواً في مجلسِ القريةِ ... إلخ.

وقدْ رأى المجمعُ أنّ "حتّى" في الأمثلةِ السّابقةِ عاطفةٌ ، والمعطوفُ عليهِ محذوفٌ مفهومٌ منَ المقامِ[1].

وقد قدّم الأستاذ محمد حسن عبد العزيز بحثاً في بعضِ التعبيراتِ العصريّة، تناولَ فيها هذه الأساليبَ الحديثةَ التي تستخدمُ فيها "حتى" على وجهٍ لم يألفْه القدماءُ، وهي الأساليبُ المثبتة في القرار. ويَخلص في بحثه إلى أن "حتى" في هذه الأساليبِ ليستْ حرفَ عطفٍ ولا حرفَ ابتداءٍ ، وهي وظائفُها في الفصحى، وينتهي إلى أنّ "حتى" ههنا لا تقومُ بوظيفةِ العطفِ؛ لأنّه لم يسبقْها ما يصلحُ أنْ يكونَ معطوفاً عليه، وعلى هذا فإنّ ما بعد "حتى" ينبغي أنْ يتعلقَ بما قبلها، فيُعربُ "المتعاطفون" في المثل الأول فاعلاً، و"الصحف" في الثاني مفعولاً بهِ، وهكذا. وبهذا تكون "حتى" حرفاً يعبّر عن الغاية، ولا ينبني على وجوده أيُّ أثرٍ إعرابيّ فيما بعده[2].

والأستاذ محمد حسن يتنازعُه القولُ بالعطفِ في هذه الأساليب، يُظهرُ ذلك المذكرةُ الأخرى التي قدّمها وعنوانها "جواز حذف المعطوف عليه" وقد عَرضَ للنّحاة الذين أجازوا حذف المعطوف عليه، وأنهى بحثه قائلاً: "وأقربُ الأمثلةِ إلى ما نحن فيه ما استشهد به الرضيّ بقوله: "وتقول لمن قال: مات الناس: " بلى حتى

---

[1] في أصول اللغة:٣/١٣٠، صدر في دورة :٤٣، الجلسة (٨) .

[2] نفسه: ١٣٢.

الأنبياء"، مع ملاحظةِ أنّ المعطوفَ عليه بحتّى في هذه الأساليبِ يأتي في الجواب وفي غيره، ويأتي فيما مثّل به الرضيّ في الجواب فحسب[1].

وقدّم شوقي ضيف مذكّرة بعنوان "حتى في بعض التعبيرات العصرية" وعُنيت هذه المذكرة بالإجابة عن سؤالين أولّهما: هل يجوز حذف ما قبل حتى؟ وثانيهما: كيف نعرب ما بعد حتى؟ وأجابَ عن الأول بالإيجاب، وقال: يَصحّ حذفُ أيّ جزء من أجزاء الجملة إذا دلّ عليه السياق ، وأجاب عن الثاني بإعراب ما بعد حتى كما لو أنّ هذه المحذوفاتِ بقيت، وانتهى من مذكرته إلى صياغة قاعدةٍ عامّة مفادُها: "تأتي حتى عاطفة وقد يُحذَف منها المعطوف عليه"[2].

وفي أثناءِ المناقشات اقترح الأستاذ محمد شوقي على اللّجنة أن يكون الفاعلُ في هذا الأسلوبِ ضميراً مستتراً مفهوماً من المقام لا محذوفاً. وسجّل عباس حسن اعتراضه على القرار؛ لأنه لا يجوزُ حذف المعطوف عليه في اللغة ، غير أنّ هذا الذي يعترض عليه أثبته في "النحو الوافي"[3] ورأى سعيد الأفغاني أنّ حتى في هذه التعبيرات كالزائدة الدودية والسلامة في بترها، ولم يستسغْ قياسَ "حتى" على "الواو" و"الفاء" في جوازِ حذفِ المعطوف عليه، ورأى الدكتور عمر فرّوخ أنّ حتى هذه ترجمةٌ للكلمة الإنجليزية "even" وليس من عملِ المجمعِ أنْ يقبلَ ما يقولُه رجلُ الشارع[4].

أما إذا ما عُدنا إلى "حتى" وجدنا الكوفيّين لا يعدّونها حرفَ عطف، بل يعربون ما بعدها على إضمار عامل[5]. وهم محجُوجونَ، وهذه مغالاةٌ لا موجبَ لتجشّمها. أما ما قاله أبو حيان: "والعطف بها رَواه سيبويه وأبو زيد وغيرهما عن العربِ، لكنّ ذلك لغةٌ ضعيفة؛ ولذلك قال أبو الحسن:"زعموا أنّ قوماً يقولون "جاءني القومُ حتى أخوك" و"ضربت القوم حتى أخاك"، وليس

---

[1] نفسه: ١٣٦.

[2] نفسه: ١٣٤.

[3] ينظر النحو الوافي:٣/٦٢٢.

[4] محاضر جلسات المجلس في الدورة (٤٣): ٣٨٣، في أصول اللغة: ٣ /١٣١.

[5] الجنى الداني: ٥٤٦، الارتشاف: ٢/٦٣١، الهمع: ٣/١٨٣.

بالمعـروف"[1]. فسـيبويه لم يَسِمْها بضعف ولا قلّة، وقال: "حتى تجري مجرى "الواو" و"ثُمّ""[2].

أمـا مسألةُ حذفِ المعطوف عليه فقد أثبتَ النحاة حذفه مع الواو والفاء قال ابن مالك(ت٦٧٢هـ):

والفاءُ قد تُحذفُ مع ما عطفتْ والواو إذْ لا لَبسَ وهي انفردتْ

وأجـازه الرضيّ بعد بلى وأخواتِها، وأردفَ قائلاً: "تقول لمن قال:"ما قام زيدٌ بلى وعمرو، أي بلى قام زيد وعمرو"[3]، وذكر أنّ "أم" تشارك "الواو" و"الفاء" في جوازِ المعطوف عليه[4]. وعلّق ابن عصفور جوازَ الحذفِ بالسياق، ولم يخصّ حـرفاً دون آخـر، وقـال: "يجـوز حذفُ حرفِ العطفِ والمعطوفِ عليه لفهم المعنى"[5]. وخُلاصة القول في مسألة حذف المعطوف عليه أنه لا يجوز إلا إذا دلّ علـيه دلـيل؛ لأن الكـلامّ معقـودٌ عليه، وأسلوبُ العطف في الأصل قائمٌ على الاختصار، وقد خَشوا أن يتجاوزوا حد الاختصار إلى مذهب الانتهاكِ والإجحافِ فضلاً عن كُلفة الإشكالِ.

ولكنّ، هل نستطيعُ أنْ نعدّ هذا الأسلوبَ من قبيل حذفِ المعطوف عليه؟ إنّ دلالـتَه لا تعيننا على هذا المذهب، فالرأيُ القويم ما ذهب إليه الأستاذ محمد حسن عـبد العزيـز ولم يثبتْه المجمع، فهذا الأسلوب من الأساليب المحدثة، وهو حرف يعـبّر عـن الغايـة ولا ينبنـي علـيه أثرٌ إعرابي، و"حتى" هذه دخلت من اللغة الإنجليزية كما ذكر الدكتور عمر فروخ، وبالتحديد كلمة "even"، ولكنْ لا نوافقُه فـي أنّ هـذه لغـةُ رجلِ الشارعِ، فهو أسلوبٌ شائعٌ على ألسنةِ الكتّابِ وأقلامهم، ورجـل الشارع لا يعرفه. كما أن إسقاطها ليس باليُسر الذي ذَكَره الأفغانيّ، وقد غدا هذا الأسلوبُ ذائعاً على الألسنةِ والأقلامِ .

---

[1] الارتشاف: ٦٣١/٢.

[2] الكتاب: ٩٦/١.

[3] شرح الكافية: ٣٢٦/١.

[4] نفسه: ٣٢٦/١، وينظر الأشموني: ١٧٢/٣.

[5] شرح الجمل: ٢١٤/١.

أمـــا عدّهـــا عاطفـــةً كمـــا جاء في قرارِ المجمعِ فلا شكّ بأنه يمثل وَجهاً مقبولاً لهذا الأســـلوب، غير أنّه أقربُ إلى أن يكونَ صناعةً نحويةً لا دلاليةً ، وإلا فهل قولنا:"الهزيمة الـــيوم تهددُ إسرائيلَ، يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها"، تساوي: يعترفُ بذلك العـــالم حتى المتعاطفون معها. وواقع هذا الأسلوبِ يرجّحُ أنْ أصلَه: يعترفُ بذلك المـــتعاطفون معها، ثم دخلت "حتى" لتعبر عن الغاية والاستقصاء، كما هو مفهوم من السياق، ولا ينبني على وجودها أيّ أثرٍ إعرابيّ، وهذا أيسر من التكلف وتأويل هذه الأساليب على غير وجهها.

أمـــا عدّهـــا عاطفـــةً كمـــا جاء في قرارِ المجمعِ فلا شكّ بأنه يمثل وَجهاً مقبولاً لهذا الأســـلوب، غير أنّه أقربُ إلى أن يكونَ صناعةً نحويةً لا دلاليةً ، وإلا فهل قولنا:"الهزيمة الـــيوم تهددُ إسرائيلَ، يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها"، تساوي: يعترفُ بذلك العـــالم حتى المتعاطفون معها. وواقع هذا الأسلوبِ يرجّحُ أنْ أصلَه: يعترفُ بذلك المـــتعاطفون معها، ثم دخلت "حتى" لتعبر عن الغاية والاستقصاء، كما هو مفهوم من السياق، ولا ينبني على وجودها أيّ أثرٍ إعرابيّ، وهذا أيسر من التكلف وتأويل هذه الأساليب على غير وجهها.

دُخُـولُ "قَـدَ" عَلَى المُضَارِعِ المَنْفِيِّ بِـ "لا":

جاء في قرار المجمع:

"تَـرَى اللجـنـةُ أنَّهُ لا مَانِعَ مِنْ دُخُولِ "قَدْ" عَلَى المُضَارِعِ المَنفِيِّ بِـ "لا" وَعَلَى هَذا يَصِحُّ قَولُهم: قَد لا يَكُونُ كَذَا" [1].

كتبَ الأستاذ أحمد العوامري في العددِ الأولِ من مجلّةِ المجمعِ بحثاً عَنْوَنَه بـ "بحوث وتحقيقات لغوية مُتنوّعة"، عرض فيه فيما عرض لقول بعض الكتّاب "قد لا يكون"، وقال: "وهو ما لم يردْ في كلام العرب" مستنداً إلى رأي ابن هشام: "وأمـا "قد" الحرفية فَمُختَصّة بالفعل المتصرّف الخبري المثْبَت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تُفصل منه بشيء"[2]، واقترحَ أنْ يُعتاض من "قد لا" بـ "ربما لا"[3].

وقـد ردّ الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي عليه بعد وفاتِه في الجزء الثامن عشر من مجلة المجمع في بحث وَسَمَه بـ"إنصافٌ وردٌّ إلى صواب" وقد أيّده فيما ذهـب إلـيه مـن تخطئة هذا الأسلوب، ولكنه لم يرتضِ ما اقترحه وهو "ربما لا يكـون" وتـناول في بحثه جماعةً لم يسمِها من علماء العصرِ بالنقد، لإجازتها هذا الأسلوب ومما استشهدوا به قول الشاعر[4]:

وكنتَ مُسَوَّداً فينا حَمِيداً وقد لا تَعدَمُ الحَسناءُ ذامَا

كمـا احتجوا بمَثَل هو "قد لا يُقادُ بيَ الجَملُ"[5]. وقد رَدّ احتجاجَهم بالبيت؛ لأن الفعـل "تعدم" نُفيَ بِصيغَتِه، ودُخولُ النفي عليه إثباتٌ فمعنى "قد لا تعدم" "قد تَجِـدُ"، وردّ الاحتجاج بالمثلِ، لأنّ الأمثالَ كالشعرِ وقد يَجيءُ فيها ما لا يجيء في غيرها، فضلاً عن أنّ المثلَ مرويّ برواية أخرى "ولقد كنت وما يُقَادُ بيَ الجَمَل".

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: (١٠٦)، صدر بالجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٣٧) وبالجلسة (٢٣) من جلسات المجلس بالدورة نفسها.

[2] المغني: ٢٢٧.

[3] مجلة المجمع، العدد (١):١٣٨.

[4] وقد ذكره الآمدي في المؤتلف: ٣٧٠. ونسبه لأنس بن نُواس المحاربي، وهو أيضاً في اللسان (ذيم) .

[5] جمهرة الأمثال: ١١٨/٢، ومجمع الأمثال بروايات أخرى: ٩٠/٣. وهو لسعَد بن زيد مَنَاة بن تَميم ، وذلك لأنه كبُر وضعُف ، ولم يُطِق الركوب إلا أنْ يُقاد به ، فقاله يوماً وابنه يقود به ويقصر .

وأمـــا رفضـــه "ربما لا" فلأن مدخولَ رُبَّ يَصيرُ بها الإنشاءُ غيرَ طلبيّ، ســـواءٌ أكانت مكفوفةً أم غيرَ مكفوفةٍ، وهذا النوع من الإنشاء يأبى أن يُنفى؛ لأن النفـــي يجعله خبراً من الأخبار السلبيّة التي من شأنها أنْ لا تقبل تقليلاً ولا تكثيراً، وانـــتهى إلـــى إخراج "ربما لا يجيء" من كلام العرب، وعلى هذا فيتعيّن في هذه العبارات ونظائرِها أن تجري على النحو الآتي: "ما جاء محمد، ربما يجيء" بدون عطف، لاختلاف الجملتين خبراً وإنشاء أو لشبْه كَمَال اتصال[1].

ثـــم أثـــير هـــذا الموضوع بعد ما يقرب من أربعين عاماً من بحث الشيخ العوامري في الدورة السابعة والثلاثين سنة ١٩٧١، وقدّم فيه الأستاذ عباس حسن مذكرةً بعنوان "تصويب قد لا يكون الأمرُ عسيراً" أجاز فيه هذا الأسلوبَ، وأضافَ إلى الشواهدِ التي ذكرها الشيخُ عطيةِ الصوالحي شاهدين؛واحداً للأعشى(ت٦٢٤م) وهو[2]:

وقد قالت قُتَيْلَةَ إذ رأتْني وقد لا تَعدَمُ الحَسناءُ ذاما

وبيتاً آخر للنَمِر بن تَوْلَب -وهو مُخَضْرَم-(ت١٤هـــ) وهو[3]:

وأحْبِبْ حَبيبَك حُبّاً رُوَيْداً فقد لا يَعُولُكَ أنْ تَصْرِما

كمـــا خـــتم منكـــرته باســـتعمالِ ابنِ مالك لهذا الأسلوبِ في ألفيّته ونصّه: "والمصروف قد لا ينصرف"[4].

واستمر الشيخ الصوالحي بمعارضته لهذا الأسلوب ، وقدم بحثاً شاملاً أصرّ فـــيه على موقفه وقد قَسَمَه قِسمين؛ الأول: تناول فيه أقوال اللّغويين والنحويين في "قـــد" الحرفـــية، وأبرزُ أقوالِ اللّغويين ما ذكره صاحب الكلّيات، وهو"قد" مختصة بـــالفعل الخـــبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس"[5]. وكذا قال صـــاحب القاموس المحيط[6] . أما النحويّون فتناولَ رأيَ سيبويه، إذ يقول في باب

---

[1] مجلة المجمع، (١٨): ٥٥.

[2] ديوانه: ١٩٠.

[3] وهو في شرح شواهد المغني للسيوطي: ١/١٧٠.

[4] كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/١.

[5] الكليات: ٧٣٦ .

[6] القاموس المحيط : " قد " .

الحـــروف التـــي لا يليها إلا الفعل :"فمن تلك الحروف "قد"، لا يفصل بينهما وبين الفعـــل بغيره، وهو جواب لقوله أفعل"[1]. ثم آراء النحويين المتأخرين حتى انتهى بالشـــيخ "يـــس"، وانتهى إلى قوله: "هذه أقوال جمهرة من النحاة تدلّ دلالةً قاطعةً على أن "قد" الحرفية لا تدخل إلا على فعلٍ مُثبتٍ، وتَأبَى أن يَسبقَها نفي"[2].

أما القسم الثاني من بحثه فقد أفرده للردّ على الشواهد التي جاءت فيها "قد" مقـــترنة بـــ"لا" وهي التي ذكرها عباس حسن، وقال في المثل المذكور وفي بيت الجُهَنِيّ ما قاله في مقالته المنشورة في مجلة المجمع، أما بيتُ النَّمِر بنِ تَوْلَب فقد ذكـــر فـــيه رواية أخرى، وهي: "فليس يعولك أن تَصرما" وذكر هذه الرواية ابن منظور[3]، والبغدادي[4]،والبَطَلْيُوسِيّ(ت٥٢١هـــ)[5]،وعدّ الرواية الأخرى محرّفة، أمّـــا ما جاء عن ابن مالك في الألفية فما هو إلا زلّة لِسان، يُصحّحها ما نُقل عنه من المنع في التسهيل[6].

وفـــي أثناء المناقشات ذكر الأستاذ محمد بَهْجَة الأثَري(ت١٩٩٦م) أنّ أئمةَ اللغـــةِ يســـتعملون "قد يكون" و"قد لا يكون" و"قد يحدث" و"قد لا يحدث"، كما ذكر فـــتوى للإمـــام الألوسي، كتب بها للأب أنستَاس الكَرْمِليّ(ت١٩٤٧م) بجواز هذا التعبير، اعتماداً على رأي بعض النحاة ، وعلى المستعمل منه في اللغة العربية[7].

بـــادئ ذي بَدْء، لقد تنكّب الشيخ الصوالحي –رحمه الله– طريق الصواب حينما وقفَ من هذا الأسلوبِ هذا الموقفَ العنيفَ ، فلا يكاد المرء يقرأ لكاتب إلا وقعَ على شيء منه، وما محاولاته في دفع الشواهد التي ورد فيها هذا الأسلوب إلا كحاجـــب الشـــمس بالغـــربال، فهو أسلوب مستخدم منذ القِدَم، وقد وردَ عند كبار

---

(1) الكتاب :٣/١١٤ ، ١/٩٨ .

(2) كتاب الألفاظ والأساليب: ١: ٤ .

(3) اللسان: مادة (عال).

(4) خزانة الأدب: ١٠/٢٧٦.

(5) الاقتضاب، ١/١٣١.

(6) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/١٠.

(7) محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٢٩٧.

الشعراء، على الرغم مما قاله الشيخ يس:" فقولهم قد لا يكون ليس بعربي"[1]. وأما ردّه لبيت النمر بن تولب فليس بردّ، ذلك أن اختلافَ روية الشاهد لا تمنع من الاحتجاج به، وأيُّ شاهدٍ سَلِمَ من التغيير والتحوير؟ وقد عرض السيوطي من قبل لهذه المسألة، وقال ناقلاً عن ابن هشام:"وكانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مُقْتَضى سجِيَّتِه التي فُطِر عليها، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات"[2]. وأما تفسيره "قد لا تعدم" بـ "قد تجد" فلا يَمنع أن "لا" ههنا دخلت على الفعل المضارع والمقترن بقد.ولو سلَكنا هذا المسلكَ لَنَقَضنا الكثيرَ من قواعد اللغة.

أما المثلُ "قد لا يُقاد بي الجَمل" فلا يمكن وَسْم هذا الأسلوب فيه بالضرورة، إذ لا وجهَ لها، والأمثال بعدُ، نَبْع ثَرٌّ من ينابيع العربية، ومصدرٌ غنيّ من مصادرها، ولا يمكن استبعادها، والنظر إليها على أنها مَركَبٌ للضرورة والشذوذ. ومما يؤكد هذا أنني وقعت على مثل آخر تمثّل فيه هذا الأسلوب، وهو "قد لا أُخْشَى بالذئب"[3] وهو مثل قديم .

ونحن لا نُنكر ما نقلَه الشيخ الصوالحي عن أئمةِ العربيّة من الاستخدام الأمثلِ لهذا الأسلوبِ، ولا نَماري فيما نُقل عنهم من اختصاصِ "قد" بالفعل المتصرفِ الخبريّ المثبتِ، ولكنْ علينا أن نُقرّ بوجود أسلوبٍ مغايرٍ لهذا الأسلوب الأمثل، نَما على حواشيه، وواكبَه منذ القِدَم، وإن لم ينتشرْ، ومما يؤكّد قلّة استخدامِه وانتشارِه عند القدماءِ أنني رَصدْتُ في صحيحيّ البخاري ومسلم(١٠٠٠) موطن لـ"قد"،كما أحصيت منها في البيان والتبيين (٣٠٠)، وفي الأغاني (٤٠٠٠)، ولم أقع على استخدام واحد لهذا الأسلوب.

وأقدم ما وقعت عليه لأئمة العربية من هذا الأسلوب ما قاله ابن جنّي في سِرّ الصناعة إذ يقول: "جُعِلت اللام التي هي غير عاملة في ما قد لا يكون

---

[1] التصريح: ٣٩١/١ .

[2] الاقتراح: ٥٩.

[3] أصله أن الرجل يطول عمره فيخرف، إلى أن يُخوّف بمجيء الذئب. وهو بهذه الرواية في "جمهرة الأمثال" للعسكري:١٨٢/٢. وروايته في كتاب "الأمثال" لابن سلاّم:٩٦، ومَجمَع الأمثال للميداني:٩٢/٢ ، "قد كنتُ وما أُخْشَى بالذئب" .

مفـــرداً"[1]، وفـــي الخصـــائص أيضاً إذ يقول: "كما أن القول قد لا يتمّ معناه إلا بغيره"[2].

أمـــا الذيـــن قالوا بدخولِ قد على الفعلِ المثبتِ غيرِ المنفيّ، ثم استخدموها علـــى غيرِ ما ذكروا فعلى رأسِهم ابنُ مالك، إذ قال بذلك في التسهيل، ثم قال في ألفيّته: "والمصروف قد لا ينصرف"، ثم ابن هشام، إذ قال في المُغني: "ألا ترى أن المصـــدر قـــد لا يُعطَـــى حُكـــمَ أنّ وأنْ وَصِلَتِهما"[3]، وفي شرح شذور الذهب: "والحاصـــل أنّ الاســـم قد لا يكون نُكر لأجل أمر وقع فيه"[4]، ومن هؤلاء أيضاً الفيروزآبادي فقد ذكر الاستخدام الأمثل لهذا الأسلوب ثم قال في كلامه على مادة "دَغْـــدَغ": "... والأخْمَصُ، وقد لا يكون لبعض الناس"[5]، وكذا السيوطي، فبعدما قـــال فـــي الهَمْـــع من اختصاص قد بالفعل المثبت الخبري، نقل في المزهر عن الأَسْنَوِيّ في شرح الإمام البَيْضاوي(ت٦٩١هـــ)، "ثم إنّ الموضوع له قد لا يوجد إلا في الذهن فقط كالعلم ونحوه"[6].

ومـــن غـــير هـــؤلاء، ممّـــن وقعـــت عندهم على هذا الأسلوب العُكبُري (ت٦١٦هـــ)، وهـــو مـــن أئمة النحو إذ يقول في المسائل الخِلافيّة: "إن التقديم والتأخـــير قد لا يصح في كثير من المواضع"[7]. ويقول أيضاً في "اللُّباب": " ... لأن السامع لهذا السؤال قد لا يكون سمع الكلام الأول"[8]. ومنهم أيضاً أحد رموز الـــبلاغة ومُـــنظّريها وهو القَزويني(ت٧٥٦هـــ)، إذ يقول في الإيضاح معلّقاً على بيتٍ للمتنبي، "فإن ضد المُحِبّ هم المُبغض، والمجرم قد لا يكون مُبغَضاً"[9]. وقال

---

(1) سر الصناعة: ٣٧٣/١.

(2) الخصائص: ٢٠/١ ، وينظر معجم الأغلاط اللغوية: ٥٣٨.

(3) المغني : ٨٨٩ .

(4) شرح الشذور: ٢٣١.

(5) القاموس (دغدغ) ، وينظر: "معجم الخطأ والصواب" الدكتور إميل يعقوب : ٢١٨.

(6) المُزهر: ٤٢/١.

(7) مسائل خلافية في النحو: ٩٦.

(8) اللباب: ١٣٦/٢.

(9) الإيضاح:٣٢١.

أيضاً[1]:" ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد" ومن هؤلاء الصبّان في شرحه على الأشموني، إذ يقول:" .. قد لا يصلح فلا ينافي أنّه قد يصلح"[2] .

أمـــا الكـــلام على هذا الأسلوبِ وعلّة انتشاره عند المحدثين، فلعلّ القياسَ السلبيّ كان وراءَ هذا الاستخدامِ من قبل، ووراء شيوعه وانتشاره من بعد، فلا شكّ أنّ مَـــنْ يستخدم "قد لا يسافر" مَعنِيّ بـــ "قد يسافر" فهو يشير إلى الدّلالة الإيجابيّة لهـــذا الأســـلوبِ ثـــم يَعمدُ إلى ما يقابلُها من السّلْبِ بكلّ دلالتِه، فهو يمثّل المقابل للمعادل الإيجابي، كما رأينا في استخدام الصبّان له، فقولك: "قد أسافر" الأصل فيه أنـــك مقيم والسفر عارض ، أما قولك "قد لا أسافر" فالأصل أنك مسافر والإقامة عارضة، وهذا ملمح دلالي بادٍ في كل استخدامات هذا الأسلوب.

لَمّـــا العلاقة بين "قد" و "ربما" فأول من أشار إليها سيبويه، إذ قال في قول الشاعر الهُذَلِيّ:

قد أترُكُ القِرنَ مُصفَرّاً أنامِلُه كأنّ أثوابَه مُجّتْ بفِرصادِ

كأنـــه قـــال ربمـــا"[3]. على الرغم من أنّ سيبويه ههنا قصد التكثير وليس التقلـــيل. والغالـــب فـــي "رب" المكفوفـــة وغير المكفوفة أن يليها الفعلُ الماضي والـــنحويّون مُجمِعون على ذلك[4]، والنصوصُ تؤيدهم. ونقل المرادي عن بعض النحويين أن العامّة مُولَعَةٌ بإدخال "ربّما" على المستقبل[5]، وكما أُولعت العامة في الماضي بهذا أُولع الكتاب المحدثون به، وإنِ اختلفَ العلماءُ في معناها، وأيُّها غَلَبَ علـــيها التكثـــير أو التقلـــيل، فقد حسَم المحدثون هذا الخلاف، فهي لا تحتمل في كتاباتهم غير التقليل.

وأمـــا "ربما لا يسافر" التي جعلها الأستاذ العوامري بديلاً لـــ "قد لا يسافر" فإن ردّ الشيخ الصوالحي لها، وجزمَه أنها ممّا لم يَرِدْ عن العرب، لا يطابق الواقع

---

(1) الإيضاح:٩٨.

(2) حاشية الصبّان(باب نعم وبئس): ٥٣/٣ .

(3) الكتاب:٢٢٤/٤، وينظر المقتضب:١/ ٤٣، وليس في ديوان الهذليين.

(4) ينظر: الجنى: ٤٥٦، والمغني:١٨٣، والهمع: ٣٥٤/٢، والأشموني: ٣٤٧/٢.

(5) الجَنى: ٤٥٧.

كـــانَ إذا اعتَمَرَ رُبّما لم يَحُطّ عن راحلته حتى يرجع"[1]، كما جاء في مسند الإمام أحمـــد " ... ربمـــا لم يجد أحدنا مكاناً يسجد فيه"[2]، وجاء في ديوان الحماسة في تعلـــيقه علـــى بيت لتَوْبَة بن الحُمَيِّر: "وهذا قول مُتَكلِّمٍ ذاهب في العشق، ربما لا يُؤاخَذ بهذه الجَرِيرَة"[3]، وجاء في نَفْح الطِّيب للمَقَّرِيّ(ت٧٥٨هـــ) "فإذا سَنح للنفس قـــول فاضل ربما لا يعاود أو يعاود[4]، وهذه إشارات تؤكد استخدام "ربما" متلوة بحرف نفي، وليس كما قال الشيخ الصوالحي.

والمسألة بعد ذلك ليستْ في استخدام "ربما لا يسافر" أو عدم استخدامها أو فـــي البديل الذي ذكره الشيخ الصوالحي: "ما سافر محمد ربما يسافر" فهذه جميعاً أساليب قائمة برأسها ولها دلالتُها المحدّدة".

وبعـــد، فقـــرارُ المجمـــعِ موفّق أيّما توفيق في إضفائه الشرعية على هذا الأســـلوب الـــذي نجمَ على استحياءٍ أوّل الأمر، وما لبث أنْ ذاع وانتشر، وعلى الرغم من كثرة مستخدميه والشرعيّة التي أضفاها المجمع على استخدامه فإن من أشـــيَع ما يأخذه أساتذتُنا الأجلاء – في جامعة اليرموك – على طلابهم استخدامهم هذا الأسلوب.

---

[1] موطأ مالك (باب الحج).

[2] مسند الإمام أحمد (مسند المكثرين من الصحابة).

[3] ديوان الحماسة(cd):٢/١٣٢ .

[4] نفح الطيب: ٦/٣٣٣.

الجَمْعُ بَينَ "لَمْ ولَنْ" أوْ "لا ولَنْ":

جاء في قرار المجمع:

" يَرِدُ في التَّعبيرِ العَصريِّ مِثْلُ قَولِهِم: "إنّ صُورَتَها لَمْ ولَنْ تَغيبَ عَنّي"، ومِثْلُ قَولِهِم:"إنّ مَوْقِفَكَ لا ولَنْ يُغيّرَ رَأيي"، ويَرِدُ عَلى هَذَيْنِ التَّعبيرَيْنِ الجَمعُ بَينَ "لَمْ ولَنْ" أو "بَينَ "لا ولَنْ"، ولَمْ يَرِدْ ذَلكَ في المَأثُورِ، ويَرَى المَجمعُ تَسويغَ الصّيغَتَيْنِ عَلى أنّهُما مِنْ بَابِ تَنازُعِ العَامِلَيْنِ مَعْمُولاً وَاحِداً، أخْذاً بِرَأيِ البَصريّينَ الّذي يَجعلُ العَملَ في المَعمولِ لِلعَاملِ الثّاني مَعَ السَّعَةِ في تَطبيقِ تِلكَ القَاعِدَةِ عَلى الحُرُوفِ" [1].

وكان الدكتور محمد حسن عبد العزيز الخبير باللجنة قد قدّم مذكرةً تناولَ فيها هذه الأساليبَ، ورأى أنّها من الأساليبِ المُحدثَة، إذ يقول: "ومبلغُ علمي أنّ الجمع بين " لم ولن " وبين " لا ولن " على النحو السابق من المُحدَثات، فلم أجده فيما قرأت، وهو فيما يبدو لي من آثار اللغات الأجنبية في العربية المعاصرة ففي الإنجليزية مثلاً يقال: "I didn't and will not write to him" ويقال في ترجمته: "لم ولن أكتب إليه"، ويقال أيضاً: " He didn't and will not write to me"، ويقال في ترجمته: "لا ولن يكتب لي". ويقترح في نهاية مذكرته أن يساغ الجمع بين " لا ولن " ولم ولن " بالواو على اعتبار أنه قد حذف في الجملة الأولى ما هو موجود في الجملة الثانية، أو يجازُ الجمعُ بينهما على اعتبار أنه من قبل عطف الحرف على الحرف[2].

كما قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكرة بعنوان: "صيغتان عصريتان"، رأى فيها أنّ توجيه الدكتور محمد حسن فيه شيءٌ من الصعوبةِ للتقديرِ والتأويلِ، ورأى من السهلِ والأخفّ مَؤونةً أنْ ندخلهما من باب التنازع، ومن الممكنِ قياس الصيغتينِ على الصيغةِ التي يتسلّط فيها عاملان على معمول واحد، مع الأخذِ برأيِ البصريينَ القائل بإعمال الثاني[3].

---

[1] في أصول اللغة:١٥٦/٣، صدر في الدورة(٤٧) الجلسة السادسة.

[2] نفسه: ١٥٧/٣.

[3] نفسه: ١٥٩/٣.

وفي أثناء عرضِه على المجلسِ انقسم الأعضاء فريقين، فريقاً يرى إجازة هـذا الأسلوبِ ومنه الأستاذ على النجدي، وقد استشهد على تنازع الحروف بقوله تعالى: "فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا"[1].والدكتور عبد الرزاق محي الدين(ت١٩٨٤م)، والأستاذ مصطفى عرفه، وفريقاً ردّه وعلى رأسه الدكتور أحمد الحوفي، ورأى أنّ إجازتَه مُجاراة للعاميّة في انحدارِها، ولم يَرِد هذا التعبيرُ في القرآنِ الكريمِ ولا في الأساليبِ المتوارثة[2]. وهو ولا يَرى وَجهاً لدراسةِ تعبيرٍ "استخدمه شِبْه كاتب أو شِبْهُ خطيب".

وقال الدكتور تَمّام حَسّان عهْدُنا بالعطف أن يكونَ لمعنىً نحويّ على معنى نحويّ آخر، وهاتان الأداتان لا تستقلان بالمعنى، وإنما تفتقران إلى ضَميمة، وما دمنا لا نجيز لأنفسنا عطفَ أحدِ حروفِ الجرّ دونَ المجرورِ على حرفٍ آخر، فلا يجوز في هذه الحالة أيضاً"[3].

ورفضَ عبد السلام هارون أنْ يكونَ من بابِ التنازع؛ لأنه من قبيل الاضطراب من عبارة إلى عبارة أخرى. وأُجريتْ عملية التصويت في نهاية المناقشة وانتهت بالموافقةِ على القرار في مقابلِ اعتراض الدكتور أحمد الحوفي والدكتور إبراهيم الدمرداش(ت١٩٨٧م)[4].

وإذا عُدنا إلى قرارِ المجمع لم يسعنا موافقتَه بحال، ولا يُمكنُ أنْ يكونَ هذا التركيبُ من قبيل التنازع، فالنحاةُ يجمعون على أنّه لا تنازع بين حرفين لضعف الحرف من جهة، ولفقْدِ شرطِ صحةِ الإضمار في المتنازعين[5]. وهذه حُجّة منطقية والصحيح عدمُ سماعه، والقول بالتنازع ليس بالمركب الوثير، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي معلّقاً على هذا الباب "فأنت ترى أنْ لا حاجةَ للدارس الحديث أن يقرأ هذا الشيء المفتَعَل، وهو محضُ تصور وخيال، وليس النحو إلا

---

[1] البقرة: ٢٤.

[2] محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١١.

[3] في أصول اللغة(الحاشية) : ١٥٦/٣.

[4] محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١١.

[5] ينظر حاشية الصبان: ١٤٦/٢.

وصـــفاً للظواهر اللغوية الواقعية"[1]. وهذا قول صائب، وقد فصّله الأستاذ عباس حســـن وبرهـــن علـــى أنّ هذا البابَ من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية، ليست قويةَ السّند بالكلام المأثورِ الصحيح، بل ربّما كانـــت مناقضة له[2]. وهذا فيما أجاز فيه القدماء التنازعُ، فكيف بنا وقد زِدْنا هذا الاضطرابَ باباً جديداً وهو التنازع بين الحروف؟.

أمّا ما ذهب إليه الأستاذ محمد حسن عبد العزيز من أنّ هذه الأساليبَ يمكن أن تكـــونَ من قبيلِ عطفِ الحرفِ على الحرف فهو غريب عن منطق اللغة. وقد ذكـــر ذلك ابن هشام في كلامِه على "جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، إذ قال": "وزعم بعضـــهم أنّ إمـــا لعطف الاسم على الاسم، والواو عَطَفَتْ إمّا على إمّا، وعطف الحـــرف علـــى الحـــرف غريـــب"[3]. ووجه الغرابة أنّ العطف قائم على مفهوم التشـــريك إما في اللفظ وهو الإعراب وإما في اللفظ والمعنى وهو احتمال كلّ من المتعاطفين للمعنى المراد، وليس للحرفِ نصيبٌ من هذا كلِّه. وليس ما استشهدَ به الأستاذُ على النجدي في أثناءِ المناقَشات من قولِه تعالى: "فإن لم تفعلوا ولم تفعلوا" من باب تنازع الحروف، وليس ثمة تنازع ههنا.

أمـــا مَـــنْ عـــارضَ هذا الأسلوبَ وعلى رأسهم الدكتور أحمد الحوفي فإن معارضـــتهم لا تخلـــو مـــن المغالاة فإجازة هذا الأسلوب ليس مجاراةً للعامية في انحدارهـــا، وقد أدخله المثقّفون إلى العربية، ولا عَهْدَ للعاميّ به، وقد قال الحوفي نفسه في معرض رده على هذا الأسلوب: "لم ولن ولا أقرّ هذا الكلام"[4]. ولئن كان اســـتخدامه هـــذا في معرض السّخرية والاستهزاء فهذا لا يمنع أنه استخدمه ورآه الأسلوب الأمثل للردّ عليه، فضلاً عن أنه استخدَم عبارة "شبه كاتب وشبه خطيب " ولا عهدَ للعربيّة الموروثةِ بها، ومع هذا سوّغَها وعبّر بها.

---

[1] النحو العربي: ١٠٥.

[2] ينظر النحو الوافي: ٢/١٩٠، وما بعدها.

[3] المغني: ٨٥.

[4] محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١١.

وفيما يتعلق برد الدكتور تَمّام حَسّان بأن هاتين الأداتين لا تستقلان بالمعنى، ولذلك لم يَجُز العطفُ فيهما فنقول هذا ليس من عطفِ الأدواتِ كما ذكرنا آنفاً.

وبعد، فإن هذا الأسلوبَ بلا شكّ دخيل إلى العربيّة من طريق الترجمة كما أشـــار الدكـــتور محمد حسن، على أنه لا يمكن أنْ يكونَ من باب التنازع كما لا يندرجُ تحت عطفِ الحروفِ، بل هو أسلوبٌ من أساليبِ العطف التي تفيد التوكيدِ؛ عطف الجمل لا عطف الحروف، . وقُوامُه أداة نفي هي في الأغلب " لم " أو" لا ": وتـــدل " لـــم " على ما مضى من الزمان، و" لا "على الحاضر، وحرف عطف يليه" لن" التي تمثّل القابل من الزمان، ودلالةُ هذا الأسلوب التوكيد والإصرار على ديمومةِ موقفِ المتكلم تجاه قضيةٍ معينة، ومدخول حَرفَيْ النفي "لم" و"لا" محذوف يقدّره ما بعد "لن"، وما بعد "لن" منصوب بها.

وتجـــدر الإشـــارة أيضـــاً إلى أن ثمة أسلوباً آخر يتداوله الكتاب يشبه هذا الأسلوب وهو استخدام أحرف الجرّ بدلَ النفي وهو قولهم: " اعتاد السفر من وإلى الشام"، ولكن المجمع لم يتطرق إليه.

"وإلاّ لكـانَ كـذَا" أوْ "لتمنّـى كـذَا":

جاء في قرار المجمع:

"هُمْ غيرُ آمنينَ وَإلاّ لَمَا طَالَبُوا بالحُدود الآمنَة"

"إنْ أُعطيَ الإنسانُ مَا طَلَبَ لتمنّى لو يُزَاد"

"يُخطِّئُ بَعضُ النُّقاد هَذين الأسلُوبَيْن وَنَحوَهُمَا ممّا تَجيءُ فيه اللاّمُ بَعدَ "إنْ" الشَّرطيّة عَلى أساس أنّ القَواعدَ النّحويّةَ لا تُجيزُ اقترانَ جوَابِ "إنْ" باللاّم. وَقَد دَرَست اللّجنةُ هَذه المَسألَةَ ثُمّ انتَهَتْ إلى تَصحيحِ استعمَالِ الأسلُوبَيْن وَتَوجيههمَا عَلى أنّ اللاّمَ فيهمَا وَاقعةٌ في جَواب "لو" مَحذُوفَة، أوْ في جَوَابِ قَسَمٍ مُقَدّرٍ إذا كَانَ الكَلامُ يَقتضي التّوكيدَ، استئناساً بوُرُودِ مثْلِ ذَلكَ في شعْرِ مَنْ يُحتَجُّ بهِ كَالنّابغَة وَالشّنْفَرَى" [1].

وقد قدّم الأستاذُ الشيخ عطية الصوالحي مذكّرةً في هذين الأسلوبيْن بعنوان: "حـولَ ما اشتُهر من قولهم: "هم غير آمنين وإلاّ لما ..." صحّحهما فيها، وذكر ما جـاء مـن الأسلوب الأول عند القاضي البيضاوي(ت٦٩١هـ) في تفسيره وقوله تعـالى: "إنّهم لا أيْمَان لهم"[2]. إذا قال: "لا أيْمان لهم على الحقيقة، وإلا لَما طعنوا ولـم ينكثوا...". وذكر تعليق الشهاب الخفاجي(ت١٠٦٩هـ) على قول البيضاوي وإجازتـه له على وقوع اللام في جواب "لو" المحذوفة للاختصار، وأردف قائلاً: "وعندي أنه يجوز أنْ تكون اللام للتوكيد في جوابِ قسمٍ مقدر بعد الشرط، ويكون القسـم وجوابه جواباً للشرط في محل الجزم... بشرط أنْ يكون المقام ممّا يَحسُن فيه إيراد الكلام مؤكّداً بالقسم مثل الخصومة والأقضية والشهادات"[3].

أمـا الأسلوب الثاني فسيتشهد على نظيره بثلاثة أبيات مِن شِعْرِ مَن يُحتجّ بكلامهم. الأول للنابغة(١٨ق.هـ) وهو[4]:

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٣٠، صدر في الجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٤٠) وفي الجلسة (٣٠) من مجلس المجمع في الدورة نفسها.

[2] التوبة: ١٢.

[3] كتاب الألفاظ والأساليب: ١/١٤٠.

[4] ديوانه: ١٤٦.

فإنْ أفاقَ لقد طالتْ عَمايَتُه والمَرءُ يُخلَقُ طَوْراً بعدَ أطوارِ

وبيتين من لاميّة الشَّنْفَرَى(ت٥٢٥م)، الأوّل:

فإنْ يكُ من جنٍّ لأبرحُ طارقاً وإنْ يكُ إنْساً ما كَهَا الإنسُ يفعلُ

والثاني قوله:

فإنْ تَبتَئسْ بالشَّنفَرى أُمُّ قَسْطَلٍ لَمَا اغتَبَطتْ بالشَّنفَرى قبلُ أطولُ

ويعلّق على هذه الأبياتِ قائلاً: "النحويّون في مثل هذه الأبيات يقدرون اللام المُؤْذِنَة بالقسم المحذوف قبل أداة الشرط" مستشهداً برأي الزمخشري في شرح بَيتَيْ الشَّنْفرى، وبرأي أبي حيّان في تفسير بعض الآيات القرآنية التي جاءت على هذا النمط كقوله تعالى: "وإن أطَعتُموهم إنكُم لَمُشْرِكون"[1]. والتقدير والله إنْ أطعتموهم[2].

ويستدرك الشيخ الصوالحي ما يترتّب على تقديرِ لامِ التوطئة في بيتيْ الشنفَرى، إذ يجعل القسم سابقاً للشرط فيكون الجواب له، وجواب الشرط محذوفاً، والنحويون يُوجِبون في هذه الحال أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى، قال ابن مالك: "وكُلّ موضع اُستغني فيه عن جواب الشرط فلا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضيَ اللفظِ أو مضارعاً مجزوماً بلم، ولا يكون فعل الشرط مضارعاً غير مجزوم بـ "لم" عند حذف الجواب إلا في ضرورة الشعر[3].

والصوالحي يأخذ برأيِ الرضيّ الذي لا يمنعُ وقوعَ الشرطِ مضارعاً ولكن يعدّه قليلاً[4]، ويستنتجُ من كلامِ أبي حيانَ على بعضِ الآياتِ أنّ الشرطَ الماضي والمضارعَ سواءٌ حين يُحذف الجزاء[5]، ونَصّ أبي حيان يناقض هذا الاستنتاج على ما جاءَ في "الارتشافِ"، إذ يقولُ: "ويكونُ ما حُذِفَ جوابُه بصيغةِ الماضي في الفصيحِ وقد جاءَ بالمضارعِ"[6]، وهو يشيرُ ههنا إلى قلّتِه بالمُضارع.

---

[1] الأنعام: ١٢١.

[2] البحر المحيط: ٢١٥/٤ .

[3] شرح الكافية الشافية: ١٦٨/٢، وينظر أوضح المسالك: ٢٠٤/٤، حاشية الصبان: ٤٣/٤.

[4] كتاب الألفاظ والأساليب: ١٤٢/١.

[5] نفسه: ١٤٣/١.

[6] الارتشاف: ٥٦٢/٢.

ويــورد جواباً آخر مفاده جواز تقدير القسم بعد الشرط على ما ذكر النّحاة كابن السراج والرضيّ وأبي حيّان[1]. وعلى هذا التقدير فجواب الشرط مذكور في بيتــيْ الشــنفرى ، والقسم وجوابه وقَعَا جزاءً لشرط مضارع. وينتهي إلى جوازِ القــياسِ علــى هذين البيتينِ في كلّ تركيب جرى على أسلوبهما سواء أكانت أداة الشــرط فيه "إنْ" وما تضمّن معناها من الأسماء الجازمة، أم "إذا" الشرطية. وهذا هو تنظير الشيخ الصوالحي لتسويغ هذين الأسلوبين.

وإذا عدنــا إلــى الأســلوبين الآنفين، وجدنا أنّ الأسلوبَ الثاني "إنْ أُعطيَ الإنســانُ..." لا مجال لتخطئته، كما أنه ليس مقصوراً على الشعر، ومن عجبٍ أنْ يَغيــبَ عــن الشــيخ الصوالحي وأعضاء المجمع قوله تعالى:"وإنْ لم ينتهوا عمّا يقولــون لَيَمسّــنَّ الذيــن كفروا منهم عذابٌ أليم"[2] وقوله تعالى:"وإنْ لم تغفرْ لنا وترحمْنا لَنَكونَنَّ من الخاسرين"[3]، والشيخ الصّوالحي يؤكّد مع هذا أنه اشتهر بين العامّة وبعض المثقّفين.

أمّــا الإشــكال في هذا الأسلوب فهو قصره على القسم، ولئن كانت بعض الشــواهد تحمــل هــذا المعنى فلا يلزم ذلك كل الاستخدامات التي تأتي على هذا الــنمط، وتقدير الشيخ "القسم" قبل أداة الشرط واستظهارُه بما جاء عن النحويين؛ لتأييــد ما ذهب إليه صناعة نحوية خالصة ربّما لا تقرّها الدلالة، وتصحيحه قياس دخــول الــلام على جواب "إذا" على هذا الأسلوب سيفضي إلى مشكلات كثيرة، وأساليب ليست غريبة عن العربية فحسب، بل غير مستخدمة قديماً ولا حديثاً، وها هــو يردّ على من خطّأ كاتباً لقــوله : "إذا نظرنا إلى الخميرة ... لوجدناها قائمة بنفســها"[4]. ويقــول: "إنه أسلوب صحيح" قياساً على ما ذكر من أبيات الشّنفرى، وهو على هذا يفترض أن اللام في الجواب إنّما هي الواقعة في جواب القسم، وهذا ليس من الصواب في شيء ولا مجال للقسم ههنا. وعلى هذا فلا إشكال في ورود

---

[1] كتاب ألفاظ والأساليب: ١٤٤/١.

[2] المائدة:٧٣.

[3] الأعراف:٢٣.

[4] مجلة اللسان العربي،"أخطاء لغويّة" مجلد (٩) ، الجزء (١) : ٤١٧.

هــذا الأسلوب عن العرب، بل الإشكال في قصر شواهده وأمثلته في باب القسم، على الرغم من أنّنا لا نرى الكتّاب يستخدمونه كثيراً.

أمــا الأسلوبُ الأول فيختلفُ عن الثاني، من حيثُ شُيوعُه وكثرةُ استخدامِه عندَ القدماءِ المُحدَثينَ، وأوّل ما وقعت عليه عند الأنباري "أبي البركات" (ت ٥٧٧ هـــ) وقــد أُولع به في "مسائل الخلاف"، وبلغ به أنه كرّره في الصفحةِ الواحدة ثــلاث مرات[١]. وقد أحصيتُ ما جاء منه فكان سبع عشرة مرة[٢]، واستخدمه في "أســرار العربية" سبع مرات[٣]، كما وقعت على استخدام ابن هشام لهذا الأسلوب في "مغني اللبيب"، وكان منه أن استخدمه مرتين في سطر واحد[٤]. ولم يَعُدْ إليه.

والشهاب الخَفاجي(ت١٠٦٩هــ) يفسر هذا كما مرّ على وجود "لو" واللام واقعــة فــي جوابها، وقد أيّده الشيخ الصوالحي وجوّز أن تكون اللام للتوكيد في جواب قسم مقدر بعد الشرط بالشرط المذكور آنفاً.

ولا مندوحةَ من تعليلِ وجودِ هذه اللّام في غَيرِ سِيَاقِ القَسَمِ، والأقربُ أنّها فــي غَيرِ هذا السياقِ تكونُ للتأكيد.والتقدير والتأويل وافتراض المحذوفات ليست بالمركــب الوثــير، إنْ لم يكن دليل عليه. فاللام في هذه الأساليب للتوكيد وتقوية المعنى، وهي في "ما" أكثر لزوماً، للإيقاع والاقتران الصوتيُّ بينها وبين لام "إلا". فهذه اللام مَخصوصة بهذا الأسلوب، وليس هذا بِدعاً من العربية ، وقد ذكر النحاة غير موضع زِيدت فيه اللام للتوكيد، ومنه "خبر أنّ"، و"خبر أمسى"، و"خبر زال"، و"لكنّ"، فضلاً عن خبر المبتدأ[٥]، وفي غير الأخبار، دخلت على كأنْ، وأنشد ابن الأعرابي(ت٢٣١هــ)[٦]:

ثُمَّتَ يَغدو لَكأَنْ لمْ يَشْعُرِ رِخوَ الإزار زُمَّحَ التبختُرِ

---

(١) الإنصاف: ٧٩/١.

(٢) الإنصاف: ٦٧/١، ٧٢، ٧٩ (٣ مرات)، ٨٠ (مرتين)، ١٣٠، ١٦٢ (مرتين)، ٣٢٧ ، ٥٣٤/٢، ٥٤٠/٢، ٥٤٨، ٦٠١، ٦٢٦، ٦٧٣.

(٣) أسرار العربية: ٨٩، ٩٠ (٣ مرات) ، ٩١ (مرتين).

(٤) المغني: ٣٥٧.

(٥) ضرائر الشعر: ٥٧، رصف المباني: ٢٣٣، المغني: ٣٠٤.

(٦) الخصائص: ٣١٦/١. زُمَّح التبختر : تقيله وبغيضه ، والزمح : السيّيء الخُلُق .

وذكـر الرمّانـي(ت٣٨٤هـ) في "معاني الحروف" في باب اللامات "اللام الزائدة" وقال: "التي دخولها كخروجها نحو قوله:

لَمَا أَغفَلْتُ شكركَ فاصطنعني فكيف ومِنْ عَطائِك جُلُّ مالي[١]

وقـد أدخلها الشاعر على "ما" النافية ولا ضَرورَة توجب ذلك، وعلَّق ابن جنّـي على هذا البيت قائلاً: "شبَّه "ما" التي للنفي بما التي في معنى الذي"[٢]. كما ذكر قول أبي حِزام العُكْلي[٣]:

وأعلمُ إنّ تَسليماً وتَركاً لَلامُتَشابهانِ ولا سَواءُ

وهـذه قراءات تؤكد توسّع القدماءِ في استخدام "لام التوكيد" ولا أزعمُ أنها مطَّـردة اطراد المواضع المقيسة في دخول هذه اللام، ولكنّه ضوءٌ خافت نُخرِّج على هديه هذا الأسلوب تخريجاً بعيداً من التأويل الذي لا سند له.

قُصارى القولِ أنّ الإشكال في هذه الأساليب ليس في استخدامها، وإنْ توسّع المحدثون في استخدام الأسلوب الأوّل، بل في استخدامها في غير سياق القسم، ولا ضـيرَ أنْ ندرج اللام في هذا الأسلوب تحت باب الزيادة للتوكيد، وهذا أسلمُ من تكلّـف تأويلِ هذا الأسلوب على حذف "لو" أو قسمٍ لا تُقرّه الدلالة، ولا تستند فيه إلـى شـيء إلا الصـناعة النحويّة، ضاربين صَفْحاً عن اختلاف الدلالة بين هذا الأسلوب كما هو، وبين ما تفضي إليه تلك التأويلات.

---

[١] معانـي الحـروف : ١٤١، والبيـت للـنابغة في ديوانه، والأصول: ٤٣٥/١، وسر الصناعة: ٣٧٧/١، والرصف: ٢٤٣، والمغني: ٨٩١.

[٢] سـر الصـناعة: ٣٧٧/١. وهو أيضا في شرح ، وأوضح المسالك٣٣٥/١ ، ابن عقيل٣٦٨/١ ، والهمع: ٤٤٦/١

[٣] سرّ الصناعة : ٣٧٧/١.

كُلّ عَامٍ وأنتُمْ بِخَيْرٍ":

جاء في قرار المجمع:

"يُخَطِّئُ بَعضُ النُّقادِ ما يَشيعُ مِنْ قَولِ النَّاسِ في أعيادِهِم "كُلّ عَامٍ وأنتم بِخَيْرٍ"، بِناءً عَلى أنَّهُ لا مَوْضِعَ لِلواوِ هُنا، وَالصَّحيحُ عِنْدَهُم أنْ يُقالَ :" كُلّ عَامٍ أنتم بخيرٍ".

وقَدْ دَرَسَتِ اللَّجنَةُ هذا التَّعبيرَ وانتَهَت إلى أنَّه جائزٌ عَلى أنْ يكونَ "كُلّ عَامٍ" مُبتَدأً حُذِفَ خَبَرُهُ وَالتَّقديرُ: "كُلّ عَامٍ مُقبلٌ وأنتُمْ بِخَيرٍ" وَ"الواوُ" حَاليَّةٌ، والجُمْلَةُ بَعدَها حالٌ" [1].

وكان الأستاذ على النجدي ناصف قد قدّم بينَ يدي اللّجنة مذكرةً بعنوان "كلّ عامٍ وأنتم بخير"، ذكرَ فيها أنّ الواو ههنا غير ذات موضع، كما يراها بعض المشتغلين باللغة، ودَعَوْا إلى حذفها، غير أنّه يرى صحتها كما هي، إذ يقول: "والواقع أنّ العبارةَ صحيحةٌ مع بقاء الواو فيها، على أنْ يقدر فعل قبل "كل" هو "يقبل" مثلاً؛ لتصير العبارة بتقديره: يقبل كل عام وأنتم بخير، أو يقدر فعل مسند إلى المخاطبين نحو: "تَحيَوْن"، لتصير العبارة: تَحيَوْن كل عام وأنتم بخير" فتكون "كل" ظرف زمان متعلقاً بالفعل المحذوف، أمّا جملة "وأنتم بخير" فجملة حالية على التقديرين. ويردف قائلاً: "على أنّ الكوفيين والأخفش وآخرين يجيزون زيادة الواو" ويكون التقدير على هذا "كل عام أنتم بخير"[2].

وفي أثناء المناقشات ردّ الأستاذ عباس حسن مسألةَ حذفِ الفعلِ؛ لأنّ هذا الموضع ليس من مواضعِ حذفِهِ. وردّ عليه الأستاذ علي النجدي بأن المقام يدل على هذا الحذف[3]، كما ردّ الأستاذ شوقي أمين أنْ تكون "كلّ" ظرفاً؛ لأن ذلك يفضي إلى أنْ يقوم الكلام على فضلتين؛ الظرف والحال دون اعتبار لركنيْ الجملة

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٤٧، صدر بالجلسة (٨) من مؤتمر الدورة (٤١)،وفي الجلسة (٢٥) للمجلس في الدورة نفسها.

[2] محاضر جلسات المؤتمر (٤١): ٣٤٧.

[3] نفسه: ٢٨٦.

الأساسيين، ورأى أنّ التعبير لا يحتاج إلى توجيه، لأنه يقوم على أبسط القواعد النحويّة، إذ تكون " كلّ عام " مبتدأ وأنتم معطوف عليها، وبخير خبراً"[1].

وعاد الأستاذ علي النجدي بعد هذه المناقشات وقدم مذكرة توضيحية انتصر فيها لما ذهب إليه من مسألتي الزيادة في القرآن الكريم، والحذف في العربية، معززاً مذهبه بالشواهد، وينتهي إلى ترجيح "كلّ" في الأسلوب المذكور على أنها فاعل، إذ يقول: "وإذا لم يكن بدّ من المفاضلة بين الإعرابيْن فإعرابه فاعلاً أرجح عندي من رفعِه مبتدأ؛ لأنّ الاستقراء يدل على أنّ الجملة الفعلية أكثر استعمالاً من الجملة الاسمية، والقرآن الكريم خير شاهد على ذلك، فما من سورة إلا فيها الجملة الفعلية أكثر من أختها الاسمية[2].

وبعد أنْ درست اللجنةُ هذا الأسلوبَ أوصت بجوازه من وجهين: أولهما أنْ تكون "كل" فاعلاً حذف فعله لكثرة الاستعمال، والآخر أنْ تكون "كل" مبتدأ حذف خبره والتقدير "كل عام مقبل وأنتم بخير"، وفي كلتا الحالتين تكون الواو حاليةً والجملة بعدها حال، غيرَ أنّ المجلس اقتصر على أن تكون "كل عام" مبتدأ حذف خبره. وعلى ذلك كان القرار.

وقرارُ المجمعِ موفّقٌ، وتقديرُ خبرٍ أقل كُلفة، وأقرب إلى دلالته، والكلام على حذف الفعل لغلبة الجملة الفعلية في الاستعمال العربي لا وجهَ له، فلا وجه لحذف الفعل في هذا الأسلوب، أما تخريج "كلّ" على الظرفية فلا يستقيم واستخدام هذا الأسلوب. ولأبعد من ذلك ما ذهب إليه الأستاذ شوقي أمين من أن "كل عام" مبتدأ وأنتم معطوف عليها، لأن دلالتها لا تحمل هذا الذي ذهب إليه.

أما من ذهب إلى إسقاط الواو من هذا الأسلوب حتى يستقيم ، فلم يلتفت إلى القيمةِ اللغوية الاجتماعية لهذا الأسلوب كما هو، وأنّ أحداً لا يمكنه أن يستخدمه على غير هذا الوجه، فقد ترسّخ في وجدان الناس وغدا جزءاً من مجاملاتهم.

يبقى أن نلجَ القيمة الدلالية لهذا التعبير، ويجدر بنا أنْ نصرّح بأنّ الواقع اللغوي ههنا ينقض دعوى الحذف والتقدير -برغم إقرارنا له- وما كان التقدير

---

[1] نفسه: ٣١٥.

[2] نفسه: ٣٤٩.

غير معالجة لقصور القواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية[1]. فعبارة "كلُ عـــامٍ" لا شـــكّ أنها مسكوكة لغويّة حيويّة، تحمل تكثيفاً هائلاً وهي مشحونة بدلالة مطلقـــة وقيمة تعبيرية كبيرة تملأ النفس سروراً وتزيدها بهجةً؛ ذلك أنّها تضرعُ بديمومة السعادة والخير لهذا الشخص الذي تُقال له، ولو ذُكرتْ "مقبل" وهي الخبر المفترض لأزرتْ بها؛ لأنها تُقيّد هذه الديمومة وهذا الامتداد، فالمسألة ليست مسألةَ حـــذفٍ للتخفيف أو لكثرةِ الاستعمال بل هو أسلوب من أساليب المجاملة، مشحون بالمعاني، ترسّخَ في وجدانِ الناس .

---

[1] ينظر "أصول التفكير النحوي، ٢٩١ وما بعدها.

اقْتِرَانُ اسمَيْنِ في تَعبيراتٍ مُحْدَثَةٍ:

جاء في قرار المجمع:

"١. "مُباحثاتُ السادات حُسَيْن".

٢. "طَيرانُ مِصْر السُودَان" .

٣. "قِطارُ مِصْر اسكندرية".

"دَرَسَ المَجمعُ هَذهِ التَعبيرَاتِ، وَرَأَى أنّ النَمطَ الأوّلَ مِنها مِما فيه المفاعَلِيةُ لا يَحتَاجُ إلى تأويلٍ، لأنّهُ مكوّنٌ مِنْ جُمْلَةٍ فيها عاملٌ ومَعمُولٌ.

أما النَمطُ الثّاني والثّالثُ فَفي تَخْرِيجِهِما وَجهانِ: الوَجْهُ الأوّلُ: أنّهُما عَلَى تَقديرِ حَرْفِ عَطْفٍ، والثّاني: أنّ الاسمَيْنِ المقترِنَيْنِ مُتَضايِفَانِ" [١].

وقد قدّم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكرةً بعنوان "رأي في تعبير عصري" عرضَ فيها بعضَ التعبيراتِ التي يَقترنُ فيها اسم باسم آخر نحو: مشكلة المغرب الجزائر، قطار مصر الإسكندرية وما إلى ذلك ، ويقرّ بأنه من آثار اللغات الأجنبية في العربية ، كما يقرّ بأن الناطقين بهذه الأساليب يسكّنون أواخر هاتين الكلمتين إيثاراً للسهولة ، وتجنّباً لصعوبة إعرابهما.

وهو يرى أنْ تُعرَب الكلمةُ الأولى من هذا الأسلوبِ بحسب موقعها الإعرابي ، وتعطف الكلمة الثانية عليها، فكأنّ التقدير يكون:"سيصل قطار القاهرة والإسكندرية"، "إن مشكلة الجزائر والمغرب" . ويلتمسُ عند النحاة ما يؤيد حذف الواو العاطفة فيستشهد بقول الرضيّ: " وقد يحذف الواو من دون المعطوف، قال أبو علي في قوله تعالى: "ولا على الذين إذا ما أَتَوكَ لِتَحْمِلَهم قلتْ .. "[٢] ؛ أي وقلت. وحكى أبو زيد " أكلتُ سمكاً لبناً تمراً"[٣]، كما يستشهد بما جاء عن ابن هشام والسيوطي[٤].

---

[١] صدر القرار في الدورة (٤٦) القرار (٧).

[٢] التوبة: ٩١-٩٢.

[٣] في أصول اللغة: ١٦٣/٣.

[٤] نفسه: ١٦٤.

وقــدّم شــوقي ضيف مذكّرة بعنوان "كلمات معطوفة بدون حرف عطف" عــرضَ فيها لهذه الأساليبِ، وحشدَ الشواهدَ التي تسوّغُ حذفَ حرف العطف من القرآن الكريم ومن الشعر، وانتهى إلى قوله: "وفي ذلك كلّه ما يسوّغ ما جرت به اللغــة العصــرية أحــياناً مــن هذا الحذف في أمثلةٍ محصورةٍ تداولتها الصحفُ والألسنة كالأمثلة المذكورة آنفاً"[1].

وفي أثناء المناقشات اقترح الدكتور محمد رفعت فتح الله أنّ الأساليب التي تتضــمن مصادر واقعة على مفعولاتها لا تحتاج إلى تأويل، فقولنا مباحثات روما برلين يُعرب فيهما الاسم الثاني مفعولاً به كما تقول: " باحثْتُ روما برلين"[2].

وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة أيّد ما ذكره الدكتور محمد رفعت في الأســاليبِ التــي تَتضــمّن مصــادرَ واقعة على مفعولاتها، أما النمطُ الآخر من الأساليب والذي يمثله الأسلوب الثاني والثالث في قرار المجمع فقد رأى أن التأويل فــيه علــى حذف العاطف لا يخلو من التكلّف، ويوجّه هذا النمط على "التضايف" علــى معــنى "الــلام" أو نظيرتها "إلى" بحسب ما تقتضيه العبارة من دقة الدلالة وسلامة الأداء. فيقال في: " قطار مصر الإسكندرية " أنه قطار مصر للإسكندرية أو إليها، كذلك توجّه عبارات النمطِ الثالث على أنّ الإضافة للاختصاص أو النسبة أو ما يؤدي دلالة الاتصال والملابسة[3].

ورأى الدكــتور عبد العزيز السيد توجية العباراتِ السابقةِ على أنّها أعلام تسكّن عند النطق[4].

بــادئ ذي بَدء، تجدرُ الإشارةُ إلى أنّ بعض النحاةِ وعلى رأسهم ابنُ جنّي رفض حذف حرف العطف الواو، إذ يقول: "واعلم أنّ حرفَ العطف هذا قد يُحذف في بعض الكلام، إلا أنّه من الشاذِ الذي لا يَنبغي لأحدٍ أنْ يَقيسَ عليه غيره، حدثنا أبــو عليّ قال: حكى أبو عثمان:""أكلت لحماً سمكاً تمراً"، يريد لحماً وسمكاً وتمراً

---

[1] في أصول اللغة: ٣/١٦٥.

[2] نفسه: ٣/١٦١.

[3] كتاب في أصول اللغة: ٣/١٦٧.

[4] نفسه: ٣/١٦١.

... وهـذا عـندنا ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال"[1]. وذهب مذهبَ ابن جنـي السُّـهيلي(ت٥٨٣هـ) وابنُ الضائع(٦٨٠هـ)[2]. وهذا مردود وأصله المـنطق لا طبيعة اللغة؛ ذلك أنّهم رأوا أنّ حرف العطف ضرب من الاختصار، وحذفـه يفضي إلى اختصار المُختَصَر، والحق أن الواو والفاء وأو تحذف، وكُتُبُ النّحويين مليئةٌ بالشواهد على ذلك، غير أنّ قوام الحذف فيها إنما هو القرينة والسياق.

وإذا مـا أنعمـنا الـنظر في هذه الأساليب وجدناها بلا شكّ من الأساليب المعـرّبة، من طريق الترجمة، والاسمان لا يكتبان كما جاء في القرار بل تفصل بينهما شرطة، كما هما في اللغة الإنجليزيّة ، قطار مصر – الإسكندرية .

أما قرار المجمع فنجده يلفّق بين ما انتهت إليه المذكرات المعروضة، غير أنّ هـذه الأسـاليبَ لا تُعالجُ كما نصّ عليه القرار، فهي تخرج من مِشكاةٍ واحدة، والفصـلُ بينها ليس بالقويم، فهي كلٌّ متكاملٌ لا يُجتزأ ببعضه دونَ بعض، إذا ما أردنا أنْ نقيمَ للدلالة وجهاً فيها.

وعلـى الـرغم مـن جواز حذفِ حرف العطف فإنّ تخريجَ النمط الثاني والثالث على حذف الواو لا يُعطي الدلالةَ الحقيقة لهذه الأساليب؛ لأن معنى العطف لا يمكـن أنْ يستوي في مثل "قطار مصر الإسكندرية"، ولا يدل عليه، وتخريجه علـى التضـايف ليس أحسنَ حالاً فقد يكون "طيران الأردن الإمارات" أو "قطار الوجـه البحري الوجه القبلي"، فكيف تخرّج الإضافة فيه، فضلاً عن أنّ الإضافة إنْ جازت ههنا فإنها تبقى قاصرة عن أداء الدلالة، الحقيقية لهذه الأساليب، فقطار مصر إلى الإسكندرية هو نفسه قطار الإسكندرية إلى مصر.

وإذا مـا أردنا أنّ نضع هذا النمط من الأساليب في سياقه الحقيقي علينا أنْ نـتذكر أنّ هـذه الأسـاليب لا تَرقى إلى اللغة الأدبية وهي تستخدم عنوانات في الجـرائد والمجـلات والمواصـلات ومـا أشبه ذلك، وحل إشكال هذا النمط من

---

[1] سر الصناعة: ٦٣٥/٢، والخصائص: ٢٨٠/٢.

[2] الهمع: ١٩٣/٣، وحاشية الصبان: ١٧٣/٣، والارتشاف: ٦٦١/٢.

الأســاليب أقره المجمع من قبل حينما أجاز تسكين الأعلام المتتابعة[1]. فالاسمان مســكّنان فــي هذه الأساليب عند من ينطق بها ولم نسمع غير ذلك، وبهذا يكون الإطــارُ الشكلي لهذه الأساليبِ قد حُلَّ. أما المضمون فإن هذه الأساليب تتألف من جزئين؛ الأولِ ويُعرب بحسبِ موقعهِ من الإعراب وهو ما يَسبق الاسمين، والجزء الثانــي والمؤلــف من هذين الاسمين يكون في محل جرّ مضاف إليه، مع بقائهما على حالهما من التسكين وهما أقرب ما يكون إلى التركيب المزجي.

أمــا الدلالة فهي هبة السياق والقرينة، فمباحثات السادات حسين تدلُ على أن هذين الزعيمين بحثَا معاً جانباً أو جوانبَ معينة، وطيران مصر السودان، يدل علــى أنّ هــذه الطائــرات تعمل على هذا المساحة الجغرافية ذهاباً وإياباً، وبنك القاهــرة عمان يدل على اشتراك هاتين العاصمتين في تمويل البنك أو مجالِ عمله أو غيرِ ذلك، ويبقى القولُ أنّ الشرطة الفاصلة بين هذين الاسمين لا بد من إثباتها للدلالة على طبيعة هذا الأسلوب.

وهكــذا نرى أنّ هذه الأساليبَ تتوحد في شكلها الإعرابي، وتفترق بدلالتها على حسبِ ما يُمليه السياق، وهذا الوجه أدنى إلى الفهم وأيسر إلى التخريج وأبعد من التكلّف، والإصرارُ على معاملتِه مُجزّأً يزيده إشكالاً ويقصيه عن دلالته.

---

[1] صدر في الدورة (٤٤) الجلسة (٧) للمؤتمر.

هَـلْ هَذا الأمْرُ يُعجِبُـكَ ؟

جاء في قرار المجمع:

"يَجـرِيْ عَلَى أقلامِ الكُتّابِ مِثْلُ هَذا التّعبيرِ: "هلْ الكَنُوبُ يَصدقُ بِدخُولِ هَـلْ عَلَـى اسمٍ مُخبرٍ عَنهُ بِجُملَةٍ فِعليّةٍ، وَجُمهُورُ النّحاةِ عَلَى أنّ ذَلكَ جَائزٌ فِي ضَرورةِ الشّعرِ، عَلَى أنّه جاءَ فِي "الهَمْعِ" تَجوِيزُ الكِسائِيِّ دُخُولَ "هلْ" عَلَى الاسمِ الذي يَلِيهِ فِعلٌ فِي الاختِيارِ، ولا مانِعَ بِهذا مِنْ إجازةِ ذَلكَ التّعبيرِ"[1].

وقـد كـانَ هذا الأسلوبُ موضوعَ المسألةِ الخامسةِ من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن(ت١٩٧٩م) المقدّم إلى المؤتمرِ في دورته الرابعة والثلاثين وعنوانه: "مسـائل نحوية ولغوية تتطلب النظر" وقد رأى في منعِ النحاةِ لهذا الأسلوبِ تكلّفاً وصناعة، وعلم المعاني يفيد تقديم المسند إليه للاهتمام، فلا داعي لحظر التعبير[2].

ويسند النحويون إلى سيبويه والبصريين أنّ "هل" لا يليها إلى الفعل[3]، فيما يُسندون إلى الكسائي وسائر الكوفيين جواز دخولها على الاسم مع وجود الفعل في حيزها[4].

والناظرُ في الكتاب يجد مُتّسعا من قولهم، فسيبويه يقول: "واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم، إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيد قام وأين زيد ضربته لم يجز إلا في الشعر"[5]. وهذا يوافق قولهم، ولكنه يقول في موضع آخر: "واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هل وكيف ومن اسـم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى، لأنّها عندهم في الأصل من الحـروف التي يذكر بعدها الفعل"[6]. وهذا يجعل "هل زيد قام" ضعيفاً ولا يمنعه.

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٠٥، صدر بالجلسة (٩) من مؤتمر الدورة (٣٥).

[2] حاشية القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٠٥.

[3] همه الهوامع: ٥٠٧/٢.

[4] الموفي في النحو الكوفي: ١٥٨.

[5] الكتاب: ١٠١/١.

[6] نفسه: ١١٥/٣.

كما عرض لها في باب "عِدّة ما يكون الكَلم وقال: "وهل وهي للاستفهام" ولم يزد على ذلك[1].

ويعلّـل الرضيّ عدم دخول "هل" على الجملة الاسمية التي خبرها فعل إذ يقـول:"لأن أصـلها أن تكـون بمعنى "قد" فقيل: "أهل"، قال: "أهل عرفت الدار بالغُرَيّيْـن"[2]. وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرةِ الاستعمالِ استغناءً بها عـنها وإقامة لها مقامَها، وقد جاءت على الأصلِ نحو قوله تعالى: "هل أتى على الإنسـان"[3]، أي قد أتى، فلما كان أصلها "قد" وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفّلت علـى الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيّزها تنكرت عهوداً بالحِمى وحنّت إلى الإلْف المألوفِ وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلّت عنه ذاهلة"[4].

وقـد رفـضَ السكاكي(ت٦٢٦هـ) مثل "هل رجل عرف" ووصفه بالقبح؛ ذلـك أنّ التركيب ههنا لا يقتضي مجهولاً ومعلوماً وإنما يقدم معلوماً وحسب، فتقديم الاسـم على الفعل هنا يفيد حصول النسبة، وعنى بهذا أنّ الناتج معلوم فكيف يأتي بالسؤال عنه؟[5].

وقـد أيّد الدكتور محمد عبد المطلب هذا الرأي: "إذ يقول ولأن هل تمارس فاعليـتَها في التصديقِ، لا تدخل على تركيبٍ يُشير إلى حصولِ النسبة بين طرفي الإسـناد وذلـك مثل قولنا: "هل خالداً ضربت بتقديم المفعول به، لأنّ تقديمه يفيد اسـتحواذه علـى فاعلية "هل"، ويكون وقوع الضربِ خارجَ نطاقِ الاستفهام على معـنى أنه حاصل لا سبيلَ إلى الشكّ فيه، وإنّما يكونُ في المضروبِ هل هو خالد أم غـيره، فالإنـتاج الدلالـي يَنحصـر بين معلوم ومجهول، والمطلوب بالسؤال

---

[1] نفسه: ٤/٢٢٠.

[2] وهـو مـن أرجوزة للخطام المجاشعي وتمامه "وصاليات ككما يؤثفين"، والغريان قبرا مالك وعقيل ندبما جنيمـة الأبرش، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٢، ٤٠٨، ومجالس العلماء: ٧٢، والخزانة وسر الصناعة: ١/٢٨٢.

[3] الإنسان: ١.

[4] شرح الكافية: ٢/٣٨٨.

[5] مفتاح العلوم: ٣٠٨ .

المجهـول دائماً، والمجهولُ هو المضروبُ والمعلومُ هو وقوع الضرب[1]، وإلى مثل هذا ذهب الدكتور مهدي المخزومي[2].

وإذا عدنـا إلى قول الرضيّ أن أصل "هل" بمعنى قد، وقد قال بذلك بعض النحويين[3].وقد بالغ الزمخشري حتى قال إنها تأتي بمعنى "قد" أبداً[4] وتكفّل أبو حـيّان بـنقض قوله، إذ قال: "لم يقم على ذلك دليلٌ واضح، وإنما هو شيء قاله المفسّـرون فـي الآيـة –"هـل أتى على الإنسان"– وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب"[5]. وذهبَ هذا المذهب ابن هشام وقال: "هذا هو الصوابُ عندي"[6]. وهذا هـو مـنطق اللغـة فلا صِلَة بين "هل" حرف الاستفهام و"قد" حرف إخبار ومن الواضـح أنّ "هل" في الآية للاستفهام التقريري، وفي البيت "أهل عرفت" وأمثاله على سبيل التوكيد كما ذكر ابن هشام[7].

ولا مـراء فـيَ أنّ "هل" مختصةٌ بالدخول على الفعل إنْ وقعَ في حيّزها، ولكـن هذا لا يمنع عكس ذلك ، وقد أثبته كلامُ العرب وأجازه عَلَمٌ كالكسائي في الاختيار، وممّا لا شكّ فيه أنّ استخدامَه يُؤذنُ بتحولِ المعنى. ويجلي المسألة قول الجرجانـي أيضـاً: "واعلم أنّ معك دستوراً لك فيه إنْ تأملت غنيّ عن كلّ سواه، وهـو أنّـه لا يجوزُ أنْ يكونَ لنظمِ الكلامِ وترتيبِ أجزائه في "الاستفهام" معنىً لا يكونُ له ذلك المعنَى في الخبرِ. وذاك أنّ "الاستفهامَ" استخبارٌ والاستخبارُ هو طلبٌ من المخاطب أنْ يُخبره، فإذا كان كذلك كانَ مُحالاً أن يفترقَ الحالُ من تقديمِ الاسمِ وتأخيرِه في الاستفهام .. ثم لا يكونُ هذا الافتراقُ في الخبر"[8].

---

(1) البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٨٨.

(2) في النحو العربي نقد وتطبيق: ٢٠٣.

(3) مـنهم الكسـائي فـي "معانـي القرآن" : ٢٤٨، والفرّاء في "معاني القرآن":٢١٣/٣، والرمّاني في معاني الحروف:١٠٢، وابن مالك كما جاء في المغني:٤٦٠

(4) المغني: ٤٦٠.

(5) الهمع: ٥٠٧/٢. وقد ناصر ابن هشام هذا الرأي في المغني:٤٦١.

(6) المغني: ٤٦١.

(7) نفسه: ٤٦٢.

(8) دلائل الإعجاز: ١٤٠.

وعلـــى هذا يكون "هل يصدق الكذوب" قائم على الشكّ في الصدقِ أيحدث منه أم لا ؟ أما "هل الكذوب يصدق" فقائم على الشكّ في هذا الشخص الموصوف بالكذب وكان التردّد فيه.

وخلاصة القول فإيلاء "هل" الاسمَ والفعلُ في حيّزها حَمْلٌ لها على الهمزة، وقياسٌ عليها، وقد حملَها ابن مالك على الهمزة حينما عرض لقوله صلى الله عليه وسلم لجابر: " هل تزوجت بكراً أم ثيباً" وأردف قائلاً: "قلت في"فهل تزوجت بكراً ..." شـــاهد على أن هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين فتكون "أم" بعدهـــا متصلة غيرَ منقطعة[1]، وإنْ كان الحُمْلُ الذي نحن في صدده يختلف، وإنْ ظهـــرَ عـــند القدماء على استحياء فإن المُحدثين نَفخوا فيه، وعمدوا إلى استخدامه بشكلٍ واسعٍ .

---

[1] شواهد التوضيح: ٢٠٩.

نِكسرُ "ذَا" بَعدَ "كَم":

جاء في قرار المجمع:

"يذهبُ بَعضُ البَاحثينَ إلَى تَخطئَةِ وُقُوعِ "ذَا" بَعدَ "كَمْ" في نَحوِ: "كَمْ ذَا نَصحتُكَ" وتُرَى اللّجنةُ أنّهُ تَعبيرٌ صَحيحٌ، يُوجَهُ عَلَى أنّ "ذَا" زائدةٌ فيهِ، استنادًا إلَى مَا جَاءَ في "اللّسانِ" عَنْ ابنِ الأعْرابِيّ، منْ أنّ العَربَ تَصِلُ كَلامَهَا بـ"ذي" و"ذَا"، فتَكُونُ حشْوًا لا يُعتَدّ بِهِ" [1].

وقد قدّم الأستاذ محمد علي النجار(ت١٩٦٨م) بحثاً عرضَ فيه لهذا الأسلوب، واستهلّ مذكّرته ببيتِ حافظِ إبراهيم(ت١٩٣١م):

كم ذا يكابد عاشقٌ ويُلاقي ... في حُبِّ مصرَ كثيرةَ العشّاقِ

ويردف قائلاً إذا تأمّله الباحثُ وعرضَه على قوانينِ العربيّة أعيَاه أنْ يجدَ له تخريجاً يَجعله في عدادِها ويَسلُكُه في نِطاقِها ؛ ذلك أنّ "كم ذا" لم يَرِدْ بها سماع ولا يسوّغها قياس، وذلك أنّ "ذا" زائدة لا يتغير المعنى بسقوطها فيستوي أنْ تقول :كم نصحتك وكم ذا نصحك، وزيادةُ الأسماءِ ليست بالمنهج المعبّد يركبه كلّ من يريد"، وَردّ النجار حَمْلَ زيادة "ذا" هذه على زيادتها بعد "ما" أو "مَنْ"؛ لأن ذلك خلافٌ للقياس، فحيث لا سماع لا ينبغي القول به ولا اعتماده، ويخلص إلى أنّ هذا الأسلوبَ خطأ سَرَى إلى المولّدين من التأليف بين "ماذا" و"كم ذا" وظنّهم أنّهما سواء وليستا كذلك، ويستشهد على قوله بقول الشاعر :

كم قدْ ذكرتُك لو أُجزَى بذكرِكُمُ ... يا أشبهَ الناسِ كلُّ الناسِ بالقَمرِ

ويردف قائلاً: والقارئ يُحسّ أنّ "قد" حَشْوٌ في الكلام ، أوردها الشاعر لإقامة الوزن وكان يغنيه أن يقول "كم ذا" ولو كان تأليفاً صحيحاً وكلاماً معروفاً.

وأردف قائلاً: وأقدم ما وقعت عليه من هذا الأسلوب عند القدماء قوله:

يا مُعرضاً بهواه ... لمّا رآني ضريرا

كم ذا رأيت بصيراً ... أعمى وأعمى بصيرا

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١١٣، صدر بالجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٣٨) وبالجلسة (٢٢) من جلسات المجلس في الدورة نفسها.

وهــذان البيتان لإسماعيل منصور التميميّ المصري الضَرير المتوفَّى سنة (٣٠٦هـ) عَزَاهما له المَرْزُبَاني(٣٨٤هـ) في معجم الشعراء"[١].

وقــدّم الأســتاذ محمد شوقي أمين بحثاً بعنوان "تحرير القول في عبارات ثــلاث" كانت ثالثتُها أسلوبَ "كم ذا نصحتك"، تناول فيه بحث الأستاذ النجار وأيّده فــي ردّ تخريج "ذا على النداء أو على أنّها مفعول به، ويضيف إلى ما خرجه من زيــادة" ذا" فــي هــذا الأســلوب وجهاً آخر، هو أن تكون ذا على تقدير مضاف محذوف، أي" كم مثل ذا"[٢].

وإذ عُدنــا إلى ما استند إليه المجمعُ في قرارِه من قَوْل ابنِ الأعرابي، فيما نُقــل عــن ابن منظورٍ -في مادة جَرَمَ- من أنّ العربَ تصلُ كلامها بـــ"ذي وذا وذو"، فــتكون حشواً لا يعتدّ به، وكان ذكره الأزهريّ قبله[٣]، لا نجد ما يَمتّ إلى هذا الأسلوبِ فيما نقلوه، ولا يمنع ذلك أن نستشهدَ بما نقلوا.

بادئ ذي بدء، فإننا لا نوافق ما ذهب إليه النجار من أنّ هذا الأسلوبَ خطأ سرى إلى المولدين من التأليف بين "ماذا" و "كم ذا"، كما أنّ استشهاده بقول الشاعر "كم قد ذكرتك " وقوله:"ولو كان هذا الأسلوب معروفاً لقال:"كم ذا" ليس في محلّه، وهذا ليس محلَّ استشهاد ؛ ذلك أنّ دلالة "كم ذا" تختلف عن دلالة "كم قد ذكرتك".

أمــا قــوله وأقدمُ ما وقعت عليه مــا ذكره المَرزباني لإسماعيل منصور التميمــي، فالشاعر هو منصور بن إسماعيل وليس العكس[٤]، أما فيما يخصّ قِدَمه فقد تتبعت هذا الأسلوب عند القدماء فوقعت على العشرات منه، بما يؤكد أنّه كان مستخدماً وبكثرة، وليس خطأ ولا بدعاً من الأساليب، وأقدمُ ما عثرت عليه منها ما رُوي عن الحسين بن الضَّحّاك (ت ٢٥٠هـ)، إذ يقول:

يا صائدَ الطيرِ كم ذا باللحْظِ تُضني وتُصبِي[٥]

---

[١] محاضر جلسات الدورة ٣٨ : ٤٢٣.

[٢] نفسه: ٤٢٧.

[٣] تهذيب اللغة: ٤٦/١٥.

[٤] معجم الشعراء: ٢٨٠.

[٥] ديوانه:٢٨ .

كما عثرت على شاهدٍ لعبد الله بن العباس بن الفضل بن الربيع (ت٢٩٦هـ) وهو من شعراء الأغاني إذ قال[١]:

فكم ذا لك من بُشرى أتتني منك في سِتْرِ

وقد جاء في نفح الطيب بشكل واسع، والكثرة الكاثرة منه لشعراء معاصرين للكاتب[٢].

وعلى هذا فقرارُ المجمعِ موفّق، فـ"ذا" في هذا الأسلوب لا يمكن أنْ تُحمَل على غير الزيادة، والقول بأنّها قد تكون منادى أو مفعولاً به كما ذهب إليه قرار اللجنة قبل تعديله[٣]، لا يقيم للدلالة وزناً.

على أنّ من يُنعم النظر فيما ورد من الأسلوب قديماً وحديثاً لا يفوته أن يعودَ بملمحٍ دلاليٍّ جديد وهو أنّ "ذا" ليست لغواً فحسب، كما جاء عن الأزهري وابن منظور وغيرهم، ولا تتوقّف وظيفتُها عندَ وصل الكلام، فكلّ السياقات التي وردت بها في هذا الأسلوب تحملُ المبالغةَ والتكثير، فدلالتها على المبالغة لا يمكن دفعها. ويمكن الخلوص إلى أنّ " كم ذا نصحتك "؟ تساوي في الدلالةِ كم مرةٍ نصحتك؟ ولو أضيف هذا الملمح إلى قرارِ المجمع لكان مجلّياً لهذا الأسلوب بشكل كبير.

ولا يفوت المتتبع لهذا الأسلوب أنه يكاد ينحصرُ في الشعر إلا أمثلة قليلة جاءت في النثر، والشعر مَركَب الزيادة ومَطيّة المبالغة.

---

[١] الأغاني: ١٥٧/١٩.

[٢] نفح الطيب(cd): ٢٥/١/ ٤٨١، ٤٧٩، ٥٠٥، ١٦٨/٢، ٢٠٣، ٢٦٦، ٢٧٩، ٦٤٠، ٦٧٦، ٧٤١، ٧٥٣، ٧٨٢، ٨١٩، ١٠٥٩، ٢٨٣/٣، ٢٩٦، ١٤٧/٤، ٢٣٨، ٤٦٦/٥، ٣٢٥/٦، ٤٨٦/٧، ٤٣٨/٧، ٤٨٩/٧.

[٣] . القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (الحاشية) : ١١٣ .

"لا" في مُحْدَثِ الاستِعمَالِ:

جاء في قرار المجمع:

"يَجري في الاستعمَالِ المُعَاصِرِ مِثْلُ قَولِهِم: "اللامَعقُولُ مَذهَبٌ مِنْ مَذَاهِبِ الأَدَبِ"، "كَانَ عَمَلاً لا أَخلاقِيّاً"، "تَصَرَّفَ لا شُعُورِيّاً".

وَيَجوزُ في هَذِهِ الأَمثِلَةِ السَّابِقَةِ وَمَا يُشبِهُهَا أَحَدُ وَجهَيْنِ:

أ. اعتِبَارُ "لا" النَّافِيَةِ غَيرَ عَامِلَةٍ عَلَى أَنْ يُعرَبَ مَا بَعدَهَا بِحَسَبِ مَوقِعِهِ مِمَّا قَبلَهَا.

ب. اعتِبَارُ "لا" مُرَكَّبَةً مَعَ مَا بَعدَهَا، وَيُعرَبُ المُرَكَّبُ بِحَسَبِ مَوقِعِهِ في الجُمْلَةِ.

وَقَد سَبَقَ أَن أَصدَرَ المَجمَعُ قَرَارَاتٍ ثَلاثَةً تُجِيزُ استِعمَالَ "لا" مُرَكَّبَةً مَعَ الاسمِ المُفرَدِ، وَذَلِكَ في تَرجَمَةِ المُصطَلَحَاتِ العِلمِيَّةِ"[1].

وقد قدّم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكّرة بعنوان "لا المعترضة بين الصفةِ والموصوفِ" استعرضَ فيها ما يَشيعُ على الألسنةِ من هذه الأساليبِ، مستأنساً بما ذكره ابن هشام في " لا المعترضة " وبعضِ مواقعها إذ يقول:"من أقسام "لا النافية " المعترضةِ بين الخافضِ والمخفوضِ نحو "جئت بلا زادٍ"، و"غضبت من لا شيء"، وعن الكوفيين أنّها اسم، وأنّ الجارّ دخل عليها نفسها، وأنّ ما بعدها خُفض بالإضافة، وغيرهم يراها حَرفاً ويُسمّيها زائدة"[2]. وينتهي إلى إجازةِ هذه الأساليبِ، وأنْ يُضم إلى مواقع "لا النافية المعترضة" هذا الموقع الجديدِ، وهو أنْ تجيءَ بين الصفةِ والموصوف"[3].

كما قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكّرتين عَنْوَنَ الأولى بـ"لا النافية غير العاملة" ذكر فيها مواضع دخولِها، مجيزاً هذه الأساليب استناداً إلى ما ذهب إليه المبرّد من جوازِ عدمِ تكرارِ لا النافية غير العاملة[4]. أما إعرابُ هذا الأسلوبِ فحسب موقعِه من الإعراب، وينتهي إلى قوله:"ويمكن أنْ نَصوغَ قراراً يُعمّم ذلك

---

[1] في أصول اللغة: ١٤٤/٣، صدر في الدورة (٤٧): في الجلسة السادسة للمؤتمر.

[2] المغني: ٣٢٣.

[3] في أصول اللغة: ١٤٦/٣.

[4] ينظر المقتضب: ٣٥٩/٤.

على النحو الآتي:"يَسُوغُ دخولُ "لا" النافيةِ غير مكرّرة على الأسماء المفردة: أخباراً أو نعوتاً أو أحوالاً"[1].

وأتبعها المذكّرةَ الثانيةَ التي تناولَ فيها تعبيرينِ عباسيينِ هما "اللاأدريّة، والماصدق"، واتخذ منهما مسوّغاً لإجازة التعبيراتِ المحدثَة، وقد عُوملت كلٌّ منهما معاملة الاسم المفردِ من دخول "ال" عليها، واستحداثهم منها المصدر الصناعي"[2].

وقدّم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة بعنوان "موقع لا في محدث الاستعمال" رأى فيه أنّ تخريجَ الدكتور شوقي ضيف على أنّ "لا" نافية في هذا الأسلوبِ قد يُغني في بعضِ الأساليبِ نحو:"هذا عمل لاإنسانيّ" غير أنّه لا يغني في مثل قولهم:"العمل اللاإنسانيّ"؛ لأنه قائمٌ على أنّ "لا" مفردة لا تلحقها أداة التعريف، واستشهدَ على قِدَم هذا الأسلوب بما جاء في محاورة بين "أحمد الإسكندري، وحسين والي" من قول عامر بن الظَّرِب في مجمع الأمثال: "أصبح لا شيء شيئاً "أو" أصبح اللاشيء شيئاً"، وهما روايتان، وتَعاقُبُ الروايتين مُشعرٌ بأنّ التعبيرَ جارٍ على نيّة التركيب"[3].

ويجدر الذكر ههنا أنّ المنسوبَ إلى عامر بن الظَّرِب ليس موجوداً في مجمع الأمثال، والموجودُ هو "ويعود لا شيء شيئاً"[4]. أما تمّام حسان فقدم مذكرة بعنوان "كلمة في موقع "لا" في محدث الاستعمال" أكّد ما جاءت به المذكرات السابقة، وزاد عليها بأنه يُمكن أنْ نُطلق على هذا المركب من "لا" وما بعدها "المركب المنفيّ" وهو يُخالفُ كلّ أنواعِ المُركّبات"[5].

---

[1] في أصول اللغة: ٣/١٤٨.

[2] نفسه: ٣/١٥٠.

[3] في أصول اللغة: ٣/١٥٢

[4] نفسه: ٣/١٥٥.

[5] ينظر: مجمع الأمثال: ٢/٧٠.

وقــد اقــترح الدكــتور أحمد الحوفي أنْ تعمل "لا" في هذه الأساليب عمل "ليس"، كما رفضَ عبد السلام هارون دخول "ال" على "لا" سائلاً: هل سبق للنحاة أن أدخلوا "ال" على "لا"[1]؟

وهــذه الأســاليب تَخــتلف حتمَاً عما نقله النحاة من نحو:"جئت بلا زادٍ"، و"غضــبت من لا شيء"؛ ذلك أنّ سبيل هذه غير سبيل تلك، فنحن هنا نتكلم على أشــباه جمــل، فيما تتمحور الأساليب المحدثة حول المصطلح العلميّ، وعلى هذا يكــونُ كــلامِ الحوفي على معاملة "لا" هنا معاملة ليس، وكلام عبد السلام هارون على حديث النحاة في إدخال "ال" على "لا" خارج السياق.

ولا يعني هذا أنّ النحاة واللّغويين قد غفلوا عن ملاحظة بعض استخدامات "لا" والتــي تَمسّ ما نحن في صدده من الأساليب، بل إنّ المترجمين الأوائل بَنَوا هــذه الأساليبَ على تلك الملاحظ، قال سيبويه: "واعلمْ أنّ "لا" قد تكون في بعض المواضــع بمــنزلة اســم واحــد هي والمضاف إليه، وذلك نحو قولِك أخذتُه بلا ذنــبٍ"[2]. ويُشــبه ذلك ما قالَه أبو حاتم:"وإذا قال لك الرجلُ: ما أردت؟ قلت: لا شيئاً، وإنْ قلت: لم فعلت ذلك؟ قلت: للاشيءِ، وإنْ قال: ما أمرك؟ قلت: لا شيءٌ. يُنوّن فيهن كلهن"[3]. وهذا وعي مبكرٌ لهذا الاستخدام.

وللمجمع ثلاثة قرارات سابقة في هذا الأسلوب:

أولهمــا: نصّ على جواز دخول "ال" على حرف النفي المتصل بالاسم واستعماله في لغة العلم مثل "اللاهوائي"، وقد صَدرَ ذلك في الدورة الثانية.

وثانــيها: نصّ على جوازِ ترجمة الصدر الأجنبي "an" و" a " الدال على النفي بوضــع "لا" النافية مركّبة مع الكلمة المطلوبة، مثل "اللاجفن" و"اللامقلة"، وصَدَرَ في الدورة الثامنة.

وثالــثها: على جواز استعمالِ "لا" مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفرْ منه السمع، وقد صدر في الدورة الحادية عشرة.

---

[1] محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١٠.

[2] الكتاب: ٢٠٣/٣.

[3] لسان العرب، " شيأ ".

فالقـرار الأول أضفى على هذا التركيب صبغةَ الاسميّة، كما أجاز الثاني القياس عليه وترجمته، أما الثالثُ فلا يخلو من الغموض، ومسألة الذوق هذه مسألة نسـبيّة، فـإذا تجاوزنا المسألة الصوتية وتآلف الحروف، بقي قُوام الأمرِ النّيوع والاستحسانِ، والجرَيان على الألسنةِ والأقلامِ.

وبـناءً علـى القـرار الأول فالتخريج الأول في القرار الأخير- موضوع المناقشة- لا وجه له، فجواز دخول "ال" على هذا المركب إقرار بإلغاء عمل "لا"، وعلى هذا يكون التخريج الثاني تحصيل حاصل، وكان الوجه لو اُقتصرَ عليه.

وممّـا لا شكّ فيه أن هذه الأساليب دخيلة إلى العربية من طريق الترجمة، وتـرجمةُ كتبِ الفلسفة على وجه التحديد، ولعلها كانت الوجهَ الأمثلَ للموازنة بين المصطلحين المتقابلين والمحافظة عليهما في بؤرة السياق، فهذا الاستخدام لـ "لا" هو نتاجُ اللغةِ العلميّة التي تعالج مصطلحات محددة ذات دلالة سلبية، لا تعبيرات فضفاضـة، إذ تتّحد مع الاسم الذي يليها؛ ليكوّنا مصطلحاً يُعامَل كالكلمة الواحدة، غـيرَ أنّ المُحدَثيـنَ تَوسّعوا في استخدامها توسعاً كبيراً؛ لكثرة الترجمة العلميّة، والحاجـة إلى معجم محدد من المصطلحات العلميّة. على الرغم من أنّ لغة الأدب لـم تسلم من هذا الأسلوب منذ عهد أبي تمام إلى عهد الكتاب المحدثين[1]. ولكنّها تبقى لغة علمية في الأصل.

---

[1] ينظر :العربية الفصحى الحديثة :١١٠ .

عـنَدُ الطّلاب بِمَا فِيهِم الغَائِبـونَ:

(قرار أقرّته اللجنة والمجلس وردّه مؤتمر المجمع)، وجاء فيه:

"ممّـا تَجْـري بِـهِ أَقلامُ المُعاصِرينَ نَحوَ قَولِهِم: "عَنَدُ الطّلابِ- بِمَا فِيهِم الغَائِبُونَ- أربَعونَ طَالِباً.

دَرَسَت اللّجنةُ هَذا الأسلُوبَ، وَانتَهَتْ إلى أنّهُ أُسلُوبٌ صَحيحٌ مَعناهُ:"عَنَدُ الطّلابِ مَعَ شَيءٍ مُتَضَمَّنٍ فِيهِم هو الغَائِبونَ أوْ هُم الغَائِبون" [1].

وكـان قـد قدّم الشيخ عطية الصوالحي مذكرة صحّحَ فيها هذا الأسلوبَ، وعـرضَ لكـلامِ النّحاةِ على "ما" وما يَتّصل بها، وانتهى في توجيهِ هذا الأسلوبِ على أنّ "ما" نكرة ناقصة موصوفة بمتعلّق الجارّ والمجرور بعدها، وأن "الغائبون" بـدلٌ مـنها على القطع، بإضمار مبتدأ؛ أي هم الغائبون، وأردف قائلاً:"يؤخذ من البـيان السابق أنّ الأسلوب جارٍ على منهج عربي قويم ، وأنّ شاهده قوله تعالى: "قـل أفأُنبِّئكم بِشَرٍّ من ذلك النارُ"[2]. وعليه يكون التقديرُ للأسلوبِ كما يأتي:"عدد طلاب الفصل مع شيء، موجودٍ فيه، هم الغائبون أربعون طالباً"[3].

وقـد ردّ المؤتمر قرار اللجنة الذي انبنى على هذا البحث، بعد أنْ احتدم الجدلَ بين النقيضين، فريق يدافع عن قرار اللجنة ويرأسه الدكتور إبراهيم أنيس، والـذي بلـغ بـه أن قال: "ما شعرت أنّ مجمعنا سجّان للعربية وإنما شعرت أن رسالته الحفاظ على اللغةِ وتنميتِها في البنية والألفاظِ والأساليبِ، واللجنة تنظر فيما يقال، ولا تخترعُ تراكيبَ وأساليبَ، وأرجو ألا نتصوّر أن الكُتّابَ يَتعمّدونَ الخطأ فـي اللغـة وإفسادها وإنما يَستلهمون برهافة حسّهم هذه التعابير"[4]. ومثّل محمد بهجـة الأثـري موقف المعارضين، وقال: أمامَنا وسائلُ أفضلُ من هذه الأساليبِ

---

[1] القـرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٨١، صدر في الجلسة (٣٠) من مؤتمر الدورة (٤٠) ورده المؤتمر في الجلسة (١٠).

[2] الحج: ٧٢.

[3] محاضر جلسات الدورة (٤٠): ٥٤١.

[4] العود الذهبي لمجمع اللغة العربية: ٢٦٠.

الركـــيكة كالمجاز وغيره، وهذا هو سبيلُ توسعة اللّغة، وليس أنْ نقبلَ كلامَ العوامّ وأشباهِ العوام"[1].

علـــى أنّ التنظـــير لا يغني من الحق شيئاً، فمنذ ثمانيةٍ وعشرين عاماً، لا يزال هذا الأسلوب شائعاً وذائعاً، ولم يحفلْ مستخدموه بما انتهى إليه قرار المجمع، وثمة فرقٌ كبير بين وَسْمِ تركيب بالضعف والركاكة وبين ردّه ورفضه، والضعف والركاكة بعد ذلك هبةُ الاستخدام، وليست معاني قائمة بذاتها.

ومع تقديرنا لبحثِ الشيخ عطية الصوالحي في تصحيح هذا الأسلوبِ، فإننا لا نوافقـــه في تخريجه، وما انبنى عليه من قرار اللجنة. فتخريجه لا يمثّل طبيعة هـــذا الأسلوب، ومقارنته بالآية الكريمة، إسباغٌ لِلَبوس ليس له، ويُغفل جانباً مهماً هـــو الجانـــب الدلاليّ، فأسلوب الآية الكريمة أسلوب أدبيّ بلاغي عالٍ، فيما نجد الأسلوب الذي نحن في صدده يقوم على وظيفةٍ معينةٍ ليس من همّها البلاغة، ومن ثَمّ فإنّ إدخاله في حيزِ التأويل من قطع وإضمار لا يتناسبُ وتلك الوظيفة.

ولا شكّ أنّ هذا الأسلوب من الأساليب المعرّبة،وبالتحديد كلمة(including) و"مـــا" فيه هي ما الموصول، والذي يؤكّد هذا الوجه أن "من" تتعاقب مع "ما" فيه كما يستخدمها المترجمون[2]. وقد نُخرّج "ما" على الزيادة، وأنّها دخلت على الباء فكفّـــتها عـــن العمل وأزالت اختصاصها، وأصل الأسلوب "عدد الطلاّب بالغائبين أربعون"؛ أيْ مع الغائبين، ولكنّ هذا الوجه لا يجوز في "مَنْ"، وعلى هذا فالأقرب أنّ "مـــا" و"من" في هذا الأسلوبِ اسمان موصولان،. وقد قامت "ما" و"مَن" بالربط بين جزأيّ التركيب فغدا: "عدد الطلاب بالذي فيهم الغائبون أربعون"، ولا شكّ أنّه أســـلوب لا يخلـــو مـــن الركاكة، غير أنّه شائعٌ بشكل كبير وعلى هذا فقد جَانَبَ المؤتمرُ الصوابَ حينما أخذَ برأيِ المتشدّدين وردّ هذا الأسلوب المتداول.

---

[1] نفسه: ٢٦٠.

[2] ينظر مدارس اللسانيات: ٢٢، والنص الأصلي من (schools of linguistics): 32 .

"لا أعـرفُ مَـا إذا كَانَ قَد حَدَثَ هـذَا":

(قرار للجنة رفضه مؤتمر المجمع)، جاء فيه:

" لا أعرفُ مَا إذا كُنتَ رَاضيًا أو غَاضبًا "

" أسألُكَ عَمَّا إذا كُنتَ تعرفُ هَذَا أو لا "

" لا أدري إنْ كَانَ قَد حَدَثَ هَذَا "

هَـذه أمثلَةٌ لأسَاليبَ تَشيعُ كَثيراً في الكتَابَاتِ المُعَاصرَةِ، وتَردُ فيها أفعَالُ القُلوبِ وَمَا يُشبهُهَا، وقَدْ وليَهَا "مَا إذا" أو "عَمَّا إذا" أو "إنْ".

وتَرَى اللجنةُ مَا يَأتي:

أوَلاً: فـي المثَالَيـنِ الأوَّلَيْنِ حَيثُ تَأتي "إذا" مَسبُوقَةً بـ"مَا" أو بـ"عَمَّا" تُحمَلُ "مَا" عَلَى أحَدِ وَجْهَيْنِ:

(أ) أنْ تَكونَ مَوصُولَةً .

(ب) أنْ تَكونَ نَكرَةً بمَعنَى شَيءٍ .

و"إذا" ظَرفٌ مُتَعلِّقٌ بمَحذُوفٍ صِلَةٍ لمَا عَلَى الأوَّلِ، وَصفَةٍ لَهَا عَلَى الثَّانِي".

ثَانيَاً: فـي المثَالِ الثَّالثِ حَيثُ تَأتي "إنْ" بَعدَ أفعَالِ القُلوبِ وَمَا يُشبهُهَا، تَكونُ "إنْ" شَرطيَّةً مُعَلَّقَةً، سَدَّتْ مَسدَّ المَفعُولِ الوَاحدِ أو الاثنَيْنِ، استنَادَاً إلَى قَولِ الدَّمَامينِيِّ "إنَّ كُلَّ مَا لَهُ صَدَارَةٌ يُعَلِّقُ"، و"إنْ" الشَّرطيَّةِ كَذَلكَ.

ولِهَذا تَرَى اللجنَةُ أنَّ هَذهِ الأسَاليبَ جَائزَةٌ لا حَرَجَ عَلَى الكُتَّابِ في شَيْءٍ مِنْهَا[1].

وقد وافقَ المجلسُ في الجلسةِ الثلاثين من الدورة الأربعين على هذا القرارِ، ولمـا عُـرضَ على مؤتمرِ المجمعِ في الجلسةِ العاشرةِ من الدورة نفسِها رفَضه المؤتمر، ولنا وقفة مع هذا الرفض.

بدايـةً إنَّ أولَ مَـنْ أشـارَ إلى هذا الأسلوبِ المُحدَث هو الأستاذ إبراهيم اليازجـي(ت١٨٧١م) في لغة الجرائد [2]، وقد أثار هذا الموضوع الأستاذ عطية

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: (٢٨٢)، وافق المجلس عليه في الجلسة (٣٠) من الدورة (٤٠) ولما عرض على مؤتمر المجمع في الجلسة (١٠) من الدورة نفسها رفضه المؤتمر.

[2] العربية الفصحى الحديثة :٢٤٨ .

الصـــوالحي عضـــو المجمع، وقدّم فيه مذكرة فصّل فيها القول في "إذا" ومعانيها واستعمالاتها، وانتهى إلى قوله: وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قولهِ صلى الله علـــيه وســـلم: لعائشة(ت٥٨هـــ) رضي الله عنها: "إني لأعلمُ إذا كنتِ راضية وإذا كنت علَيَّ غَضبَى"، ثم قال: "والجمهور على أنّ "إذا" لا تخرج عن الظرفية، وأمـــا الحديـــث فإذا ظرف لمحذوف وهو معمول "أعلم" وتقديره شأنك ونحوه"[1].

وأردف قـــائلاً: "ولمّـــا كان أسلوب القول المرادُ تحقيقُه جارياً على نَسَقِ الحديث الشـــريف جـــاء قياسه عليه ... ؛ لأن كل ما قيس على كلام العرب فهو عربي، وحينئذ يُخَرّج على الرأيين السابقين في تخريج الحديث:

١. فعلـــى رأي ابن مالك تكون "ما" قبل إذا زائدة، وإذا اسم بمعنى زمن في محل نصـــب مفعول الفعل "أعرف" ويكون التقدير الإعرابي على رأيه "أريد معرفة زمن يكون لي فيه حصة من هذه الصفقة".

٢. وأمـــا علـــى رأي الجمهور فكلمة "ما" قبل "إذا" في الأسلوب اسم موصول أو نكـــرة موصوفة و"إذا" ظرف غير مُضمّن معنى الشرط، فتتعلّق بمحذوف صلةٍ أو صفة، وعلى هذا يكون التقدير الإعرابي ما يأتي: "أريد معرفةَ الذي يلزمني أو معـــرفة شـــيء يلزمني حتى يكون لي حصةٌ من هذه الصفقة"، ويصح أنْ تكون "إذا" هنا شرطية محذوفة الجواب.

أما أسلوب "لا أدري إنْ كان قد حدث هذا "فَيذهب فيه إلى أنّ "إنْ" شرطية محذوفـــة الجواب معلّقة للفعل قبلها؛ لأن لها الصدر. مستنداً إلى إجازة التمامينى (ت٨٢٧هـــ) فيما نقله الشُمُنِي(ت٨٧٢هـــ) والصبّان(ت١٢٠٦هـــ)"[2].

وفـــي أثـــناء عرضِ القرارِ على المجلس جَرى نِقَاشٌ طويلٌ أخذ بطرفيه الأستاذ إبراهيم اللُّبّان(ت١٩٨٠م) والأستاذ عباس حسن، وقد عارض الأستاذ اللبّان هـــذه الأســـاليب، وقـــال:"أرى التَنبـــيه على أنّ هذه أساليب ضعيفةٌ لا ينبغي أن

---

[1] كتاب الألفاظ والأساليب: ١/١٢٦.

[2] نفسه: ١/١٢٧.

يُعترف بها، فيما صحَّحها الأستاذ عباس حسن ولم يرَ فيها خطأ، بل أقرّ بأنه يستعملها. وانتهى هذا النقاش بموافقة المجلس على القرار، ولكن المؤتمر رفضه وردّه[1].

ولا شك أنّ هذه الأساليب كغيرها ممّا دخل في العربية من طريق الترجمة فـ " ما إذا " ترجمة "whether"[2] وكذا "إنْ" في هذا الأسلوب ترجمة لـ "if" . ولُبّ الإشكال في هذه الأساليب تعليق أفعال القلوب وما يشبهها بـ "ما إذا" و"عما إذا" أو "إنْ" ، وهذه ما لم تَعهدْه العربية، وأشهر المُعلِّقات عند النحويين لام الابتداء ولا القسم وحروف النفي " ما-إنْ-لا(إذا كانت في جواب القسم)"، والاستفهام ببعض صوره، وإنّ وأخواتها. ما عدا أنّ، ولذا أفضى الجدلُ في هذه الأساليب إلى ردّها، والحق أنّ هذا ليس من باب التعليق.

وإذا ما عدنا إلى قرار المجمع وجدناه في الأسلوبين الأولين يَستبعد ما ذهب إليه الشيخ الصوالحي في بحثه من تخريج "إذا" على أنها اسمٌ بمعنى زمن وما زائدة، ويتبنّى تخريجه الثاني، وهو تخريج "ما" على أنها اسم موصول أو نكرة موصوفة.

وهذا كلّه صناعةٌ نحويةٌ خالصةٌ فتخريجُ الشيخ الصوالحي "إذا" على أنها اسم لا يستوي ودلالةَ هذا الأسلوب؛ لأنّ الزمن يصبح فيه لبّ الدلالة، ولا يمكن أن يتخيّل القارئ أو السامع أنّ المتحدث يسأل عن الزمن ههنا. وأما التخريج الذي اطمأنّ إليه المجمع، فلا يستوي إلا بتقديرات وتأويلاتٍ لا سندَ لها، إلا الصناعةُ النحويّة، وليس إلى التحقُّقِ منها سبيل.

وأجدى من كلّ ذلك أن "ما" زائدة في هذين الأسلوبين ودلالتها على ذلك بيِّنة، ويُعرب ما بعدها في الأسلوب الأول على حسب ما يقتضيه الإعراب، وينبغي التوقّف ههنا عند الأسلوب الثاني "وهو أسألك عمّا ..." فحرف الجر ههنا

---

[1] محاضر جلسات الدورة (٤٠): ٤٩٠.

[2] ينظر ترجمة كتاب مدارس اللسانيّات، للدكتور: مقدمة المؤلّف: ط، سطر(٢٣)، والصفحة(١٠) من الكتاب الأصلي (schools of linguistics) :10، سطر(٣١)، وكذلك:٢٨، و٣٧، من النص الأصلي،٤٨، ٥٥ من النص الأصلي.

قـد دخل على "ما"، وثمة أسلوب شائع أيضاً يشبهه لم يُتَطرق إليه وهو "لا أعرف فـيما إذا..." والإشكال ههنا أننا لو عددنا "ما" زائدة كافّة لحرف الجر عن العمل لوجدنا النحاة ينقلون الكفّ في "عن ومن والباء والكاف ورب"[1]، و"عن" لا تُكفّ عن العمل لعدم إزالتها الاختصاص، وقد تكفّ "الباء ومن" ويليهما الفعل، كما تزاد بعد "الكاف ورب"، فالأغلب فيها الكفّ، وهذه الأساليب دخلت فيها "ما" الكافة على "عـن وفي" فأزالت اختصاصهما ولذلك كفّتهما عن العمل، وهذا على ما فيه أقوم قيلاً من التخريجات التي تبعد هذا الأسلوب من دلالته.

وأمـا فيما يتعلق بالأسلوب الثالث فإن أحداً من النحويين لم يُشِر بصراحة إلـى أنّ أدوات الشرط معلِّقات للفعل عن العمل[2]، بحكم حقّها في الصدارة. وإن كـان ثمة إشاراتٌ توحي بجواز قياس الشرط على غيره، وهذا هو الصحيح، وقد استشـهد الشـيخ الصـوالحي بمـا نُقل عن الدماميني من جواز تعليق كل ما له الصـدارة[3]، وقال ابن يعيش من قبل: "وإنما علّقت هذه الأشياء العامل؛ لأن لها صدر الكلام، فلو أُعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها لخرجت عن أنْ يكونَ لها صدرُ الكـلام[4]، وقد نَصّ عليه عباس حسن من المحدَثين[5]، وعليه فتكونُ "إنْ" في هذا الأسـلوبِ شرطيّةً مَحذوفة الجواب معلّقة للفعل قبلها. وقد ذكر "هانز فير" أنّ "لو" أيضاً يمكنُ أنْ تنتجَ جملاً من هذا القبيل[6].

وبعد، فقد ردّ مؤتمر المجمع هذا الأسلوب في دورته الأربعين المنعقدة سنة ١٩٧٤، وها هو بعد ما يزيد على ربع قرن لا يزال مستخدماً، بل يُكثِر الكتّاب من استخدامه ولم يُحفَل بذلك الرد، ولم أقع على ما يشير إلى رجوع المؤتمر عن هذا الرد، كما حدث في بعض الأساليب.

---

(١) ينظر الهمع: ٣٨٧/٢، وحاشية الصبان: ٣٤٥/٢.

(٢) يـنظر المقتضـب: ٢٩٧/٣، الأصـول: ١٨٢/١، شرح المفصل: ٨٦/٧، شرح الكافية الشافية: ٢٤٩/١، أوضح المسالك: ٥٠/٢، شرح ابن عقيل:٤٧/٢، الهمع: ٤٩٤/١،الأشموني: ٣٦/٢، شرح الجمل: ٣٠٠/١.

(٣) حاشية الصبان: ٤٣/٢.

(٤) شرح المفصل: ٨٦/٧.

(٥) النحو الوافي: ٣٢/٢.

(٦) العربية الفصحى الحديثة:٢٤٨.

الفصل الثالث

تيسير النحو

تـوطئـة :

مـنَ الحـقّ أنّ نقولَ أنّ النحوَ صعبٌ وطويلٌ سلُّمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه، ولا عجَب أن تواكبَ دَعواتُ التيسير نشأةَ النحوِ. والمتتبّعُ للنحو لاشكّ يلحَظُ مَنهجينِ بارزين منذُ نشأتِه؛ الأوّلَ ما يمكنُ أنْ نسميَه نَحوَ المتخصّصين، ولعلّه كان صاحبَ الصّولةِ والجَولةِ ، وهو نحو يدقّ غالباً حتى على المُشتغلينَ به، وهو فَضلاً عـن مصطلحاتِه الدقيقة ومسائلِه العَويصةِ، يُخامِرهُ المنطقُ طوراً ، وتَعتريه الفلسفةُ تارةً أخرى، وعلى الأخصّ عند المتأخّرين من النّحاةِ .والثاني ليس بمنأىً عن الأوّل ولكـنّه يتجنّـبُ الخَوضَ في المسائلِ النحويّة على نَهْج المتخصّصين، ويجتزئ من الأبوابِ النحويّة بما يُعينُ الناشئةَ على تقويمِ ألسنتهم، ومعرفةِ أساسيّاتِ النحوِ. وقوام أُمـرِه اختصارُ المُطوّلات، والعِنايةُ بما يُصلحُ من لسانِ الدارسِ، فتيسيرُه في الشّكلِ لا فـي المضـمونِ. فسـيبويه يصنعُ كتابَه للمتخصّصين، فيما يضعُ خلفٌ الأحْمَرُ (ت١٨٠هـ) مقدمتَه للمتبلّغين الشُّداة، وعلى هذه الشاكلةِ سارَ النّحوُ[1].

ولعـلّ الجاحظَ أوّل مَنْ تَجرّأ واعترفَ بصعوبة كتبِ النحو على الرّغم من غَـزارة علمِه وموسوعيتِه، إذ يَروي في كتابِ الحيوانِ:" قلتُ لأبي الحَسنِ الأخْفشِ: أنـتَ أعلـمُ الناسِ بالنحوِ فَلِمَ لا تَجعلُ كُتبَكَ مفهومةً كلَّها، وما بالنا نفهمُ بعضَها ولا نفهمُ أكثرَها، وما بالكَ تُقدّم بعضَ العَويصِ وتؤخّرُ بعضَ المفهومِ. قال: أنا رَجلٌ لم أضـعْ كُتُبـي هـذه للهِ، وليستْ هي من كُتُبِ الدينِ، ولو وَضَعتُها هذا الوَضعَ الذي تدعونـي إلـيه، قلّتْ حاجتُهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المَنَالَة... وإنما قد كسبتُ بهذا التدبيرِ؛ إذ كنتُ إلى التكَسّبِ ذهبتُ"[2] .

---

[1] وممّـا سـجّلته من كتب التيسير عند القدماء: "مختصر في النحو" للكسائي(ت ١٨٩هـ)، وقد أُلّف تحت هذا العـنوان: محمـد بن سعدان الضرير(ت٢٣٠ هـ)، وابن كيْسان(ت٢٩٩ هـ)، وسليمان بن محمد المعروف بالحـامض(ت ٣٠٥ هـ)، ومحمـد بن العباس اليزيدي(ت٣١٠ هـ)، وعبد الله بن شقير(ت٣١٧ هـ)،وألّف الضـبيّ(ت١٦٩ هـ) "المدخـل إلـى علم النحو"، كما ألّف الزجاج(ت٣١٦ هـ) تحت العنوان نفسه، وألّف الجَرْمـي(ت٢٢٥ هـ) "مختصـر فـي نحو المتعلمين"، وألّف المبرّد(ت٢١٠) "المدخل في النحو"،وابن قتيبة (ت٢٧٦ هـ) "تلقين المتعلم من النحو"، وبن جنّي(ت٣٩٤ هـ) "اللُّمع"، والنحّاس(ت٣٣٨ هـ) "التفّاحة" .

[2] الحيوان: ٩١/١ .

ولعلّ التيسيرَ الذي أخذَ منحىً مُختلفاً هو ما أتى به ابنُ مضاءٍ(ت٥٩٢هـ) في كتابه "الرّدّ على النّحاة"، فقد دعا إلى إلغاءِ نَظريّة العاملِ والمَعمُولات حتى يَتخلّصَ النّحو من كلّ ما دخلَ فيه من تأويلِ النصوصِ، ومن عِلَلٍ وأَقْيسة وتمارينَ افتراضيّة، وقد مثّل لذلك كلّه. وعلى أهميّةِ تلك الدعوةِ، فأنّها بقيتْ محدودةَ الأثَرِ، حتّى إننا لَنجدَ مصنّفاتٍ مثل "أوضح المسالك" و"المغني" لابنِ هِشام و"شَرح المُفصّل" لابن يَعيشَ، و"شرح الجُمَل" لابن عُصفُور، على أهميّتها وسَعتها، لا تأتي على ذكْرِ ابنِ مضاءٍ مُطلقاً .

أمّا المُحدثونَ فيمكنُنا القولُ أنّ أوّلَ محاولة للتيسير في العصر الحديث كانت باسم علي مبارك(ت١٨٩٣م)، إذ ألّف كتاب "التمرين" الذي ظل طلاّب المدارس الابتدائيّة يقرؤونه طويلاً. ولم يكتفِ بمحاولته تلك، بل عهد إلى رفاعة الطَهطَاويّ(ت١٨٧٣م)، بتأليف كتاب في النحو لطلاّب المدارس الخصوصيّة الأوليّة، فألّف الطَهطاويّ كتابَه الموسومَ بـ"التُّحفَة المكتبيّة لتَقريبِ اللّغةِ العَربيّة"، وقد اقتصرَ تيسيرُ "الطَهطاوي" على طَريقةِ التّناولِ والعَرضِ[1]. وقد نَظَم أيضاً أُرجوزةً تجمعُ قواعدَ النحوِ بإيجاز سمّاها "جَمَال الآجروميّة". اقتصر فيها على أبوابِ النحوِ الرئيسيّة، وأدخلَ فيها فِكرةَ الجَداولِ المَعروفةَ في اللّغةِ الفرنسيّة[2] .

وربّما كانت "الوسيلةُ الأدبيّة إلى العلوم العربيّة" للشيخ حسين المَرصفيّ (ت١٨٩٠م) أوّل محاولةٍ لعلاجِ مشكلةِ تعليمِ العربيّة في المَراحل العُليا، ويُعدُّ هذا الكتابُ نَقلةً نَوعيّة من مرحلة الحواشي والمُتون إلى مرحلة الثّقافة الواسعة والتذوّق الرفيع؛ إذ أكثر مؤلّفُه من الشّواهدِ الأدبيّة الرفيعةِ، التي تُربّي ذَوقَ الدارسِ، وتَصقلُ مَلَكةَ البيانِ عنده، خلافاً للجفافِ الذي عَهِدَه الدارسون في الكتبِ التقليديّة. وظهرَ في عام ١٨٨٧م كتابُ "الدّروس النحويّة لتلاميذ الدروس الابتدائيّة" وهو من تأليف نخبةٍ من المشتغلين بالتعليم، على رأسهم حِفني ناصف(ت١٩١٩م)[3] .

---

(١) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٤٣ .

(٢) محاضرات في اللغة العربيّة ومشكلاتها: ١٦٢ .

(٣) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره : ٤٥ .

وظَهــر فــي أوائلِ الربعِ الثاني من القَرنِ الماضي سِلسلةٌ من الكُتبِ النّحويّة للمَرحلتيْــنِ الأساسيّةِ والثانويّةِ، ألّفها علي الجَارم(ت١٩٤٩م) ومَصطفَى أمين، وقَد انتشَــرَت هذه السلسلةُ انتشاراً واسعاً، ومن سِماتِها أنّها تَقومُ علَى الاستنباطِ، إذ يَبدأُ الكــتّاب بعرضِ الأمثلةِ، وتتدرّجُ بالطالبِ إلى أنْ يَصلَ إلى القَاعدةِ .وقد حفِلَت هذه السلسلةُ بالتّمارينِ التّطبيقيّةِ التي انعكَسَ فيها ذَوقُ المُؤلّفينَ الرفيعُ، بعيداً عن الشواهدِ والأمــثلةِ المَحفوظةِ، وربّما أُخذَ علَى عَمَلِهما أنّهما وَزّعا أبوابَ النّحو علَى سَنواتِ التعليمِ فَتقطّعَتْ بِذَلكَ أوصالُه .

أمّا المحاولاتُ على مستوى التّأليفِ غيرِ المنهجيِّ فَيتصدّرُها إبراهيم مصطفى في كــتابِهِ"إحياء النحو" الذي أحدَثَ ضَجّةً إبّان نشره لنقدِه النظريّاتِ التقليديةِ في النّحو. وتقــوم فِكــرتُهُ الرئيسيّة على نقد نَظريّةِ العَاملِ، متأثّراً بآرَاءِ ابنِ مَضَاء إلى حدٍّ ما وأنّ علامــاتِ الإعــرابِ دَوالٌ على مَعَانٍ في تأليفِ الجُملةِ وَرَبْطِ الكلماتِ، وليستْ أثراً للعاملِ كَما زَعَم النّحاةُ. وقد تَبِعَه عبد المتعال الصّعيدي في كتابِهِ "النحو الجديد" ومحاولَته هذه من أجرأ المُحاولات،" وَزَعم فيه أنّ أصحابَ المُحاولاتِ الذين تقدّموه قــد قصّــروا دون الغايــة، وأنّ نَحوَه إذا ما قِيسَ إلى نَحوِ سيبويه كانَ أوضحَ منه مَــنهجاً، وأقــربَ إلى إصابةِ الأغرَاضِ النّحويّةِ الصّحيحةِ" وقدّمَ آراءً لم يَسمعْ بها الأوّلونَ ولا الآخِرونَ ؛ فهو يُخالفُ النّحاة في مفهوم الإعراب، وهو عنده" تصرّفُ أهــلِ العَربــيّة فــي آخرِ أسمائِها وأفعالِها وحُروفِها بينَ رَفْعٍ ونصبٍ وجَرّ وجَزمٍ. والمــنادى عــنده منصوبٌ بالضمّة، وذَكرَ باباً جديداً هو المفاعيل المرفوعة؛ وهي المفعــولُ به والمفعولُ المطلقُ والظّرفُ في الجُملةِ المبنيّة للمَجهولِ[1]. وكفى بهذا خَلْطــاً واضــطراباً. وفــي غُضــونِ هذه المُحاولاتِ ظَهَرت مُحاولَةُ لَجنةِ وَزارة المَعــارف، ومــا انبنى عليها من قَراراتِ المجمعِ، وتلا ذلك مُحاولَة الدكتور شوقي ضَيف .

والمستعرضُ لِمــا جــاء مــن المُحاولاتِ بعد كتابِ "إحياء النحو" يَلحَظ أنّ التيسيرَ والــتّجديدَ يَنصَــبّان علــى المَادّة النحويةِ، لا على مَنهجها. وعلى اعترافِنا

---

[1] ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره : ٨١ ، والمفتاح لتعريب النحو: ٩٠ .

بصعوبةِ المادّةِ النحويّة، فالصعوبةُ بِشكلٍ عامّ لا تَنوء بها تلك المادّة وحدَها، ولا يُمكنُ أنْ يكونَ النّحوُ أكثرَ صُعوبةً على الناشئةِ من الرياضيات والفيزياء، وسائر الموادّ العلميّة. ولم نسمع من ينادي بتيسيرِ هذه المواد، وغيرها من الموادّ العلميّة التي تدرّس للطلاّب، بل جُلّ المسألةِ فيها مُراجعة المناهج وتطويرها.

إنّ ما يُحيطُ بالعربيّة من ظروفٍ أشدّ نِكايةً بما لا يقاس من الصعوبة التي يبالِغُ فيها بعضُ الدارسين – إذا سلّمنا بصفاء النوايا- ، فالعربيّةُ تراجعتْ عن أنْ تكونَ اللغةَ الأولى حتى في البلدان العَربيّة، ومن أرادَ أنْ يكونَ له شأنٌ في ميدانه فَعَليه بالانجليزيّةِ أو الفرنسيّةِ. والضّعفُ يَبدَأ بالمدرّس الذي ما اختارَ العربيّةَ – غالباً – إلاّ لأنّ التخصّصاتِ الأخرى سُدّت في وَجهِهِ. وقَضيّة التفريعِ في المَدارسِ الثانويّةِ زادت الطّينَ بِلّة، ولا أبالغُ إذا قلتُ:"لو كانَ هذا المنهجُ في التدريسِ مَعروفاً في بدايات القَرنِ لما سَمعنا بجلّ المبرّزين في ميادينِ الدّراساتِ الإنسانيّة بعامّة"، فمسألةُ التفريعِ دفعتْ بالطلاّب المُجدّين – غالباً – عن الاهتمامِ بمجالِ الدّراساتِ الإنسانيّةِ ، وعلى رأسِها العَربيّةُ. فَتَزاحمَ ضِعافُ الطلاّبِ في الفَرْعِ الأدبيّ ومن هؤلاء هم جُلّ المعلّمين، الذين سيُعلّمونَ العَربيّة للناشئةِ، ولَعلّ هذه حقيقةَ يَعرفُها كلّ من يعمل في مجال التدريس.

ولا يُمكننا إغفالُ المنهَجِ الذي تُقدّم به المادّة النحوية، ولا طبيعةِ الأمثلةِ والشواهد، ومن ثمّ التمارين. وينبغي أنْ تُختارَ بعنايةٍ فائقةٍ، حتّى تكونَ قريبةً من الدارسين. ويُضافُ إلى ذلك كلّه الظروفُ الماديّةُ التي تُحيطُ بهذه المهنةِ، التي لها أكبرُ الأثرِ في تَدنّي نَوعيّة التعليم في المدارس الحُكوميّة .

كلّ هذه الأسبابِ تدفعُ شِراعَ الصعوبةِ باتجاهاتٍ غيرِ اتجاهِ المادّةِ النحويةِ وحدَها. وستبقَى الشّكوى ما بقيتْ هذه المُعوّقات . ولكنّ هذا لا يعني أن نستسلمَ لكلّ هذه المُعطيات، وعلى القائمينَ على العمليّة التعليميّة، التأكد من صلاحيّة من يدرّسُ العربيّةَ أولاً، لأنّه العاملُ الأوّلُ في المسألةِ كلّها، وعليه ينعقدُ النجاحُ والإخفاقُ. وعليها عقدُ الدوراتِ التي تُحسّن أداءَه في تَدريسِها، حتى إذا يئستْ منه حوّلته إلى مهنةٍ أخرى،ففاقدُ الشيءِ لا يُعطيه.

مــن هــنا نبدأ بحلّ مشكلة الصعوبة والتغلّب عليها، وتلمّس حَاجاتِ الناشئة، ونِقــاطُ الضــعفِ لدى المتعلّمين، لا بالسَّعي إلى المادّة النحويّة كلّما نعى ناعٍ على الــنحوِ، ووَسَــمَه بالصعوبةِ. فالتيسيرُ لا يكمُنُ في التغييرِ والتحويرِ في مصطلحاتِ الــنحوِ، وإنْ كنّا نعترفُ أنّ النحوَ حافلٌ بالكثير الذي يمكن أنْ يتخفّفَ منه الدارسُ، دون أن يُصيبَ مادّتَه الأساسيّة .

أمّــا ما ذكَره الدكتور رشاد الحمزاوي عن بعضِ المستشرقين ، تعليقاً على الموقف من محاولاتِ التجديدِ ، إذ يقول:" أمّا المحاولاتُ الراميةُ إلى تحديثِ النحوِ، فإنّهــا انقلبــتْ في نهايةِ الأمرِ إلى اختيارِ التصوّرِ التقليدي المستبدّ، الذي ينظرُ إلى النحوِ باعتبارِه قائمةً من الأخطاءِ، وسلوَى أساسيّة يَتسلّى بها أهلُ التَرف"[1]. فأقول رَمْــيُ الــنحوِ التقلــيدي بالاستبداد، فيما يُسبَغُ على مَحاولاتِ التجديدِ الحديثةِ لَبوس مواكــبةِ الــتطوراتِ اللســانيّة الحديــثة، فيه مغالاةٌ وبُعدٌ عن الواقعِ اللغويّ القديم والحديثِ على السواء. وستبقَى كلّ المحاولات التي تَتَنكّر لمعطيات النحو العربيّ في الــتراثِ، وتَسعى لاستحداثِ نحوٍ يقطعُ صلاتِه بالجُهود النحويّة التُراثية قبضَ الريحِ وحصادَ الهشيمِ .

---

[1] أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة: ٤٠١.

تقريرُ لَجنةِ وزارةِ المعارفِ المصريّة:

في عام ١٩٣٩م نشرَ الدكتورُ إبراهيم مصطفى محاولتَه في تجديد النحوِ على أُسسٍ جَديدة، وقد اعترضَ عليه الكثيرُ من المحافظينَ ممّن رأوا أنّ دعوةَ إبراهيم مصطفى مَساسٌ بجوهرِ اللّغةِ، فاضطُرتْ لجنةُ المعارفِ المصرية آنذاك (وزارة التربية والتعليم) إلى الإسراعِ بتشكيلِ لجنةٍ من كبارِ اللغويين، ومنهم صاحبُ "إحياءِ النحو"، للنظر في تيسيرِ قواعد النحو والصرف والبلاغة على الناشئين، وتألّفت هذه اللجنةُ من: الدكتور طه حسين(ت١٩٧٣م)، الأستاذ أحمد أمين(ت١٩٥٤م)، والأستاذ علي الجارم(ت١٩٤٩م)، والأستاذ إبراهيم مصطفى (ت١٩٦٤م)، والأستاذ محمد أبي بكر إبراهيم، والأستاذ عبد المجيد الشافعي. وجاء تكليف الوزارة مَشروطاً بتحاشي المسّ بأصولِ اللغة العربية وقوانينِها الأساسية، والاتجاهِ نحو تيسيرِ طُرقِ تدريسِ العربيّة.

وجاء تقريرُ اللجنة مؤلفاً من قسمين: مقدمة؛ مؤلّفة من ستّ صفحَات أُلمحت فيها إلى عجزِ القواعدِ الموروثةِ عن أداء مَهمتِها الأساسية في تقويم الألسنةِ، وخدمة الأغراض العلمية. وقد نبّهتْ اللجنةُ على أن أهمّ ما يُعسّر النحوَ على المتعلمين والمعلمين ثلاثةُ أشياءَ:

أولاً: فَلسفةٌ حَملت القدماءَ على أنْ يفترضوا ويُعلّلوا ويغرقوا في الافتراضِ والتعليل.

ثانياً: إسرافٌ في القواعد نشأ عن إسرافٍ في الاصطلاحات.

ثالثاً: إمعانٌ في التعمّق العلميّ باعَد بين النحوِ والأدَب[1].

وذَرءاً لهذهِ العواملِ اقترحتْ اللجنةُ مقترحاتٍ تُعينها على هذا التيسيرِ وهو القسمُ الثاني. ومن مقترحاتِ اللجنة التي وضعَتها في تيسيرِ قواعدِ النحو والصرفِ:

١- الاستغناءُ عن الإعرابِ التقديريّ والمحلّي .

٢- عدم التمييز بين ما هو مُعرَب بعلاماتٍ أصليّة وعلاماتٍ فرعية، بل كلُ واحدٍ من العَلامات أصلٌ في موضعه .

---

[1] ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: ٧٧، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: ١٧١، ومحاضرات في اللغة العربية ومشكلاتها: ١٦٥.

٣- أن يكـــونَ لكلِّ حركةٍ لقبٌ واحد في الإعرابِ وفي البناءِ، وأن يُكتفَى بألقابِ البـــناءِ، فـــيقال "محمـــد" مُضـــمومٌ ومفتوحٌ ومكسورٌ لا مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ.

٤- تسميةُ الجزأينِ الأساسيينِ للجُملة بالموضوعِ والمَحمولِ؛ لأنه أوجزُ، ولأنه لا يكلّفنا اصطلاحاً جَديداً .

٥- كلّ ما يُنكر في الجملةِ غيرَ الموضوعِ والمحمولِ يسمّى تَكْمِلَة، وحُكمها أنّها مفتوحةٌ أبداً، إلا إذا كانتْ في مَحلّ مضافٍ إليها أو مسبوقةً بحرفِ إضافة.

٦- تَجـــيء الـــتكملةُ لبيانِ الزمانِ أو المكانِ، ولبيانِ العلّةِ، ولتأكيدِ الفعلِ، ولبيانِ نوعِه، ولبيانِ المفعولِ، ولبيانِ الحالةِ أو النوعِ. وبهذا نَظَمَتْ اللجنةُ كثيراً من الأبوابِ كالمفاعيلِ والحالِ والتمييزِ تحتَ اسمٍ واحدٍ وهو التكملَةُ.

٧- إلغـــاءُ تقديـــرِ الضـــميرِ المستترِ في مثلِ "زيدٌ قامَ"، أمّا في "الرجلان قامَا" و"الرجالُ قاموا" فتكونُ ألفُ الاثنين وواوُ الجماعةِ لمجرّدِ الدّلالةِ على العَدد، والمطابقةِ بينَ الموضوعِ والمحمولِ من هذه الجِهةِ .

٨- الاستغناءُ عن تقديرِ متعلّقِ الجارِ والمجرورِ عندما يكونُ المتعلّق كوناً عاماً.

٩- إخـــراجُ صـــيَغِ التعجّب والاستغاثةِ والنّدبةِ من نِطاقِ الجُمل، وإلغاءُ إعرابها التقليديّ وتَسميتها أساليب[١] .

وقد لاقتْ مقترحاتُ اللجنةِ صدىً واسعاً، ممّن رَأوا أنّ هذه القراراتِ خروجٌ على قواعدِ العربيّةِ، ومن هؤلاء أمين الخُولي[٢]، ومحمد عَرَفة[٣].

وقد عُرض تقريرُ اللجنةِ على مُؤتمر مجمعِ اللغةِ العربية بالقاهرة عام ١٩٤٥ في الدورةِ الحاديةَ عشرةَ، لإبداءِ الرأيِ فيه، وتَقريرِ ما هو مناسبٌ منه، وقد أُقِرّ هذا التقريرُ بعد التعديلِ على بعضِ بُنودِهِ على النحوِ الآتي:

---

[١] يـــنظر: مقـــال "فـــي تيسير النحو والصرف"، محمد شوقي أمين، مجلة مجمع القاهرة :٣٣/٤٦ . ومحاضر جلسات الدورة(١١): ٢٤٢ .

[٢] ينظر: "هذا النحو"، جامعة فؤاد الأول "مجلة كلية الآداب"، العدد السابع،١٩٤٤: ٢٩ .

[٣] في كتابه" النحو والنحاة" .

تيسيرُ قَواعِدِ النَّحوِ والصرْفِ :

١. كُـلُّ رَأيٍ يُـؤَدّي إلى تَغيِيرٍ في جَوْهَرِ اللّغةِ وَأوضَاعِهَا العَامّةِ لا تَنظُرُ إليهِ اللّجنةُ؛ لأنّ مَهمّتَها تيسيرُ القَواعِدِ .

٢. يُـتَخَذُ المَشـروعُ الـذي وَضَـعَتْه لَجنةُ وَزَارَةِ المَعَارِفِ أَسَاسَاً لِلمُنَاقَشَةِ والمُـرَاجعَةِ، فـي ضَـوْءِ مَا وُجِّهَ إليهِ مِنْ نَقدٍ، وَمَا كُتِبَ مِن بُحوثٍ حَوْلَ مَسائلِه.

٣. يَـبقَى التَّقسـيمُ القَديمُ لِلكَلمةِ، وَهوَ أنّهَا اسمٌ أو فِعْلٌ أو حَرفٌ، وَيُتَناوَلُ كُلُّ قِسمٍ مِنْ هَذِهِ الأقسَامِ الثّلاثَةِ بِالتقسيمِ المَعرُوفِ في كُتُبِ النّحْوِ.

٤. يُسـتَغنَى عَن الصّيَغِ المَألُوفَةِ في إعرَابِ المَبنيّات، وَفي إعرابِ الاسمِ الذي تُقَـدّرُ عَليهِ الحَرَكَاتُ، فَيقَالُ في إعرَاب: "مَنْ" فِي قَولِكَ: "جَاءَ مَن أكرمَنِي" "مَـنْ" اسـمٌ مَوصُـولٌ مَبنيٌّ مُسنَدٌ إليهِ مَحَلُّهُ الرّفْعُ. وَفي نَحوِ "جَاءَ الفَتَى وَالقَاضِي" اسمَانِ مُسنَدٌ إليهِمَا مَحَلُّهمَا الرّفعُ .

٥. يُسـتَغنَى عَـنْ الصّـيَغِ المَألُوفَةِ في الدّلالَةِ علَى العَلامَاتِ التي تَنوبُ عَنْ الحَركةِ الأصْلِيّةِ. فَفِي نَحوِ "جَاءَ الزيدانِ" يُقَالُ: "الزّيْدانِ" مُسنَدٌ إليهِ مَرفُوعٌ بِـالألِفِ. وَفـي "جَاءَ أبوكَ"، "أبوكَ" مُسنَدٌ إليهِ مَرفُوعٌ بِالوَاوِ. وَفي "مَرَرْتُ بِأحمدَ" مَجرورٌ بِالفتحَةِ وَهكَذا.

٦. يُقتَصَرُ عَلَى أَلقَابِ الإعرَابِ، وَلا يُكَلَّفُ النّاشِئُ بَيَانَ حَركةِ المَبنيِّ أو سُكُونِه سَـواءٌ أكانَ لَه مَحَلٌّ أمْ لَم يَكُنْ، اكتِفَاءً بِأنَّ المَبنيَّ يَلزَمُ آخرُه حَالةً وَاحِدَةً، وَلا يُكَلَّـفُ الطّالِبُ عِندَ تَحليلِ جُملَةٍ بِهَا كَلمةٌ مَبنيّةٌ ذَاتُ مَحلٍّ إلاّ أنْ يَقولَ: إنّها مَبنيّةٌ وَإنّ مَحلَّهَا كَذَا.

٧. يُسمّى رُكْنَا الجُملَةِ بِالمُسنِدِ إليهِ وَالمُسنَدِ، كَمَا اختَارَ عُلَمَاءُ البيانِ .

٨. يَجبُ إرشَادُ المُبتدئينَ إلى أنّ المُتَعَلّقَ العَامَّ لِلظّرُوفِ وَالجَارِّ والمَجرُورِ في نَحـوِ: "زَيدٌ في الدّارِ" وَ "زَيدٌ عِندَكَ" مَحذُوفٌ، وَإنْ كَانُوا لا يُكلّفونَ كُلَّ مَرّةٍ تَقديرَهُ عِندَ الإعرَابِ، بلْ يُقبلُ منهُم تَخفيفاً عَنهُم أنْ يَقولُوا في إعرَابِ: "زَيْدٌ في الدّارِ": "في الدّارِ" جَارٌّ وَمجرُورٌ مُسنَدٌ .

٩. ضَمائرُ الرّفعِ المتّصلَةُ بَارزَةٌ أو مُستتِرَةٌ مثلُ: "قُمتُ وَأخواتِها، وَأقومُ ويَقُومُ وقُـمْ ولا تَقُـمْ وقَـامُوا ويَقومَانِ ويَقومُونَ وتَقومِينَ ويَقُمْنَ": كُلّها لا مَحَلّ لاعتِبَارِهَا ضَمَائِرَ عِندَ الإعرَابِ، وإنّمَا هيَ في الضّمائِرِ البَارِزَةِ حُروفٌ دَالّةٌ عَلَـى نَـوعِ المُسنَدِ إليهِ أو عَدَدِهِ. أمّا الضّمائِرُ المُستترةُ وُجوباً أو جَوَازاً فَمصرُوفٌ عَنها النّظرُ .

يُقَالُ في إعرابِ: "قُمتُ" صيغةٌ لِمَاضيْ المُتَكَلّمِ .

وَفي إعرابِ "قُمْ" صيغةُ أمرٍ للمُخاطَبِ .

وَفي إعرَابِ "لا تَقُمْ" صيغَةُ نَهيٍ للمُخَاطَبِ .

وَفي إعرَابِ "أقومُ" مُضارِعٌ للمتكلّمِ .

وَفي إعرَابِ "قَامُوا" مَاضيْ الغَائِبِينَ .

وَفي إعرَابِ "يَقومَانِ" مُضَارِعُ الغَائِبَيْنِ .

وَفي إعرَابِ "تَقومِينَ" مُضارِعُ المُخاطَبَةِ .

وَفي إعرَابِ "يَقُمْنَ" مُضارِعُ الغَائبات .

يُقَـالُ فـي إعرَابِ "أنَا قُمتُ": "أنا" مُسندٌ إليهِ، "قُمتُ" صيغةٌ لِماضيْ المُتكلّمِ مُسنَدٌ.

وَفـي إعـرَابِ "المُحمّـدونَ قَامُوا" "المُحمّدونَ" مُسندٌ إليهِ مَرفوعٌ بِالواوِ، و"قَامُوا" صيغةُ مَاضيْ الغَائِبِينَ مُسندٌ، وَهكَذا .

١٠- يُسـتغنَى عـن الـنّصّ عَلى العَائدِ في نَحوِ "الذي اجتَهدَ يُكافَأ" فَيُقَالُ في إعرابِهِ "الذي": اسمٌ مَوصولٌ مَسندٌ إليهِ، و"اجتهدَ" مَاضيْ الغَائبِ صِلةٌ، و"يكافأ" صيغةُ مُضارعٍ مَبنيٍّ لِلمَجهُولِ لِلغَائبِ مُسنَدٌ .

١١- كُلّ مَا ذُكِرَ في الجُملةِ غَيرَ المُسندِ إليهِ وَالمُسندِ فَهوَ تَكْمِلَةٌ مَنصوبٌ عَلَى اختِلافِ عَلامَاتِ النّصبِ، إلاّ إذَا كَانَ مُضَافاً إليهِ أو مَسبوقاً بِحرفِ جرٍّ أو تَابعاً مِنَ التّوابعِ .

١٢- يُسـتبقَى اسـمُ "المَفعولُ بهِ" لِلتّكمِلَةِ الدّالّةِ عَلَى مَا وَقَعَ عَليهِ الفِعلُ، ويُقَـالُ عِندَ إعرَابِهَا إنّها مَفعولٌ بهِ تَكمِلَةٌ، أمّا بَقِيّةُ التّكمِلاتِ مِنَ المَفاعِيلِ الأخرَى وَالحالِ والتّمييزِ وَالمُستثنَى فَيُكتَفى فِيها بِذكرِ أغرَاضِها إجمَالاً، مَعَ

وُجوبِ ذِكرِ اللّفظِ المُكَمّلَةِ لَهُ، فَيُقَالُ مَثلاً فِي إعرابِ "قُمتُ إجلالاً لَكَ": قُمتُ صيغةُ ماضيْ المتكلّم؛ وَإجلالاً تكملَةٌ للفعلِ لبيَانِ السّبَبِ وَفي نَحوِ "ضَربتُهُ ضَـرباً شَـديداً" يُقالُ: إنّ "ضَرباً" تَكمِلَةٌ مَصدريّةٌ لِلفعلِ، و"شديداً" وَصفٌ مُكمّلٌ لـِ"ضرباً".

وفي نحوِ "سرتُ والنيلَ"، "النيلَ" تَكملةٌ للفعلِ، لِبيانِ المُصاحَبَةِ .

وَفي نَحوِ "جَاءَ زيدٌ راكباً"، و"راكباً" تَكملَةٌ لِزَيدٍ مَبيّنَةٌ لِلحَالِ .

وَفي مِثلِ "شَربتُ اللّبنَ سَاخناً"، "سَاخناً" تَكملَةٌ لِلمَفعولِ بِهِ مَبنيّةٌ لِلحالِ .

وَفي مِثلِ "اشتريتُ عِشرينَ كتاباً"، "كتاباً" تَكملةٌ مُميِّزَةٌ لِلمفعولِ بِهِ .

١٣. فـي حَالةِ الاستثنَاءِ التَامِّ، وَهو مَا ذُكِرَ فيهِ المُستثنَى، يَكونُ المُستثنَى بـِ "إلاّ" و"خلا" و"عَدَا" و"حَاشَا"، و"مَاخَلا" و"مَاعَدا" و"مَاحاشا"، تكملةً لِلمستثنَى منه منصوباً دَائماً .

وإذا كانتْ أَداةُ الاستثنَاءِ "غَيرٌ" أو "سِوَى" كَانَ هَذانِ اللّفظانِ مَنصوبَيْنِ وَجُرّ مَا بَعدَهما بِالإضَافَةِ .

وأمّـا الاستثنَاءُ المُفرّغُ فَهوَ في الحَقيقةِ قَصرٌ لا استثنَاءٌ، تُتَبَعُ القَواعدُ العامّةُ في تَحليلِهِ وَإعرابِهِ .

التّراكيبُ :

١٤. فـي العرَبيّةِ أنواعٌ مِن العِبَاراتِ تَعبَ النّحاةُ في إعرابِها، وفي تَخريجِهَا عَلَى قَواعدِهِم، مِثْلُ: التّعجّب، فَلَهُ صِيغتَانِ، مِثل: "مَا أجملَ زيداً"، "أَجْمِلْ بزيدٍ" .

وَمعروفٌ خِلافُ النّحاةِ في إعرابِها وَعَنَاءُ المُعلّمينَ وَالمتعلّمينَ في شَرحِها وَفهمِهَـا، وَقـد رُئـيَ أنْ تُـدرَسَ هـذهِ العباراتُ، علَى أنّها تَراكيبُ يُبيّنُ مَعنَاها وَاستعمَالُها، وَيُقاسُ عَليها، وَأمّا إعرابُها فَيقالُ: "مَا أحسنَ" صِيغةُ تَعجّبٍ، وَالاسمُ بعدَهَا المُتَعَجَّبُ مِنهُ مَنصوبٌ.

وفـي إعرابِ "أجمِلْ بزيدٍ" يقال: "أجمِلْ" صِيغةُ تَعجُّبٍ، وَالاسمُ بعدَها مَجرورٌ بحرفِ جَرٍّ.

ويُقــالُ مــثلُ هَذا في التّحذيرِ وَالإغْرَاءِ، كَمَا في "النارَ" أو "أياكَ والنارَ" أو "النارَ النارَ" هوَ تَركيبٌ والاسمُ فيهِ منصوبٌ، وَالاسمانِ منصوبانِ أيضاً.

وَإنّمــا تُوَجّهُ العِنايَةُ في دَرسِ هَذهِ التّراكيبِ إلى طُرُقِ الاستعمَالِ لا بِتحليلِ الصّــيَغِ وَفَلسَــفةِ تَخــريجِها، وَقــد جُمِعــتْ أمثالُ تِلكَ العِباراتِ لِتُدرَسَ عَلَى هذا الوَجْهِ[1].

إنّ تَــناولَ هــذه المقــرّراتِ التي صدرتْ في باكورةِ عُمر المجمع تمثّل محاولةً لتقصّــي جهــودِ المجمع في هذا الميدان منذ بداياته، ولئن ذهبت هذه المحاولة من الأذهان، وبقيت طيّ الأدراجِ، فلا شكّ أنّها أوحتْ للكثيرِ بعدَها بخوضِ هذا المجالِ، على هَدي من أُسسها ومبادئها.

وإذا ما تناولنا هذه القواعدَ كما أقَرّها المجمعُ في دورتِهِ الحاديةَ عشرةَ وجدنا أنّ البــندَ الأولَ أسّــس دُستوراً لهذا التيسيرِ، إذ وضعَ له إطاراً ينبغي ألاّ يتجاوزَه، وهــو أنْ يحــافظَ علــى جوهــرِ اللغةِ وأوضاعِها العامّة. ورأى الشيخ عبد القادر المغربــي(ت١٩٥٦م) الاتّفــاقَ علــى أنّ المقصودَ بجوهرِ اللغةِ هو أسلوبُ القرآن الكريم[2].

أمــا البــندُ الثالثُ و هو الإبقاءُ على تقسيمِ الكلمةِ القديمِ، فلا شكّ أنّ هذا من التيسيرِ والاختصارِ. والقولُ بغير هذه الأقسامِ سيُفضي إلى تشتّت الدارس. وقد رأى الأســتاذ عبد العزيز فهمي أنّ الاقتصار على هذا التقسيمِ يخالفُ الطريقة المتّبعةَ في اللغــاتِ الحــيّة، وهي تقسيم الاسمِ عندَهم: اسماً وفعلاً وحرفاً وضميراً ... وردّ ما ذهب إليه الدكتورُ طه حسين والأستاذُ العقاد والأستاذُ أحمد أمين[3].

أما البندُ المتعلّق بالاستغناءِ عن الصيغِ الإعرابية في إعراب المبنيّات، والاسم الــذي نقدّر عليه الحركاتِ فقد أنكرَ الأستاذُ أحمد أمين تسميةَ جزأيْ الجملة "المسند والمسند إليه"[4]، وتحفّظه هذا في مَحلّه. فلئنْ كان هذا مُستخدماً وسائغاً في البلاغة

---

[1] محاضر جلسات الدورة(١١): ٢٤٣ .

[2] محاضر جلسات الدورة (١١) : ٢٤٧ .

[3] نفسه : ٢٤٩ .

[4] نفسه : ٢٤٩ .

فـإن الـنحوَ قـد اكتفَى بمصطلحيْ المبتدأ والخبر. و المصطلحاتُ البلاغية رهينةَ الكتـب، والـنحوُ مسـتخدمٌ استخداماً واسعاً. أمّا الاستغناء عن الصيغ المألوفة في إعـراب المبنـيّات، والاسـم الذي تقّدر عليه الحركات، وإعراب نحو" جاء الفتى والقاضـي" علـى أنّهمـا اسـمانِ مسـندانِ محلّهما الرفعُ، فأقولُ ما هذا بالتيسير، والإعرابُ الأصليّ لهذه الصيغِ أكثرُ وضوحاً، ولا حاجةَ لاستبداله.

أمّا البندُ المتعلّق بالاستغناءِ عن الصيغِ المألُوفة في الدلالة على العلامات التي تـنوب عن الحركة الأصليّة، والاستغناء في هذا البندِ عمّا يُسمّى بالعلاماتِ الفرعيّة جانـبٌ مهـم مـن التيسـير، إذ لا وجهَ له، ويُفضي إلى البلبلةِ والاضطراب. وقد اعترضَ الأستاذُ علي الجارم وأحمد العوامري على ما جاء في هذا البند، من إعراب "أحمـد" فـي "مررت بأحمد" " على أنّه مجرورٌ وعلامةُ جرّه الفتحة" ورأيا أن يقال مجـرورٌ بالفـتحة[1]، ولـيس هيهنا فارق يذكر من حيثُ الشكلُ، ومن نَظرَ من قِبَل العامل ردّ كلامَ العوامري والجارم؛ لأنّ الحركةَ لا عملَ لها .

وفـيما يـتعلّقُ بالاقتصارِ على حركاتِ الإعرابِ، فقد أيّدَ جُلّ الأعضاءِ هذا البـند، وأشـار الأستاذ علي الجارم إلى أنّ هذا حسنٌ في الأسماء المبنية الأساسية، غـير أنّ هـناك ألفاظاً مبنيةً بسبب وضْعِها في جملةٍ اقتضت بناءَها كـ "المنادى" و"اسم لا"، وإذن لا يُكتفَى بألقابِ الإعرب فيها.

وردّ الأستاذُ أحمد أمين: نقول في المنادى: "يا رجل"، رجلٌ مبنيّ على الرفع، وفـي اسم "لا" في "لا أحد في الدار" "أحد" مبنيّ على النصبِ، وأردف قائلاً: "أصلُ المنادى منصوبٌ، ومعقولٌ جداً أن تكونَ "يا" بمعنى أدعو". وذكر الشيخ المغربي أنّ صيغ الإعراب قائمةٌ على تقاسيم وتقارير، فتغييرها مع الإبقاءِ على القواعدِ القديمة يُوقعُ في البَلبلةِ والاضطرابِ[2]. وقال الدكتور طه حسين :"ليس هناك دليلٌ على أنّ كلمـة "رجل" في قولنا "يا رجل" مبنية ... وعدم التنوينِ هنا ليس دليلاً على البناء، وعندي أنّ "رجل" مرفوع لا مبني"[3].

---

[1] محاضر جلسات الدورة(١١) : ٢٦٥ .

[2] نفسه :٢٦٥ .

[3] نفسه : ٢٧٠ .

أمـــا فيما يخصّ تسميةِ ركنيْ الجملةِ "مُسنداً" و"مُسنداً إليه"، فقد اعترض عليه الأســـتاذ عـــبد العزيز فهمي؛ لأن الطفل لا يفهمها، واقترحَ أنْ يُستبدل بهما "محكيّ" و"حكاية"، ورأى الأستاذ أحمد أمين أن يُستبدَلا بـــ"أساس" و"بناء"، وقال: "الواقعُ أننا إذا قلنا "أساس" و"بناء" وتكملة كان ذلك أبسطَ، فالأساسُ هو الذي نَحكي عنه، والبناءُ هو الذي نَنْسِبُه إليه، وفي بعضِ الجُمَل زَوائدُ كزَخرفةِ البناءِ أُسمّيها تكملة"[1] ، كما اقترحَ الأستاذ علي الجارم: "يُسمّى جزآ الجملة بـــ"الركن الأول" و"الركن الثاني"[2]، والأستاذ عبد العزيز بـــ "أساس ونسبة"[3].

وكـــلّ هـــذا تَشتيتٌ للدرسِ النحوي، وإلباسٌ على الطالبِ، ويبدو أنّ أعضاءَ المجمعِ مُولعون بإيجاد المصطلحَاتِ التي تَنوبُ عن المبتدَأ والخَبرِ، على الرغم من أنّ شـــيوعَ مصـــطلحيْ "المبـــتدأ والخـــبر"– لغوياً –ظاهرٌ، فضلاً عن رُسوخه في الدراسات النحويّة بالموازنة مع سائرِ المصطلحات السالفة. وأيُّ تيسيرٍ يكمن في هذه المصطلحاتِ الغريبةِ عن الطالبِ؟ وجلّها مصطلحات منطقيّة وبلاغيّة .

أما البندُ المتعلّقُ بوجوبِ إرشادِ المبتدئين إلى أنّ المُتعلّقَ العامّ للظرفِ والجارّ والمجـــرور محـــذوفٌ، فمن العجبِ إقرارُ هذا البَندِ، وهم يَسعَون إلى التيسير على الناشـــئة، فقـــد كان أولى بهم لو عدّوا الظرفَ والجار والمجرور خبراً، فهذا أقرب وأيسر، وهناك من النحاة من عدّه كذلك .

أمّا فيما يتعلّق بضمائرِ الرفعِ المتصلةِ، فإنّ قرارَ المجمعِ يُفضي إلى الإلباس والاضـــطراب أكثر مما يُيسّر وهل قولنا في "قُمْ" صيغةُ أمرٍ للمخاطب أيسر وأقرب للفهـــم مـــن قولـــنا "فعل أمر" ؟، وهذا البندّ حافلٌ بالاضطرابِ، فـــ"قمْ" صيغة أمر، و"قمـــتُ" صيغة ماضٍ، و"لا تقمْ" صيغة نهي" . فيما "أقوم" مضارعٌ للمتكلم و "قاموا" مـــاض للغائبيـــن وهكَذا، وهذا غايةٌ في الاضطرابِ والإلباسِ. فهو من جهةٍ يجعل الأفعالَ شِيَعاً متفَرّقة بينَ مصطلحيْ "الصيغةِ" و"الفَعلِ"، كما يُلبس على الطالب أمره حيـــنما يخـــرج الضمائر المتصلة بالأفعال من حظيرةِ الأسماءِ، فيما يعاملها الطالب

---

[1] نفسه : ٢٦٨ .

[2] نفسه : ٢٧٦ .

[3] نفسه : ٢٨٢ .

كذلك في نحو"كتابي" و" قلمي" ونحو ذلك. وصَرْفُه النظرَ عن الضمائرِ المستترة إمعاناً في الإلباس والخلط .

أمّا عن الاستغناءِ عن النصّ على العائدِ وإعرابِ "الذي اجتهد يُكافأ"، فلعل المطّلع على إعراب هذه الجملة يظنّ أنّها من عصرِ أبي الأسود الدُؤَلي(ت٦٩هـ)، وهيَ أبعدُ شيءٍ عن التيسير، بل هي إلى التعقيدِ أقربُ وبه أولى، ولم يجاوز الصوابَ الشيخُ عبد القادر المغربي حينما قال كأنا بهذا نرجع القَهقَرى بالنّحو[1].

وأما ما جاءَ في القَرارِ من أنّ كلّ ما ذُكر في الجملةِ من غيرِ المسندِ إليه والمسندِ فهو تكملةٌ منصوبٌ فهذا سيفضي حتماً إلى خلْط المنصوبات، وسينظِمها في بابٍ واحد على اختلاف دلالاتها، وكفى بهذا إلباساً على الطالب. وأما تجاهلُ علامةِ النصبِ فيزيد المسألة اضطراباً، فلئنْ كان يسيراً على المُعربِ فكيف يغدو إذا أراد المتعلمُ أن يتكلّمَ اللّغةَ؟ وهذه غاية كلّ القواعد. وكيف سيميّز بين النصب بالألف والنصب بالياء والنصب بالفتحة ؟ .

وقد أقرّ المجمع في البندِ الذي يليه أن يُستبقى اسمُ "المفعول به" التكملة، فأيّهما أيسرُ أنْ يُقال "مفعولٌ به" أم مفعولٌ به تكملَة ؟ ولو قيل: "جاء محمد راكضاً صباحاً حُبّاً بالعلم" ، فما نقول فيها؟ .

وأما ما يَخص الاستثناء فلا يقِلّ إلباساً وغموضاً عن المفاعيل، فأين مصطلح التكملةِ من المستثنى وأين دلالة هذا من ذاك ؟ أما إخراج الاستثناء المفرّغ من باب الاستثناءِ، فصوابٌ ولا جدالَ فيه؛ لأنه من باب القصر وهو باب مختلفٌ .

أمّا فيما يتعلّق بالتراكيبِ والأساليبِ فلا بأسَ في المرحلة الأولى أن تُبيَّن دلالتُها واستعمالها، والقياس عليها، دون التعرّض لإعرابها. وأما التحذيرُ والإغراءُ فلا بدّ من توضيح حالِهما ؛ لأنّ لهما دلالةً خاصّةً، والأجدَى للدّارسين أنْ يُنظما في باب المفعولِ به؛ لأنّهما منه، وتُوضع لهما عنواناتٌ صغيرة، ضمنَ باب المفعول به الذي حُذف عاملُه وجوباً قياساً.

---

[1] محاضر جلسات الدورة (١١) : ٢٨٦ .

وقد عَرضَ مجمعُ القاهرةِ قراراتِ لجنةِ وزارةِ المعارفِ على مجمعيْ دمشقَ وبغـــدادَ، غير أنّهما لم يرتضيا خطوطَها الأساسيّة، وطلَبَا العُدُول عن تَسمية ركنيْ الجملةِ باسمِ المسندِ والمسند إليه، والإبقاءَ على المصطلحاتِ القديمة، المبتدأ والخبر، واســم كــان وأخواتهــا ....، كمــا رأيا العدولَ عن مصطلحِ التكملة والرجوعِ إلى المصـــطلحاتِ القديمـــة مـــن مفعولٍ ومفعولٍ مطلق، مفعولٍ به ....، وبذلك رفضَا قراراتِ المجمعِ المذكورةِ آنفاً[1].

وقد طلبتْ وزارةُ المعارفِ أن تُؤلَّفَ كتبُ النحوِ للناشئين على أساسِ قراراتِه وقد أُلِّفــتْ بعد عشرِ سنوات، وأخذتْ الناشئةُ تتعلَّمُ النحوَ على أُسسِ التيسيرِ السابقةِ. ولم تلبثْ الشكوى من هذا التيسير أن عمَّت جميعَ المدارِس، كما يقول الدكتور شوقي ضـــيف[2]، إذ لـــم تستطع الناشئة أن تتبيّن فكرة المسند والمسند إليه بوضوح، وهذا ينطبق على المصطلحات والتفسيرات التي جاء بها المجمع كافّة.

وما لبث أن عُقد مؤتمر للنظر في نتائج تعليم هذا النحو المُيسّر، واجتمع فيه كبار القائمين على تعليمه بالوزارة، وبعض أساتذة الجامعات، وتدارسَ المؤتمر تلك النتائج، واتخذ قرارات على ضَوْء ذلك بالانصراف عنه، والرجوع إلى صورة النحو قبل تيسيره.

والحــقّ أن هذا ليس غريباً فالمجمع بهذه القرارات هَدم جُلّ الصلاتِ للنحو الحديـــث بالـــنحو القديم، وجعله غريباً غامضاً، وقد نقض أولَ بندٍ ذكره في قراره؛ عندما أعلن أن كلّ رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة، ويبدو أنّ ذلك كانَ طَمْأنَة للمحافظين الذين ثاروا على ما جاء به أبراهيم مصـــطفى فـــي"إحياء النحو" من قَبْل، ومذهبه هذا – كما يبدو– يُهيمن على تقرير اللجنة، على الرغم من كَونه عضواً فيها.

غـــير أنهـــا فـــي الواقع طرقت أموراً جوهرية في النحو العربي، واستبدلت بالمصـــطلحات القديمة مصطلحات لا يتبيّن الناشئ كُنْهَها، حتى بدا أعضاءُ المجمع مُولعين باستبدالِ المصطلحات النحويّة القديمةِ أكثرَ من ولعهم بالتيسير، وهذا يُفضي

---

[1] محاولات تيسير النحو التعليمي: ٥٧ .

[2] محاولات تيسير النحو التعليمي: ٥٧ .

إلـــى التركـــيز على الشكل دون المضمون. وهو نَظَرٌ ينطلقُ من كونِ الصعوبةِ في النحوِ العربيّ كامنةً في المادّة النحويّة وحدَها، وما تنتجه من مصطلحات. ولا عجبَ أن نـــرى الاضطرابَ الكبير بين أعضاءِ المجمع في إقرار بنودِ التيسير، ويكفي من ذلـــك كلِّـــه الـــنظر فـــي محاضـــر الجلسات في الدورة الحادية عشرة لنرى ذلك الاضطرابَ وما أفضى إليه من الآراء.

وبعد، فتيسيرُ المجمع هذا يُعدّ أوّل تيسير رسمي ترعاه حكومةٌ من حكومات الدول العربية، ومن ههنا تنبعُ أهميته، غير أنّه باء بالفشل؛ وفشله هذا – فيما أرى– يرجعُ إلى ثلاثة أسباب :

- أولها: أنه حَادَ عن جادّة التيسير، وخرجَ إلى الإلباس والخلط، وتجاهل التراث النحويِّ العريقَ، ورسوخَه عند المعلّمين والمتعلّمين .
- وثانيها: أنّه يقدم نَحْوَيْنِ؛ نحواً للناشئة، يعمد فيه إلى التغيير والتحوير للكثير مـــن المصطلحات القديمة، ونحواً يُقدّم في المدارس العليا والجامعات، وهو الـــنحو بصـــورته القديمـــة، وهذا يُحدث شَرْخاً هائلاً واضطراباً كبيراً لدى المتعلّميـــن. والظاهر من هذه المحاولة أنّها تسعى لترسيخ هذا النحو للناشئة وغـــيرهم، وإن لم تصرّح بذلك في المرحلة الأولى. ولعلّ فشل هذه المحاولة في تدريس الناشئة كان لها الأثر الأكبر في صرف النظرعن المرحلة التالية.
- وثالـــثها: التسليم بأنّ صعوبةَ النحو في مادته في الأساسِ، جرياً وراء مقولة الدكتور طه حسين وغيره ممّن أرجعَ مسألةَ الصعوبةِ إلى قواعد الفصحى في حدّ ذاتها[1]. وغَفَل عن أنّ عبئاً كبيراً يقع على مناهج التدريس، والظروف المحيطة بالعمليّة التعليميّة التعلّميّة، وقد ذكرت ذلك في المقدّمة، ولا داعي للعودة إليه .

---

[1] "مشاكل الإعراب" مجلة مجمع اللغة العربية : ١١/ ٨٩ .

مشروعُ الدكتور شوقي ضيف في تيسيرِ النّحو:

أمّـا المشـروعُ الثانـي للتيسيرِ فقد تقدمَ به الدكتور شوقي ضيف بعد اثنين وثلاثيـن عامـاً مـن إقـرار المشروع الأول عام ١٩٤٥، وذلك في الدورة الثالثة والأربعين عام ١٩٧٧، وجاء تحت عنوانِ " تيسير النحو " .

وقـد قـدّم الدكتور شوقي ضيف بحثاً إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثالثة والأربعين بعنوان" تيسير النحو" فأحالَه المؤتمرُ إلى لَجنة الأصُول .

ويقوم البحث المقدمُ للجنة في تحقيق هدفه من التيسير على أربعةِ أُسس،على النحو الآتي: الأساس الأول: "إعادة تنسيق أبواب النحو"، ومن المقترحات التي قدمها في هذا المجال :

١- حـذفُ الأبـوابِ الخاصّـة بكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وما، ولا، ولات، العـاملات عمـل ليس، ولا النافية للجنس، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى، من باب المبـتدأ والخبر، ودراستها في أبواب أخرى أكثر مناسبة لموضوعها، فتدرس "كان" مثلاً في باب الحال، ويعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، والاسم المنصوب حالاً .

٢- إلغاءُ بابِ التنازعِ والاشتغالِ .

الأساسُ الثاني: إلغاءُ الإعرابِ التقديريّ والمحلّي .

ومن المقترحات في هذا المجال :

١- لا يُقدّر للظرف أو للجار والمجرور متعلّقٌ عام .

٢- لا حاجـةَ إلى تقديرِ "أنْ" ناصبة للفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية، أو لام التعليل...إلخ، والاكتفاء بأنّ الفعل منصوب .

٣- إلغاء تقديرِ النيابةِ في العلامات الفرعية للإعراب في الأسماء الخمسة، والمثنّى، وجمع المؤنث، والممنوع من الصرف...: إلخ .

الأسـاسُ الثالث : ألاّ تُعربَ كلمة، ما دام إعرابها لا يُفيدُ شيئاً في صحّة نطقها، وهذا يتّضح في: الاستثناء، وأدواتِ الشرْط، وكم، ولاسيّما .

ومن مقترحاته في هذا المجال :

١- نكتفي بالقول :بأنّ "ماعدا" و"ماخلا" و"ماحاشا" أداة استثناء، بعدَها مستثنى منصوب.

٢- إعراب "غير" في صورة الاستثناء حالاً في حالة نصبها، ونعتاً في حالة رفعها أو جرّها .

٣- إخراج صُوَر الاستثناء المفرّغ من بابِ الاستثناء؛ لأنها من صورِ القَصْر .

٤- الاستغناء عن إعراب أدوات الشرط، وإعراب كم الاستفهامية والخبرية... إلخ.

الأساسُ الرابعُ :وضعُ ضوابطَ دقيقة لبعضِ أبوابِ النحو، ومن ذلك بابُ المفعول المطلقِ، والمفعولِ مَعه، والحَالِ .

وقد اقترح صاحب المشروع بالإضافة إلى ما سبق :

١- العنايةَ بجداول التصريف والإسناد .

٢- العنايةَ ببابِ إعمالِ المصادرِ والمشتقّات .

٣- العنايةَ بحروفِ الجرّ الزائدة .

٤- جمعَ صُوَرِ الحذفِ والتقديمِ في بابٍ واحدٍ .

وانتهت اللجنةُ من دراسةِ المقترَحَاتِ التي وَضَعها الدكتور شوقي ضيف في مجالِ إعادةِ تنسيق أبواب النحو، ووضعت تقريراً في ذلك، وعرضت سبع مسائل على المجلس في الدورة (٤٤)، في الجلسة (٣٠)، وهي :

كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وماعولا، ولات العاملات عمل ليس، والتنازع، والاشتغال، التمييز. ودارت مناقشة حول المسألة الأولى، ثم رأى المجلس إعادة الموضوع للجنة حتى تستوفيَ دراستَها لبقية أجزاء البحث،ثم عرضت اللجنة الموضوع كاملاً على مجلس المجمع في الدورة (٤٥)، في الجلسة(٢٦، ٢٨)، ثم على مؤتمره في الدورة (٤٥)، في الجلسة (٧) .

الأسَاسُ الأوَّلُ: إعادَةُ تَنسيقِ أبوابِ النَّحوِ :

ويقومُ على إعادةِ تنسيقِ أبوابِ النحوِ، ويهدفُ كما يذكر الدكتور شوقي ضيف "إلـى المحافظـة على أذهانِ الناشئةِ من التشتّت"، ويُردفُ قائلاً:" ومِمّا يُلاحَظ على علومِنا اللغويّةِ كثرةُ الجزئياتِ والتفاصيلِ فيها، بحيثُ يسودُها غيرُ قليلٍ من الصعوبةِ على الدارسين"[1] .

الإبقَـاءُ علَى بَابِ" كَـانَ وَأخَواتِـهَا" :

جاء في قرار المجمع :

" يَـرَى المَجمَعُ الإبقَاءَ عَلَى بَابِ كَانَ وَأخَواتِها عَلَى وَضْعِه المُقَرَّرِ فِي كُتُبِ النَّحوِ، وَلَمْ يُوافِقْ عَلَى ضَمِّه إلَى بَابِ الفِعلِ وإعرَابِ المَنصوبِ حَالاً "[2] .

وقـد قـدّم فـيه شوقي ضيف مذكرةً ذكرَ فيها أن لكانَ في اللغةِ استعمالان؛ استعمالٌ يليها فيه المرفوع مكتفيةً به، مثل "قد كان الأمرُ" أي قد وقع الأمر، ويُعرب الاسـم المـرفوع بعدهـا في هذا الاستعمال فاعلاً بإجماع النحاة، وهي حينئذٍ تامّة، واستعمال آخر يليها فيه مرفوع ومنصوب[3].

وعـرض لآراء النحاة بادئاً بسيبويه الذي عقد لكان وأخواتها باباً، ووضع له عـنوان: "هـذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعـول فـيه لشـيء واحد"[4]، وهو على هذا فعلٌ متعدٍّ عند سيبويه يليه فاعل ومفعـول، ورأى أنّ المـبرد تابَعه على هذا. كما يَستشهدُ بما ذكره السيوطي في " الهمْـع " أيضاً من أن الفرّاء ذهب إلى أنّ " المرفوعَ بعد "كان" رُفِع لشبَهه بالفاعل، وأن المنصوبَ لشبهه بالحال "، ورَأى أنّ البصريّين عَدلوا عن الأخذ بفكرة أنّ "كان" وأخواتهـا أفعال متعدية؛ لأنها لا تستقيم ودلالةَ الفعل المتعدي الواقع على المفعول، آخذيـن بفكرة أنّ "كان" وأخواتها أفعال ناسخةٌ ناقصة، والمرفوعُ اسمها والمنصوب خبرها. وقد تبنّى رأي الكوفيين؛ إذ يَرى أنه أدقّ مِنْ مُنْ رأي البصريين من الوجهة

---

[1] في أصول اللغة: ٣/٢١٠ .

[2] مجموعة القرارات العلميّة: ٢٧٩. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[3] محاضر جلسات الدورة(٤٤): ٤٢٧ .

[4] الكتاب: ١/٤٥ .

العلميّة الخالصة؛ لأن قاعدة "كان" عندهم مطّردة فالمنصوب يليها دائماً ، وحينئذٍ تعرب حالاً، وبذلك لا توزّع بين تامة وناقصة.

ثم شرع بنقض الاعتراضات التي قد تُوجّه إلى رأي الكوفيين من أن الحال بعد "كان" ثابتة في مثل "كان الله غفوراً رحيماً"، والأصل فيها أن تكون منتقلة، وأنّ الاسم المنصوب قد يكون معرفة، والأصل فيها أن تكون نكرة، واعتراض ثالث هو أن المنصوبَ بعد "كان" قد يكون اسماً جامداً مثل "كان محمد أسداً"، والأصل فيها الاشتقاق. وقد رُدّ كلّ ذلك بما جاء من الشواهد الثابتِ ورودُها عن العرب .

وقد نبّه على أنّ الذي دفع البصريين إلى القول بأن كان وأخواتها أفعال ناسخة أنه يمكن الاستغناء عنها في جملها، فتخلُص الجملة اسمية، وأشار إلى ما لَحَظه بعض النحويين كما جاء في "الهمع" من أنّ الأفعال اللازمة إذا وليها الحال يصدق عليها مثل ذلك. ويَلزَم البصريّين على ذلك أن يُلحِقوا الأفعال اللازمة حين يليها فاعل مرفوع وحال منصوبة بباب كان الناسخة، وأردف قائلاً:"ولمّا كان البصريّون يُعربون المرفوع في الأمثلة السابقة للأفعال اللازمة ونظائرها فاعلاً، كما يعربون المنصوب حالاً، فإنه يلزمهم أن يعمّموا ذلك في كان وأخواتها أخذاً بقاعدة الاطراد في العلوم[1] .

أما استشهاد الدكتور شوقي بسيبويه فالحقّ أنه استشهاد مجتزأ؛ اقتصر فيه على ما يوافق رأيه؛ فسيبويه لا يذكر من أخوات كان إلا كان وصار وما دام وليس، ويردف قائلاً "وما كان نحوهما"[2]، وهذه الصّيَغ عنده ذات دلالة خاصة، وذات معنى مختلف، ولذا أفرد لها باباً، وهو لا يزعم أنها أفعال تامة، وإن كان يضرِب لها مثلاً ؛ ليبيّن أنّ مدخولها جملة اسمية، والجملة الاسمية الخبر فيها هو المبتدأ في المعنى، وليميّزها أيضاً من الأفعال العاديّة التي لا يكون فيها المنصوب هو المرفوع كقوله:"وتقول كنّاهم، كما تقول قد ضربناهم"[3]. وهو يوضح هذا جليّاً عمّا قليل، إذ يقول: "وقد يكون لكان موضعٌ آخر يُقتصر على الفاعل فيه، تقول:"قد كانَ عبد الله

---

[1] محاضر جلسات المجمع في الدورة (٤٤) : ٤٢٨ .

[2] الكتاب : ٤٥/١ .

[3] نفسه : ٤٦/١ .

أي قـد خُلِقَ عبد الله، وقد كان الأمرُ أي وقع"[1]، وهو يؤكد هذا في موطن آخر، إذ يقـول:"فلعـل وأخواتها قد عملْنَ فيما بعدهن عَملين: الرفع والنصب، كما أنك حين قلت:"ليس هذا عَمْراً، وكان هذا بشراً عَمِلَتَا عَمَلَيْن رفعتَا ونصبتَا"[2]. وسيبويه يؤكد هذه الحقيقة في كل موطن عرض فيه لكان أو إحدى أخواتها[3]. وقد فسّر السيوطي مذهبه هذا وذكر أنه ربما سمّى فاعلاً ومفعولاً مجازاً لشبههما[4].

وهـذا يظهر تماماً أن سيبويه لم ينظر إلى هذه الأفعال على أنها أفعال كباقي الأفعال كما يذكر الدكتور شوقي .

وقـد أحـسّ المبرد ذلك، وأفرد لها باباً أيضاً وعلى الرغم من قوله: "وهذه أفعـال صحيحة كضربَ ولكننا أوردنا لها باباً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معـنى واحد، وذلك أنك إذا قلت كان عبد الله أخاك فالأخ هو عبد الله في المعنى"[5] فإنّه يقول عمّا قليل:"اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجعل اسم "كـان" المعـرفة؛ لأنّ المعنى على ذلك"[6] ولم يخرج الفرّاء عمّا ذكره سيبويه[7]، ونسـب إليه السيوطي في الهمع "أن اسمها ارتفع لشبهه بالفاعل وأن الخبر انتصب لشبَهِه بالحال"[8].

وقـال الرضـيّ :"تسمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميتها فاعلاً لها؛ إذ الفاعل كما ذكرنا مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم ... فكما لا يسمّى منصوبها المشبّه بـالمفعول مفعولاً، فالقياس أن لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلاً"[9].أما قول الدكتور شوقي "أن الذي دفع البصريين إلى القول أنّ كان وأخواتها أفعال ناسخة هو

---

[1] نفسه : ٤٦/١ .

[2] نفسه : ١٤٨/٢ .

[3] ينظر الكتاب :١/ ٤٥ – ٥٦ .

[4] الهمع :١/ ٣٥٣ .

[5] المقتضب : ٨٦/٤ .

[6] نفسه :٤/ ٨٨ .

[7] ينظر معاني القرآن: ١٢/١، ١٠٣، ١٨٥، ١٨، ٢٦٩، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٧٢، ٤٥٧، ٣٢٠/٢، ٣٢٨،٢٦٣، ٣٦٨، ٣٧٥ .

[8] الهمع : ٣٥٣/١ .

[9] شرح الكافية :٢٩٠/٢ .

الاســتغناء عنها فليس كذلك،قال الرضي:"إنما سمّيتْ ناقصة؛ لأنها لا تتمّ بالمرفوع بهــا كلامــاً، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامّة"[1]. ونقل السيوطي عــن بعض النحويين -لم يسمّهم- قولهم: "يَدخل في هذا الباب كلُّ فعل له منصوب بعــد مــرفوع لا بد منه نحو "قام زيد كريماً"، و"ذهب زيد متحدثاً"، فإن جُعِلتْ تامة نصــب على الحال"[2]. ونص كلام السيوطي واضح فمن قال بهذا القول ألحق هذه الأفعال بكان وأخواتها، بشرط دلالة النقص.

وعلــى هــذا فقول البصريين كان ناجماً من تفرد هذه الأفعال ونقصها عن أدائهــا المعــنى الكــامل من غير مرفوع ومنصوب، فضلاً عن أن هذين الاسمين أصلهما مبتدأ وخبر .

أمــا ردّ ما وجّه إلى رأي الكوفيين من الاعتراض فإن الشواهد التي اندرج قســمٌ مــنها في باب النادر لا يكفي لاتّباع رأي الكوفيين، ولئن ردّ المجمع اقتراح الدكــتور شوقي فقد ضمنّه كتابه تجديد النحو[3]. وكان الدكتور مهدي المخزومي قد ذهب هذا المذهب من قبل (ت١٩٨٨م)[4].

و خلاصة القول أنّ الفرق بين الحال وخبر كان وأخواتها بيّن، فخبرها أوسع تصرّفاً بوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً، على سبيل الكثرة، لا الندرة كما في الحال، وأنــه لا يُستغنى عنه، وليس ذلك مَسلَك الحال، وفضلاً عن ذلك فباب كان من أشيع أبواب النحو، ولا تيسير في حذفه، بل فيه بلبلة واختلاط، وقد اعتاد الدارس أن يَقرن كان وأخواتها بــ"إنّ" وأخواتها، وهذا أيسر عليه وأقرب إلى القياس .

هــذا فيما يخص كان وبعض أخواتها، فكيف إذا أخذنا ليس وما يدور فيها من الجدل، وقد أحسن المجمع صنعاً بردّ هذا الاقتراح ؛ والحق أنة على الرغم ممّا يوجّه إلى هذا الباب فالخير في إبقائه، وأن تُحفظ هذه الأفعال. فغاية الأمر أنْ ينطِقَ الدارس لغتَه نُطقاً صحيحاً، وهذا يفضي إليه .

---

(1) نفسه :٢/٢٩٢ .

(2) الهمع : ١/ ٣٦٠ .

(3) تجديد النحو : ١٨٢ .

(4) في النحو العربي، نقد وتوجيه : ١٧٦ ، و في " النحو العربي نقد وتطبيق " : ١٢٩ .

الإبْقــاءُ عَلى بَابِ "كــادَ وَأخَواتِــهَا"

جاء في قرار المجمع :

" يَــرَى المَجمــعُ الإبقَاءَ عَلى بَابِ "كَادَ وَأخَواتِها" عَلى وَضْعِهِ المُقَرَّرِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ، وَلا يَرَى ضَمَّهُ إلَى بَابِ الفِعلِ[1] .

قدم الدكتور شوقي بحثاً بعنوان" صيغة كاد وأخواتها"، عرض فيه لما لحظه النحاة من صلة "كاد وأخواتها" بكان وأخواتها"، وجعل هذا الرأي محلّ نظر. وقد استند في ما ذهب إليه إلى آراءِ ثلاثةٍ من كبار النحاة، وأولّهم سيبويه إذ يقول في الكتاب: "إن قولك عسيت أن تفعل مثل قولك قاربت أن تفعل أي قاربت ذاك"[2] وهذا يفيد أنّ بعد "عسى" فاعلاً ومفعولاً به كما فهم النحاة، وقال "اخلولقت السماء أن تمطر" ؛أي لأن تمطر"[3]. وهذا يفيد أنه جعل المصدرَ المؤول بعد "اخلولقت" مجروراً بجارّ محذوفٍ كما فهم النحاة أيضاً.

وإذن فهو يريد القول بأنّ المصدر المؤول بعد أفعال المقاربة إمّا مفعول لها على أنها متعدية، أو مجرور بحرف جرّ على أنها أفعال لازمة. ويستند إلى ما قاله سيبويه في جعله الفعل في "جعل يقول وأخذ يقول" بمنزلته مع كان في مثل "كان يقول"، إذ يقول:" ومثله جعل يقول، لا تنكر الاسم ههنا. ومثله أخذ يقول، فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت كان يقول"[4].

وقد تابع المبرّد سيبويه في أن مثل "كاد" و"عسى" من أفعال المقاربة لا بد لها من فاعل، فهو لا يراها أفعالاً ناقصة. أما ابن هشام فيذكر أربعة آراء في باب "عسى زيد أن يقوم"، قولَ جُمهورِ البصريين؛ وهو أنّ المرفوع بعدها اسمُها والمصدرُ المؤول خبرها، والثاني: أنها فعل متعدٍ بمعنى قارب؛ معنىً وعملاً، أو فعل لازم بمنزلة "قرب من أن يفعل"، وحُذف الجارّ توسعاً وهو مذهب سيبويه والمبرد، والثالث: أنها فعلٌ لازم بمنزلة "قرب" وأنّ القيام بدل اشتمال في فعل عسى

---

[1] مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٠، صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة (٧) للمؤتمر .

[2] ينظر الكتاب : ٣/ ١٥٧ .

[3] نفسه: ٣/ ١٥٨ .

[4] نفسه: ٣/ ١٦٠ .

زيـــد أن يقوم؛ أي "عسى قيام زيد"، هو مذهب الكوفيين. والرابع: أنها فعل ناقص، فالمرفوع اسمها، وأن الفعل بدل اشتمال وقد سدّ مسدّ الخبر[1]. ويأخذ الدكتور شوقي بمذهب سيبويه والمبرّد، ويُبعد سائر الآراء[2]. وقد ردّ أغلبُ أعضاء لجنة الأصول ما ذهب إليه الدكتور شوقي في مذكرته، ورأت الأقليّة أنّ ضمَّ باب كاد وأخواتها إلى بـــاب الفعـــل أيسر تناولاً، وأقرب إلى أذهان الناشئة من جعلها باباً مستقلاً، وقد أيّد المجلـــس رأي الأغلبية، ووافق المؤتمر المجلس فأبقوا على باب كاد وأخواتها كما جاء في القرار[3].

والـــذي يـــرجع إلـــى سيبويه لا يُخامره الشكّ في الصلة بين "كاد وأخواتها" وكـــان"، فهو لا يذكر عسى إلا ويذكر كان معها، إذ يقول: "ومثل ذلك عسى يفعل ذاك فصـــارتْ كـــدتُ ونَحوها بِمنزِلة كنتُ عندهم، لأنك قلت كدت فاعلاً"[4]. أما ما ذكـــره ســـيبويه من أنّ عسى بمنزلة قارب، و"اخلولقت السماء أنّ تمطر"؛ أي "لأنْ تمطـــرَ"، فهذا لا يعني أنّ هذه الأفعال تامة، وأنّ عسى متعدية وأنّ المصدر المؤول بعـــد اخلولقت مجرور بجار محذوف، قال سيبويه:"ومثله جَعَلَ يقول، لا تذكر الاسم ههنا، ومثلها أخذ يقول فالقول ههنا بمنزلة الفعل في كان إذ قلت كان يقول وهو في موضع اسم منصوب بمنزلة ثَمّ، وهو ثَمٌ خبرٌ كما أنها ههنا خبرٌ، إلا أنك لا تستعمل الاســـمَ، فأخلصـــوا هـــذه الحروف للأفعال"[5]. وكلام سيبويه جَلِيّ فالفعل عنده في موضع اسم منصوب على أنه الخبر في البابين .

أما المبرّد فقد أفرد لها باباً: وقال: "واعلم أنه لا بدّ له من فاعل لأنه لا يكون فعـــل إلا وله فاعل وخبرها مصدر؛ لأنها لمقاربته"[6]. وهذا يؤكد أن أفعال المقاربة تعمل عمل كان وأخواتها عند سيبويه والمبرد، وتفسيرهما هذه الأفعال بـــ"قَرُبَ" أو

---

(1) المغني : ٢٠١ .

(2) محاضر جلسات الدورة (٤٤) " : ٤٢٩ .

(3) ينظر محاضر جلسات الدورة (٤٥) " : ٣٨٢، ٨٨٦، وحاشية القرار في مجموعة القرارات العلمية:٢٨٠.

(4) الكتاب : ١١/٣ .

(5) نفسه : ١٦٠/٣ .

(6) المقتضب : ٦٨/٣ .

"دنـــا" إنمـــا هـــو تفســـير معنى لا تفسير إعراب كما قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[1].

وأمـــا ما ذكره الدكتور شوقي من أنّ مذهب الكوفيين تمامُ هذه الأفعال فالحق أن الدكـــتور شـــوقي اجـــتَزأ من قول ابن هشام ما يوافق ما يذهب إليه؛ فالكوفيون متّفقون مع البصريين على أنها ناقصة، إذ ذكر ابن هشام بعد قليل ممّا أثبته الدكتور شـــوقي الحالة الثالثة والرابعة والخامسة لـــ"عسى"، وقال: "أنه يأتي بعدها المضارع المجـــرد أو المقـــرون بالســـين أو الاســـم المفرد ... وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال[2]. وقد ذكر ذلك المُرادي[3]، والسّيوطي[4].

وقـــد أصـــاب المجمع حينما ردّ كلام الدكتور شوقي، وأبقى على هذا الباب أيضاً. وهو أيسر على الدارسين، وأقرب متناولاً من جعله مفعولاً ، أو منصوباً على نزع الخافض أو حالاً ؛ وأين هذا التشتت من التيسير. وقد نظم الدكتور شوقي أفعال المقاربة في كتابه تجديد النحو معاً تحت باب المفعول به المتعدي إلى واحد[5].

---

(1) ينظر حاشية المقتضب : ٣/٦٩ .

(2) المغني :٢٠٣ .

(3) الجنى الداني : ٤٦٣ .

(4) الهمع :١/٤١٦ .

(5) تجديد النحو : ١٦٥.

وَضْعُ بَابِ "ظَنَّ" و"أَعْلَمَ" و"أَرَى" في بَابِ الفِعلِ المُتَعَدّي:

جاء في قرار المجمع :

" يَرَى المَجمعُ وَضعَ بَابِ، "ظَنَّ"، و"أَعلَمَ"، و"أَرَى" في بَابِ الفِعلِ المُتَعدّي، عَلَى أَنْ يَكونَ ذَلكَ خَاصّاً بِكُتُبِ النّاشِئَةِ "[1] .

وقد قدم الدكتور شوقي ضيف بحثاً بعنوان " ظنّ وأخواتها وأعلم وأخواتها" بناه على ما ذهب إليه السّهيلي، إذ قال في هذه الأفعال: "بل هي بمنزلة أعطيت فأنها استعملت مع مفعولها ابتداء، وأردف قائلاً: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألاّ تُنكرَ فيتَكَوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر، وهذا باطل بدليل أنك تقول: ظننت زيداً عمراً، ولا يجوز أن تقول:"زيد عمر"، إلا من جهة التشبيه وأنت لم تردْ ذلك مع ظننت، إذ القصد أنك ظننت زيداً عمراً نفسه لا شبه عمر"[2] .

وألحق بظن وأخواتها أعلم وأخواتها وقال: "ما دُمنا قد رأينا تخصيص باب لظن، وما يترتّب عليه من وضعه في النواسخ، فكذلك نقترح إلغاء تخصيص الباب المُلحق به، وهو باب أعلم ووضعهبين أمثلتِهِ في باب المفعول به المتعدّد[3] .

وقد أجازت اللجنة ما جاء به الدكتور شوقي، ووافق المجلس على رأي اللجنة، وكذلك المؤتمر. على أنْ يكون ذلك خاصّاً بكتب الناشئة[4].

والحقّ أنَّ عَدَّ هذه الأفعال ناسخةً أيسر وأقرب متناولاً، قال سيبويه:"والمنصوبان بعد حسِبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان، وكذا الحروف التي بمَنزلة حَسبت وكان؛ لأنّهما إنما يُجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقيناً أو شكّاً أو عِلماً، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك، كضربت، وأعطيت"[5]. وقد ردّ أبو حيّان على ما قاله السُّهيلي آنفاً، إذ قال:"والصحيح قول

---

[1] مجموعة القرارات العلمية :٢٨١ ، صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة .

[2] الهمع: ٤٨٦/١ .

[3] محاضر جلسات الدورة(٤٤) :٤٣١ .

[4] محاضر جلسات الدورة(٤٥) :٣٨٣، ٨٨٦ .

[5] الكتاب :٢/ ٣٦٧ .

النحويين، وليس دليلُهم ما توهّمه، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر، إذا أُلغَيْتَ هذه الأفعال"[1] . وهذا حق، فضلاً عن أن مِثال السهيلي نفسه يُحمَل على التشبيه وليس كما أبطله، إذ قولك ظننت زيداً عمراً؛أي أنه يشبهه شكلاً أو مضموناً.

ونقل السيوطي عن الفراء "أن هذه الأفعال لمّا طلبت اسمين أشبهت من الأفعال بما يَطلب اسمين؛أحدهما مفعولاً به، والآخر حال نحو أتيت زيداً ضاحكاً"[2] . وأمّا نقد الدكتور شوقي لهذا الباب من أنه يَتّسع سعة شديدة، وقد نَقَلَ فيه عن السكّاكي ثمانية أفعال جديدة، فنقول لا حاجة بنا إلى التوسّع، بل ترسيخ مفهوم الباب ودلالته. وأما فيما يتعلق بالسَّعة فقد ذهب الرضيُّ أبعد من السكّاكي إذ قال: "ولا حصر لهذا النوع من الأفعال"[3] .

واستدل الفرّاء- فيما نُقِلَ عنه- بأن الثاني يجيء جملة نحو "ظننت زيداً يؤدي واجبه"، و"ظننت زيداً عندك أو في البيت" ويُرَدّ عليه أن المنصوب الثاني يأتي معرفة نحو "ظننت زيداً أخاك"، وجامداً نحو "ظننت زيداً أسداً"، وضميراً نحو "زيدٌ ظَنَنْتُكَهُ". فضلاً عن أنه في جميع أحواله ممّا لا يستغني الكلام عنه، وليس هذا سبيل الحال وإنْ جاء في بعضه[4] .

وقد وقعتُ على نصّين للفراء في معاني القرآن يُصرِّح فيهما بنقص هذه الأفعال، إذ يقول: " تقول هو أهلَكَه، ولا تقول: هو أهلك نفسه، وأنت تريد المال. وقد تقولُه العربُ في ظننتُ وأخواتها من رأيت وعلمت وحسبت، فيقولون: أظنُّني قائماً ووجدتُني صالحاً لنقصانِهما وحاجَتِها إلى خبر سوى الاسم"[5]. وقال في موضع آخر في كلامه على قوله تعالى "أن رآه استغنى"[6]:" فإذا كان الفعل يريد اسماً وخبراً طَرَحُوا النَّفْسَ فقالوا: متى تُراك خارجاً ومتى تَظنُّك خارجاً، وقوله عزّ وجلّ

---

[1] الهمع : ١/ ٤٨٧ .

[2] الهمع : ١/٤٨٦ .

[3] شرح الكافية :٢/ ٢٧٤ .

[4] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٣٢٥، و شرح التصريح :١/٢٤٦ – ٢٤٧ .

[5] معاني القرآن: ٢/١٠٦ .

[6] العلق:٧ .

و"أن" رآه استغنى" من ذلك"[1]، وهذا لا يَدَعُ مجالاً للشك، أنّ الكوفيّين لم يكونوا على سَنن واحد في هذه المسألة.

قُصارى القول من الأجدى أن تبقى هذه الأفعال في بابها إذا أردنا للتيسير أن يكون مقبولاً، ولا فصل بين الناشئين وغيرهم في هذا المجال، وإلا فسنُحدِث اضطراباً وخللاً بَيْنَ ما يُقدّم للناشئة في مراحل التعليم وبين ما يقدّم لهم في الجامعة. فإذا كان التيسير مقبولاً ومستساغاً في هذه المرحلة في تقديم ما يعين الناشئ على نطقه وكتابته، فمن غير المقبول أن تُخلَط له الأبوابُ تحت راية التيسير. والتيسير في هذا الباب بعد ذلك واسعٌ، يقوم على حذف التمارين غير العملية، والشواهد الغريبة، والأمثلة المفترضة، وهو ما تَحفَل به أبواب ظنّ وعلِم ، ويمكن الاقتصار على بعض هذه الأفعال كعيّنة في كل مرحلة، ثم تزداد بعد ذلك مرحلةً مرحلة .

---

[1] معاني القرآن : ٣/ ٢٧٨.

"مَا"، "لا"، "لاتَ"، العَامِلاتُ عَمَلَ "لَيسَ" :

جاء في قرار المجمع :

" يَرَى المَجمعُ الإبقَاءَ عَلَى بَابِ "مَا" وَ "لا" وَ "لاتَ" العَامِلاتِ عَمَلَ "لَيسَ" عَلَى وَضْعِهِ المُقَرَّرِ فِي كُتُبِ النَّحوِ لِلنَّاشِئَةِ "[1] .

وقدم الدكتور شوقي مذكرة تضمّنت الكلام على هذه الأحرف العاملة عمل كان. وتناول كلّ حرفٍ منها على حِدَة. أما صِيغَةُ "ما" فإنها عاملة على لغة الحجازيين والتّهاميين والنّجديين، فيما يُهملها التميميّون، ويعرض لرأي البصريين والكوفيين. فالبصريون يُجرُونها مَجرَى ليس، فيُعرب المرفوع بعدها اسماً لها والمنصوب خبراً، أما الكوفيّون فقد ردّوا إعمالها، وقالوا:"ما بعدها مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء ساقطة أو محذوفة؛ إذ العرب لا تَنطِقُ بها غالباً إلا معها الباء متصلة بالخبر. ويخلص إلى اقتراح الأخذِ برأيِ الكوفيين في كتب الناشئة تيسيراً عليهم في الفهم وتعميماً لحُكْم خبر "ما" العاملة عمل "ليس"، وهو إمّا أن يكون مجروراً بباء زائدة، أو منصوباً بنزع الخافض على تقدير سقوط الباء[2] .

أما صيغة "لا" فقد ذَكَرَ أنّ عملها عمل "ليس" لم يأتِ إلا في بيت واحد لشاعر مجهول، وهو[3] :

تَعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقِيَا ولا وَزَرٌ مِمّا قَضى اللهُ واقِيَا

واختلف النحاة فيها بعد ذلك؛ فقد أنكَر الأخفَشُ الأوسَطُ والزّجّاج عملها البتّةَ، فيما أقرّ أبو حيان بأنّ إعمالها لم يَرِدْ صريحاً إلا في هذا البيت .

أما "لات" فقد ذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس في لفظ الحين خاصة، وقيل تعمل أيضاً في مرادفه مثل "أوان"، وذهب بعض النحاة إلى أنها تعمل عمل إنْ، وذهب الأخفَش وابن مالك إلى أنها لا تعمل شيئاً، والظرف بعدها إذا كان منصوباً كما في الآية الكريمة فعلى إضمار فِعْل؛ أي ولات أرى حِينَ مَناصٍ، وإذا

---

[1] مجموعة القرارات العلمية : ٢٨٢ . صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[2] محاضر جلسات الدورة(٤٤) :٤٣٢ .

[3] البيت بلا نسبة، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية:١/١٩٤، الجنى الداني:٢٩٢، المغني: ٣١٥، ٣١٦، والهمع:١/٣٩٧ .والأشموني:١/٣٧٢ .

كـــان مـــرفوعاً فمبتدأ والخبر محذوف. ويقترح أن يُأخَذ برأيِ الأخفشِ وابنِ مالكٍ تيســـيراً علـــى الناشئة، كما يرى الاقتصار على حالة النصب كما في الآية الكريمة "ولا تَ حيـــنَ مَنَاصٍ"[1]، ويكون ما بعدها ظرفاً منصوباً، ويردف قائلاً: "وبذلك كلّه نكـــون قد حذفنا من كتاب النحو الخاص بالناشئة صيغ "لات" و"لا" و"ما" الناسخات تيسيراً وتبسيطاً"[2] .

وقد اعترض بعض أعضاء لجنة الأصول بأنّ جَعْلَ خَبرِها منصوباً على نَزعِ الخـــافض غيرُ مقبول؛ لأنّ نزع الخافض سماعيّ، والقول بقياسيّته يفتح باباً واسعاً لاعتـــبار كـــلّ منصـــوبٍ منصوباً على نَزْعِ الخافض. وقد رُدّ هذا القول بأنّ القول بالنصـــب علـــى نزع الخافض إنما هو رأي الكوفيين، وفيه ما يُحقّق التيسير. ولمّا عُـــرضَ الموضوع على المجلس اقترح الأستاذ محمد شوقي أمين حذف هذا الباب؛ بحجّة خُلوّ كتب تعليم الناشئة في مصرَ منه؛ ولأنّ إحداها وهي"لات" لها مثال واحد في القرآن الكريم. غير أنّ المجلسَ وافقَ على بقاء هذا الباب، وأيّد رأيَ الأغلبية، ثم وافق المؤتمر عليه كما رآه المجلس[3].

ولعـــلّ سيبويه أول من ذكر عمل هذه الحروف وأفرد لها باباً جاء فيه "هذا بـــاب مـــا أُجـــريَ مَجرى ليس في بعض المواضع بلغةِ أهلِ الحجاز ثم يَصير إلى أصـــله"[4]، ونكـــر "ما" و"لا" و"لات"، و تَبِعَه المبرّد[5]. ومثّل الفرّاء ما يُنسب إلى الكوفيين في معاني القرآن؛ إذ قال في كلامه على قوله تعالى:"ما هذا بشراً"[6] :" لأنّ الباء قد استُعملتْ فيه فلا يكاد أهل الحجاز يَنطِقُون إلا بالباء، فلمّا حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثرٌ فيما خرجتْ منه فنَصبوا على ذلك؛ ألا ترى أنّ كلّ ما في القرآن أتى

---

[1] سورة "ص" :٣ .

[2] محاضر جلسات الدورة (٤٤) : ٣٣٢.

[3] ينظر محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٣٨٣ و٨٦٦.وينظر حاشية القرار في"مجموعة القرارات العلمية:٢٨٢

[4] الكتاب :٥٧/١ .

[5] ينظر المقتضَب :٣٦٠/٤، ٥٠/١، ٣٦٢/٢، ١٩٠/٣، ١٨٨/٤.

[6] يوسف : ٣١ .

بالباء إلا هذا، وقوله "ما هُنّ أمّهاتِهم"، ولَمّا أهلُ نَجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية"[1]، وهذا قياس منطقي صرف .

إن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مُختصّة على الوجه الأغلب، وهذه قاعدة معروفة في العربية من طريق الاستقراء. وحقّ الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملاً، ولعلّ شبه هذه الأحرف بليس دفع العرب إلى إعمالها، وعلى الأخص "ما" و"لا". وعَمَلُ "لا" قليل، وأنكرهُ الرضي وقال:"الظاهر أنّه لا يعمل عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر "لا" منصوباً كخبر "ما" و"ليس"[2]. والصحيح أنها تعمل كما نُقل على قِلّة، كما في الشاهد المذكور، وقول النابغة الجَعْديّ (ت٦٥هـ)[3]:

وحلّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سِواها، ولا عن حُبّها مُتَراخِيا

وقول سعد بن مالك (ت٥٦٠هـ) [4]:

مَنْ صَدّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

وقول العجّاج(ت٩٠هـ)[5]:

واللهِ لولا أنْ تَحُشّ الطُبَّخُ بيَ الجَحيمَ حينَ لا مُستصرخُ

ويمكننا أنْ نلحق قول سَوادِ بنِ قاربِ بهذه الشواهد، وهو قوله، مخاطباً الرسول صلّى الله عليه وسلّم[6] :

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شَفاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتيلاً عنْ سَوَادِ بنِ قاربِ

---

[1] معاني القرآن : ٤٢/٢ .

[2] شرح الكافية : ١١٢/١ .

[3] البيت في شرح الكافية الشافية:١٩٥/١، والجنى الداني:٢٩٣، ومغني اللبيب:٣١٦، والهمع: ٣٩٨/١، وشرح الأشموني: ٣٧٣/١ .

[4] البيت في الكتاب:٥٨/١ ، والمقتضب:٣٦٠/٤ ، والمغني:٣١٥ ، ورصف المباني:٢٦٦، والإنصاف: ٣٦٧/١، وشرح المفصل: ١٠٨/١.

[5] البيت في ديوانه:٦٠، والكتاب:٣٠٣/٢، والإنصاف: ٣٦٨/١، واللسان(طبخ)، والهمع: ٣٩٧/١ . وتحش: .... الملائكة الموكّلون بالعذاب .

شرح الشافية الكافية:١٩٤/١، والجنى الداني:٢٩٢، المغني:٥٤٨والأشموني:٣٦٩/١، .

وقول الشاعر[1] :

أنكرتُها بعد أعوامٍ مضينَ لها لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا

وقول الشاعر[2] :

نَصَرتُكَ إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ فَبُؤتَ حِصناً بالكُماة حَصينَا

وعلى هذا جاء قول المتنبي[3] :

إذا الجودُ لم يُرزَقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

أمّـا لات فيشترط في معموليها أنْ يكونا اسميْ زمان، وبهذا لا يظهر أثرٌ لهـذا العمـل، إلا مـا قـرأه عيسى بن عمر وأبو السّمال "لات حينُ مناصٍ" برفع "حين"[4].

ولم يتعرّض الدكتور شوقي ولا قرار المجمع لـ "إنْ" على الرغم من الشواهد والأقوال الموثوقة في عملها عمل "ليس" قياساً على"ما". وممّن أجاز إعمالها الكسائي وأكـثر الكوفيين، وابن السرّاج، والفارسي، وابن جنّي، وابن مالك، وصحّحه أبو حـيّان؛ لمشـاركتها "ما" في النفي، وكونها لنفي الحال، فضلاً عن السماع؛ فقد قرأ سـعيد بن جُبير(ت ٩٥هـ) " إنِ الذينَ تَدعونَ مِنْ دونِ الله عباداً أمثالكم"[5]، وردّها النـحّاس(ت٣٣٧م)[6]، وفـي ردّه مغالاة، فقد أجازها أستاذه المبرّد وهو المعروف بتشـدّده، ورفضِـه لـبعض القراءات السبعية[7]، كما أجازها ابن السرّاج[8] وابن جنّي[9].

---

[1] وهو مجهول القائل، : ولجرير بيت قريب منه في ديوانه: ٤٩٠ ، وهو:

حيّ المنازل إذ لا نبتغي بدلاً بالدار داراً ولا الجيران جيرانا

وهو أيضاً من شواهد شذور الذهب: ١٩٦ .

[2] البيت بلا نسبة، وهو في الجنى الداني:٢٩٣، وابن عقيل:١٢٨/١، والمغني :٣١٦ .

[3] ديوانه(شرح البرقوقي) : ٥٨٠/٢ .

[4] ينظر الكتاب :٥٨/٢، ومختصر في شواذ القراءات: ١٢٩، وإعراب القرآن، للنحاس: ٤٥١/٣ .

[5] الأعراف :١٩٤ .

[6] إعراب القرآن للنحاس: ١٦٨/٢، ومختصر في شواذ القرآن:٤٨ .

[7] مشكل إعراب القرآن: ٣٣٨/١ .

[8] البحر المحيط:٤٤٤/٤ .

[9] المحتسب :٢٢٨/٢ .

وقال السيوطي:"وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربيّة، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته"[1]، وقال أبو حيّان:" القراءات القرآنيّة كلها صحيحها وشاذّها إنما جاءت على لغة العرب"[2] . وحُكي عن أهل العالية"إنْ ذلك نافعَكَ ولا ضَارَّكَ"، و"إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ"، وسَمِعَ الكسائيُّ أعرابيّاً يقول:"إنّا قائماً"؛ يريد "إنْ أنا قائماً"، وهذا فضلاً عن الشواهد الشعريّة[3]. ومن عَجَبٍ قول الدكتور إبراهيم السامرّائي رحمه الله(ت ٢٠٠١م):"وكأنّ إعمال "إنْ" النافية هذه قليل، ولذلك عجزوا أنْ يأتوا بشاهد يوحي بالثقة"[4] .

وبعدُ، فإنّ مهمة اللغوي تفسير هذه التراكيب الواردة عن العرب، وهو ليس وصيّاً على اللغة يُعمل مِبضَعه في جسمها فيحذف ما يحلو له، وقد أحسن المجمع أذ لم يأخذ برأي الدكتور شوقي في إلغاء عمل هذه الأحرف، والحقّ أنه أبعد ما يكون عن التيسير؛ لأن الدراسَ سيقعُ على هذه الأحرفِ في كتابِ الله أولاً، وسيقع عليها أيضاً فيما يقرأ من النصوص التراثيّة؛ إلاّ إنِ افترض الدكتور شوقي أنّ الناشئة، لا تطالع إلاّ الكتب المدرسيّة. والأولى أنْ يُوضَعَ لهذه الأحرف عنوانٌ مُلحقٌ بكان وأخواتها، مع ذكر شروطها القائمة على الاستقراء في استخدامها، ويمكن ههنا الكلام على التيسير في التخلّص من التراكيب العقلية المفترضة التي تَحفَلُ بها مطوّلاتُ النحويين، والاقتصارِ على ما سُمع من الاستعمالات.

وينبغي الإشاره ههنا إلى قضيّة لم يفصّلها قرار المجمع ألا وهي طبيعة الناشئة التي تعطى هذه الأحرف، والأجدى أن يكونوا في مرحلة التعليم العليا، فلا موجب للكلام على هذه الأحرف في الصفوفِ الدنيا، أو المُتوسطة .

---

[1] الاقتراح : ٣٦ .

[2] البحر المحيط :٤١٩/٨ .

[3] ينظر الهمع: ٣٩٤/١، والجنى الداني:٢٠٩، والمغني:٣٥، وأوضح المسالك: ٢٧٩/١. والأشموني:٣٧٥/١

[4] النحو العربي :٩٢ .

التَنَازُعُ:

جاء في قرار المجمع :

" تيسيراً لاكتساب الأحكام الخاصة ببابِ التنازعِ يُكتفى بالصُوَرِ التي تواردَ بها الاستعمالُ في الفُصْحَى وَهيَ:

١-في مثل:"دَخَلَ وجَلَسَ محمدٌ"، "محمدٌ" فاعلٌ لـ "جَلَسَ"، وفاعلُ الفعلِ الأولِ متروكٌ للعلمِ به، كما يَقولُ سيبَويْه .

٢- في مثل:"محمدٌ يُحسنُ ويُتقنُ عَمَلَه"، "عَمَلَ" مَفعولٌ بهِ لـ"يُتقنُ"، واستَغنَى الفعلُ الأولُ "يُحسنُ" عَنْ مَفعولِه لدَلالةِ مفعولِ "يُتقنُ" عَليه .

٣-في مثل:"تَاقَشْنِي وَنَاقَشْتُ مُحَمَّداً"، يُعرَبُ "محمداً" مَفعولاً به لـ "تَاقَشْتُ"، واستُغْنِيَ عَنْ الفَاعلِ في الفعلِ الأولِ لدَلالَةِ السِّياقِ عَليه"[١] .

وقد قدم الدكتور شوقي ضيف مذكرةً في هذا الموضوع،وعرضَ لرأي النحاة في مسألة التنازع، بادئاً بسيبويه الذي لم يضع مصطلح التنازع، ولكنه ذَكَرَه تحت عنوانٍ طويلٍ هو "باب الفاعلينَ والمفعولينَ اللذينِ كلّ واحدٍ منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به"، وعرض لاختلاف البصريين والكوفيين في الفعل العامل.

كما عرض لِتَوَسُّعِ النحاة في هذا الباب على غير ما ذكر سيبويه؛ إذ تكلّموا فيه على الأفعال المتعدية إلى مفعولين وثلاثة. ويَخلُص إلى ترجيح رأي سيبويه في إعمال الفعل الثاني في الفعل رفعاً ونصباً وجرّاً، وأنّه استغنى عن الاسم من الفعل الأول لعلم المخاطب به وأردف قائلاً:" والواضحُ ممّا سبق أن باب التنازع إنما هو من افتراضات البصريين والكوفيين وأنه لا حاجة للنحو في الإبقاء عليه، إذ يَعرِض صوراً من التعبير لا تجري في العربية لا هي ولا قواعد الإضمار التي اجتُلِبَتْ الأمثلة تطبيقاً عليها"[٢] .

---

[١] مجموعة القرارات العلميّة: ٢٨٣، صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[٢] محاضر جلسات الدورة(٤٥) :٤١٠ .

واعتُرِضَ في أثناء مناقشة البحث على اعتبار معمول الفعل الأوّل محذوفاً؛ لأنّ حذفَ الفاعلِ له مواضعُ مقررةٌ في كتبِ النحوِ، ليس من بينها هذا الموضع. وقد رُدّ هـذا الرأي بأنّ حذف الفاعل قال به سيبويه و الكسائي، وأنّ المراد بالحذف هنا هو أنّه مفهوم من المَقام، وقد عبّر سيبويه عن حذف المفعول في التنازع بأنّه "تَرْكٌ للعلـم به"،و"بأنّه استغناءٌ عنه لعلم المخاطب به" مرّة أخرى . وقد رأت اللجنة حذفَ هذا الباب، والاكتفاء بالصُّور التي توارد بها الاستعمال في الفصحى، وقد وافق عليه المجلس، ثم المؤتمر، وجاء كما هو مدوّن .

إنّ الأصـل الـذي عقدوا عليه باب التنازع أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمـول، ويكـونَ كـلٌّ مـن العامِلَيْـنِ طالباً للمعمول، ويُعلّق الدكتور المخزومي (ت١٩٨٨م) قائلاً: "إن هذا الأصلَ الذي بنَوا عليه هذا الباب باطلٌ من أساسه، فليس الفعل عاملاً وليس هو الذي يرفع أو ينصب؛ لأن الرفع والنصب وغيرها عوارضُ يقتضيها الأسلوب، وتقتضيها طبيعةُ اللغة"[1]. وقال عباس حسن:" يُعَدُّ باب "التنازع" مـن أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً وخضوعاً لفلسفة عقلية مثاليّة، وليست قويّة السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضةً له"[2] .

وإذا مـا أنعمـنا الـنظر في باب التنازع شدّ انتباهنا شيئان، أولهما: أنّ جُلّ الشـواهد شـعرية، وأمـا الآخر: فهو القياس العقلي البحت على أمثلة لم ينطق بها العرب، بل تتناقض مع البلاغة، وقد عرض ابن مضاء أمثلة لهذا القياس[3] .

وإذا ما أردنا أن نتحدث في مسألة التنازع فالحقّ أنْ لا تفسّر شواهده وأمثلته جميعاً على الاستغناء والتَرْك كما وصف سيبويه[4] ، فهي قد تكون كذلك إذا اختلف وجـهُ الكـلام، كمـا في المثال الثالث المذكور في قرار المجمع، وبعض الشواهد الشعرية التي أثبتها النحاة، ولكنها في غيرها من الأمثلة والشواهد، التي جاءت على غِرار المثالين الأول والثاني اللذينِ ذكرهما القرار، فليس ثمة استغناء ولا تَرْك، بل

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦٣ .

(2) النحو الوافي : ٢/١٩٠ .

(3) الردّ على النحاة : ٩٦ .

(4) الكتاب : ١/ ٧٣ ومابعدها .

الفاعل الموجود أدّى دوره لكلا الفعلين، وغير هذا منطق وفلسفة لا تمتّ إلى طبيعة اللغة بشيء.

والمسألة بَعْدُ، في التنازع أنه باب مُتَوهّم، وأنّ للشعر لغةً خاصةً به تَفرضها طبيعتُه الفنيّة والإيقاعيّة، والأولى ألاّ يدرّس "باب التنازع" للناشئة البتّةَ، ويُترك أمرُه للمختصّين يَعالجونه بتَمهّل وأناة؛ حتى يَتبيّنوا حقيقته وأمثلته المصطنعة. و من عَجَبٍ أنّ الأمثلة التي مثّل لها المجمع ونسبها إلى الفصحى لا تكاد تستعمل حتى في العاميّة فهي غير متداولة، ولو تُدوول بعضها ما كان تخريجه عسيراً كما ذكرت .

الاشْتِـغَـالُ :

جاء في قرار المجمع :

"يَجُـوزُ رَفْعُ الاسمِ المَشْغُولِ عنهُ ونَصبُهُ، وَلا دَاعِيَ لِذِكْرِ حَالاتِ الوُجُوبِ أو التَرجيحِ، وتَرُدَّ أمثلَةُ هَذهِ الحَالاتِ إلى أبوابِها مِنْ كُتُبِ النَّحْوِ"[1] .

وقـد قدم الدكتور شوقي مذكرةً عرض فيها لمفهوم الاشتغال "وهو كلُّ اسم مـتقدم على فعل عامل في ضمير عائد عليه"، أو في اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل: "الكتاب قرأته" و"محمد قبلت رأيه"، وعرض أحكام الاشتغال كما يذكرها النحاة في كتبهم.

ويشـير إلى تنبّه ابن هشام في أوضح المسالك إلى أنَّ وجهَ وجوبِ الرفع لا يدخـل فـي باب الاشتغال؛ ذلك أن الرفع متعيّن سواء أُذكِرَ مع الفعل التالي ضمير العـائد علـيه أم لم يذكر، وعلى هذا فحرّي أنْ يحذف هذا الوجه من كتب الناشئة. وبالمثل ينبغي حذف وجه وجوب النصب؛ لأنَّ النصب فيه متعيّن، وأمثلته من صُنْع النحاة، وإنما دفعهم إلى ذكر هذين الوجهين في باب الاشتغال أنهم قاسوه على أبواب الفقه.

وإذا حذفَـنا مـن بابِ الاشتغال وجَهَيْ وجوب النصب ووجوب الرفع بقيت عندنا ثلاثةُ وجوهٍ للاسم المشغول عنه وهي جواز النصب والرفع ورُجْحَان النصب ورُجْحان الرفع، والوجوه الثلاث تَرِدُ أمثلتُها في القرآن الكريم وقراءته، وفي الشعر وهـي كلّها عربيّة فصيحة. ويخلُص في نهاية المذكرة إلى اقتراح حذف هذا الباب مـن كتب الناشئة، وعَرْضِ أمثلة الوجوه الثلاثة الدائرة في اللغة آنفة الذكر في باب الحذف، المتقدّم في مشروع التيسير؛ لبيان أنّ الفعل قد يحذف إذا دل عليه دليل[2].

وإذا أنعمنا النظر علمنا أنّ وراء هذا الباب تَعلّقَ النحويين بالعامل، ولم يُبالوا فـي سـبيل هـذا أن يُلَفّقوا هذا الباب من أبواب مختلفة. وأوّلَ من رسّخه وأوحى بمسائلِه ومصطلحِه هو سيبويه، وقد أفرد له باباً وَسَمه بـ "ما يكون فيه الاسم مبنياً علـى الفعل قُدِّم أو أُخِّر، وما يكون فيها الفعل مبنياً على الاسم"، إذ قال: "فإذا ثَبتَ

---

[1] مجموعة القرارات العلميّة: ٢٨١. صدر في الدورة (٤٥) في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[2] محاضر جلسات الدورة(٤٤) : ٤٣٧ .

"فـإذا ثَبـتَ الاسمُ عليه قلتَ "ضَربتُ زيداً" وهو الحَدُّ؛ لأنَّكَ تُريدُ أنْ تُعملَه، وتَحملَ عليه الاسم، كما كان الحدّ "ضَربَ زيدٌ عمراً" حيث كان زيدٌ أوّلَ ما تشغل به الفعل، وكذلـك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قَدّمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيّدٌ، وذلك قولُك "زيداً ضَربتُ"[1]، وتَبِعَه المبرّد[2].

وعلى الرغم من محاولة ابنِ مضاء صياغةَ قاعدةٍ جديدة لباب الاشتغال وهي أنّ الاسـمَ المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متّصل بمنصوبه نُصِب؛ لأنه في مكانِ نَصْب، وإلا رُفِع لأنه في مكانِ رَفْع[3]. فإنه خاض في أمثلة مصطنعةٍ كما خاض غيره من النحاة .

ولا شـكّ أنّ هـذا البـاب يعاني من التعقيد والاضطراب والأمثلة العقليّة المفترضـة، وقـد تأثّر النحاة فيه معالجةَ علماءِ الأصولِ المسائلَ الفقهيّة، فرتّبوها ترتيـب أبواب الفقه وما يترتّد فيها من الإباحة والتحريم والكراهية، وما إلى ذلك. قـال عـباس حسـن" أسـلوب الاشتغال بمعناه العام دقيق يتطلّب براعة في تأليفه وضـبطه، كي يسلم من الخطأ والالتواء والتفكّك، فحبّذا الاقتصاد في استعماله"[4]. وقال الدكتور مهدي المخزومي منتقداً تقسيمات النحويين وتفريعاتهم في هذا الباب:" وإذا أنعمـت النظر في هذه الأقسام، وما بنوا عليها من أحكام، رأيتَ أنّ تفسيراتهم عقلـية لا أثر فيها لفقه لُغويّ، أو مراقبة للاستعمالات اللغوية التي تَفرضُها ظروفٌ لغوية خاصّة"[5].

والحق أنّ تدريسَ مسائلِ "باب الاشتغال" تحت هذا المُسمّى لا حاجة للناشئة به، وتلحق مسائلُه بأبوابِها، والدلالة هي الحكم في هذه الاستعمالات؛ ولذلك لا وجه لدعـوة الأسـتاذ عباس حسن بالاقتصاد في استعمال هذا الباب، فالأجدى أن يشتغل الناشئة بما يُجدي من الأبواب النحوية، لا بالأمثلة المفترضة، والشواهد النادرة .

---

(1) الكتاب : ١/٨٠ .

(2) المقتضب : ٣/١١٢، ومابعدها، ٤/٧٢، وما بعدها .

(3) الرد على النحاة : ١٠٦ .

(4) النحو الوافي: ٢/١٤٣ .

(5) في النحو العربي، نقد وتوجيه : ١٧٢ .

التكملاتُ لتنسيقِ أبوابِ النحوِ :

التمييـــزُ :

جاء في قرار المجمع :

يَرَى المَجمعُ أنّ الصِّيَغَ النحويَّةَ التي تُعرَبُ تمييزاً، وتَتَفَرَّقُ في أبوابٍ كثيرةٍ، يُمكنُ جَمعُها في بابٍ واحدٍ تيسيراً عَلَى النّاشئةِ .

وَهذه هيَ أمثلتُه:

١- أسـماءُ التّقديرِ وَمَا يُشبهُهَا:"الوَزنُ، والكَيلُ، وَالمِسَاحَةُ"، مثلُ:" ... رِطْلٌ زَيتًا، وَ..قَدَحٌ قَمْحًا، وَ..فَدَانٌ أرْضًا" .

٢- بَعدَ الصِّفَةِ المُشبَهَةِ، مثلُ:" عَلِيٌّ حَسَنٌ أدَبًا، وَكَرِيمٌ خُلُقًا" .

٣- بَعدَ الفعلِ اللازمِ، مثلُ:"مُحمدٌ طَابَ نَفسًا"، و"اشتَعَلَ الرّأسُ شَيبًا" .

٤- بَعدَ فعلِ التّعجّبِ، نحوَ:"مَا أجمَلَ السّمَاءَ مَنظَرًا" .

٥- بَعدَ "نِعْمَ" وَأخَواتِها، مثلُ :" نِعمَ شِعرُكَ شِعرًا"، و"بِئسَ حَدِيثُهُ كَلامًا" .

٦- بَعدَ اسمِ التّفضيلِ، مثلُ: "زَيدٌ أكثرُ مِنْ عَمْرٍو أدَبًا" .

٧- بَعدَ "كَمْ" الاستِفهَامِيّةِ، مثلُ: "كَمْ كِتَابًا مَعَكَ" .

٨- بَعدَ العَدَدِ المُرَكّبِ وَالعُقُودِ،مثلُ:"أحَدَ عَشَرَ كِتَابًا"،و"اثنَانِ وَعِشرُونَ كِتَابًا" .

٩- صِيَغٌ مَحفُوظَةٌ، مثلُ: "وَيحَهُ رَجُلًا، وَيا لَهُ شَاعِرًا"، و"للّهِ دَرُّهُ فَارِسًا"، و"حسبُكَ بِهِ كَاتِبًا" .

١٠- بَعدَ الضّمِيرِ المُبهَمِ " في الاختِصَاصِ" في مثلِ:" وَنحنُ العَرَبَ كَرَمٌ"[1] .

وقـد قدم الدكتور شوقي ضيف مذكرة تناول فيها تيسير باب التمييز، تحت عـنوان تكمـلات لتنسيق أبواب النحو، عرض فيه لتعريف التمييز ذاكراً مواضعه. وقـد انـتقد تقسـيمَ النحاةِ التمييزَ مقاديرَ ونسبةً، وقولَهم بتحويل التمييز عن فاعل. والأولـى مـن ذلـك عـنده أن يقال "أن مِنْ مواضع التمييز أنْ يجيء بعد الصفة المشبّهة"، نحو:"عليٌّ حسنٌ أدباً"، وبعد الفعل للازم، نحو:" طاب محمدٌ نفساً" .

---

[1] مجموع القرارات العلمية: ٢٨٥. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

أمّا التمييزُ المحوّل عن المفعول فهو عنده على البَدَلِ، ولا يحتاج إلى تأويل. ويَعُدّ نحو "العرب" في قولهم "نحن العربَ كرام" من باب التمييز لا من باب الاختصاصِ؛ فهو يُلغي بابه، ويدخله في باب التمييز؛ لأنها تفسير وتَبيين للضمير، وهو يلغي باب التعجّب، وعلى الأخصّ إذ ما أخذنا برأي الكوفيين وبعض البصريين في إعراب "أكرِم بالمتنبي شاعراً" فـ"أكرم" فعل أمر على الحقيقة[1]، والباء زائدة والمتنبي فاعله، وبهذا لا تكون في صيغ التعجب صعوبة ولا داعي لدراستها في باب مستقل.

وكذا الشأن في باب نِعْم وأخواتها إذا أخذنا برأيِ ابنِ كَيْسَان(ت٢٩٩هـ) في إعراب المخصوص بالمدح على أنه بدل مما قبله، لامبتدأ مؤخّر والجملة قبله خبرٌ مقدّم، كما يذهب البصريّون[2]. وهذا يُلغي صعوبة هذا الباب، وتسقط الحاجة إلى دراسته، وتُضَمّ بعض صيغ هذا الباب إلى باب البدل، وبعضها إلى باب التمييز وكذا اسم التفضيل فلا حاجة إلى فتح باب لإعماله؛ لأن ما بعده يكون منصوباً دائماً على التمييز. كما لم تَعُدْ حاجة لدراسة كم الاستفهامية، ويشار معها إلى كم الخبريّة. ويُقرُّ أخيراً أن في العدد إشكالاً، ومن الخير أنْ يوضعَ له بابٌ في كتب النحو بعد باب التمييز مباشرة[3].

وبعد مناقشة الموضوع توقّفت اللجنة عن قَبولِ المثال الأخير الخاصّ بالضمير المُبهم، وكانت قد أقرّته على النحو الآتي:"بعد الضمير المبهم في مثل نحن العربَ كرامٌ"، وعُرض على المجلس فوافق عليه، ولمّا عُرض على المؤتمر رأى تعديله على نحو ماجاء في القرار[4].

إن ما صنعه الدكتور شوقي ووافق المجمع عليه يُعَدُّ تشتيتاً وبعثرة لباب التمييز، وهو على هَناته أفضل وأيسر مما جاء به الدكتور شوقي، وقرار المجمع

---

[1] ينظر الهمع: ٣٨/٣ .

[2] ينظر الهمع: ٢٨/٣، والأشموني: ٥٣/٣ .

[3] محاضر جلسات الدورة(٤٥) : ٤١٤ .

[4] محاضر جلسات الدورة(٤٥) : ٤١٤ .

مـــن بعـــد . وما هذا بالتيسير الذي يُرجَى، وأيّة صعوبة يُعاني منها الناشئة في هذا الباب؟ وأيُّ تيسير أُسبِغَ عليه؟ .

وكـــلّ مـــا ذكره الدكتور شوقي يمكن أنْ يندرج تحت الأبواب المعروفة في كتـــب النحو، فالأمثلة في البند الأوّل تلحق بالأمثلة في البندين السابع والثامن، وهي مـــن باب تمييز المفرد، وكل الموضوعات الأخرى، إنما هي من باب تمييز الجملة التي لا داعي للتفصيل فيها؛ لأن الدلالة كفيلةٌ بها .

أمّـــا عن الاسم المنصوب على الاختصاصِ، فهو وإنْ كان يحمل دلالةً على التميـــيز، فإن دلالته على الاختصاص أقوى. أما التذرّع بما جاء عن الكوفيين وابن الطَّـــراوَة[1]، مـــن جواز مجيء التمييز معرفة نحو "طِبْتُ النَّفْسَ" و "مُلِئتُ الرُّعْبَ" فـــالحق أن هـــذا نادرٌ، ولا يَصحّ أن تُبنى عليه قاعدة، ولا يستخدم التمييز على هذه الشاكلة، فضلاً عن تأويلها على غير هذا[2] .

أمـــا الاعـــتراض علـــى بعض صور التمييز نحو "اشتريت الكتاب بعشرين درهمـــاً عراقياً" وعدّ المنصوب حالاً؛ لأنه جامدٌ منعوت، فهذا يزيد الأمر وَهْنَاً على وَهْـــن، فـــالمعدود تمييزٌ وهذا متفق عليه، وغير ذلك خَلْطٌ وتَلبيسٌ على الدارسين. وإخراجُ نَحوِ" غَرسْتُ الأرضَ شَجَراً" و"أعجبتني الحَديقةُ تَنسيقاً" من حظيرة التمييز إلى حظيرة البدل، فيه إجْحَافٌ كبير، وإسقاطٌ للدلالة، فضلاً عن انتهاك قواعد البدل؛ فـــأيُّ أنـــواعِ البدل هو؟ فهو بالتأكيد ليس مطابقاً؛ ذلك أنّ الأرضَ غيرُ الشجر، أمّا البعض من كلّ، والاشتمال، ففضلاً عن استبعادهما من ناحية الدلالة، فلا بدّ لهما من الضمير العائد، وهو مفقود ههنا .

والدكـــتور شـــوقي يُلغي باب التعجّب، وتبعه أعضاء المجمع، ولعلّ هذا أمر يدعو إلى العجب فمن جهة هذا خَلْط لا ينبغي أن يكون ههنا، ولا أن يُدرَس في هذا الـــباب، ومن جهة أخرى فالدكتور شوقي ينظر إلى صِيَغ التعجّب على أنها لا تأتي إلا مشفوعة بالتمييز، وهذا لا يُقرّه واقع هاتين الصيغتين، فالتمييز فيهما عارض، بل ربما كان قليلاً. ومَثَلُ الدكتور شوقي ههنا كمَثَلِ من ينادي بدراسة الظرف تحت باب

---

[1] ينظر الهمع : ٢٦٩/٢ .

[2] محاضر جلسات الدورة(٤٥) :٣٨٦، وينظر حاشية القرار في مجموعة القرارات : ٢٨٦ .

الحال؛ لأننا نقول:"جاء محمدٌ راكضاً صباحاً". أو كمن ينادي بدراسة الجملة الاسميّة تحت باب التمييز لقولنا" المدينةٌ بديعةٌ هواءً" .

وكذا في صيغ "نعم" و"بئس" التي يَشطرها الدكتور شوقي بين البدل والتمييز لوجود التمييز في بعضها. وقد رَدّ ابنُ مالك كَوْنَ المخصوص بدلاً وقال:"لا يَصلح لمباشرة نِعْم"[1] ، وزاد الأشموني" بأنه لازم وليس البدل بلازم"[2] . ويردف الدكتور شوقي قائلاً :"وإذن لا يكون بإعراب أمثلة الباب أيُّ صعوبة، وتسقط الحاجة إلى دراسته. ولا ندري أين الصعوبة في أعراب هذا الباب، ومن الذي اشتكى منها، وأيّ دراسة أثبتتْ أنّ الناشئة عَيُّوا بهذا الباب على شاكلته التي هو عليها؟ .

أما "كم" الاستفهامية التي أراح الدكتور شوقي منها، ودعا إلى دراستها في بابٍ منفصل، فلست أدري لِمَ لم يتطرق إلى "كَذا" و "كأيّن" وهي معها كنايات العدد، وتُدرّس في ذيل بَابِ التمييز، وهو وضعٌ مقبولٌ ولا يجافي طبيعة اللغة، ودراستها هنالك أجدى وأيسر، وإن جاز الإشارة إليه في باب العدد .

إن سُبُل التيسير في "باب التمييز" غير السُبل التي طرقها الدكتور شوقي وقرار المجمع من بعد. فالتيسير في هذا الباب هو ألاّ نشغل بال الدارس بالتمييز المحوّل ونُصِرّ عليه، ومن التيسير ألا نتحدث عن الناصب لهذا التمييز من فعل أو شبهه، وهذا ما لم نره في كلام الدكتور شوقي ولا قرار المجمع .

والتيسير الثالث طرح الأمثلة التي جرى فيها الخلاف بين النحاة من أنواع الاسم المبهم كفرع التمييز نحو "هذا خاتم حديداً" ونحوه، وتَرْكُ أمرِه إلى الدلالة، لا إلى الجمل المنبتّة من سياقها، فقد اختلف النحاة في المنصوب ههنا أهو حال أم تمييز، وكلٌّ يدفع برأي قوي ؛ فذهب المبرّد وابن مالك وابن هشام إلى أنه تمييز وذهب سيبويه إلى أنه حال[3] .

---

[1] الهمع :٣/٢٨ .

[2] حاشية الصبّان : ٣/٥٣ .

[3] ينظر أوضح المسالك :٢/٢٩٩ .

إن تصنيف الدكتور شوقي لباب التمييز على هذه الشاكلة وإقرار المجمع له، إنما هو خَلْط كبير في هذا الباب، وتَنافرٌ واضح، وأقرب إلى الغموض منه إلى التيسير، وقوامه أمثلة شتّى، لا بابٌ متكامل. و إحداث خَلخَلة كبيرة في الكثير من الأبوابِ النحوية، ممّا يدفعنا إلى القول بخروجه عن هدفه المُعلَن وهو التيسير على الناشئة، وخوضه في قضايا ليس هذا مقامَها. ولئن طبّقه الدكتور شوقي في كتابه "تجديد النحو"[1] فقد أهمله مَنْ ألّف في النحو للناشئة وغيرها، وهو خليق بهذا .

---

[1] تجديد النحو : ١٨٨.

حـذفُ خَمسةِ أبوابٍ مِنَ النَّحـوِ:

"التَّحذيـر، والإغْـرَاء، والتَّرخيـم، والاستِغَاثَـة، والنُّدْبَـة" :

جاء في قرار المجمع:

"يَـرَى المَجمـعُ أنّه لا مَانِعَ مِنْ إدخَالِ أمثلَةِ بَابِ "التَّحذيرِ وَالإغرَاءِ" في بَابِ المَفعـولِ بِـهِ، وَأمثلَةِ بَابِ "الاستِغَاثَةِ وَالنُّدبَةِ" في بَابِ "النِّداءِ" مَعَ تَعيينِ دَلالَةِ كُلِّ صِـيغَةٍ مِنهَا عِندَ عَرضِ أمثِلَتِهَا، وَيَرى أيضاً حَذفَ بابِ "التَّرخيمِ" مِنْ كُتُبِ النَّحوِ المَدرَسِيَّةِ"[1] .

وقد قدم الدكتور شوقي مذكرة اقترح فيها حذف هذه الأبواب من النحو، وذكر أن النحاة يُعربون "الكسلَ" في قولهم "إياكَ والكسلَ" مفعولاً به لفعل محذوف، وعلى هذا فصيغةُ التحذير من صِيَغِ المفعول به، وينبغي أن تُحذَف وتردَّ إلى باب المفعول بـــه، وكذا الإغراء إذ يُعرِبُ النحاة "النَّجدةَ" و"الصلاةَ" مفعولاً به لفعل محذوف. كما اقـــترح حـــذف باب الترخيم، كقولهم:"يا جعفُ، ورأى أنّ هذه أشبه بأنْ تكون لهجة مهجورة هَجْراً تامّاً، فلا داعي للإبقاء عليها .

والـــباب الرابع الذي ينبغي حذفه هو باب الاستغاثة، وهو صورة خاصة من الصـــور النداء، ويُجَرّ فيها المنادى لفظاً بلام مفتوحة مثل "يا لَعَلِيٍّ" وقد تُحذَف اللام وتلحـــق بـــه بـــدلاً مـــنها ألفٌ، فيقال:"يا عَلِيًّا"، ويلي هاتين الصيغتين المستَغاث له مجـــروراً بلامٍ مكسورة، فإما أنْ يقال: "يا لِعلِيٍّ لأخيه" وإما إنْ يقال:"يا عَلِيًّا لأخيه"، وإنمـــا أفـــردَ النحاة باباً للصيغتين ليُحلِّلوا الإعراب فيهما، ففي "يا لَعَلِيٍّ" اللام جارة لـــــ"علـــيٍّ" لفظـــاً، وهو منادى منصوب محلاً وفي "عَلِيًّا": منادى مبني على الضم المقدر الذي منعت منه ألف الاستغاثة في محل نصب، ويرى أن هذا التحليل النحوي لا يفيد الصيغة شيئاً في نطقها؛ ولذا يجب الاستغناء عنه، ويَقترحُ ضَمَّ الصيغتين إلى باب المنادى مع باب ما وَرَدَ في الاستغاثة .

والباب الخامس باب "النُّدبة" وهو أيضاً من صِيغ النداء غير أنّ حرف النداء فـــيها "وا" يليها ثلاثُ صِيَغٍ فإمّا أنْ يُقال "وا عَلِيٌّ" وما يليها في هذه الصيغة منادى

---

[1] مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٨. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

مبنـــيٌ على الضم في مَحلّ نصب، وقد تلحق المنادى ألف فيقال "واعليا"، وقد تُضم إلـــى الألـــف هاء السكت فيقال:"واعليّاه" وتُعرب الصيغتان منادى مبني على الضم مقدر في محل نصب، وهذا التحليلُ النحويُّ هو الذي جعل النحاة يَعقِدون للنُدبة باباً مـــثل الاســـتغاثة،وهو تحليل لا يُفيد صيغتَيْ "واعليا"، و "وا عليّاه" شيئاً في النطق؛ ولذلـــك يرى الاستغناء عنه،وإلحاقَ صيَغِ النُدبة بصيَغِ المنادى دونَ محاولةٍ لعرض إعرابها المذكور آنفاً[1] .

وقد عُرِضَ هذا الموضوع على اللجنة فوافقَتْ عليه كما جاء في القرار. وإذا مـــا عدنـــا إلى بحث الدكتور شوقي فلا يَسعُنا إلاّ أن نؤيّدَ ما ذهب إليه من رد باب الـــتحذير والإغـــراء إلـــى باب المفعول به، ولكننا لا نؤيّد حذفَهما؛ إذ من الأجدى بقاؤهمـــا علـــى ما هما عليه، فهما بابان خاصّان ولهما دلالتهما المخصوصة وإن اندرجـــا تحـــت باب المفعول به، وهذه حقيقة لا يمكن للدارس صرف النظر عنها. ولذلك ينبغي تجليتها؛ فالأمر فيهما لا يَتَعَدى النقل .

ورأي الدكـــتور شوقي في هذه الأبواب ليس بِدْعاً من الآراء، فمن يقرأ كتب النحويينَ، يَستخلص منها فقهَهم لهذه الأبواب، وعلى الأخص بابا الإغراء والتحذير فالـــنحويّون على الأغلب ينظرون إليهما على أنّهما أسلوبان خاصانِ من المفاعيل؛ ولذلـــك وجدنـــا ابـــنَ مالك يعرض لهما، إضافة إلى أسلوب الاختصاص، بعد باب الـــنداء، وتـــبعه شـــرّاح الألفية، ممّا رسّخ موقع هذين البابين بعد باب النداء. ولعلّ الســـيوطي في الهمع التفت إلى هذه المسألة، فردّ غُربَة هذين البابين، وعرض لهما في عنوانات بعد باب المفعول به مباشرة[2] .

أمـــا حذف باب الترخيم من الكتب المدرسية، بناءً على قولهم: "يا جعفُ" هي لهجةٌ مهجورة، فنقول: "إذا كانتْ "يا جعفُ" مهجورة فماذا نقول للطالب الذي يقرأ ما بين يديه من الشعر، فيقع على "بثينُ" و "قاطمُ" و" حارِ" و"صاحِ" وهي كثيرة. ولذلك فالصـــحيح أن يـــدرس الترخيم، ولكن على أن يكون من الشائع المنتشر، وليس من

---

[1] محاضر جلسات الدورة(٤٥) : ٤١٥ .

[2] ينظر الهمع : ٢/١٧، ٢٠ .

الشـــاذ المهجور، كما تستبعد فيه تخيّلات النحويين وما أفضت إليه افتراضاتهم التي تحفل بها كتبهم .

أمـــا ما ذهب إليه من حذف باب الاستغاثة فالقول فيه هو القول في الإغراء والـــتحذير، فالمسألة فيه ضمّ وليس حذفاً. ولا علاقة بين ما قاله الدكتور شوقي من عـــدم فـــائدة التحلـــيل النحوي لصيغتي الاستغاثة شيئاً في نطقها وبين إلحاقها بباب الـــنداء؛ إذ التحلـــيل يوضّـــح للمستخدم طبيعة هذه الصّيغ. ولا غضاضة في ذلك. والمسألة بَعْدُ مسألة استخدام، وهذان أسلوبان مستخدمان فينبغي توضيح حالهما، وما قـــيل فـــي الاستغاثة ينطبق على الندبة. والدكتور شوقي رجع عن رأيه فيما يتعلّق بالإغراء والتحذير في كتابه "تجديد النحو" ونظم هذين البابين في القسم السادس تحت بـــاب الذكر والحذف[1] ، وليس هذا الوجه بأفضل من سابقه، ولا داعي لاستحداث هذا الباب، ويُجزِئ منه الإشارة إلى مِيزة هذين البابين بعد ضمهما إلى المفعول به .

قصارى القول ليس هناك إشكال في موقع أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة؛ لأنّ النحويـــين جميعاً تناولوها في ذيل باب النداء، وهذا موقعها المناسب، وما يُؤخذ علـــيهم، ممارســـتهم للرياضة العقلية في هذه الأبواب، بعيداً عن الاستعمال اللغوي، وههنا يكمن التيسير. أمّا بابا الإغراء والتحذير، فنتأسّى فيهما بالسيوطي، ونضمّهما إلى باب المفعول به، وكان الصيمريّ (من نحاة القرن الرابع) من قبل قد التفت إلى هذه المسألة؛ إذ نَظَمَهما معاً في باب المفعولات[2]. وهذا ما ينبغي أنْ نصنعه، وهو أن نضمهما إلى باب المفعول به، ولكن تحت عنوانات فرعيّة، تجلّي دلالتهما. وهذا جـــلُّ مـــا ينبغـــي من التيسير في هذه الأبواب، وإلاّ غدا تيسيرنا خَلطاً وإلباساً على الدارسين .

---

[1] تجديد النحو : ٢٣٩ .

[2] التبصرة والتذكرة: ٢٦٠ .

الأساسُ الثّاني: إلغاءُ الإعرابِ التّقديريِّ والمَحلّيِّ:

ويهدف إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلّي في المفردات والجمل، والاكتفاء في المفردات المعربة والمبنيّة أن يقال:" محلّ الكلمة الرفع أو النصب أو الجرّ، والاكتفاء في الجمل بأن يقال مثلاً" الجملة خبر، أو، نعت أو، صلة". وقد ترتّب على هذا الأساس إلغاءُ متعلّقِ الظرف، والجارّ والمجرور، وإلغاءُ العلامات الفرعيّة في الإعراب، وإلغاءُ عملِ "أن" في المضارع؛ مقدّرة بعد كي، ولام التعليل، ولام الجحود، وحتّى، وفاء السببيّة، وواو المعيّة[1] .

إلغاءُ الإعرابِ التقديريّ والمحلّيّ:

جاء في قرار المجمع المجمع :

يَرى المَجمعُ أنّ ما انتهى إليه اتّحادُ المَجامعِ العربيّةِ مِنَ الإبقاءِ على الإعرابِ التّقديريّ وَالمحلّيّ دونَ تَعطيلٍ "أيْ دُونَ تَكليفِ التلاميذِ تَعليلَ خَفاءِ الإعرابِ" فيه تيسيرٌ في تعليمِ النّحوِ العَربيّ، فَفي نَحو:"جَاءَ القَاضِي" يُقال:القَاضي: مَرفوعٌ بِضَمّةٍ مُقدّرةٍ، وَفي نَحو: جَاءَ مَنْ سَافرَ، يُقال:"مَنْ" فَاعلٌ مَحلّه الرّفعُ، وفي نَحوِ: "مُحمّدٌ يَحضُرُ"، يُقال:"يَحضُر":جُملةٌ فعليّة خَبرٌ .

ويَلحق بهذا القرارِ قَراران آخران يتعلّقُ أحدُهما بالظّرف والجارّ والمجرورِ، وهو أنّه لا ضرورةَ لذكرِ متعلّقٍ عامّ للظرفِ والجَارّ والمَجرورِ .

والآخرُ: بالفعلِ المضارعِ المنصوبِ بعد أنْ المُضمرة. فيُكتَفى أنْ يُقال في إعرابِ الفعلِ المضارعِ المنصوبِ بأنْ المضمرة أنّه منصوبٌ بعدَ الأدواتِ الظاهرةِ"[2].

وقد قدم الدكتور شوقي ضيف مذكرة دعا فيها إلى إلغاءِ الإعرابين التقديري في المفردات، والمحلّي في الجُمَل ، مذكّراً بما أقرّته اللجنة التي ألّفتها وزارة المعارف عام ١٩٣٨، وما صدرَ عن المؤتمر الثقافيّ الأول الذي عقدته جامعة

---

(١) "محاولات تيسير النحو التعليمي"، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية، ١٩٨٥: ٦٣ ، وفي أصول اللغة: ٢١٥/٣ .

(٢) مجموعة القرارات العلمية : ٢٨٩. صدر في الدورة(٤٥) في الجلسة السابعة للمؤتمر .

الـدولِ العربـيّة عـام ١٩٤٧، الذي كانَ من توصياتِ إحدى لِجانه الخاصّة باللغة والقواعـد " ألاّ يُـتَعرّض بالإشـارة إلى الإعراب التقديري والمحلّي في المفردات والجُمَـل، وغايـة ما يُعرِب التلاميذ من هذا الباب، أن من الكلمات ما يتغيّر آخره، وأن فيها ما لا يتغيّر آخره .

كمـا نكـر رأيَ مجمعِ دمشقَ الذي أيّد رأي مجمع القاهرة، ولكنّه رأى من الأفضل الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلّي، ولكن دون تعليل، فلا يقال "للثِقَل" أو "للتعَذُّر" أو "لِحَركَة" المُناسَبَة. أمّا المجمعُ العراقيّ فقد رأى الإبقاء على الإعراب الـتقديري مـع الاكـتفاء فيه بكون الكلمة معربة مرفوعة لا تظهر عليها الضمة، ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحة، ومجرورة لا تظهر عليها الكسرة. فيقال مثلاً: "جاء الفتى" كلمة" الفتى" فاعل مرفوع لا تظهر عليه الضمّة .

كما عرض لاتحادِ المجامعِ الذي عقَدَ ندوةً في الجزائر عام ١٩٧٦، وجاء في توصياتها: الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي دون تعليل .

ويـأخذ فـي نهايـة عرضه بقرار لجنة وزارة المعارف في أن الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلّي مَشقّة يُكلّفها التلميذ من غير فائدة يَجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح إعراب، ويرى أنّ من الأجدى إلغاءَ الإعرابين المذكورين.

ثـم يَسـتدرك بابيـن على مسألة الإعراب التقديري؛ الأول متعلق بالظرف والجـارّ والمجـرور حين يقعان خبراً في مثل "محمدٌ عندك" و"محمدٌ في المنزل"، فجمهور النحاة يذهب إلى أنه ليس الظرف هو الخبر ولا الجارّ والمجرور بل الخبر محـذوفٌ، والظرفُ والجار والمجرور متعلّقان به، والأولى الأخذُ برأي ابنِ مَضاء القائل بعدم تقدير متعلق عامّ للجارّ والمجرور، بل هي نفسها الخبر، ولا متعلّق هناك ولا محـذوف[1].والظـرف مـثل الجار والمجرور، ولا حاجة لتأويل لا تدلّ عليه الصيغة.

---

[1] الردّ على النحاة : ٩٩ .

وأما الثاني فهو باب نصب المضارع بـــ "أن مضمرة"، فقد ذهب البصريّون إلـــى أن المضـــارع ينصـــب جوازاً بأن مضمرة بعد "لام التعليل"، و"لام الجحود"، و"كي"، و"متى"، "وأو"، و"الفاء السببية"، و "واو المعية" .

وقد خالف الكوفيّون هذا المذهبَ فجعلوا المضارع منصوباً بعد "اللام" و"كي" و"حـتى". أمّا "أو" و"فاء السببية" و "واو المعية" على الخلاف، فيما حَملَ ابن مَضاء حملـةً عنيفةً على القول بأن المضارع منصوب بعد "فاء السببية" و"واو المعية" بأنْ مضـمرةٍ وجوباً، وذكر" أنّه تقديرٌ لا دليلَ عليه ولا برهان"[1]. و ينتهي إلى القول بأن المضارع منصوب بعد هذه الأدوات جميعاً تخفيفاً على الناشئة[2] .

أما فيما يتعلق بالإعرابين التقديري والمحلّي فإن ما صدر عن المؤتمر الثقافي الأول الـذي عقدتـه جامعـة الـدول العربية، بألاّ يتعرض للإشارة إلى الإعرابين التقديريّ والمحليّ والاكتفاءُ بالقول أنّ من الكلمات ما يتغيّر، منها مالا يتغيّر آخره، فهـذا الـرأي يَحمِـلُ من الغموض واللّبس ما يُقصيه عن أبواب التيسير؛ لأن هذه الكلمات يجب أنْ يُوضّح حالها وهي تنتمي إلى أبواب شتّى لا إلى باب واحد. ورأي المجمـع العراقـي لا تيسير فيه، بل يبدو متناقضاً؛ فهو يظهر في الإعراب الحركة مشفوعة بجملة" لا تظهر عليه"، وهذا إعراب هجين ما كان أغنى الناشئة عنه .

ويمكنـنا أن نؤيّـد مجمـع دمشق فيما ذهب إليه من الإبقاء على الإعراب الـتقديري والمحلّـي دون تعليل؛ بِثِقَلٍ أو تعذّرٍ أو غيرها، وهو الذي جاء به قرار المجمع.

لما باب مُتعلّق الظرفِ فإن استند الدكتور شوقي إلى رأي ابن مضاء في عَدّ الظرف والجار والمجرور خبراً فإن النحاة الأوائل قد سبقوه إليه.فقد ذكر ابن عقيل أنّ ابن السرّاج قال بذلك، وأن كلاًّ من الظرف والجارّ والمجرور قِسْمٌ برأسه، وليس مـن قَبـيل المفـرد ولا من قَبيل الجملة، وقد نقله عن تلميذه أبي عليّ الفارسي في الشّيرازيّات[3].

---

[1] نفسه ٨١ .

[2] محاضر جلسات الدورة(٤٥) : ٤١٧ .

[3] شرح ابن عقيل : ٢١١/١ . والذي في "الأصول" غير ذلك، ينظر :١/ ٦٢ .

والـــذي ذكـــره الدكـــتور شوقي وأيّده المجمع لا شك أنه أخصرُ وأيسر من الحاجـــة إلـــى متعلق عام للظرف والجارّ والمجرور. أمّا ما ذكره تأييداً لقرار لجنة وزارة المعـــارف في إلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي، فغير صائب، كما أنّ قول لجنة وزارة المعارف التي أيّدها:" إنّ الإعراب التقديري مشقّة يكلّفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح إعراب"[1]، فغير صائب أيضاً، وإذا كان هذا الإعراب الميسّر يبدو سائغاً عند إعراب "جاء الفتى" فإنّه سيبدو مُعَسِّراً لا ميُسِّراً في مثل: "جاء الفتى المجتهدُ"، ويقاس على هذا بقيّة التوابع .

كمـــا كان القرار صائباً حين عَدّ المضارع المنصوب بعد الأحرف المذكورة بهـــا لا بـــأن المقدرة، والذي ذهب إليه الكوفيون والكِسائيّ والجَرْمِيّ في الهمع[2]، يُفضـــي إلى الاضطراب؛ إذ شَطَرَها شَطرين، شطراً ناصباً بنفسه، وآخر بالخلاف، وهذا يجافي منطق اللغة، فضلاً عن التلبيس على الدارسين .

---

[1] محاضر جلسات الدورة(٤٥) : ٤١٧ .

[2] ينظر الهمع : ٣٠٤/٢ ، والارتشاف : ٣٩٩/٢، ٤٠٧، ٤١٤ .

ألقابُ الإعرابِ وَ البِناءِ :

جاء في قرار المجمع :

" يَرَى المَجمعُ أنْ يَكونَ لِكُلِّ حَرَكَةٍ لَقَبٌ وَاحدٌ في الإعرَابِ، وَأنْ يُكتَفَى بِألقَابِ الإعرَابِ" تَأكيداً لِقَرَارِهِ الصَّادِرِ سَنَةَ ١٩٤٦"[1] .

وقد قدم الدكتور شوقي منكرة ذكر فيها أن البصريّين فرّقوا بين حركات الإعراب وحركات البناء، فجعلوا لكل منها ألفاظاً خاصّة، فحركات الإعراب الرفع والنصب والجرّ في الأسماء والرفع والنصب والجزم في المضارع، أما الكوفيّون فيذكرون ألقاب المُعرَب في المبني وألقاب المبني في المعرب، ولا يفرّقون بينها، ومعنى ذلك أنّ البصريّين وحدهم هم الذين فرّقوا بين ألقاب الإعراب والبناء؛ لملاحظتهم أنّ الأولى تتغيّر أما الثانية فلا يلحقُها أيُّ تغيير .

ويذكّر بقرار لجنة وزارة المعارف في مشروعها الذي وضعته سنة ١٩٣٨م وهو أن يكون لكل حركة لقبٌ واحدٌ في الإعراب والبناء وأن يُكتفى بألقاب البناء مثل "محمدٌ" و"حيثُ" مضمومان ولا داعي للتفريق بينهما في لقب الحركة، غير أن المجمع قرّر أن يقتصر على ألقاب الإعراب.

أما المجمع العراقي فقد رأى الإبقاء على الإعراب والبناء ورأى اتحاد المجامع سنة ١٩٧٦، اتخاذ قرار المجمع اللغوي في القاهرة، وهو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب في حالتي البناء والإعراب.

وينتهي إلى أن الغرض هو تيسير النحو على الناشئة، وأن يُكتفَى بإحدى المجموعتين من ألقاب الإعراب والبناء، فإنّ في الاحتفاظ بهما جميعاً ضَرْباً من التزيُّد لا داعي له. ويخلص إلى تأييد قرار المجمع السالف، وهو الاكتفاء بألقاب الإعراب[2].

---

[1] مجموعة القرارات العلمية: ٢٩١. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[2] محاضر جلسات الدورة(٤٥) : ٤٢٠ .

والحق أن رأي البصريين صائب يَقتضيه العقل، وليس من التيسير في شيء أن يُكتَفى بألقاب الإعراب أو العكس؛ لأنّ هذا سيفضي إلى اللّبس والخَلْط، ومعاملةِ المبني معاملة المعرب، والذي طرحه الدكتور شوقي والمجمع فيه مغالاة في تقدير الصعوبة لا مسوّغ لها، ولا دليل عليها .

عَلامَاتُ الإعرَابِ الفَرعِيّةُ وَالأَصلِيّةُ:

جاء في قرار المجمع :

"يَـرَى المَجمَعُ تَوحِيدَ أَسمَاءِ عَلامَاتِ الإعرَابِ الأَصلِيّةِ وَالفَرعِيّةِ بِتَسمِيَتِهَا عَلامَاتِ الإعرَابِ"[1] .

وقـد قـدم الدكـتور شوقي مذكرة في ذلك ذكر منها تقسيم النحاة علامات الإعراب الفرعية والأصلية وهي قسمان:

١. قسم تنوب فيه حركة عن حركة ويجري ذلك في بابين:

" أ " بابِ جمعِ المؤنث السالم وما ألحق به فإن يُنصَبُ بالكسرة .

" ب " بابِ الممنوعِ من الصّرف فإنه يُجرّ بالفتحة بَدَلَ الكسرة .

٢. وقسـم ثانٍ ينوب فيه الحرف عن الحركة ويجري في ثلاثة أبواب: في الأسماء الخمسـة والمثنى وما ألحق به، وجمع المذكر السالم وما ألحق به، فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة[2].

والذي دعَا القدماء إلى ذلك إنما هو تقريبُ هذه الأبواب إلى أذهان الطلاب؛ لأنّهـم جعلـوا لكـل بابٍ علامةَ إعرابٍ، ومهما قيل في ذلك فإن المعلّمين سيَبقَوْنَ يشـيرون إلى هذه النيابة حتى يطمئنوا إلى فهم الناشئة لهذه الأبواب، وهم بَعْدُ ليسوا مُكلَّفين إعادتها، إن وقَرتْ في نفوسهم، ولا داعي لاتخاذ هذا القرار فيها .

---

[1] مجموعة القرارات العلميّة : ٢٩٢. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[2] محاضر جلسات الدورة(٤٥) : ٤٢١ .

الأَسَاسُ الثَّالِثُ: وَهوَ أَنْ لا تُعرَبَ الكَلِمةُ مَادَامَ إِعرَابُها لا يُفيدُ في صِحَّةِ النُّطقِ:

الأساس الثالث في تيسير النحو -كما أقرّه الدكتور شوقي- على الناشئة أنْ لا يكلّفوا إعراب كلمة لا يفيدهم إعرابها شيئاً في صحّة النطق بها، ويتضح ذلك في أبواب الاستثناء، وأدوات الشرط وكم الاستفهاميّة، والخبرية، ولا سيّما، وأنْ المخفّفة من الثقيلة[1].

الاسْتِثْنَاءُ :

جاء في قرار المجمع :

أولاً: المُستثنَى التَامُّ المُوجَبُ وَغيرُ المُوجَبِ يَجوزُ نَصبُهُ نَحوَ: "نَجَحَ الطُّلاَّبُ إلاَّ طَالباً" و"مَا نَجَحَ الطُّلاَّبُ إلاَّ طَالباً" .

ثانياً: فِي حَالَةِ الاستِثنَاءِ بِـ"خَلا" و"عَدا" و"حَاشَا" يَكونُ المُستثنَى مَنصُوبًا دَائِمًا، عَلَى اعتِبَارِ أنَّ هَذِهِ كُلَّهَا أَدَواتُ استِثنَاءٍ مِثْلُ "إلاَّ" .

ثالثاً: إِذَا كَانَتْ أَدَاةُ الاستِثنَاءِ "غَيرٌ" أَو "سِوَى" كَانَتْ الأَدَاةُ مَنصُوبَةً وَمُضَافَةً وَمَا بَعدَهَا مُضَافٌ إِلَيهِ مِثلُ "مَا جَاءَ أَحدٌ غَيرَ عَلِيٍّ" .

أَمَّا نَحوُ: "مَا قَامَ إلاَّ مُحمَّدٌ" و"مَا قَامَ غَيرُ زَيدٍ" فَهوَ قَصرٌ[2] .

وقد قدّم الدكتور شوقي مذكّرةً أشار فيها إلى ما رأتْه لجنةُ الوزارة من عرضِ هذا الباب بكاملِهِ في باب الأساليب؛ لأنه من الأبوابِ التي تعب النحاة كثيراً في إعراب أدواتها وأمثلتها، وتخريجها على قواعدهم.

كما عرض لقرار مجمع اللغة العربية في القاهرة في مؤتمره الذي عُقد عام ١٩٤٥م، الذي رأى أن يُكتفى في دراسة الاستثناء تيسيراً على الناشئة بما يأتي:

في حالةِ الاستثناءِ التامّ وهو ما ذُكِر فيه المستثنى منه يكون المستثنى بـ"إلاّ" و"خلا" و "عدا"، و"حاشا"، و"ما خلا" و"ماعدا" و"ماحاشا" تكملةً للمستثنى منه منصوباً دائماً. وإذا كانت أداة الاستثناء "غير" أو "سوى" كان هذان اللفظان منصوبين وجُرّ

---

[1] محاضر جلسات الدورة(٤٥) : ٤٢٢ .

[2] مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٣. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

مـــا بعدهـــا بالإضافة. وأمّا الاستثناء المفرّغ فهو في الحقيقة قَصْر لا استثناء، تُتّبعُ القواعدُ العامّة في تحليله وإعرابه.

ويقـــف الدكـــتور شوقي عند هذا القرار منتقداً، إذ رأى أنْ تُعرض على الناشـــئة حالـــة البدليّة في الاستثناء التامّ غير المُوجَب؛ ذلك أنّها جاءت مراراً في القرآن الكريم، كما وقف على "ما خلا" و"ما عدا" و"ما حاشا"، وذكر أن هذه الأدوات قـــد تأتي بدون "ما"، وقد يأتي ما بعدها مجروراً، مثل" قام القوم خَلا محمدٍ"، ويرى أن يُكتفى بالقول أنها أداة استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، سواء أتَقدَّمَتْها "ما" أم لـــم تَتَقَدّمها، كما يرى إخراجَ "غير" و"سوى" من بابِ الاستثناءِ؛ فقد ذهب أبو علي الفارســـي أنهمـــا منصـــوبانِ على الحال، والأصلُ أنْ تكونَ "غير" وصفاً كما ذكر السيوطي [1].

وفـــي أثناء عرضه على اللجنة اعترض الأستاذ عباس حسن على البند الثالث من قرار اللجنةِ قائلاً :" هل هذا صحيحٌ عربياً؛ أيْ أنّ الأساليب التي تقع فيها "غير" أو "سوى" إذا كانت كلّ واحدة منها أداة استثناء يجب نصب المستثنى، ماذا أقول في " جـــاء غيرُ واحدٍ"[2]. ومن عجب أن يصدر هذا عن الأستاذ عباس حسن، فما هذا بالاستثناء، ولا سبيله سبيله .

وإذا عدنـــا إلى مذكّرة الدكتور شوقي وجدناه موفّقاً فيها إلى حدٍ بعيد ، إذ إنّ قـــرارَ المجمعِ السالفِ تجاوزَ دَوْرَ اللّغوي الذي يقف عند حدّ وصف الظاهرة، ليُردّ استخدامات ورد فيها الكثير من الشواهد. فالاقتصار في حالة الاستثناء غير الموجب على النصب يخالف الواقع اللغوي، وكذا الاقتصار على حالة النصب عند الاستثناء بـــ"خلا" وأخواتها.

غـــير أنّ التوفـــيق لم يحالفْه حينما رَأى رَأيَ الفارسيّ من أنّ "غير" و"سوى" منصـــوبان على الحاليّة، و خارجان من باب الاستثناء؛ ذلك أنّهما يأتيان في أساليب الاستثناء ويقومان مقامه، ودلالتهما على ذلك واضحة، فيجب حملهما على الاستثناء إذا دلاّ عليه، وينطبق عليهما ما ينطبق على باقي الأدوات حينئذٍ .

---

[1] محاضر جلسات الدورة(٤٥) :٤٢٢ . وينظر الهمع :٢٠٦/٢ .

[2] محاضر جلسات الدورة(٤٥) : ٨٩٢ .

وما أُخذ على قرار المجمع الأوّل بهذا الصدد يُؤخذ على هذا القرار، فلا يجوز الاقتصارُ في حالةِ الاستثناء بـ"خلا" وأخواتها على حالة النصب، بل تعرض ويوضّح حالها قياساً على أخواتها. كما لا تُقيّد "غير" و"سوى" بحالة النصب فقط، جرياً على المستثنيات الأخرى واطّراداً للقاعدة. وما تجدرُ ملاحظته ما جاء في قرار المجمع في البندِ الأوّل؛ إذ يُجوّز القرارُ نصبَ المستثنى الموجب، وهذا يقتضي جوازُ الرفع ، ولعلّ المجمع استند في ذلك إلى الشواهد الشاذّة المَرْوِيّة على الرفع في هذه الحالة، وإن لم يُصرّح بذلك، وأولها قراءة أُبيّ والأعْمَش[1]." فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم"[2]، وقول الأخطل(ت ٩٠هـ)[3]:

وبالصَّريمَةِ منهم مَنزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ و الوتِدُ

ولم يسلّم النحاة بظاهر الآية والبيت، وعدّوها منفيّةً معنىً، قال ابن مالك:"ولو اعتُبِرَ معنى النفي مع التّمام لجاز في المستثنى الإبدال، وعلى ذلك تُحمل قراءة مَنْ قرأ" فشربوا منه..."؛ لأنّ في تقديم "فمن شرب منه فليس منّي" ما يقتضي تأوّلَ فشربوا منه" بـ" فلم يكونوا منه"، وعلى مِثْل هذا حَمَلَ قولَ الأخطلِ، والنحويّون على هذا المذهب[4]. ولعلّ الفرّاء أوّل من أوحى إليهم بذلك[5]. والظاهر أنّ هذه لغة قائمة بذاتها، وما تأويل النحويين إلاّ محاولة لتطويعِ هذه الشواهد. على أنّها لغة قليلة ولا يصلح أن تبنى عليها قاعدة، والأجدى أن يَتّبع الناشئة ما هو مطّردٌ ومعروف، فضلاً عن أنّ المثال والوارد في القرار لا يحتمل التأويل . وأمّا مسألة القصْر فلا خلاف فيها، ودلالتها تخالف دلالة الاستثناء .

---

[1] مختصر في شواذ القرآن: ١٥ .

[2] البقرة : ٢٤٩ .

[3] ديوانه: ، وينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٤، وشرح الشافية الكافية: ٣١٨/١ وشرح عمدة الحافظ: ٣٨٠، والأشموني: ٢١٣/٢.

[4]. شرح الشافية الكافية: ٣١٨/١، وأوضح المسالك: ٢٢٤/٢، وشرح الأشموني:٢١٣/٢، وشرح التصريح: ٣٤٩/١

[5] ينظر معاني القرآن، للفرّاء: ١٦٦/١ .

أدَوَاتُ الشـــرْطِ:

جاء في قرار المجمع:

"لا يَرَى المَجمعُ ضَرورَةَ أنْ يُكَلَّفَ النَّاشِئَةُ إعرَابَ أسمَاءِ الشَّرْطِ، وَيُكتَفى في هَـذا الـبَابِ بِذِكْرِ مَا يَجزِمُ مِنْ هَذِهِ الأدوات وَمَا لا يَجزِمُ، وَيَذكُرُ أنَّ هَذِهِ الأدَوَاتِ تَقتَضـي جُمْلَتَيْنِ: جُمْلَةَ الشَّرطِ، وَجُمْلَةَ الجَوابِ، وَيُجزَمُ فِعلُ الشَّرْطِ وَفِعلُ الجَوَابِ إذا كانَا مُضَارِعَيْنِ "[1].

جاء في بحثِ الدكتور شوقي ضيف "تيسير النّحو" المقدّم إلى مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والأربعين[2] "وهم يُعربون "مَنْ" مبتدأ ويختلفون في الخبر، هو فعلُ الشرطِ أو جوابُ الشّرط، أو هما معاً، والرأيُ الراجح أنه فعل الشرط، و"ما" مفعول به في مثل "وما تَفعلوا من خيرٍ يَعلَمهُ الله"[3]. وظرفُ زمانٍ أو مفعولٌ فيه، في مثل "فمـا استَقامُوا لكم فاستقيموا لَهم"[4]، و"مهما" مَفعولاً به، في مثل"مهما تَفعل أفعلْ"، ويمكـن أنْ تكـون مفعولاً مطلقاً؛ أي تُعرب بحسب ما تضاف إليه. و"أين" و"أنّى" و"حيـثما" و"مـتى" و"إذا" منصوبة على الظرفيّة، و"كيفما" على الحاليّة. وانتهى إلى قوله:"وواضح أنّه يتحتّم حذفُ الإعراب لأدواتِ الشرطِ من كتبِ النحوِ المُيَسَّر.

والذي ذهبَ إليه الدكتور شوقي ضيف في هذا البابِ، وقرارُ المجمع من بعدُ، لا شكّ أنه يُحدِث خللاً في هذا البابِ؛ فإعرابُ أسماءِ الشّرط ليس من الفُضُول، ولا مـنَ الـتّرفِ العقليّ، فالدارسُ من جهةٍ يعلم أنّ جلّ هذه الأدوات هي أسماء، وهذا سيفضـي بالضـرورة إلى الكلام على إعرابها. ومن جهة أخرى فالجملُ الشرطيّة قائمـةٌ علـى هذه الأسماءِ، وهي تحتلّ المركزيّةَ في الدّلالة والإعرابِ، ففي قولنا: "كيفما تجلسْ أجلس" تقوم الدلالة المركزيةَ في هذه الجملة الشرطية على الحال، فإذا أخذنا برأيِ المجمعِ، ولم نُكلّف الطلاّب إعراب أسماءِ الشرط، فأين الحال ههنا، وما

---

[1] مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٤. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[2] ينظر محاضر الدورة(٤٣)، في أصول اللغة: ٢١٨/٣ .

[3] مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٤. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[4] مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٤. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

قيل في هذه الجملةِ الشرطيّةِ يقال في الجُملِ الشرطيّة الأخرى، التي تتحدّد مركزيّة الشرط والتعليق فيها بحسب الأداة .

وعلى هذا فلا بدّ من إعرابِ أسماءِ الشّرط، وتحديدِ الأحرفِ من الأسماء في تلــك الأدواتِ، ومن ثَمّ الكلامُ على أركانِ الجملة الشرطيّة، وتَمييزُ الأسماءِ الجازمةِ من غيرِها، ففي ذلك توضيحٌ لطبيعةِ هذا البابِ، ومن ثمّ تمكنُ الدارسين من القياس عليه. والكلام على مسألة الصعوبةِ ههنا، والسعيِ إلى التخفّف من الأساسيات، فيه من الهدم والتضييع ، أكثر ممّا فيه من البناء.

لا سيّمَـا :

جاء في قرار المجمع :

"لا سيّمَا أداةٌ لترجيحِ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبلَهَا في المَعْنَى، وَإذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا اسمًا مُفْرَدًا جَازَ رَفْعُهُ، ونَصْبُهُ، وَجَرُّهُ كَقَولِكَ :" أُحِبُّ الفَاكِهَةَ وَلا سيّمَا التّفَاحُ"[1].

وقـد جـاءَ في بحثِ الدكتور شوقي الذي قدمه إلى اللجنة في الدورة الثالثة والأربعيـن "وممّا أطالوا في إعرابه وتكلّفوا له صُوَراً بعيدة من التأويل إعراب "لا سـيّما" في مثل "سبقوا لا سيّما علي"، فقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أن "سِيّ" حال ورجّـح علـيه ابن هشام قول من ذهبوا إلى أنّ لا نافية للجنس و"سيّ" اسمها و"ما" زائـدة، و"علـيّ" بعدها مضاف إلى "سِيّ"، أو مرفوع، وهو خبرٌ لمضمرٍ محذوف، و"مـا" موصـولة، أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها. وجَوّز بعضهم نَصْبَ ما بعدها وإعـرابَه مستثنى، وينتهي إلى قوله :"وواضحٌ أنّها أداة لا تحتاج إلى إعراب وهي أداةُ تخصيصٍ و ما بعدها لا يحتاج إلى إعراب أيضاً؛ لأنّه يجوز فيه الرفعُ والنصبُ والجرّ. وإذن فينبغي أنْ يُعفى الناشئة من إعرابها هي وما يليها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً"[2].

وفي أثناء المناقشات ردّ عباس حسن أنْ تكون "لا سيّما" أداة تخصيص؛ لأن مـا بعدها يجوز حذفُه والاستغناءُ عنه في بعض المسائل، وردّ عليه الدكتور مهدي عـلاّم(ت١٩٩٦م)أن الموضوع يخصّ صيغةَ "لا سيّما" التي يترجّح ما بعدها عن ما قبلها أما الصيغُ الأخرى فقد أعفينا منها التلاميذ[3] .

ومـا ذهبَ إليه الدكتور شوقي وما انبنى عليه من قرار المجمع، جانب جادّة الصـواب، وتنكّبَ طرقَ العربيّة التي يدرسها الناشئة، فلم يمرّ بهم قبل ذلك اسمٌ بلا إعـرابٍ، وتـركُ الأمر هكذا سيفضي إلى بلبلةٍ واضطرابٍ، فلو سلّمنا بما جاء في القرارِ من أنّ "لا سيّما" أداةٌ لا تحتاجُ إلى إعرابٍ، فعلى أيّ شيء كان رفعُ أونصبُ أو جـرّ مـا بعدهـا؟ إنّ الحركاتِ التي يحتملها الاسم الذي بعد "لاسيّما"، لا تكون

---

[1] مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٥. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[2] محاضر جلسات الدورة(٤٥)، وفي أصول اللغة": ٢١٨/٣ .

[3] محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤٦٥ .

جُزَافاً، بل لكلّ حركةٍ منها دلالةٌ، والمجمع بإجازته هذه الحركات فإنّه سيفضي حتماً إلى هذه الدلالات؛ ولذلك فقرارُه لا يخلو من التناقض. والصحيح أن "لا سيّما" ينبغي أن تخــرجَ مــن باب الاستثناء، على الرغم من قول الكوفيين والأخفش وأبي حاتم والفارسيّ والنحّاسِ وابنِ مَضاء، ومن تبعهم من النحاة[1]، فلا علاقة لها بهذا الباب، بل ما بعدها منبّه على أولويّته بما نسب لما قبله. وكان على المجمع أنْ لا يَغفلَ عن هذه الحقيقةِ، وأنْ يُضمّنها القرار.

وأمّا قولُ الخَضْرَاويّ(٦٤٦هـ) "لمّا كان ما بعدَها بَعضاً ممّا قبلها، وخارجاً عنه بمعنى الزيادةِ كان استثناءً من الأوّل؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له[2]"، فقولٌ أقرب إلى المنطق منه إلى طبيعة اللغة. والأجدى من ذلك كلّه إسقاطُ "لا سيّما" من كتــبِ الناشئةِ، فهي قليلةُ الاستخدام، وقلّما نعثر عليها، فيما نسمعهُ ونقرأه، وقد رأينا سابقاً أنّ ثمةَ صيغاً أخرى قامت مقامَها عند المُحدثين، نحوَ"خاصّة" و"على الأخصّ" ونحو ذلك .

---

[1] ينظر الهمع : ٢١٦/٢ .

[2] نفسه : ٢١٦/٢ .

"كَمْ" الاستفهامِيَّةُ و"كَمْ" الخَبَرِيَّةُ :

جاء في قرار المجمع:

"يَرَى المَجمعُ الاكْتِفَاءَ في بَابِ "كَمْ" "وَهِيَ مِنْ كِنَايَاتِ العَدَدِ" بِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً تُمَيَّزُ بِمُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ، نَحوَ:"كَمْ كِتَاباً قَرَأْتَ"، وَإِذَا سُبِقَتْ بِحَرْفِ جَرٍّ يُضَافُ المُمَيَّزُ إِلَيْهَا نَحوَ:" بِكَمْ قِرْشٍ اشْتَرَيْتَ الكِتَابَ؟"، وَإِذَا كَانَتْ خَبَرِيَّةً "لِلكَثْرَةِ" فَتَمْيِيزُهَا مُفْرَدٌ أَو جَمْعٌ مَجْرُورٌ بِالإِضَافَةِ نَحوَ:"كَمْ بَطَلٍ اسْتُشْهِدَ فِي المَعْرَكَةِ!"، و"كَمْ أَبْطَالٍ اسْتُشْهِدُوا فِي المَعْرَكَةِ!"، وَقَد يُسْبَقُ تَمْيِيزُهَا بِحَرْفِ جَرٍّ نَحوَ قَولِهِ تَعَالَى:"كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ"[1].

و تتدرجُ هذه المسألةُ تحت الأساسِ الثالثِ وينصّ على " ألاّ تعربَ الكلمةُ ما دام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحّة نطقها" . ويستهلّ الدكتور شوقي الكلامَ عليها قائلاً:"وماذا يفيد الناشئة في نطقهم إذا تعلّموا أن "كم" في مثل "كم تلميذاً حضر الدرس" مبتدأ، وفي مثل "كم كتاباً قرأت" مفعولٌ به، وفي مثل "كم نظرة نظرت"، مفعولٌ مطلقٌ، وفي مثل "كم يوماً غبت" مفعولٌ فيه، وفي مثل "بكم شجرة مررت" مجرورة، وكلّ هذا لا يفيد شيئاً قي النطقِ، ويكفي أن يعرفَ الناشئةُ، أنّ "كم" استفهاميةٌ أو خبريةٌ، وأنّ الأولى يليها تمييزٌ مفرد منصوب، وأنّ تمييزَ الثانية يكون دائماً مجروراً مفرداً أو مجموعاً"[2].

ولا يمكن أن نعدّ، هذا القرار موفقاً، بل هو أبعد ما يكون عن الصواب؛ لأن الأمر فيه ما ذكرته في مسألة الشرط فالدارس ههنا لا بد أن يسألَ ما إعراب أسماء الاستفهام ؟؛ ذلك أنّ الجملة قائمة عليها، وبالتالي لا بدّ من إعرابها. ولو كُلّفَ الناشئ أن يُعربَ "كم كتاباً قرأت ؟" فكيف سيحلّل هذه الجملة ؟ أم سيقدّر للفاعل مفعولاً مضمراً، وهو موجودٌ ؟ فضلاً عن أنّ أحداً لم يقل به. كما أنّ حرفَ الجرّ قد يدخل على "كم"، فكيف سيعربها الناشئ حينئذٍ ؟

---

[1] مجموعة القرارات العلميّة :٢٩٩. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[2] في أصول اللغة: ٢١٨/٣ .

أمّـــا الجـــريُ وراء مقولةِ الدكتور شوقي " ألاّ نعربَ الكلمةَ مادام إعرابُها لا يفـــيد شيئاً في صحّة نطقها"، فنقولُ المسألةُ ههنا أبعد من ذلك، فالدارس يعنيه تحليل التركيـــب الذي يتعامل معه، حتّى يُمكنه فهمه والقياسُ عليه، والتحليل ههنا يُضاهي الإعـــراب، فليست المسألة استظهار التراكيب، ومعاملتها معاملةَ المسكوكاتِ، وإلا غدتْ أبواب النحوِ ضرباً من التوقيعات لا يفهم عنها أحد .

الأَسَاسُ الرَّابِعُ: وَضْعُ تَعرِيفَاتٍ وَضَوَابِطَ لِبعضِ أَبوَابِ النَّحْوِ المُبْهَمَةِ:

ويهـدف إلـى مساعدة الناشئة على تصوّر هذه الأبواب تصوراً دقيقاً، وقد اختـار الدكتور شوقي لهذه المحاولة ثلاثة أبواب، هي: المفعول المطلق، والمفعول معه والحال[1] .

المَفعُـولُ المُطْلَـقُ:

جاء في قرار المجمع :

" المَفعـولُ المُطْلَقُ: اسمٌ مَنصوبٌ يُؤَكِّدُ عَامِلَهُ، أو يَصِفُهُ، أو يَدُلّ عَلَيهِ نَوْعًا مِنَ الدَّلالَةِ، كَقَولِكَ :"سَارَ سَيْراً" و"صَبرَ أجملَ الصَّبرِ، وَضَرَبتُه سَوطًا [2]" .

ويرى الدكتور شوقي في بحثه المقدّم إلـى المؤتمـر أن الأساس الرابع من أسـس التيسير وضعُ ضوابط سديدة، من شأنها أن تُضيف وجوهاً أخرى من تيسير الـنحو علـى الناشـئة، ويتّضح ذلك في أبواب، المفعول المطلق، والمفعول معه، والحـال. والضابط الذي وضعه ابن هشام في أوضح المسالك للمفعول المطلق هو "اسـم يؤكـد عامله أو يُبيّن نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً"[3]، وقَرْنُ الخبر والحـال به في هذا الضابط يدل على اضطراب صورته في أذهان النحاة؛ لأن لكلّ مـن الخـبر والحـال وظيفة سوى وظيفة المفعول المطلق المُؤكِّد، في مثل "قرأت قـراءة"، والمُبيِّن للنوع في مثل "قرأت قراءة المُتقن"، والمُبيّن للعدد في مثل "قرأت قراءتين"، فأين هذه الصور للمفعول المطلق من صور الخبر والحال؟ .

ويَحمل على النحاة تفصيلَهم في ما ينوب عنه؛ كالصفة واسم الإشارة السابق للمصـدر، أومُـرادفه أو آلته أو عدده، و"كلّ" و"بعض" حين يضافان إلى المصدر. وكـلّ هـذه الصور لا تدخل في الضابط الذي وضعه ابن هشام للمفعول المطلق؛ ولذلـك يقولون أنها تنوب عنه أو عن مصدر الفعل السالف لها، ومن الصّعْب على الناشئة أن تحيط بها، فضلاً عن تصوّرها تصوّراً دقيقاً، في حين أنّنا لو صُغْنا للباب

---

[1] "محاولات تيسير النحو التعليمي": ٦٤، وفي أصول اللغة:٢١٩/٣ .

[2] مجموعة القرارات العلمية: ٢٩٦، صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[3] ينظر أوضح المسالك : ١٨١/٢ .

هذا الضابطَ السهل، وهو :"المفعول المطلق: كل اسم منصوب يَصِفُ الفعلَ أو يَتعلّقُ بـــه ضـــرباً مـــن التعلّق، سواء أكان مصدراً أو غيرَ مصدرٍ"، لاستراح الناشئة من التفصـــيل فـــي الصور السابقة؛ إذ ينتظمها جميعاً، سواء أكان مصدراً مثل "قرأت قـــراءةً، أو صـــفةً، مثل "قرأت كثيراً"، وهكذا الأمثلة السابقة، إذ دائماً تتعلّق بالفعل وجهاً من التعلّق؛ إذ تشير إليه أو تَذكُرُ عددَه أو آلته إلى غير ذلك[1].

وفـــي أثـــناء المناقشات ذكر عبد السلام هارون ملحوظتين، أوّلهما أنّ النيابة عـــن المفعول المطلق لم يَقُلْ بها أحدٌ من النحاة، وإنما النيابة عن المصدر الذي هو الأصل في المفعول المطلق. والثانية أنه لم يَرِدْ في تعريف الدكتور شوقي أنه يُؤَكّد عامله، مع أنّ تأكيد العامل من أهم أغراض المفعول المطلق[2]. فعدله المجلس، كما جاء، ووافق عليه المؤتمر .

ولا يمكن أنْ نَسِمَ هذا القرار بالتوفيق؛ لأنه إن كان جامعاً فليس بمانعٍ، وهما شـــرط في كل تعريف محدّد وواضح المعالم. والذي خاف منه ابن هشام من اللّبس بين الحال والمفعول المطلق سعى إليه الدكتور شوقي والمجمع سعياً حثيثاً؛ فالضرْب مـــن التعلّق الذي ذكره الدكتور شوقي، والدلالة عليه نوعاً من الدلالة، كما جاء في القـــرار مُلـــبِس ويُفضي إلى الخلط. وذِكْرُ ما ينوب عن المفعول المطلق أقل وطأة وأقـــوم قِيلاً من هذا؛ ذلك أنّ قولهم "جئت ركضاً" أو راكضاً" أيضاً ونحوها سيندرج تحتها، فهو يؤكد عامله ويدلّ عليه نوعاً من الدلالة أو يتعلق به ضرباً من التعلّق ولا يُعـــترَض على هذا بأن الحال مشتقٌ، فقد أقرّ المجمع من قبل جواز وقوع المصدر حالاً، وكذا جواز القياس عليه.

وعلى هذا فالقول بالنيابة عن المصدر أكثر تحديداً، وأبعد من الخلط، وهو أقلُّ كُلفـــة بعد ذلك من تَرْك الأمر رهناً للأمثلة غير المحدودة. ولا نتصوّر أن يكون من الصـــعب على الناشئة أنْ تحيط بهذه الأبواب المحدودة ممّا ينوب عن المصدر، فيما يسهل عليها الإحاطة بأمثلة لا حصر لها .

---

[1] محاضر جلسات الدورة(٤٣)، وفي أصول اللغة: ٢١٩/٣ .

[2] محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤٦٦ .

المَفْعُـولُ مَعَـهُ :

جاء في قرار المجمع:

" المَفْعُـولُ مَعَـهُ: اسمٌ مَنصوبٌ تَالٍ لِـ "واو" بِمَعْنَى "مَعَ" لا يَشْتَرِكُ مَعَ مَا قَبْلَ "الوَاوِ" فِي مَعْنَى العَامِلِ"[1].

ويعرض الدكتور شوقي ضيف في سياقِ كلامه على وضع الضوابط السّديدة لـتعريف ابـن هشام للمفعول معه وهو: "اسم فضلةٌ تالٍ لـ "واو بمعنى "مع"، تالية لجملـة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه"[2]، وجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات، وجوب العطف في مثل "اشترك زيد وعمرو" ورُجْحَان العطف مثل" "جاء زيد وعمروٌ"، ووجوب المفعول معه "سرت والجامعة"، ورُجْحَان المفعول معـه فـي مثل "قمتُ ومحمداً"؛ لأنّ العطف على الضمير المتّصل يستلزم ضميراً فاصلاً. وامتناع أنْ يكون مفعولاً معه، أو معطوفاً في مثل" شربتُ ماءً وطعاماً"؛ إذ يقدّرون لكلمة طعاماً فعلاً محذوفاً مثل "أكلتُ" .

وهـذا ضابط طويل ومُبهم، وإنما كان ذلك – فيما يرى – لرغبة النحاة في تفـريعات الأبـواب وكثرتها، مع أنّ واحدة فقط هي التي ينطبق عليها الباب وهي "سـرتُ والجامعةَ". وهكذا واو المفعول معه دائماً تفصل ما بعدها عن الفعل السابق لها، فلا يقع عليه كما في مثل "سافرتُ وطلوعَ الفجرِ". والواو حينئذٍ كأنّها تحلّ محلّ ظـرف زمـان أو ظرف مكان. وهو يرى أنّه بهذا التوجيه يتّضح الباب في نفوس الناشـئة، ويكـون ضابطه على النحو الآتي: "اسم منصوب تالٍ لواو بمعنى مع، لا يصـحّ أن يُعطـف على ما قبله؛ لأن الفعل السابق لا يقع عليه "أو بعبارة مختصرة وأكثر دقّة "اسم منصوب تالٍ لواو بمعنى مع تفيد الظرفية الزمانية أو المكانية"[3].

أمّا الكلام على حالات الاسم بعد هذه الواو، فالظاهر أنّ الدافع إليه ليس ما ذكر الدكتور شوقي، وهو" لرغبة النحاة في تفريعات الأبواب وكثرتها"، بل استقصاء كلّ

---

[1] مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٧. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[2] ينظر أوضح المسالك : ٢١٢/٢ .

[3] في أصول اللغة :٢٢٠/٣ .

الحـــالات التي يمكن أنْ يكون عليها حال الاسم بعد هذه الواو. والدلالة بعد ذلك في المقـــام الأوّل. ولا يقتصر المفعول معه على مثل قولنا "سرتُ والجامعة"، كما يقول الدكتور شوقي؛ إذ يمكن أنْ يكون على غير ذلك،وقد جاء من الشواهد ما يؤكّد ذلك، قال جرير(ت١١١هـــ)[١]:

الشمسُ طالعةٌ ليستْ بكاسفةٍ تبكي عليك نجومَ الليلِ والقمرَا

أي مع القمر، فالعطف والمعيّة ههنا جائزان ولكلٍّ دلالته .

وقال الشاعر[٢]:

فكونوا أنتم وبني أبيكُم مكانَ الكِليتينِ من الطِّحالِ

والعطفُ وإن كان ممكناً ههنا من قِبَل اللفظ، فلا يكون ممكناً من قِبَل المعنى . وكذا قولهم :"لا تَغتَذِ بالسمكِ واللبنَ"، و"لا يعجبك الأكلُ والشِّبَعَ"[٣]، والدلالة ههنا واضحة على المعيّة.

ولا شكّ أنّ هذا ممّا لا يعني الناشئة، وينبغي ألاّ يُشغل بالهم إلاّ بإحكام مفهوم هذا الباب، ومن ثَمّ القياس عليه.

وتعـــريف الدكـــتور شوقي كما رأينا لا يمثّل حقيقة هذا الباب، فيما نجد أنّ تعـــريف ابن هشام إذا ما نظرنا من باب إفهام الناشئة، وتقريب مفاهيم المصطلحات الـــنحويّة إلـــيهم، لا يسعنا إلا الأخذ به، فليس كلّ مختصَرٍ مُيَسَّر. فابن هشام يسعى لوضع حدٍّ جامع مانع. وإذا أردنا أن نعلّم الناشئة، فإنه يمكننا إسقاط الجملة الأخيرة مـــن تعـــريف ابن هشام، وهي:"أو اسم فيه معناه وحروفه"؛ ذلك أنّ هذه العبارة قد تحـــتاج إلـــى تفسير وتوضيح، يضيع معه الهدف المنشود. وهذا أوضح من تعريف الدكتور شوقي، وأكثر إفهاماً؛ ذلك أنّه يحدّد سياق هذه الواو، وهي" أنها تالية لجملة ذات فعْـــل". كما أنّه لا يشغل الدارسين بمسألة معنى" الواو" وما تدلّ عليه من معنى الظرفـــية الزمانـــيّة أو المكانـــيّة؛ وما تفضي إليه من التأويل والتفسير، ممّا يقصي

---

[١] ينظر ديوانه:٢٣٤، والجملللخليل:٧٥، ولسان العرب:"بكى"، "شمس" و"كسف" .

[٢] البيـــت لشعبة بن قُمير في نوادر أبي زيد، وهو في: الكتاب: ٢٩٨/١، سرّ الصناعة: ١٢٦، ٦٤٠، أوضح المسالك: ٢١٥/٢، والهمع :١٧٧/٢ .

[٣] ينظر"الهمع": ١٨٢/٢ .

الـــدارس عـــن الموضـــوع الرئيسي . وهذا ينطبق على تعريف المجمع الوارد في القـــرار؛ إذ يخلـــو مـــن السياق الذي ترِدُ فيه هذه الواو، فضلاً عن ذكره مصطلح "العامل"، ولا داعي لذكره في تعليم الناشئة.

الحـــالُ:

جاء في قرار المجمع :

" الحَالُ: وَصفٌ مُؤَقَّتٌ نَكِرَةٌ مَنصُوبٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ "[1] .

وفـــي ســـياق الكلام على الضوابط السديدة، عرض الدكتور شوقي لضابط الحـــال عند ابن هشام، إذ ضبطه على النحو الآتي: "هو وصف فضلة مذكور لبيان الهيـــئة"[2] ، وينـــتقد هذا الضابط، إذ هو – كما يراه – غامض. ويشرحه ابن هشام قـــائلاً:" خـــرج بذكـــر الوصف المفعول المطلق وبذكر الفضلة الخبر؛ لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقية الضابط التمييز والنعت. وبذلك يصبح الضابط الحـــال أنّه "اسم ليس مفعولاً مطلقاً ولا تمييزاً ولا نعتاً"، فماذا تفهم الناشئة من مثل هذا الضابط ؟ ويشير إلى معنى الظرفيّة في الحال، التي لم يلتفت إليها من النحاة – كما يقول – غير سيبويه، إذ يقول:" فإذا قلت: "جاء محمد مبتسماً كان الابتسام صفة لمحمد في وقت معين، وهو وقت المجيء، أو وقت الفعل"[3]، فهو صفة مقيدة بزمان مُعيّـــن؛ ولذلـــك يرى أن يوضع له هذا الضابط البسيط: "الحال صفة نكرة منصوبة مؤقتة"، وبذلك يخرج الخبر المرفوع، كما يخرج النعت فهو صفة لازمة، ولا علاقة بين الحال في هذه الصورة والمفعول المطلق، ولا وبينه و بين التمييز.

وينبغـــي الإشـــارة إلى أن النحاة التفتوا إلى ما التفت إليه سيبويه، ولم ينفردْ بذلـــك كمـــا ذكر الدكتور شوقي، فقد جاء في كتاب "الجُمَل" المنسوب إلى الخليل: "وإنما صار الحال نصباً لأن الفعل يقع فيه ... فانتصب كانتصاب الظرف حين يقع فيه الفعل"[4]. وقال المبرّد:" وإذا قلت : ذاك عبد الله قائماً."ذاك" للإشارة. كأنّك قلت: أشـــير إليه راكباً. فلا يجوز أن يعمل في الحال إلاّ فعل، أو شيء في معنى الفعل؛ لأنهـــا مفعول فيها"[5]. وقال الزّبيدي(ت٣٧٩) في باب الحال: "إذا أخبرت عن شيء

---

[1] مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٨. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

[2] ينظر أوضح المسالك: ٢٤٩/٢ .

[3] محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤٦٧ .

[4] الجمل: ٤١ .

[5] المقتضب: ٤/ ١٦٨، وينظر: ٢٩٩/٤، ٣٠٠ .

معـــروف أنـــه فَعَـــلَ فعلاً أو قع عليه فعل، أو أخبرت عن استقراره في مكان، أو أشـــرت إلـــى عينه، وتَمّ الكلام بذلك، ثم أردت أن تخبر بالحال التي وقع في الفعل، فانصب ذلك الخبر؛ لأنه مفعول فيه وهو الذي يسمّى الحال"[1].

وفي أثناء المناقشة اعترض عباس حسن على تعريف الدكتور شوقي في أنّ الحال قد تكون دائمة، كما اعترض الأستاذ على النجدي أيضاً بأنّ التعريف لم يبيّن وظيفة الحال[2]. فَوُوفق على أن يكون القرار كما جاء .

وعلـــى الرغم من أن قرار المجمع موفق بما استدركه على تعريف الدكتور شـــوقي، إلا أن تعريف ابن هشام ليس بالسوء الذي صورّه به الدكتور شوقي، فابن هشام يضع ضابطاً عامّاً لكلّ الدارسين، وليس للناشئة. وهو يسعى في هذا التعريف ليضـــع حدّاً جامعاً مانعاً، وهو بعد ذلك لم يقل إنّ الحال" اسم ليس مفعولاً مطلقاً ولا تمييـــزاً ولا نعتاً"، بل ذكر وظيفته، وأنّه ليس عُمدة كالمبتدأ والخبر. وعلى هذا فنقد الدكـــتور شـــوقي ههنا لم يكن صائباً، وإضافة كلمة "مؤقتة" إلى التعريف كما ذكر الدكـــتور شـــوقي، وأثبتها المجمع في قراره، تضلّل الدارس، ومن ثَمّ فمن الأفضل حذفهـــا. فمـــن الحال ما لا يكون مؤقتاً وهو الحال الدائمة، خاصّة ما يتعلّق بالذات الإلهـــيّة، نحـــو"دعـــوتُ الله ســـميعاً" و"ســـألته كريماً"، ومثل الحال المؤكدة،كقوله تعالى:"وأرسلناك للناس رسولاً"[3]، وقول الشاعر[4]:

لَنا ابنُ دارةَ مَعرُوفاً بها نَسَبيْ وهل بِدَارةَ يا لِلناسِ مِنْ عَارِ

قصـــارى القول لا يمكننا أنْ نعد تعريف الحال كما جاء في القرار قدّم شيئاً جديـــداً يسّـــر علـــى الناشئين ما كان مُعسّراً، وتعريف ابن هشام يفي بالغرض، إذا تجنّبنا الخوض فيما خاض فيه من تفسير هذا التعريف تفسيراً مُسهَباً .

---

[1] كتاب الواضح : ٧٨ .

[2] محاضر جلسات الدورة(٤٥) : ٤٦٧ .

[3] النساء:٧٩ .

[4] البيت لسالم بن دارة في الكتاب:٢/٧٩، والخصائص: ٢/٢٦٨، ٣/٦٠.

الخـاتمـــة:

نستخلصُ في نهايةِ هذا البحثِ الأمورَ الآتية:

١. مـــالَ أعضاءُ المجمعِ إلى قَبولِ الغالبيةِ العُظمى من التراكيبِ والأساليبِ التي عُرضت عليهم، ممّا يَشيعُ بين الكتّابِ والمثقّفينَ في العصرِ الحديثِ.

٢. رسّخ المجمع شروطاً رائدةً وحيويّةً للاستشهادِ بالحديث الشريف.

٣. لـــم أخـــتلفْ مع اتجاهِ المجمعِ في قَبولِ التراكيبِ والأساليبِ اللّغويةِ المُحدثَةِ، ولكنني لم أوافقْه في الكثيرِ من تَخريجاتِه لتلك الظواهرِ.

٤. إنّ اتجـــاهَ قَبولِ المجمعِ للتراكيبِ والأساليبِ المحدثةِ دفعَ الأعضاءَ إلى قَبولِ أحـــدِ الاقتراحاتِ المَطروحةِ في تَخريجِ هذه التراكيبِ أو الأساليبِ، أو جُلّها، وإنْ كانت لا تمثّلُ الظاهرةَ اللغويةَ المدروسةَ.

٥. كانـــت محاولةُ إرضاءِ الأعضاءِ بيّنةً في الكثيرِ من القَراراتِ التي كَثُرتْ فيها التخريجاتُ، لتنالَ أكبرَ قدرٍ من الموافقةِ عند التصويتِ عليها.

٦. علـــى الـــرغمِ مـــن أهمـــيةِ الأبحاثِ المقدمةِ بينَ يديْ القراراتِ فإنها لا تمثّلُ اســـتقراءً للظواهـــرِ المدروسةِ، فباستثناءِ القضايا الكُبرى التي ناقَشها المجمعُ إبّـــانَ نشـــوئِه نَجـــد أنّ المُنكّرة أو المذكّراتِ القليلةِ لا تفي بدراسةِ الظواهرِ اللغويةِ الحديثةِ، والخُلوصِ فيها إلى قَرار.

٧. تبيّن أنّ جُلّ الآراءِ التي تبنّاها أعضاءُ المجمعِ تنسبُ إلى المدرسةِ الكوفية.

٨. تبيّـــنَ أنّ الغالبـــيةَ العُظمـــى مـــن الأساليبِ المطروحةِ للمناقشةِ إنّما هي من الأساليبِ المعرّبةِ، وإنْ لم يُشر المجمعُ إلى ذلك.

٩. سادَ الطابعُ الارتجاليّ المناقشاتِ التي سجّلتها مَحاضرُ الجلساتِ، وذلك بادٍ في جلّ المناقشاتِ التي سجّلتها تلك المحاضر.

١٠. غابَ عن الأبحاثِ كلّها الجانبُ الإحصائيُّ، فإقرارُ استخدامِ بعضِ الظواهرِ اللغويةِ، أوالاستغناءِ عنها لا بدّ أنّ يقومَ على شَكلٍ من أشكالِ الإحصاءِ.

١١. فـــي مســـألةِ التيســـيرِ غلـــبَ علـــى أعضاءِ المجمعِ التحويرُ والتغييرُ في المصطلحاتِ النحويّةِ الموروثةِ.

١٢. تحـدّد اتجاهُ الصعوبةِ في قواعدِ النحوِ، كما يَبدو من الملامحِ العامّةِ لأراءِ التيسيرِ في المادةِ النحويّةِ وَحدَها، دونَ الالتفات إلى العواملِ المؤثرةِ الأخرى.

١٣. لـم تقـمْ دَعـوى التيسرِ بقسميها على أيّ سندٍ علميّ أو إحصائيٍّ، وقد قام أعضاءُ المجمعِ بتقديرِ الصعوبةِ في المادةِ النحويةِ عَشوائياً.

١٤. لـم يتنـبّه أعضاءُ المجمعِ في مسألةِ التيسيرِ إلى الشَرْخِ الكبيرِ الذي تُحدثُه قـراراتُه بيـنَ مـا يتلقّاه الناشئُ من تلك المفاهيمِ والمصطلحاتِ في مراحلِهِ الأولـى، وبيـنَ مـا سَيدرُسـه مـن تلك المفاهيمِ والمُصطلحاتِ في مراحلِه المتأخرةِ، مُتخَصّصاً كانَ أو غيرَ متخصّص.

١٥. نسـتطيعُ الحكمَ على آراءِ المجمعِ في مسألةِ التيسيرِ بالفشلِ؛ لأنها تجاوزت حدودَ التيسيرِ، ومسّتْ بالمادةِ النحويّةِ الرئيسيةِ، وغيّرتْ وبدّلتْ بمصطلحاتِها.

١٦. أظهـرَ هـذا البحثُ تقصيرَ المجامعِ اللغويةِ العربيةِ في دراستِها للتراكيبِ والأساليبِ اللغويةِ المُعاصرةِ، وتَتبّع تَطوّرِها.

١٧. تبيّـنَ من هذا البحثِ أهميّةُ دراسةِ التراكيبِ والأساليبِ اللغويةِ المعاصرةِ، ومحاولةِ تخريجِها، وملامحِ التطورِ فيها، وتتبعِها عند القدماءِ والمُحدَثين.

١٨. أظهـرَ أهمـيّةَ قيامِ مؤسساتٍ وطنيةٍ وقوميّةٍ للنهوضِ بهذا العملِ الرائدِ ، وهـذا يدعـو إلى عودةِ مجمعِ القاهرةِ على الوجْه الأخصّ ،والمَجامعِ العربيّةِ إلى هذه السنّةِ الحميدةِ التي بَدأها المجمعُ اللّغويُّ في القاهرةِ.

١٩. إنّ الهَـناتِ التـي أُخذتْ على قراراتِ مجمعِ الخالدينَ، لا تَغضُّ من عملِه العظـيمِ الرائدِ في سبيلِ تتبّعِ الظواهرِ اللّغويّةِ الحديثةِ وتقنيتِها، وتَرسيخِ جهودٍ لسـانيّةٍ عربيةٍ تطبيقيةٍ في القرنِ العشرين، تُسهم في دَعْمِ هذه اللّغةِ العظيمةِ، وتَرصدُ مظاهرَ نُموّها وتفاعلِها مع اللّغاتِ الأخرى.

المصادر والمراجع

* أولاً: الكتب :

- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، المؤتلف والمختلف، تحقيق عبد الستار فراج.
- الأبشيهي، شهاب الدين، المستطرَف في كلّ فن مستظرَف(cd)، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦ .
- الأحمر، خلف، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦١ .
- الأزراري تقي الدين، خزانة الأدب(cd) تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧ .
- الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر .
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون،الدار المصرية للتأليف والنشر .

الإشبيلي ، أبو بكر الزبيدي ، الواضح، تحقيق عبد الكريم خليفة .

الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني(cd) . تحقيق سمير جابر، دار الفكر، الطبعة الثانية .

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٥، بيروت – لبنان .

الآلوسي، سالم، المجمع العلمي العراقي في خمسين عاماً، مطبعة المجمع العلمي العراقي،١٩٩٧.

امرؤ القيس، ديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،ط٤.

أمية بن أبي الصلت، حياته وشعره، تحقيق بهجة الحديثي، دار الشؤون الثقافية، ط٢، بغداد.

أنباري أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق فخري قدارة، دار الجيل، ط١،١٩٩٥.

- المقتصد في شرح الأيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢.
- جرير، ديوان، شرح غريد الشيخ، الجيل، الأعلمي للمطبوعات بيروت، ط ١، ١٩٩٩ .
- الجزري، أبو السعادات، النهاية في غريب الأثر(cd) ، تحقيق محمود الطناحي ورفيقه، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩ .
- الجمحي، ابن سلاّم، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني .
- ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت .
- سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ١٩٩٣ .
- المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه، دار سزكين، ١٩٨٦ .
- الجوهري، أسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار،دار الكتاب العربي،مصر.
- الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨١ .
- الحريري، القاسم بن علي، درّة الغواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر .
- حسن، عبّاس، النحو الوافي، دار المعارف، ط٣، ١٩٦٦ .
- حسين، الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي دمشق، ط٢، ١٩٦٠ .
- الحطيئة، ديوان، شرح ابن السكيت، تحقيق مصطفى النمّاس، ط١، ١٩٨٩.
- الحمزاوي، رشاد، أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة، دار الغرب الإسلامي، ط١٩٨٨،١.

- ، مجمع اللغة العربية بدمشق، دار التركي للنشر، ١٩٨٨ .
- أبو حيّان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضَرَب، تحقيق مصطفى النمّاس، ط ١، ١٩٨٩ .
- البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣ .
- ابن خالويه الحسين بن أحمد،مختصر في شواذ القرآن، عني بنشره، ج.برجشتراسر،دار الهجرة.
- الخطيب، عدنان،العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية،دار الفكر،ط١٩٨٦،١.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، ط١، ١٩٨٧ .
- درويش محمود، ديوان لماذا تركت الحصان وحيداً، رياض الريّس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٥ .
- رؤبة بن العجّاج، ديوان، تصحيح وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٧٩ .
- الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى، كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، الفجّالة، القاهرة .
- رضا، أحمد، متن اللغة، دار مكتبة الحياة بيروت، ١٩٥٨ .
- الزّبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، وزارة الإعلام، الكويت .
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق،الجمل في النحو،تحقيق علي الحمد،مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٨٤ .
- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢.
- زريق، إيهاب صبيح، القاموس العسكري الفني الحديث،دار الكتب العلمية، القاهرة،١٩٩٩.

- الزعـبلاوي، صلاح الدين، مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٤ .
- الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر، الكشّاف، دار الفكر .
- أساس البلاغة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦ .
- زهـير بن أبي سُلمى، ديوان، شرح الأعلم ، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة،ط٣، ١٩٨٠ .
- ستتكيفتش، ترجمة محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى الحديثة .
- ابـن السـرّاج، أبـو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٨ .
- السـكاكيني، خلـيل، مطالعات في اللغة والأدب، مطبوعات وزارة الثقافة، السلطة الوطنية الفلسطينية، طبعة خاصّة، ٢٠٠٠ .
- السـكّاكي، أبـو يعقـوب يوسـف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣ .
- ابن سلاّم، أبو عُبيد القاسم، الأمثال،تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٠ .
- سـيبويه، أبـو بشرعمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون،دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١ .
- ابـن سـيده، علي بن إسماعيل، المحكم، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ٢٠٠٠ .
- المخصّص، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع بيروت .
- كتاب العدد، تحقيق عبد الله الناصير ورفيقه،ط١، ١٩٩٣ .
- السـيوطي، جـلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح، تحقيق أحمد الحمصي ورفيقه، جروس برس، ط١، ١٩٨٨ .
- شرح شرح شواهد المغني، مكتبة الحياة بيروت .
- المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، دار الفكر .

- همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية،بيروت،١٩٩٨.
- السيد، أمين، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، ط١، دار المعارف، ١٩٦٨ .
- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراة، ١٩٨٢.
- الشرتوني، سعيد، أقرب الموارد، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٩٢.
- الشنتمري، الاعلم، تحصيل عين الذهب، تحقيق زهير عبد المحسن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢ .
- الصبّان، محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧ .
- صفوت، أحمد زكي، جمهرة خطب العرب، المكتبة العلميّة،بيروت.
- الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢ .
- الضحّاك، ابن الحسين، ديوان، تحقيق عبد السلام فراج، دار الثقافة، بيروت، ١٩٩٠ .
- ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، الطبعة الثالثة .
- عبد الرحمن، عفيف، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي، دار المناهل، بيروت، ط١، ١٩٩٦ .
- عبد العزيز، محمد حسن، محاضرات في اللغة العربية ومشكلاتها، مكتبة الشباب .
- عبد المطلب، محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٧ .
- العدناني، محمد، معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٨٩ .

- العزاوي، نعمة رحيم، حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥ .
- العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل ورفيقه، المؤسسة العربية الحديثة، ط١، ١٩٦٤ .
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨ .
- الضرائر، تحقيق السيد إبراهيم، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث .
- ابن عقيل، بهاء الدين، شرح الألفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط١٦، ١٩٧٩ .
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد البجاوي، دار الجيل، ١٩٨٧ .
- مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت،ط١، ١٩٩٢ .
- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، ط٣، ١٩٩٢ .
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ورفيقه، دار السرور لبنان .
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط، ١٩٨٥ .
- معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.
- الفرزدق، ديوان، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧ .

- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم،أدب الكاتب ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،ط٤، ١٩٦٣ .
- القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٢ .
- القزويني، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق بهيج الغزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٨٨ .
- القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق يوسف علي الطويل، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٧ .
- ابن قيس، عبد الله بن محمد، قرى الضيف(cd) ، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، دار أضواء السلف، الرياض،ط١، ١٩٩٧.
- كبّة، محمد زياد، مدارس اللسانيّات، النشر والمطابع، جامعة الملك سعود.
- الكسّار، محمد، المفتاح لتعريب النحو، سلسلة النحو المعرّب، دمشق، ١٩٧٦ .
- الكفوي، أبو البقاء، الكليات، تحقيق عدنان درويش ورفيقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢ .
- الكنغراوي، صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي .
- الكيالي، ماهر، القاموس العسكري الحديث، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٨٦ .
- المالقي، أحمد عبد النور، رصف المباني، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥ .
- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين، شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح الكافية الشافية، تحقيق علي معوض ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠ .

المصادر والمراجع

* أولاً: الكتب :

- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، المؤتلف والمختلف، تحقيق عبد الستار فراج.
- الأبشيهي، شهاب الدين، المستطرَف في كلّ فن مستظرَف(cd)، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦ .
- الأحمر، خلف، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦١ .
- الأزراري تقي الدين، خزانة الأدب(cd) ،تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧ .
- الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر .
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون،الدار المصرية للتأليف والنشر .
- الإشبيلي ، أبو بكر الزبيدي ، الواضح، تحقيق عبد الكريم خليفة .
- الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني(cd) . تحقيق سمير جابر، دار الفكر، الطبعة الثانية .
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٥، بيروت – لبنان .
- الألوسي، سالم، المجمع العلمي العراقي في خمسين عاماً، مطبعة المجمع العلمي العراقي،١٩٩٧.
- امرؤ القيس، ديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،ط٤.
- أمية بن أبي الصلت، حياته وشعره، تحقيق بهجة الحديثي، دار الشؤون الثقافية، ط٢، بغداد.
- الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق فخري قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١٩٩٥،١.

- الإنصـــاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،١٩٨٢.
- الأنصـــاري، أبو زيد، النوادر، تحقيق محمد عبد القادر، منشورات جامعة الفاتح، ط١ .
- البخاري، محمد ابن اسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٩٨٩ .
- البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧ .
- البَطَلْيُوسِـــيّ،عبد الله بـــن محمد، الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، تحقيق مصطفى السقّا وزميله، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨١ .
- الـــبغدادي، عـــبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ .
- الـــترمذي، أبـــو عبد الله محمد بن علي، الأمثال من الكتاب والسنّة، تحقيق السيد الجميلي، دار ابن زيدون، بيروت، ط١، ١٩٨٥ .
- توامـــة، عـــبد الجـــبار، الـــتعدية والتضـــمين في الأفعال العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤ .
- ثعلـــب، أبـــو العـــباس أحمـــد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف،مصر.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة .
- البخلاء، تحقيق محمد سويد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ٢،١٩٩٢.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، ط٣،١٩٩٢.

- المقتصد في شرح الأيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢.
- جرير، ديوان، شرح غريد الشيخ، الجيل، الأعلمي للمطبوعات بيروت، ط ١، ١٩٩٩ .
- الجزري، أبو السعادات، النهاية في غريب الأثر(cd) ، تحقيق محمود الطناحي ورفيقه، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩ .
- الجمحي، ابن سلاّم، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني .
- ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت .
- سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ١٩٩٣ .
- المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه، دار سزكين، ١٩٨٦ .
- الجوهري، أسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار،دار الكتاب العربي،مصر.
- الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨١ .
- الحريري، القاسم بن علي، درّة الغواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر .
- حسن، عبّاس، النحو الوافي، دار المعارف، ط٣، ١٩٦٦ .
- حسين، الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي دمشق، ط٢، ١٩٦٠ .
- الحطيئة، ديوان، شرح ابن السكيت، تحقيق مصطفى النمّاس، ط١، ١٩٨٩.
- الحمزاوي، رشاد، أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة، دار الغرب الإسلامي، ط١،١٩٨٨.

- ، مجمع اللغة العربية بدمشق، دار التركي للنشر، ١٩٨٨ .
- أبو حيّان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضَرَب، تحقيق مصطفى النمّاس، ط ١، ١٩٨٩ .
- البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣ .
- ابن خالويه الحسين بن أحمد،مختصر في شواذ القرآن، عني بنشره، ج.برجشتراسر،دار الهجرة.
- الخطيب، عدنان،العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية،دار الفكر،ط١٩٨٦،١.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، ط١، ١٩٨٧ .
- درويش محمود، ديوان لماذا تركت الحصان وحيداً، رياض الريّس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٥ .
- رؤبة بن العجّاج، ديوان، تصحيح وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٧٩ .
- الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى، كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، الفجّالة، القاهرة .
- رضا، أحمد، متن اللغة، دار مكتبة الحياة بيروت، ١٩٥٨ .
- الزّبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، وزارة الإعلام، الكويت .
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق،الجمل في النحو،تحقيق علي الحمد،مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٨٤ .
- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢.
- زريق، إيهاب صبيح، القاموس العسكري الفني الحديث،دار الكتب العلمية، القاهرة،١٩٩٩.

- الزعـبلاوي، صلاح الدين، مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٤ .
- الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر، الكشّاف، دار الفكر .
- أساس البلاغة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦ .
- زهـير بن أبي سُلمى، ديوان، شرح الأعلم ، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة،ط٣، ١٩٨٠ .
- ستتكيفتش، ترجمة محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى الحديثة .
- ابـن السـرّاج، أبـو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٨ .
- السـكاكيني، خلـيل، مطالعات في اللغة والأدب، مطبوعات وزارة الثقافة، السلطة الوطنية الفلسطينية، طبعة خاصّة، ٢٠٠٠ .
- السـكّاكي، أبـو يعقـوب يوسـف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣ .
- ابن سلاّم، أبو عُبيد القاسم، الأمثال،تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٠ .
- سـيبويه، أبـو بشرعمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون،دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١ .
- ابـن سـيده، علي بن إسماعيل، المحكم، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ٢٠٠٠ .
- المخصّص، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع بيروت .
- كتاب العدد، تحقيق عبد الله الناصير ورفيقه،ط١، ١٩٩٣ .
- السـيوطي، جـلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح، تحقيق أحمد الحمصي ورفيقه، جروس برس، ط١، ١٩٨٨ .
- شرح شرح شواهد المغني، مكتبة الحياة بيروت .
- المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، دار الفكر .

- همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية،بيروت،١٩٩٨.
- السيد، أمين، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، ط١، دار المعارف، ١٩٦٨ .
- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراة، ١٩٨٢.
- الشرتوني، سعيد، أقرب الموارد، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٩٢.
- الشنتمري، الاعلم، تحصيل عين الذهب، تحقيق زهير عبد المحسن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢ .
- الصبّان، محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧ .
- صفوت، أحمد زكي، جمهرة خطب العرب، المكتبة العلميّة،بيروت.
- الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢ .
- الضحّاك، ابن الحسين، ديوان، تحقيق عبد السلام فراج، دار الثقافة، بيروت، ١٩٩٠ .
- ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، الطبعة الثالثة .
- عبد الرحمن، عفيف، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي، دار المناهل، بيروت، ط١، ١٩٩٦ .
- عبد العزيز، محمد حسن، محاضرات في اللغة العربية ومشكلاتها، مكتبة الشباب .
- عبد المطلب، محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٧ .
- العدناني، محمد، معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٨٩ .

- العزاوي، نعمة رحيم، حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥ .
- العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل ورفيقه، المؤسسة العربية الحديثة، ط١، ١٩٦٤ .
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨ .
- الضرائر، تحقيق السيد إبراهيم، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث .
- ابن عقيل، بهاء الدين، شرح الألفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط١٦، ١٩٧٩ .
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد البجاوي، دار الجيل، ١٩٨٧ .
- مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت،ط١، ١٩٩٢ .
- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، ط٣، ١٩٩٢ .
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ورفيقه، دار السرور لبنان .
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط، ١٩٨٥ .
- معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.
- الفرزدق، ديوان، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧ .

- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم،أدب الكاتب ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،ط٤، ١٩٦٣ .
- القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٢ .
- القزويني، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق بهيج الغزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٨٨ .
- القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق يوسف علي الطويل، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٧ .
- ابن قيس، عبد الله بن محمد، قرى الضيف(cd) ، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، دار أضواء السلف، الرياض،ط١، ١٩٩٧.
- كبّة، محمد زياد، مدارس اللسانيّات، النشر والمطابع، جامعة الملك سعود.
- الكسّار، محمد، المفتاح لتعريب النحو، سلسلة النحو المعرّب، دمشق، ١٩٧٦ .
- الكفوي، أبو البقاء، الكليات، تحقيق عدنان درويش ورفيقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢ .
- الكنغراوي، صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي .
- الكيالي، ماهر، القاموس العسكري الحديث، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٨٦ .
- المالقي، أحمد عبد النور، رصف المباني، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥ .
- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين، شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح الكافية الشافية، تحقيق علي معوض ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠ .

- عمـــدة الحـــافظ وعدّة اللافظ، وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، ١٩٧٧ .
- المـــبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣ .
- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .
- المتنبـــي، ديـــوان، شـــرح العكـــبري، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، دار المعرفة، بيروت .
- محفوظ، نجيب، أولاد حارتنا، رواية، دار الآداب بيروت، ط٨، ١٩٩٧ .
- ليالـــي ألف ليلة، المجموعة الكاملة لمؤلفات نجيب محفوظ، مكتبة لبنان بيروت، ط١، ١٩٩٤ .
- حديـــث الصباح والمساء، المجموعة الكاملة لمؤلفات نجيب محفوظ، لبنان بيروت، ط١، ١٩٩٤ .
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٩٦٤.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط٣، ١٩٨٥ .
- المـــرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢ .
- المرزبانـــي، أبـــو عبـــيد الله محمد بن عمران،معجم الشعراء، تحقيق عبد الستار فراج، ١٩٦٠ .
- مصطفى، إبراهيم، ورفاقه، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، تركيّا، ١٩٨٩ .
- المعرّي أبو العلاء، سقْط الزّند، دار صادر، ١٩٨٠ .
- المقّـــري، محمد بن أحمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨ .
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت .

- منيف، عبد الرحمن، لوعة الغياب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٢، ٢٠٠٠ .
- الموصلي(ابن الأثير)، أبو الفتح ضياء الدين، المثل السائر(cd)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٩٩٥ .
- الميداني، أبو الفضل محمد بن أحمد، مجمع الأمثال،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،١٩٥٥.
- النابغة الذبياني، ديوان، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور،الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦ .
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق غازي زاهد، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨ .
- الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، ١٩٨١ .
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك، تحقيق يوسف هبّود، دار الفكر، ١٩٩٤.
- شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- شرح قطر الندى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ورفيقه، ط٦، ١٩٨٥ .
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب .

*** ثانياً: الموسوعات:**

- موسوعة الحديث النبوي الشريف(cd) ، شركة صخر لبرامج الحاسب، الإصدار الأول .

- محاضرجلسات الدورة الثامنة والثلاثين، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مدكور ، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٢ .
- محاضر جلسات الدورة التاسعة والثلاثين،أشرف عليها، الدكتور إبراهيم مدكور الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٤ .
- محاضر جلسات الدورة الأربعين، أشرف عليها، الدكتور إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٥ .
- محاضر جلسات الدورة الحادية والأربعين، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥ .
- محاضر جلسات الدورة، الثانية والأربعين، أشرف على إخراجها، الدكتور إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٨ .
- محاضر جلسات الدورة الثالثة والأربعين، أشرف عليها إبراهيم الترزي ورفاقه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٩ .
- محاضر جلسات الدورة الرابعة والأربعين، أشرف عليها إبراهيم الترزي ورفاقه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٩ .
- محاضر جلسات الدورة الخامسة والأربعين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣ .
- محاضر جلسات الدورة السادسة والأربعين، أشرف عليها أحمد عبد الرحمن خليل وزملاؤه الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨١ .
- محاضر جلسات الدورة السابعة والأربعين، أشرف على إخراجها ضاحي عبد الباقي ورفاقه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣.
- مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين، والثلاثين، ١٩٦٣ .
- مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، أشرف عليها سعيد زايد وزملاؤه، ١٩٦٥ .
- مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين، مطابع الكيلاني، القاهرة، ١٩٧١ .

- مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مدكور، ١٩٧٢ .
- مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، أشرف الدكتور إبراهيم مدكور، ١٩٧٣ .

رابعاً: المراجع الأجنبيّة:

- Sambson Jeoffrey School of lingustics Hutchinson &Co 1980

*خامساً: المجلاّت:

- الإسكندري، أحمد، الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع القاهرة، القاهرة، الجزء(١)، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٥، ص(١٧٧).
- حسين، الخضر، الاستشهاد بالحديث في اللغة،مجلة مجمع القاهرة، الجزء (٣) المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٦، ص(١٩٧) .
- حسين، طه، مشكلة الإعراب، مجلة مجمع القاهرة، الجزء(١١) الهيئة العامّة الأميريّة،١٩٨٩، ص(٨٩) .
- الحمزاوي، رشاد، الفصاحة فصاحات، العدد(١٦)، ١٩٧٨، العدد (١٦)، ١٩٧٨، ص(٤٥) .
- الزيّات، أحمد حسن، رأي في قولهم سافر محمد علي حسن، مجلّة مجمع القاهرة، الجزء(١٢)، ١٩٦٠، ص(٦١).
- العوامري، أحمد، بحوث وتحقيقات لغوية، ص(١٥٥)، مجلّة مجمع القاهرة الجزء الأوّل، المطبعة الأميريّة ببولاق، ١٩٣٥.
- فاضل، عبد الحق، أخطاء لغويّة، مجلّة اللسان العربي، المجلد(٩) الجزء (١)،المغرب،١٩٧٢.
- الموسى، نهاد، اللغة العربية بين الثبات والتحوّل مَثَل من ظاهرة الإضافة،الحوليات التونسية، تونس، العدد(١٣)، ١٩٧٦ ص(٧) .

- خلاصـــة أعمال لجنة الأصول، مجلّة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العدد (٣٠)، ١٩٧٩، ص(٢٤٤) .
- خلاصة أعمال لجنة الأصول، المجلد(٣٦)، الجزء(٣)، ١٩٨٥،ص(٣٠١).

الفهارس

- فهرس الآيـــات
- فهرس الأحاديـث
- فهرس الأمثـــال
- فهرس الأعـــلام
- فهرس الشـــعر

البقرة : ١٥١/١٧، ١٩٠/٢٤، ٦١/٤١، ١٢٧/٧١، ١٦٧/١٦٧، ١٦٥/١٧٦، ٩٨/٢٢٨، ٢٧٨/٢٤٩، ٨٨/٢٦٠.

آل عمران :١٠٨/١١٩.

النساء :١٢٤/٢٣، ١٠٨/١٠٩.

المائدة:١٩٥/٧٣.

الانعام :١١٩/٦، ١٩٤/١٢١، ٦١/١٢٣.

الأعراف:١٩٥/٢٣، ٨٥/١٦٠. ٢٥٤/١٩٤.

التوبة :١٢٤/٧، ١٩٣/١٢، ٩١-٢٠١/٩٢.

هود:٧٢/٢٧.

إبراهيم:٢-٦٤/٣.

الإسراء :١٧/ ٦١، ٧٤/٧٦.

الكهف:٨٥/٢٥.

الحج :٢١٦/٧٢.

المؤمنون:٨٦/١١٢.

النور :١٢٩/٤٠، ١٧٢/٦١.

النمل:٣٢/٤٠.

الاحزاب :٨٨/٣٢.

سبأ :١٧١/٢٤.

الصافات:١٦٩/١٤٧.

ص :٢٥٢/٣٠.

الزمر :٧١/٦٤.

الشورى :١٥٤/١١، ١٣٨/٢٥.

الدخان:٥٠/٣٠.

الأحقاف:١٣٨/١٦.

محمـــد:٣٨/١٠٨.

القلـــم:٩/١٦٧.

التيـــن:٥/٦١.

الإنسان :١/٢٠٦، ٢٤/١٧١.

النازعـــات :٣٦/٥٠.

العلـــق:٧/٢٤٩.

" إذن تبدو أقدمنا":٧٥.
" إذن تبدو سوقهنّ":٧٥.
" إذن أستكثر":٧٥.
" إذن أصنع كما صنع رسول الله":٧٥.
" إذن أقول على رسول الله(صلّى الله عليه وسلم) ما لم يقُل":٧٥.
" إذن لا أصلي عليه":٧٦.
" إذن والذي بعثك بالحق...":٧٦.
" إذن يموت من الجوع":٧٧.
" إنك مهما أنفقت على أهلك من نفقة فإنك تؤجر " :٨٢.
" إنّي لأعلم إذا كنت راضية":٢١٨.
" الأربع الدور":٩٢.
" الأربع الركعات " :٩٣.
" الأربعة الأشهر " :٩٣.
"الثلاثة الأيام":٩٢.
" الثلاث درجات " :٩٣.
" الثلاث مئة " :٩٣.
" الثلاثة الأشهر " :٩٢.
" الثلاثة المواطن":٩٢.
" الخمسة الأوسق " :٩٣.
" الخمسة الأيام " :٩٢.
" ربما لم يجد أحدنا مكاناً يسجد فيه " :
"رَمَلَ الثلاثة أطواف " :٩٣.
" السبعة الأحرف " :٩٢.
" السنة اثنا عشر شهراً":٨٩.
"فلا تصلّوا هذه الثلاث ساعات " :٩٣.

" في الأربع الدور " :٩٣.
" قبلت الثلاثة الأيام " :٩٣.
" كانت في شوال سنة أربع " :١٠١.
" مابين الستين إلى المئة آية " :٩٣.
" مادام على الأثر فهو على الطريق " :١٢٥.
" ما كنت تأذن لي..." :١٢٨.
" من صام رمضان..." :٨٨.
" مهما كان من العين والقلب فمن الله " :٨٢.
" مهما كان من اليد واللسان فمن الشيطان " :٨٢.
" مهما نسيت من شيء فاحفظوا عني ثلاثاً " :٨٢.
" هل تزوجت بكراً أم ثيّباً" :٢٠٨.
" وذلك سنة ست " :١٠١.
" وعليكم خاصّة يهود أنْ لا تعدَوا في السبت " :١٤٢.
" يابن آدم لا تعجز عن الأربع الركعات " :٩٣.

"أصبح لا شيء شيئاً":٢١٣.
"أصبح اللاشيء شيئاً":٢١٣.
"ويعود اللاشيء شيئاً":٢١٣.
"قد لا يقادُ بيَ الجمل" :١٨٢، ١٨٥.
"قد لا أُخشَى بالذئب":١٨٥.
"ولقد كنت وما يقاد بي الجمل":١٨٢.

- محمد صلّى الله عليه وسلّم:١٢، ١٣، ٩٢، ٢١٩.
- إبراهيم أنيس :٢٧، ١٢٣، ١٢٧، ١٤٤، ١٦٣، ٢١٦.
- إبراهيم الدمرداش:١٢٧، ١٩٠.
- إبراهيم السامرائي:١٩، ٢٢، ٢٤، ٤٧، ٢٥٥.
- إبراهيم اللّبّان:٢١٩.
- إبرهيم مصطفى:٢٧، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٢٢٨، ٢٣٧.
- إبراهيم النيازجي:٢١٨.
- أُبيّ:٢٧٨.
- ابن الأثير:١٧٣، ١٣٥، ١٥٦.
- الإمام أحمد:٧٧، ٨٣، ٨٩، ١٨٨.
- أحمد بن إبراهيم:١١٧.
- أحمد الإسكندري:١٦، ١٧، ١٩، ٢٠.
- أحمد أمين:٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤.
- أحمد حسن الزيّات:٢٦، ٩٤.
- أحمد الحوفي:١٢٧، ١٣٠، ١٤٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٩، ٢١٤.
- أحمد عمّار:١٥٧.
- أحمد العوامري:٢١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ٢٣٤.
- أحمد ناجي القيسي:٣٠.
- الأخطل:٢٧٨.
- الأخفش:٣٨، ٧١، ٧٢، ١٣٤، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٩، ١٩٨، ٢٢٣،٢٥١، ٢٥٢، ٢٨٢.
- الأزهري:١١٧، ١١٨، ١٢٢، ١٢٥، ١٧٠، ٢١٠، ٢١١.
- إسماعيل منصور التميمي:٢١٠.
- الأسود بن يعفر النهشلي:٨١.

- أبو الأسود الدؤلي:٢٣٦.
- الأشموني:٣٩، ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٨٨، ٩٧، ١١٠، ١٣٨، ١٦٦، ١٨٧.
- ابن الأعرابي:١١٧، ١٩٦، ٢٠٩، ٢١٠.
- الأعشى:٩٣، ٩٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٨٣.
- أعشى باهلة:٧٢.
- الأعلم الشنتمري:٦٥، ١٤٥، ١٤٦.
- الأعمش:٢٧٨.
- امرؤ القيس:١٠٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٥، ١٦٥، ١٦٧.
- أمين الخولي:٢٧، ٢٩، ٥٨، ٥٩،٦٠، ٨٦، ٨٧.
- أمين السيد:١٥.
- أمية بن أبي الصلت:٦٧.
- الأنباري :١٤٨، ١٧٠، ١٩٦.
- أنستاس الكرملي:٦٩، ١٨٤.
- أنيس المقدسي:٨٦.
- الألوسي:٣٦.
- البحتري:٨١.
- البخاري:٨٩، ٩١، ١٨٥،١٠١.
- أبو البقاء:١٨، ١٩، ١٢٤، ١٣٠.
- أبو بكر الصديق (رضي الله عنه):١٠١، ١٤٢.
- ابن برّي:١٢٤.
- البطليوسي:١٨١.
- البغدادي:٣٦، ١٣٤، ١٨٤.
- البيضاوي:١٨٦، ١٩٣.
- الترمذي:٩٣.
- تقي الدين الحموي:١٣٦.
- تمام حسان:١٩٠، ١٩٢، ٢١٣.

- أبو تمام:١٧٦، ٢١٥.
- توبة بن الحميّر:١٨٨.
- أبو ثروان العكلي:٤٦، ٤٧.
- ثعلب:٧٤، ١١٧، ١٢٩، ١٤٢.
- الثعالبي:١٣٦.
- الجاحظ:٦٩، ٧٨، ٨١، ١٠٣، ١٠٤، ٢٢٣.
- جاروسلاف ستتكيفتش:١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.
- الجرجاني:٥٠، ١٢٩، ٢٠٧.
- جرجي زيدان:١٠٤.
- الجرمي:١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ٢٧١.
- جرير:٢٨٨.
- الجزري:١٣٥.
- جميل الملائكة:٣٠.
- جميل بن معمر:٧٢.
- ابن جنّي:١٨، ٢٧، ٣٢، ٤٧، ٦٩، ٧٢، ٢٠٣،١٩٧،١٨٥،١٧٢،١٢٩، ٢٥٤.
- أبو حاتم:١٣٤، ٢٨٢.
- ابن الحاجب:٥٠، ٥٨، ٦٦، ٨٤.
- الحارث بن حلّزة:١٧٦.
- حافظ إبراهيم:٢٠٩.
- الحجّاج:١٦٠.
- الحريري:١٠٩، ١١٠.
- أبو الحزام العكلي:١٩٧.
- حسّان بن ثابت:٥٧.
- الحسين بن الضحاك:٢١٠.
- حسين المرصفي:٢٢٤.
- الحطيئة:٥٠، ٧٣.

- حفني ناصف: ٢٢٤.
- أبو حيان الأندلسي:١٣، ٣٩، ٦٤، ٦٥، ٧٦، ٨٨، ١٣٥، ١٥١، ١٥٤، ١٧٩، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥.
- أبو حيّان التوحيدي:١٠٠.
- أبو حيّة النميري:٣٦.
- ابن خالويه:٥١.
- ابن خروف:١٢٠.
- الخضر حسين:١٢، ١٣،١٥، ١٩، ٢٠، ٢١.
- الخضراوي:٢٨٢.
- خلف الأحمر:٩٣، ٢٢٣.
- الخليل:٤٠، ٤٢، ١١٤، ١٥٠، ١٥١، ٢٩٠.
- خليل السكاكيني:١٠٤، ١٠٥، ١٥٠.
- الدارمي:١٢٥.
- أبو داوود:٧٧، ٨٩.
- ابن درستويه:١٢٠.
- ابن دريد: ٦٧.
- الدماميني:١٣، ١١٠، ٢١٧.
- ذو الرُّمة:١٢٩.
- رؤبة:١٥٧، ١٧٦.
- رجاء بن حيوة:١٢.
- رشاد الحمزاوي:٣، ٤، ١٥،١٤، ٢٢،٢٢٧.
- الرضيّ:٤٠، ٤٢، ٤٦، ٥٣، ٦٦، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٧، ٩٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٤١، ١٧٢، ١٧٩، ١٩٤، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٤٣، ٢٤٤.
- رفاعة الطهطاوي:٢٢٤.
- الرماني:١٩٧.
- ابن الرومي:٧١.

- الزبيدي:٩٠.
- الزجّاج: ٢٥١.
- زياد:٨٣.
- أبو زيد:١١٨، ٢٠١.
- الزمخشري:١٨، ١٩، ٢٦.
- زهير بن أبي سلمى:١٢٣، ١٢٤، ١٣٠.
- السّبكي:١٨٩.
- ابن السراج:٦١، ٢٥٤، ٢٧١.
- أبو سفيان:١٢٨.
- سعد بن مالك:٢٥٣.
- سعيد الأفغاني:١٥٥، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٠.
- سعيد بن جبير:٢٥٤.
- السكّاكي:٢٠٦، ٢٤٩.
- ابن سلام الجمحي:٧٨.
- أمّ سلمة:٧٥.
- أبو السّمال:٢٥٤.
- السهيلي:٥٢، ١٥٢، ٢٠٣، ٢٤٨، ٢٤٩.
- سواد ابن قارب:٢٥٣.
- سيبويه:١٧، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٤٥، ٤٦،٥٩، ٦٣، ٦٦، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٨٢،٨٧، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢١، ١٢٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٧، ٢٠٥، ١١٤، ٢٥٥، ٢٤١، ٢٢٥، ٢٤٢،٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٩٠.
- ابن سيده:٩٧، ٩٨.
- ابن سيرين:١٤،١٢، ١٢٥.
- السيوطي:٣٩، ٥٢، ٧٠، ٧٤، ١٢٠، ١٣٩، ١٨٥، ٢٠١، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٧٧.

- الشابي:١٤٠.
- الشاطبي:١٣.
- الشافعي:١٧٣.
- أبو شامة:١٢٤.
- ابن شبرمة:١٣٠.
- شكيب أرسلان:١٠٤، ١٠٥.
- الشمني:٢١٧.
- الشنفرى:١٩٤، ١٩٥.
- الشنقيطي:٦.
- الشهاب الخفاجي:٩١، ٩٤، ١٩٣، ١٩٦.
- شوقي ضيف:٢، ٣، ٣٥، ٥٢، ٥٣، ٨١، ١٢٢، ١٤٧، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٩، ١٨٩، ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥،٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤،٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩،٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١.
- الصبّان: ٦٩، ٧٠، ٨٣، ٩٢، ٩٧، ١٢٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٨٧، ٢١٩.
- الصيمري:١٢٥، ٢٦٨.
- صلاح الزعبلاوي:١٩، ٢١.
- ابن الضائع: ٢٠٣.
- طه حسين:٢٧، ٢٢٨، ٢٣٤،٢٣٣، ٢٣٧.
- ابن الطراوة:٥٢.
- ابن الطيّب المغربي:١٣.
- عائشة(رضي الله عنها):٢١٩.
- عامر بن الظرب:٢١٣.
- عباس حسن:٢٣، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٥٤، ٦٩، ١١٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٨٣، ١٨٤، ١٩١، ١٩٨، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٩١.

- عبد الجبار توامة:٢٥.
- عبد الحميد حسن:١٣٨، ٢٠٥.
- عبد الرحمن تاج:٢٨، ٢٩.
- عبد الرحمن منيف:٣٧.
- عبد الستار الجواري:٧٤، ٧٥، ٧٦، ٨٠.
- عبد السلام هارون:٤٢، ٤٤، ١٢٣، ٢٨٦،٢١٤.١٩٠،١٦٧،١٦٣،١٦٢،١٤٨.
- عبد العزيز السيّد:٢٠٢.
- عبد الفتاح الصعيدي:٨٦.
- عبد المتعال الصعيدي:٢٢٥.
- عبد القادر المغربي:١٠٤، ٢٣٣، ٢٣٦.
- عبد الكريم خليفة:١.
- عبد الله كنّون:١٥٤، ١٥٦.
- عبد الله بن محمد بن قيس: ١٣٥.
- عبد المجيد الشافعي:٢٢٨.
- أبو عبيدة:١٢٠.
- عثمان بن عفان(رضي الله عنه):١٨٧.
- العجّاج:١٧٦، ٢٥٣.
- العقاد:٢٧، ٨٦، ٢٣٣.
- ابن عصفور:٤٦، ٦٧، ٧٢، ٩١، ٩٢، ٩٧، ٢٢٤.
- عطية الصوالحي:٣٢، ٣٣، ٣٤، ٦٦، ٧٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٤، ١٤١، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢١٦،٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠.
- العكبري:٦٤، ١٦٦، ١٨٦.
- أبو العلاء المعري:١١٢.
- علي مبارك:٢٢٦.

- علي النجدي ناصف:٤٠، ٤٣، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢٨، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٩، ٢٩١،١٩٩.
- أبو علي الفارسي:٣٩، ٩٧، ١١٧، ١٢٤. ١٣٤. ١٥٦، ١٩٨، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٢.
- عمر بن الخطاب(رضي الله عنه):٧٥، ١٢٨.
- عمر فروخ:٨٦، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠.
- أبو عمرو ابن العلاء:٢٧،
- ابن عنمة الضبّي:٧٥.
- عيسى بن عمر:٧٤.
- فتحي محمد جمعة:٣٨، ٣٩.
- الفراء:٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٦٢، ١٧١،١٦٦،١٤٤،١٠٩،٨٨، ٢٤٩.
- الفرزدق:٥٤. ٩٥، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٤، ١٧٥. ١٧٦.
- الفضل بن الربيع:٢١١.
- ابن أم قاسم:١٣٥.
- القاسم بن محمد:١٢.
- ابن قتيبة:٦٩.
- قتيلة بنت الحارث:١٦٥.
- القزويني:٧٠، ١٨٦.
- قطرب:١٧١.
- القلقشندي:٧٠، ١٣٦.
- أبو كبير الهذلي:١٠٨.
- الكسائي:٣٥، ٣٦، ٥٨، ١٠٥، ١٥٢، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٧٢.
- الكنغراوي:٣٩.
- ابن كيسان:٢٦٢.
- الإمام مالك:٩٢، ١٨٧.

- ابن مالك:٣٢، ٣٣، ٣٨، ٤٦، ٥٠، ٥٢، ٥٨، ٦٢، ٦٩، ٩١، ٩٤، ١١٨،٩٦، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٠، ، ١٨٤، ١٩٤، ٢١٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧٨، ٢٥١، ٢٥٢.
- المالقي:١٧٠.
- المبرّد:١٧، ٣٩، ٤٦، ١٧، ٣٩، ٤٦، ٦٢، ٨٣، ٨٧، ٩٨، ١٠٠، ١٧١،١٠١، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٤.
- متمم بن نويرة:١٧٦.
- المتنبي:٩٥، ٩٧، ١١٧، ١٨٦، ٢٥٤.
- محمد بهجة الأثري:١٥٥، ١٨٤، ٢١٦.
- محمد حسن عبد العزيز:٤٥، ٩٦، ٩٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٧٨، ١٩١،١٨٩،١٨٠، ١٩٢، ٢٠١، ٢١٢.
- محمد ابن الحكيم الترمذي: ١٢٥، ١٣٥.
- محمد خلف الله أحمد:١٤١، ١٤٢.
- محمد شوقي أمين:٤٥، ٤٩، ٥٢، ٦٩، ٨١، ٨٧، ٩١، ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١٢٣، ١٣٢، ١٤٥، ١٥٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٩، ٢٠٢،١٩٩، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٥٢.
- محمد رفعت فتح الله:٤٠، ١١٣، ١١٤، ٢٠٢.
- محمد بن عاشور:٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣.
- محمد عبد الخالق عضيمة:٦٥، ٢٤٧.
- محمد عبد المطلب:٢٠٦.
- محمد عبده:٦.
- محمد علي النجار:٢٨، ٢٨، ٦١، ٦٣، ٨٥، ٨٨، ٢٠٩، ٢١٠.
- محمد كامل حسين:٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧.
- محمد محيي الدين عبد الحميد:٣٨، ٦٣.
- محمود الصياد:١٧٠.

- المرادي :١٣٥، ١٦٦، ١٧١، ١٨٧، ٢٤٧.
- المرزباني:٢٠٩.
- مصطفى عرفة:١٨٩.
- مطيع ابن إياس:٨٢.
- معقل بن يسار:١٤٠.
- المقّري:١٣٦، ١٨٨.
- ابن منظور:١٠٩، ١٤٧، ١٤٨، ١٨٤، ٢١٠، ٢١١.
- المستورد بن غلّفة:١٠٨.
- ابن مسعود:٥٠،
- مسلم:٧٧، ٨٩، ٩٢، ٩٣.
- مصطفى عرفة:
- ابن مضاء:١٣٤، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٢.
- معاوية:٥٤،
- مكي:١٢٠.
- مهدي علاّم:٢٨١.
- مهدي المخزومي:٢١٧، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٦٠.
- الميداني:٩٣.
- النابغة:١٩٣.
- النابغة الجعدي:٢٥٣.
- نجيب محفوظ:٣٧، ٧٨.
- النحاس:١٢٩، ١٣٤، ١٧١، ٢٥٤، ٢٨٢.
- النمر بن تولب:١٨٣، ١٨٤، ١٨٥.
- نهاد موسى:٤٧.
- أبو نواس:١٤٧، ١٧٥، ١٧٦.
- هانز فير:٢٢١.
- أبو هريرة:٧٥، ٧٦.

- الهروي:١٢١، ١٣٩، ١٧٠.
- هشام:٧٢، ١٥٢.
- ابن هشام:١٨،١٧، ٣٨، ٦١، ٨٣، ١١٢، ١١٤، ١١٨، ١٢٢، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٢، ١٩١، ١٩٦، ٢٠١، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٦٤،٢٩٥، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠.
- الهذلي:١٨٧.
- اليازجي:١٠٤.
- ابن يعيش:٣٢، ٣٣، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٩٧، ١١٢، ١١٤، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٤.
- الشيخ يس:١٧، ١٨، ١٢٩، ١٨٤.
- يزيد بن إياس:٧٨.
- يونس:٤٠، ٤٢، ٦٤، ١٠٩.
- يوهان فك:١٠٤.

المطلع	القافية	القائل	الصفحة
وأعلمُ	سواءُ	أبو الحزام العكلي	١٩٧
سأعيش	الشمّاءِ	أبو القاسم الشابي	١٤٠
ازجرْ	مكروبُ	ابن عَنَمة الضبي	٧٥
حتى عظامي	الأحنابِ	رؤبة	١٧٦
نجوتُ	طالبِ	معاوية ابن أبي سفيان	٥٤
وكُنْ	قاربِ	سواد بن قارب	١٣٥
فَلأْياً	مُحَنَّبِ	امرؤ القيس	١٤٥
إذن والله	المشيبِ	حسّان بن ثابت	٧٦
يا صائداً	تُصبي	الحسين بن الضحاك	٢١٠
والفاء	انفرَدتْ	ابن مالك	١٨٠
مَنْ صَدّ	لا براحُ	سعد بن مالك	٢٥٣
وكان	السّوحُ		١٦٩
ولوعاً	قريحُ	أبو كبير الهذلي	١٠٨
إذا غيّر	يبرحُ	ذو الرُمّة	١٣٠
واللهِ	مستصرخُ	العجّاج	٢٥٣
وبالصَّريمةِ	الوتِدُ	الأخطل	٢٧٨
ما دام	أبداً	ـــــــ	١٢٢
أنحويّ	ثمودِ	أبو العلاء المعرّي	١١٣
إذا استُعملتْ	جُحودِ	أبو العلاء المعرّي	١١٣
قد أترك	بفرصادِ	الهذلي	١٨٧
إنّ الرزيّة	محمدِ	الفرزدق	١٦١
ألا أيهذا	مُخْلِدِ	طرفة	٢٩٠
وإنني	فأنظورُ	ابن هَرمَة	٣٦

لايُصعِبُ	يأتمرُ	أعشى باهلة	٧٣
كم ذا	بصيرا	منصور التميمي	٢٠٩
يا مُعرضاً	ضريرا	منصور التميمي	٢٠٩
الشمسُ	والقَمرا	جرير	٢٨٨
فإنْ	أطوارِ	النابغة	١٩٤
ثمّتِ	التبخترِ	ـــــــــ	١٩٦
أنا ابن	عارِ	سالم بن دارة	٢٩١
فكم ذا	سِتْرِ	الفضل بن الربيع	٢١٠
كم قد	القمرِ	ـــــــــ	٢٠٩
فوا عجباً	مجاشعُ	الفرزدق	١٧٤
جَزعتُ	يجزعُ	جميل	٧٢
أما ترى	لامعا	الفرزدق	٣٥
وإذا هُمْ	جياعِ	ـــــــــ	٦١
ولاضطرارِ	ينصرفْ	ابن مالك	٢٥٠
ما كان	المحنقُ	قُتَيلة بنت الحارث	١٦٥
كم ذا	العشّاقِ	البحتري	٢٠٩
وكم ذا	البُكا	المتنبي	١١٧
فإن تبتئس	أطولُ	الشنفرى	١٩٤
صحا القلبُ	الثِقْلُ	زهير ابن أبي سلمى	١٣٠
وربما فات	عَجِلوا	الأعشى	١٦٥
فمهما رأوا	الفضلُ	البحتري	٨١
فإن يك	يفعلوا	الشنفرى	١٩٤
فَلأْياً	مفاصلُه	زهير	١٤٥
إذا رَيْدةً	يواصلُه	أبو حيّة النميري	٣٦
يذيب	سالا	أبو العلاء المعرّي	٢٣٦
ألا رُبَّ	جُلجُلِ	امرؤ القيس	١٣٤

كونوا	الطِّحالِ	شعبة بن قُمير	٢٨٨
ربما تجزع	العقالِ	ـــــــ	١٢١
لما أغفلت	مالي	النابغة	١٩٧
تجاوزتُ	مَقتلي	امرؤ القيس	١٦٥
ألاهل	يَفعَلِ	الأسود بن يعفر	٨٣
إذا أتاه	حَرِمُ	زهير	١٢٣
لايُصعِبُ	قَسَمُ	الحطيئة	٧٣
إذا الأرض	مَرغَمُ	ـــــــ	١٣٨
وقد	ذاما	الأعشى	١٨٣
وكنتُ	ذاما	قيس الجهني	١٨٣
وأحببْ	تَصرِما	النمر بن تولب	١٨٣
والحية	والكَلِمِ	أميّة بن أبي الصلت	٦٧
ونطعنهم	العَمائمِ	ـــــــ	٣٥
ولئن حلفتُ	مُقسِمِ	الفرزدق	٥٤
واعلم	تُكرَمْ	مطيع بن إياس	٨٢
يا لائمي	تسلَمْ	مطيع بن إياس	٨٢
لك العزّ	كائنْ		٣٢
أنكرتُها	جيرانا	ـــــــ	٢٥٤
ما علمت	سنانِ	ـــــــ	٦٣
نَصرتُكَ	حَصِينَا	ـــــــ	٢٥٤
حتى أنختُ	حافيها	الحطيئة	٥٠
إذا الجودُ	باقيا	المتنبي	٢٥٤
لما نافعٌ	ساعيا	ـــــــ	١١٩
وحلّتْ	مُتراخيا	النابغة الجعدي	٢٥٣
تَعَزّ	واقيا	ـــــــ	٢٥١

Abstract

Aspects of Grammatical Innovation at the Arabic Language Academy in Cairo

Yaseen Abulhaija

Supervisor
Prof. Dr. Fawzi Alshayeb

This thesis aims at studying the aspects of the grammatical innovation at the Arabic Language Academy in Cairo since it was established. It is divided into three chapters. The first chapter handles the grammatical issues . The second chapter handles the grammatical methods. And the third chapter handles the facilitation of the grammar for the youth as it was presented by the Academy.

The method of this study is three fold. First, studying the research presented by the Academy members prior to making decisions and the discussions that followed. Second, studying the decisions and their attitudes. Third, the value of these decisions concerning their significance, their actual use and the extent of their representation of the phenomenon under study.

The concept of the innovation presented by this thesis is two fold. First, the modern views presented by the Academy members that were unprecedented in their research and discussions, and then in their decisions. Second, the views advocated by the members who denied their irregularity and rarity, and who considered these views valid to interpret the grammatical phenomena under discussion.

As for the facilitation of grammar, the discussion stemmed from the actual value of the facilitation presented by the Academy, and its effect on facilitating grammar for the youth. The Academy's failure in this respect was found out by the researcher who pointed out the importance of the pioneering mission that the Academy dedicated itself for. This mission is to advance at equal footing with the linguistic developments in the twentieth century despite of the setbacks of some decisions.